

جامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

٤ - ١
٢٠٠٣
١٨
٢

التغييرات الدولية الأخيرة منذ البروسترويكا
وأثرها على الصراع العربي-الإسرائيلي

عميد كلية الدراسات العليا

دكتور

راكز محمود القرشي

إشراف

الدكتور: رضوان العبد الله

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية بكلية
الدراسات العليا في الجامعة الأردنية .

في ٢٥ أيار ١٩٩٥ م .

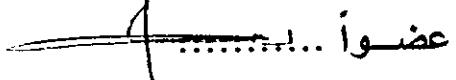
(ب)

قرار لجنة المناقشة

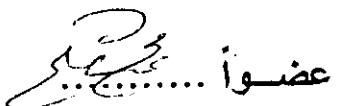
التوقيع



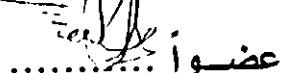
.....
مشففأ



.....
عضوأ



.....
عضوأ



.....
عضوأ

أعضاء اللجنة

١ - الدكتور: رضوان العبد الله

٢ - الدكتور: نظام محمود بركات

٣ - الدكتور: محمد مصالحة

٤ - الدكتور: عبد الله نقرش

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: ١٥ ربیع الأول ١٩١٦ھ الموافق ١٢ آب ١٩٩٥ وأجیزت .

(ج)

الإهدا

الى والدي ... عرفاناً بفضلهما علىٰ بعد الله وتقديرأ لعطائهما الموصول منذ
أن أبصرتُ النور

الى رفيقة العمر والدرب "ام معاذ" التي احاطتني بمودتها
الى أبناي ... وبناتي ...

(سيرين - سهاد - معاذ - يارا - نبراس - محمد)
وهم على مقاعد الدراسة في الجامعات والمدارس ليكون حافزاً لهم

إليكم جميعاً أقدم هذا الجهد العلمي المتواضع

(د)

شكر وتقدير

يطيب لي وقد أكملت اعداد اطروحتي هذه أن ارجي كل الشكر والتقدير الى استاذي الفاضل الدكتور "رضوان العبد الله" الذي أشرف على هذه الاطروحة وأعطاني من وقته وجهه الكثير، فعلمني كيف الصبر، وتذوقت على يديه حلاوة البحث العلمي، ولا يسعني أيضاً الا أن أتقدم الى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية بكل الشكر بما تكرموا به من توجيه وارشاد للصعوبات التي كانت تواجهني .

كما ويسرني أن أتقدم من رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لتكريمه بقراءة هذه الرسالة وإثرائها بمحاظاتهم العلمية القيمة ، ولا يفوتنـي من إزجـاء الشـكر لـكل من سـاهم فـي اخـراج هـذا الجـهد إلـى حـيز النـور.

الباحث

٢٥ ذي الحجة ١٤١٥ هـ - ٢٥ أيار ١٩٩٥ م

(هـ)

محتويات البحث

(ب)	قرار لجنة المناقشة
(ج)	الاهداء
(د)	شكر وتقدير
(هـ-ز)	محتويات البحث
(حـ-ك)	الملخص
١	المقدمة
٥	فصل تمهيدي
١٥	الباب الأول: البيئة الدولية والصراع العربي-الاسرائيلي .
١٦	الفصل الأول: الاتحاد السوفيتي والصراع .
١٦	المبحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
١٨	المبحث الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
٢٥	المبحث الثالث: أثر المتغيرات السياسية السوفيتية على الصراع .
٢٦	الفصل الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع:-
٢٦	المبحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
٤١	المبحث الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
٦٣	المبحث الثالث: أثر المتغيرات السياسية الأمريكية على الصراع .
٧٦	الفصل الثالث: الجماعة الأوروبية والصراع:-
٧٦	المبحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
٨٠	المبحث الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
٨٦	المبحث الثالث: اثر المتغيرات السياسية الأوروبية على الصراع .
٨٨	الفصل الرابع: الصين الشعبية والصراع:-
٨٨	المبحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
٩٢	المبحث الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
٩٤	المبحث الثالث: اثر المتغيرات السياسية الصينية على الصراع .
٩٧	الباب الثاني: البيئة الإقليمية والصراع العربي-الاسرائيلي . (

(و)

- الفصل الأول: دول الجوار الجغرافي والصراع .
المبحث الأول: إيران الإسلامية والصراع .
المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية الإيرانية على الصراع .
المبحث الثاني: تركيا والصراع .
المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية التركية على الصراع .
المبحث الثالث: القرن الأفريقي والصراع .
المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية في القرن الأفريقي
على الصراع .
- الفصل الثاني: دول الطوق العربي والصراع .
المبحث الأول: مصر العربية والصراع .
المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية المصرية على الصراع .
المبحث الثاني: دول الجبهة الشمالية والصراع (سوريا - لبنان) .
المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية لدول الجبهة الشمالية
والصراع .
المبحث الثالث: دول الجبهة الشرقية والصراع .
أولاً: الأردن .
المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .

(ر)

- ١٤٥ المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية لدول الجبهة الشرقية والصراع .
- ١٤٧ ثانياً: العراق .
- ١٤٧ المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
- ١٤٨ المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
- ١٤٩ المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية لدول الجبهة الشرقية والصراع .
- ١٥٠ ثالثاً: منظمة التحرير الفلسطينية .
- ١٥٠ المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
- ١٥٢ المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
- ١٥٤ المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية لدول الجبهة الشرقية والصراع .
- الفصل الثالث: الكيان الإسرائيلي والصراع .
- ١٥٥ المبحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
- ١٥٥ المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع .
- ١٥٧ المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
- ١٥٩ المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية لدول الجبهة الشمالية والصراع .
- ١٦٠ المبحث الثاني: المتغيرات السياسية والصراع .
- ١٦٠ المطلب الأول: حكومة الائتلاف الوطني .
- ١٦٥ المطلب الثاني: الحكومة العمالية وما بعد .
- ١٦٦ المبحث الثالث: أثر المتغيرات السياسية الاسرائيلية على الصراع .
- ١٦٧ المصادر والمراجع .
- ١٧٩ الهوامش .
- ١-٢ ملخص الرسالة باللغة الانجليزية

(ح)

الملخص:

التغيرات الدولية منذ البروستريكا
وأثرها على الصراع العربي - الإسرائيلي

راكيز محمود القرشى

بإشراف: رضوان العبدالله

بعد أن قمنا بدراسة أثر التغيرات الدولية على الصراع العربي- الإسرائيلي، من خلال عدد من الفصول والمعباحث، تناولت كل منها جزئية من مجموع جزئيات البحث. متناولين في ذلك القوى الدولية، والتي لها مساس مباشر في قضية الصراع .

و قبل الخوض في ما خلصنا اليه، فاننا نشير ابتداءً ، ان الصهيونية العالمية خطر عام على كل العرب، وان مكافحتها واجب على كل عربي، فقد انطلقت فيما مضى من جهود عصابات مشتبه، ولكنها اضحت بعد قيام كيان مستقل لها تستند الى جهود دولة قائمة، وتقف وراءها كل قوى الاستعمار، وتعمل على تسخير كافة عناصر القوة لتفوز بها في معركتها مع العرب .

ان هذه الدراسة جاءت مؤكدة للاهداف التي توخياناها عند الشروع والتخطيط للبحث، من هنا نستطيع القول اننا قد حققنا عدة أهداف من خلال العرض الاكاديمي الذي وضعناه. ولكنها بمجموعها تصب في قالب أساسه ان الصهيونية العالمية لم تراعي حرمة لعهد أو قاعدة لميثاق ، لكونها تنتهي بعداً ايديولوجياً توسيعاً .

لقد أفضت بنا هذه الدراسة الى مجموعة كبيرة من النتائج. وفي هذا أشير الى عدد من النتائج في اعتقادنا انها على اهمية بمكان، وموضوع هذه الدراسة، وهي على النحو التالي:
١ - ان الحرب الباردة ما هي الا اختبار عضلات من جانبٍ موجه الى الجانب الآخر، ولا ترتفع الى مستوى التصعيد المسلح، وبسبب ذلك وجود عدد من الضوابط تضبط هذه المرحلة .

٢ - هناك مؤشرات نستطيع القول ان الأطراف العظمى الفاعلة في النظام السياسي الدولي، والتي تشكل أطراف الصراع في الحرب الباردة تفهم وبصورة واضحة القيمة الفعلية للمنطقة العربية في مدركات صناع القرار في الدول ذات العلاقة بالحرب الباردة .

(ط)

- ٣- ان القوة الاشتراكية، والتي يترعماها الاتحاد السوفيتي كان يقترب من المنطقة العربية بصورة تسلالية، نتيجة الاطلواق التي أوجدها العالم الغربي، لذا ظهوره في منطقة قريبة من منطقة الصراع، يفسر انتصار للقوى الشيوعية على نظيرتها القوى الرأسمالية، بحيث يكون الانتصار عند طرف بقدر الهزيمة عند الطرف الآخر .
- ٤- ان تفكك الاتحاد السوفيتي، ورحيله عن الساحة الدولية، كان بفعل التدبر الاقتصادي الغربي الذي أوضح مدى افلال المؤسسات الاقتصادية السوفيتية، اثر وبصورة سلبية على مجرى الصراع من الجائب العربي، وبمقدار هذا الامر السلبي اثر ايجابي في صالح الكيان الصهيوني .
- ٥- ان روسيا الجديدة والتي جاءت كوريث شرعى للاتحاد السوفيتي السابق، وبسطت سيادتها على بعض مناطق الاتحاد السوفيتي، لا ترقى بأى صورة الى اعادة الحالة الاولى، وتتأثيرها في الصراع العربي-الاسرائيلي، التي كان الاتحاد السوفيتي السابق يقود دفتها .
- ٦- ان السياسة الامريكية في المنطقة العربية ، أثبتت نجاحها بفعل انتهاجها سياسة النفس الطويل، وبالتالي هذا النجاح يصب في دائرة الكيان الصهيوني، لكون الولايات المتحدة احاطت هذا الكيان بكل عناء من بواعير أيامه .
- ٧- ان السياسة الامريكية، كانت موجهة لاحباط السياسات السوفيتية، وبالتالي تفكيره، تتبع من استراتيجية امريكية جوهرها يقوم على قيادة العالم من جميع الوجوه، ولكن هذا سينعكس سلبياً اذا لم تضع ضوابط لهذه السياسة لأنها لا يمكن أن تقوم بدور الشرطي الناجح الذي يضع العالم بين كفتيه .
- ٨- ان بزوغ فجر الثورة الاسلامية في ايران، وتبني خطأ عقائدياً للثورة يتمثل بضرورة تصديرها للخارج، أدى الى جملة من التأثيرات السلبية على الساحة العربية الاسلامية، والتي تتعكس مؤثراتها المباشرة على القضية الفلسطينية، فحرب ثماني سنوات وهو عنوان بارز من الاضرار بدمir قوة الجارين المسلمين. العراق الذي يرى في القضية الفلسطينية قضية قومية مركزية، وايران التي ترى بها أرضاً اسلامية ضاعت وعليها واجب المشاركة في تحريرها .
- ٩- أما بالنسبة لتركيا وقويتها في اطار الحلف الاطلسي، أوجد منها مصدر تخوف بالنسبة للعرب، وأوجد فيها الرغبة الملحة للانضمام الى مجموعة الدول الاوروبية، وهذا يؤثر وبفعل العداء التاريخي التركي العربي الذي ظهر في اواخر عهد الامبراطورية -عهد الاتحاد والترقي - و يجعل من السياسة التركية محدداً للسياسات الخارجية العربية، في حين

(ي)

يوفر البدائل للسياسة الاسرائيلية، لكونها تستطيع التأثير عليها من خلال الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، وذلك قد يكون من هذه البدائل استخدام قواعد حلف الاطلسى فى تركيا

لضرب القوة العربية، وهذا ما وجدناه في حرب الخليج الثانية، حيث استخدمت قاعدة انجرليك ضد العراق .

١٢ - ان الدور المصري انشغل في قضية تقرير وجهات النظر الاسرائيلية والعربية التي على طريق الحل السلمي للقضية، وذلك خدمة لأغراض الدبلوماسية المصرية. والتي تجد في الحق باقي الركب العربي لكامب ديفيد الاتفاقية، أمر يُعتبر نصر لتلك الدبلوماسية، حتى تمحى من ذاكرة الشعوب قضية السباق للحل .

١٣ - اما دول الطوق العربي، فاتنا نجد في هذا المقام أن جميع هذه الدول سوريا، لبنان، الاردن، العراق، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وجدت بعد خروج مصر من حلبة الصراع. ان بناء التعاون والتضامن قد أصابه الوهن لذا امتاز السلوك السياسي لكل دولة بعد هذا التاريخ بضرورة التحرك على ارض صلبة خشية الزج بها في متون المشاكل الصعبة، والتي يصعب حلها .

١٤ - سوريا ولبنان كان سلوكهما السياسي بالنسبة لسوريا يتخد من لبنان مجالاً حيوياً لها ويضغط من خلال الجبهتين اللبنانية على الكيان الصهيوني بمدحها لحزب الله بما يلزمها لمهاجمة شمال الكيان الصهيوني في حين كان لبنان ينبع سلوكه من سلوك سوريا لكونه يرى انها أداة قوية لضبط الاوضطرابات المتفشية هنا وهناك في جسم الكيان السياسي اللبناني، في حين شدد لبنان على اخراج المقاومة والعناصر الفلسطينية العاملة على لبنان لكونها أدت الى خلخة التركيب الديمغرافي اللبناني .

١٥ - اما الاردن فقد وجد بقرار فك الارتباط، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، أمر أزال عنه الضغوط الدولية التي تدفعه للالتحاق بكامب ديفيد الاتفاقية، كما أن ذلك ابدل مسؤوليته من مسؤولية مباشرة الى مسؤولية أدبية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي .

١٦ - ان العراق الذي اشغل فترة طويلة بحرية مع ايران جعل اهتمامه بالقضية الفلسطينية يتذنى، لكون هناك مسألة هامة تتطلب منه الجهد الكافي بكل أنواعه، وانشغاله بأزمة الخليج جعل منه يستدير للتدارير شؤونه الداخلية، والتي جعلت منها قرارات المنظمة الدولية ذات بال تكاد تنسى العراق هذه القضية .

(ك)

١٧ - وأما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد استغلت قرار فك الارتباط الى التحرك بصورة تبعث لدى الفلسطينيين انهم قد استقلوا بقراراتهم وابراز هويتهم، وهو الأمر الذي سهل لدى المنظمة الجلوس على طاولة المفاوضات مع الكيان الصهيوني. وتأخذ بهذا الجلوس الشرعية التي كانت مفقودة من قبل، وبالتالي شجع هذا الجلوس أطراف اخرى للجلوس بصورة مماثلة .

١٨ - ان الكيان الصهيوني قد حقق كل ما كان يسعى اليه من مساندة دولية ومفاوضات مباشرة واتفاقيات منفردة من خلال تهميشه داخلي وخارجي لكل مسعى كان يُعتبر بمثابة اشكال للطموح والمخطط والاستراتيجية الصهيونية .

المقدمة :

يعتبر الصراع العربي-الإسرائيلي والبحث فيه من الأمور التي يجب أن لا يغفلها الباحثين والمستشارين للمستقبل أحواله في هذه المنطقة . كون نجاح الصهيونية العالمية في إقامة كيان سياسي، ذا أبعاد عريضة استحقت أن يطلق عليها اسم دولة في قلب الوطن العربي، لم يكن من محض الصدفة أو ضربة حظ، وإنما جاء نتيجة تخطيط مدروس وضعت تصاميمه وقوابله بطريقة بالغة الدقة . كما أن نشاط الصهيونية العالمية في استقطابها للدعم الاستعماري غير المحدود، والذي جاء انطلاقاً من مؤتمر "بال" مروراً بمؤتمرات "كامبل بنرمان، ووعد بلفور" ، ووصولاً إلى إعلان الدولة في الوقت الذي كان به الوعي العربي يفرق في جهله بتلك المخططات، وبعيداً عن الساحة حتى كانت الدولة اليهودية، واستغلت ساقها .

أولاً: أهمية الدراسة :

تعود أهمية دراسة المتغيرات الدولية، وأثرها على الصراع العربي-الإسرائيلي لعدة اعتبارات منها: أن هذه المنطقة تحتل قلب العالم من حيث الواقع الاستراتيجية، والأهمية الجيوستراتيجية. فوجودها بالقرب من منابع النفط، وقربها من قناة السويس ومضايق البسفور وال الدردنيل جعلت انتظار العالم تتحول إلى أقل حدث يقع في المنطقة .

ناهيك عن المكانة الروحية والتاريخية والحضارية التي حباه الله بها، فهي تجمع من آثار وتراث وذكريات الديانات السماوية الثلاثة "اليهودية والمسيحية والإسلامية"، وما حوتة من القيم الخيرة، والمثل الرفيعة مما يجعل لهذه المنطقة أهمية بالغة، وحساسة في آن واحد . ونظراً لدور المنطقة المهم في عملية الاحتلال، والإمتزاج بين الحضارات المختلفة جعلها محط أنظار الغزاة والطامعين. فتعرضت عبر مسيرة التاريخ لهجماتهم، فوّقعت الحروب كان آخرها حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وحرب رمضان التحريرية عام ١٩٧٣ والتي جاءت كنتيجة طبيعية عن نتائج الصراع، فالطرف الذي يخسر أرضاً يُعد العدة لاستعادتها .

ثانياً: فرضية الدراسة :

لقد قامت هذه الدراسة على فرضية رئيسية مؤداها أن المواقف الدولية تلعب دور المؤثر في الصراع العربي- الإسرائيلي، تتأثر هي الأخرى بتطورات وجريات الصراع، تكون المنطقة التي تحتضن أطراف الصراع ذات أهمية بالغة من النواحي السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والروحية.

ثالثاً: أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

أ. ابراز الجانب التاريخي القضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وبصورة لا تتعدى تلك التي تضفي على البحث الكمال، والتي بدونها يُصبح النقص سمة رئيسية للبحث، ويكون هذا موضع النقد .

ب. ابراز الجانب الدولي ومدى علاقته بالمنطقة، والتي ترتبط أرتباطاً مباشراً بمصالحه القرية والبعيدة .

ج. توضيح التطورات الدولية والإقليمية والمحليّة عبر مسيرة التاريخ وصولاً إلى علاقة تلك التطورات بأطراف الصراع في المنطقة العربية .

د. بيان حجم وزن التأثيرات التي تظهر في الساحة الدولية على الصراع، وتترجم عادة بـمواقف سياسية تلقي بظلالها على الصراع محاولة منها توجيهه بالوجهة التي تتحقق منها مصالح الدول ذات الشأن ..

رابعاً: محددات الدراسة :

هناك عدة محددات سنلتزم بها في منهجيتنا الدراسية منها :

- الفترة الزمنية، والتي أخذت طابع العنوان الرئيسي في هذه الأطروحة، وهو من عام ١٩٨٥ حتى أوائل التسعينات. في حين كان للجذور التي كانت قبل هذه الفترة وأثرها الواسع على الصراع، تناولناها بالصورة التي تخدم أهداف البحث .

- نستبعد دور الأحزاب في بلدان ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة لكونها تتصل في نهاية الأمر لتشكيل الموقف الرسمي لأي دولة، كما أنها لم تتعرض دور هيئة الأمم المتحدة وهيلاتها المتخصصة لكون دورها ينبع من دور الدول الكبرى، والتي تملك حق النقض "الفيتو" - الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا- . والذي يُشهر في مواجهة أي قرار لا يتناسب ومصلحة أي منها في المنطقة .

خامساً: مصادر ومراجع البحث :

اعتمدت في هذه الدراسة على المصادر الجاهزة، والتي تناولت قضية الصراع بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وعلى اختلاف وصفاتها سواء كانت كتاباً أو تقاريراً أو دوريات أو أبحاث أو مؤلفات منشورة وغير منشورة، كالرسائل الجامعية على اختلاف درجاتها العلمية (ماجستير-دكتوراه)، بالإضافة إلى الكتب العربية والترجمة من لغات أخرى، وبعض المصادر الأجنبية . وذلك محاولة مني للوصول إلى أقرب تفسير سليم لظاهرة التأثيرات الدولية على الصراع، وقد استطعت تكوين وجهة نظر خاصة بـان الصراع العربي-الإسرائيلي يتدرج في سلم الأهمية لدى الدول تبعاً لمصالحها، وأما الكيفية التي تمكنت من خلالها ربط هذا الموضوع بالصورة القائمة بين يدينا رغم تعدد المصادر والمراجع على اختلافها. فهذا يقودنا إلى الحديث عن منهجة البحث .

سادساً: منهجة البحث :

توكياً منا لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد اعتمدت على عدد من المناهج الأكademie التي تستخدم عادة في العلوم السياسية، فقد تقدم هذه المناهج المنهج التاريخي لكون الذي لا يعلم الماضي لا يعي حقيقة الحاضر، لكون المصالحة القومية يجب أن تحدد وتوصف حتى يتم اختيار الوسيلة التي تبلغ الدولة تلك المصالح القومية، وبالتالي تخرج من التعليم إلى التخصيص مع الاعتماد على المنهج التحليلي عند عمليات الربط، والاستنتاج بين كل فكرة وأخرى، لأن هذا يعطي مدى الوزن النسبي للفكرة المطروحة . وهذا يقودنا إلى القول أنه لا يمكن الاستناد إلى عامل واحد أو نهج واحد في تفسير التفاعل الدولي والسلوك الخارجي للدول ذات العلاقة في هذا البحث .

سابعاً: خطبة البحث :

توكياً منا لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد ضمنتها بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة فصل تمهيدي وبابين رئيسين، وتتركز الفكرة الأساسية التي أدت إلى هذا التقسيم الثنائي على ما يلى :

الباب الأول: البيئة الدولية وأثرها على الصراع العربي-الإسرائيلي، لكون هذه البيئة مؤثرة ومتأثرة بـحالـة الصراع. ومن مظاهر ذلك قد تكون محدداً أو مانحاً للبدائل لدى صانع القرار في دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي .

- ٤ -

الباب الثاني: المتغيرات الاقليمية وأثرها على الصراع العربي- الاسرائيلي لكونها المتأثرة والمتأثرة في نفس الوقت في خلق الأزمات أو ما يُسمى انشغال العالم بالتطورات التي تتولد بين حين وآخر من التغيير الدراميكي في مسيرة الصراع .

وكلّي أمل من هذا المجهود أبرز الحقيقة واعلانها، وهو ما كان يتراوغ أمام عيني خلال مراحل البحث، وأخيراً أقول ما أنا إلا مجتهد حاول أن يقدم شيئاً جديداً فإنّ وفقت في بعض ما قدمت فالحمد لله ، وإنّ حسبي نصيب المجتهد وأجره، ومالي حيلة إلا أن أردد قوله تعالى: "ربِّي أوزعني أن أشكُرْ نعمتك التي أنعمتُ على وعلَى والذِّي وَأَعْمَل صالحاً ترضاه" سورة الأحقاف الآية (١٥) .

الباحث

٢٥ ذي الحجة ١٤١٥ هـ - ٢٥ أيار ١٩٩٥ م

الفصل التمهيدي

الخلفية التاريخية لقضية الصراع العربي-الاسرائيلي

إن قيام اسرائيل في المنطقة العربية الواقعة بين البحر الابيض المتوسط غرباً ونهر الاردن شرقاً في 15 أيار/مايو عام 1948م ، وتمكنها من الانضمام الى الاسرة الدولية بفضل الضغوطات الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية على العديد من الدول الاعضاء في هيئة الأمم المتحدة، تلك الضغوط وافقت ادارة الدول الكبرى على قيامها -فرنسا وبريطانيا مثلاً- بعد أن تذكرت لكل التعهدات والمواثيق التي التزمت بها مع العرب.

ان التحضير لولادة هذا الكائن السياسي في منطقتنا العربية بدأ قبل خمسين سنة من ولادته الحقيقة ، ويمكننا أن نورخ له عندما أقر المؤتمر الصهيوني الأول الذي عُقد في مدينة بال بسويسرا في أيار/مايو عام 1897 وحضره أكثر من (٢٠٠) مندوب يمثلون الجاليات اليهودية في أكثر من (١٧) دولة ، وقد اسفر المؤتمر اتخاذ عدة قرارات تعتبر بمثابة وسائل تحقق الهدف الصهيوني الكبير وأهمها^(١) :

- ١- استيطان يهودي لفلسطين ، منظم وعلى نطاق واسع .
- ٢- تأمين حق شرعي للإستيطان معترف به دولياً .
- ٣- إنشاء منظمة دائمة لتوحيد جهود اليهود من أجل خدمة قضية الصهيونية .
- ٤- اتخاذ الخطوات التحضيرية للحصول على الضمانات الحكومية اللازمة لتحقيق أهداف الصهيونية .

أما اختيار فلسطين لتكون الوطن القومي لليهود بعد استبعاد الارجنتين ومناطق أخرى عرضت على اليهود فترجع لعدة اسباب منها^(٢) :

- ١- ان فلسطين اعتبرت من خلال المنظور الديني اليهودي على أنها أرض الميعاد .
- ٢- أن للיהודים روابط تاريخية تربطهم بفلسطين تمتد بعيداً في أغوار التاريخ .

هذا بالإضافة إلى موقع فلسطين بين قارات العالم حيث وجد منظرو الحركة الصهيونية توافقاً وانسجاماً سينتاجم مع أهداف الاستعمار ، ولهذا سيجدون من غير صعوبة طرفاً غربياً يعتمدون عليه في تحقيق أهدافهم .

يعتبر هرتزل^(١) أول المنادين لفكرة ذلك المؤتمر ، وقد عبر عن تطلعاته في كتاب له أصدره عام ١٨٩٥ م بعنوان "الدولة اليهودية" ، ولما شعر هرتزل بنجاح المؤتمر وتجابواً واسعاً لأفكاره، ركز على المسألة اليهودية ، وأكّد على أنها ليست مسألة اجتماعية أو دينية، بل هي مسألة قومية لا يمكن حلها إلا عن طريق تحويلها إلى قضية سياسية عالمية تتم تسويتها على يد الدول الكبرى.

إن الجهود التي بذلها ثيودور هرتزل جعلت الكثيرين يعتبرونه مؤسس الدولة اليهودية فبين الأعوام (١٨٩٦ - ١٩٠٤) جاب العواصم الأوروبيّة والعاصمة العثمانية يروج لمشروعه الصهيوني يجعل فلسطين وطنًا قوميًّا لليهود ، واقناع الدول بجدوى المشروع وأهميته من النواحي الحضارية والسياسية الاقتصادية ويعرضها لكل منها من زاوية مصالحها ، فقد توجه في مستهل تحرّكه نحو المانيا التي كانت ترتبط حينذاك بعلاقات صداقة مع السلطان العثماني ، صاحبة السيادة على فلسطين في ذلك الوقت، وقد اغتنم هرتزل فرصة قيام قيصر المانيا بزيارة فلسطين عام ١٨٩٨ م، فعمد إلى لقائه في القدس وطلب منه تبني أفكاره واقناع السلطان العثماني بها مقابل ابعاد اليهود عن الحركات الثورية المناوئة للقيصر ودعم المصالح الالمانية في دول المشرق^(٢) ، لكن القيصر الالماني لاقى طرحة بفتور بعدها توجّه مباشرةً للسلطان عبد الحميد^(٣) وعرض عليه مساعدات مالية ضخمة وهدية خاصة للسلطان وأقراض الخزينة العثمانية ما ينقذ الامبراطورية من أزماتها التي كانت تعاني منها^(٤)، إلا أنه رفض التفريط بشبر من تلك الأرض لأنها ملكاً للأمة وليس ملكاً له ، ولهذا واجه هرتزل خيبة مريرة من جانب السلطان العثماني الذي رفض بحزم أي مشروع يخدم المخطط الصهيوني ، لم يقتطع هرتزل فوجه انتظاره إلى الدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا حيث كانت الحركة الصهيونية تلقى تشجيعاً من بعض كبار السياسيين نتيجة

(١) ولد ثيودور هرتزل بمدينة بوهيميا عام ١٨٦٠ ودرس القانون بجامعاتينا . واشتغل بعدها بالمحاماة والصحافة، انتهى تكثيره إلى إنشاء دولة يهودية لكنه مات قبل أن يتحقق ذلك عام ١٩٠٤ .

(٢) السلطان عبد الحميد الثاني آخر سلاطين آل عثمان ، ولد عام ١٨٤٢ م. تولى عرش السلطنة ما بين ١٨٧٦-١٩٠٨)، جاء بعده جماعة الاتحاد والترقي، وقد سار على نهج الدين في تسخير أمور البلاد، ومن روایاته السياسية ان الحروب الصليبية ضد الدولة العثمانية دائمة ومستمرة، ووقف ضد اليهود وهم يعملون على تحقيق مأربهم ، كما رأى بعدم التعايش السلمي بين المسيحية والاسلام .

اعتبارات استراتيجية مع الاشارة الى ان التعاطف البريطاني مع اليهود له تاريخ طويل ، والتقى هناك مع عدد كبير من السياسيين وفي مقدمتهم وزير المستعمرات (تشمبرلين) وعرض عليه الاهداف الصهيونية شارحاً في الوقت ذاته المكاسب الوفيرة التي ستحققها بريطانيا من جراء وقوف اليهود الى جانبها وشد ازرها ، مما وجد الميل لدى هؤلاء الساسة من افكاره ، في حين لا يخفى على أحد ان نابليون فرنسا وعند حصاره لعكا عام ١٧٩٩ ، دعا يومها اليهود للسير تحت راياته وذلك من أجلهم حيث دعاهم لإعادة تأسيس القدس القديمة واصفاً ايامهم "أمة فريدة وصاحبة حق مشروع في وراثة فلسطين"^(٧) ، وربما أدرك البريطانيون الأهمية الاستراتيجية للموقع الفلسطيني ، وكانت العيول البريطانية متاثرة بكسب هؤلاء - اليهود - من خلال تبني وجهة نظرهم بقيام دولة صديقة لهم في ذلك الموقع الاستراتيجي الهام ، وواصل هرتزل اتصالاته فسعى الى مقابلة القيسير الروسي ، وقد حظى بدلاً منه بمقابلة وزير داخليته الذي أبدى موافقته على المقترنات الصهيونية مقابل قيام المنظمة الصهيونية بتشجيع يهود روسيا على الهجرة منها ، وهذا يعني ابعاد خطر الغنائم المناؤة لنظام القيسير^(٨) ، كما سعى بعدها لمقابلة ملك ايطاليا (البابا بولس العاشر) عام ١٩٠٤م، ولكن القدر حال بينه وبين هذا اللقاء .

يبدو أن المصالح الاستعمارية التقت ايديولوجياً والمصالح الصهيونية، ففي عام ١٩٠٧ (٩) انعقد مؤتمر لندن والذي دعا اليه السير كامبل بنرمان^(١٠) الدول ذات المصالح الاستعمارية - بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وایطاليا واسبانيا -، وذلك من أجل التنسيق بينها لايقاف المد الالماني الذي بدأ يغزو المنطقة ولابقاء شمس الحضارة الغربية بازحة حيث نبه في خطاب الافتتاح الى انحلال وفناء الحضارة الاوروبية وطلب مقترنات لضمان استمرارها والحيلولة دون سقوطها ، وقد أوصت لجنة المؤتمر بما يلى^(١١) :

- ١ - على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئة المنطقة العربية .
- ٢ - ابقاء شعب هذه المنطقة على ما هو عليه من تفكك وتأخير وتجزئة .
- ٣ - اقامة حاجز بشري قوي وغريب يمثل الجسر الذي يربط اوروبا بالعالم القديم ، ويربطها معاً بالبحر المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناته السويس قوة صديقة للاستعمار ، وعدوة لسكان المنطقة ، وبذلك يتم الفصل ما بين افريقيا العربية وآسيا العربية .

^(٩) السير كامبل بنرمان ، سياسي بريطاني ينتمي الى حزب الاحرار، وتزعم وترأس الحكومة البريطانية (١٩٠٨-١٩٠٥).
^(١٠) مات بعد استقالة حكومته بـ (١٧) يوم .

- من خلال ما سبق يمكننا الوقوف على الاستنتاجات التالية :
- إن المنطقة العربية تعتبر بالنسبة للغرب منطقة مصالح قومية .
 - إن عملية التدخل بالمنطقة العربية قديمة وحديثة معاصرة ومستمرة .
 - إن الاستعمار لن يترك ادارة المنطقة لأهلها بل سيتحرك من أجل تشكيلها بين حين وآخر وبما يتفق ومصالحه الاستعمارية ، لا مما يتفق ومصالح أهلها وازدهارها .

وهذا يتفق والقول ان معاهدة "سايكس-بيكو" عام ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا ما هي الا حلقة من العلاقات الاستعمارية وسياسة جاءت لتقسيم العالم العربي خشية وحدته ولتسهيل مهمة ابتزازه سياسياً من خلال انشاء كيانات سياسية هزيلة وتتبع بسياساتها للغرب المنشا ، واقتصادياً بسلب خيراتها وجعلها سوقاً لبعضها المنتجة ، ولما كانت سايكس-بيكو المعاهدة جعلت فلسطين تدار من قبل بريطانيا ، وهذا يعني ان الحلم الصهيوني أخذ بالاقتراب^(١) .

أكملت هذه الخطوة البريطانية بإعلان " وعد بلفور" في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ م^(٢) ويتضمن هذا الذي يعتبر بمثابة التزام بريطاني لتحقيق حلم الصهيونية بدعم انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وهذا الوعد يفقد الى اي سند قانوني ، لأن بريطانيا لم تكن تملك فلسطين حتى تتصرف في مصيرها ، كما انه كان موجه لشخص عادي لا يمثل دولة ولا حكومة^(٣) ولما كان الحضور اليهودي واسعاً في الولايات المتحدة فقد تحركوا لدى الادارة الامريكية فتشير المصادر الى أن بريطانيا قبل اعلان وعد بلفور كانت قد ارسلت به الى الولايات المتحدة ونال موافقة الرئيس الامريكي "ويلسون" في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر^(٤) ، وهذا الأمر يشير ان التحرك الصهيوني كان على أشدّه في حين لم يكن للعرب اي تحرك مضاد لإحباطه قبل صدوره، وهذا يفسر سهولة انتزاع الصهاينة تأييداً لوثيقة وعد من فرنسا وايطاليا واليابان^(٥)، وتسارع الاحداث ليوقع في ٨ حزيران/يونيو ١٩١٩، على ميثاق عصبة الأمم ، وبموجبه اقيم نظام الانتداب قصد به ان يطبق على بعض الاقاليم ومنها فلسطين، وتقرر هذا وبشكل رسمي على اثر انعقاد المجلس الأعلى للخلافاء في (سان ريمو) بايطاليا في ٥ آذار/مارس عام ١٩٢٠، حيث تقرر في ٢٥ نيسان/ابril وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وفي تموز/يوليو من العام نفسه استبدلت بريطانيا الادارة

^(١) نص الوعد: تنظر الحكومة البريطانية بعين العطف على إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وهي لن تتدخل جهداً لتسهيل تحقيق هذا الهدف، على أن يكون واضحاً أن لا يؤول ذلك إلى الحق الضرار بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود، والأوضاع السياسية التي لهم في أي بلد آخر .

العسكرية في فلسطين بإدارة مدنية ، وعينت "هيربرت صموئيل" الذي يعتبر من الصهاينة البارزين مندوباً سامياً لها، فأخذ يصوغ الأحداث ويرتب المشاريع بما يتناسب والفكر الصهيوني الرامي أولاً وأخيراً إلى إقامة الكيان الذي نادى به مؤتمر بال و وعد بلفور^(١٥) .

لقد سارعت بريطانيا منذ الأيام الأولى للانتداب إلى الاعتراف بالوكالة اليهودية، وشركها في التشريع والإدارة داخل فلسطين وفتح أبواب الهجرة واسعة أمام تدفق الأقواج اليهودية المهاجرة، والسماح لهم بشراء الأراضي وامتلاك السلاح ، وهذا ما أراده كبار منظرو الحركة الصهيونية ويقول بن غوريون: "إن مقصد وعد بلفور، وهدف الانتداب يظلان قصاصات من ورق ما لم تعمل على استحضار اليهود إلى فلسطين ، وتهيئة الأرض للاستيطان على نطاق واسع"^(١٦) ، فعمدت بريطانيا على انجاح عمل الوكالة اليهودية إلى التضييق على المزارعين العرب واتباع أساليب اغراقية ليجعلوا لديهم استعداد لبيع اراضيهم ومن ثم سن القوانين لمعاقبة من يمتلكون السلاح ويضيقون عليهم ليتركوا بلادهم وبال مقابل عمد اليهود للانضمام للجيش البريطاني ليتدربوا على فنون القتال استعداداً لليوم الذي تغادر به بريطانيا ليستلموا زمام أمور البلاد . إلا أن العرب ادرکوا حجم المشكلة التي تنتظرونها فتفاقم الوضع في فلسطين كما نظر العرب إلى بريطانيا نظرة العدو المتلبس بثوب صديق فقامت الثورات والاضطرابات والاضرابات على طول الأرض الفلسطينية ، فأدرك اليهود ضرورة التحول إلى الولايات المتحدة مع البقاء على يدهم بيد بريطانيا لكونها لا زالت تمتلك سلطة الانتداب في فلسطين ، فقد عرف عن الولايات المتحدة التأييد للمشروع اليهودي أضف أن الاهتمامات الأمريكية والمصالح في منطقة الشرق العربي أخذت بالتنامي ، فهذا الرئيس ترومان يقول: "إن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية عظمى ، فللواليات المتحدة مصالح حيوية ذات أهمية اقتصادية تحرص عليها"^(١٧) . وكذلك اشار الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٣ إلى تلك الأهمية بقوله: "إن أوروبا الغربية وبترول الشرق الأوسط لا يجوز لاي منها في أي ظروف أو مناسبة ان يقع تحت تأثير النفوذ الشيوعي"^(١٨) ، لهذا كانت الولايات المتحدة تعطف على مصالح اليهود الرامية إلى إقامة دولة في الشرق العربي لتكون بمثابة قاعدة متقدمة لها في هذه المنطقة التي باتت منطقة مصالح غربية ، ولكن الدور الجديد للولايات المتحدة كانت وراءه ضغوطات يهودية على الزعامة الأمريكية إلى حد أنه يمكن القول: "إن الولايات المتحدة هي ينبعو الصهيونية العالمية قبل أن تكون إسرائيل ، وهي اليوم المستودع الأكبر البشري والمالي والمعنوي والدبلوماسي والصهيونية العالمية"^(١٩) .

- ١٠ -

أما العرب فقد اكتفوا بالبيانات والتصريحات التي تؤكد علىعروبة فلسطين وعزمهم للتصدي للمخطط الصهيوني، وهذا ما عبر عنه بعض القادة العرب" بأن موقف الولايات المتحدة والدول الكبرى - ما هو إلا - موقف العطف على الوطن القومي الصهيوني، والمقاومة العربية ضعيفة وهزيلة ولا تدعو عن مقالات وتصريحات لا تفي بالغرض، وبدأنا نشعر بضغط الدول الكبرى لاقطاع جزء من الاراضي العربية الفلسطينية لتأسيس دولة يهودية " ^(٢٠) . لقد خطت بريطانيا خطوة هامة لصالح الاماتي اليهودية حين تقدمت في ١٢ نيسان/ابريل عام ١٩٤٧ بطلب الى الأمم المتحدة تبلغها فيه رغبة بريطانيا في وضع مسألة فلسطين على جدول اعمال الجمعية العامة في دورتها السنوية لذلك العام وفعلاً كان لها وانعقدت الدورة الخاصة في ٢٨ من الشهر ذاته ، وقررت الجمعية بعدها بتأليف لجنة خاصة للتحقيق في قضية فلسطين تضم (١١) ممثل دولة من الدول الاعضاء في المنظمة، فانقسم الاعضاء بعد تداولهم الأمر الى قسمين جاء كل فريق منهم بمشروع، فمشروع الاكثرية يوصي بتنقسم فلسطين وايده (٧) اعضاء من اللجنة ، ومشروع الاقلية يوصي بإنشاء دولة اتحادية وجاء به (٤) من اعضاء اللجنة ، وقد أقر مشروع الاكثرية في أروقة الجمعية العامة بنسبة (٣٣) صوتاً الى (١٢) صوتاً وامتناع (١٠) عن التصويت وغياب دولة واحدة، وبذلك نجح قرار التقسيم وأقر رسمياً في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧ ^(٢١) .

بعد صدور قرار التقسيم أخذت القوى الصهيونية تنهج سياسة العنف والارهاب بمعاونة الدولة المنتدية ، وهذا ما يؤيده أقوال احد الوزراء البريطانيين لصحفي -يهودي- حيث قال: "لا بد من اراقة الدماء في فلسطين ليس لم العرب بالأمر الواقع ويعرفوا بكيان اسرائيل ، وليدركوا أيضاً أنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بجبهة طويلة كالجبهة التي خصصتها لهم هيئة الأمم" ^(٢٢) ، وما كاد المندوب السامي يلملم أوراقه لإنتهاء الانتداب في يوم ١٤ ايار/مايو عام ١٩٤٨ حتى كان ديفيد بن غوريون، (وكان قد اختير رئيساً للجنة التنفيذية المكونة من (١٢) عضواً لإدارة شؤون الدولة الصهيونية) ، يعلن قيام دولة يهودية في فلسطين باسم اسرائيل ويهيب بيهود العالم ليلتقطوا في اسرائيل لمساعدتها على تحقيق حلمها الكبير ^(٢٢) .

وفي الوقت ذاته كانت الجيوش العربية تدخل فلسطين لقرار سابق لمجلس الجامعة العربية والذي اتخذ وجاء فيه أنه: "إنقاذ فلسطين من الاحتلال اليهودي، يجب ان تدخل الجيوش العربية على احسن تسلیح يوم ١٥ ايار/مايو عام ١٩٤٨ ، وأن تلعب دورها في القتال" ، وهكذا بدأ النزاع المسلح بين العرب والكيان الجديد، وقد تدخل مجلس الامن لفرض هدنة أولى، قبلها العرب بحجة ان المصلحة تقتضي عدم التصدي لارادة المجتمع الدولي

ما كان له الأثر الأكبر في حدوث النكبة^(٤)، على أثر الحرب العربية - الصهيونية عام ١٩٤٨، تمكنت العصابات الصهيونية من السيطرة على معظم الأراضي الفلسطينية ، وعلى ما نسبته ٦٦,٢٪ من المساحة الكلية لمدينة القدس، عندها بدأ التحرك السياسي الاردني لضم ما تبقى من فلسطين بما فيها البلدة القديمة من المدينة المقدسة اليه، وهو ما عرف بالضفة الغربية، وفي مستهل كانون الاول/ ١٩٤٨ عقد مؤتمر اريحا اشترك فيه فريق من الفلسطينيين والاردنيين، اسفر هذا المؤتمر عن مقررات منها توحيد الضفة الغربية مع شرق الاردن تحت التابع الاردني الهاشمي، رحبت الحكومة الاردنية بهذه القرارات، وقام الملك بتعديل الحكومة الاردنية بإدخال عناصر فلسطينية للوزارة ، وبهذا أصبحت الضفة الغربية جزء من الاراضي الاردنية^(٥)، وهذا يعني الدافع عن الاراضي الفلسطينية المتبقية اصبح من المسؤلية الاردنية .

لقد أخذت الأهواء تفرق العرب وتذهب بقوتهم كما أخذت الأفكار الايديولوجية تغزوا قادتهم فعصف بهم الفكر القومي ما بين تقدمي ورجعي، وأصبح شغفهم الشاغل ساحتهم العربية في حين كان اليهود يعملون الى زيادة شق الصف العربي ويوحدوا انفسهم حتى استطاعوا من تأليب القوى العالمية، والقيام بهجوم ثلاثي على مصر القوة الكبرى في الصف العربي عام ١٩٥٦ ، وكانت الجيوش العربية اعجز ما تكون لنجد مصر واكتفوا بالتصريحات المنددة بالعدوان، ولربما هذا العدوان وجه العمل العربي الى صيغة الوحدة. فكانت الوحدة المصرية-السورية، والتي لم يكتب لها البقاء طويلا، وكان تحرير فلسطين هم العرب جميعاً وكان التحرير هدف كل قيادة جديدة تصل للحكم في حين ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ على أثر قرار عربي وليد مؤتمرات القمة العربية حيث وجد الاردن ي Ashtonها قوة تنازعه السيادة على ما تبقى من الضفة الغربية ، فأخذت منظمة التحرير تتضاعد منذ أواسط السبعينيات، وبقي الأمر كذلك حتى حسم اليهود الأمر بانهاء الاستعدادات، وجر العرب الى حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ ، وبذلك خسر العرب والاردن خاصة فلسطين كاملة بيد اليهود بما فيها مدينة القدس، وكانت حرب الاستنزاف، فوقف لصف العرب دول الكتلة الشرقية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي^(٦)، في حين وقف الغرب بثقله الى جانب اليهود،

(٤) أرجوا أن لا نذهب بعيداً حول دور الاتحاد السوفيتي ووزارته للحق الغربي، فعلينا أن نشير أن الاتحاد السوفيتي سمح لليهود بالهجرة الى فلسطين المحتلة وأيد قرار تقسيم فلسطين، كما أن قبول عضوية اسرائيل في هيئة الأمم المتحدة وكن من الدول التي صوتت الى جانب القرار (٨٥٥) والموصى به من قبل اللجنة السياسية والذي فاز بأكثرية (٣٧) صوتاً مقابل (١٢) صوتاً، وامتناع (٩) عن التصويت، في حقيقة الأمر نجد ان العقبات الاسرائيلية، ونجد أن الاتحاد السوفيتي سعى الى الوقف الى جانبها، وهذا يطرح التساؤل التالي: الى أي مدى يمكن تقييم الوقف السوفيتي الى جانب العرب؟ هذا في اعتقادنا لم تحن الاجابة عليه الى حين الكشف عن أوراق كلّة الدول المتأثرة بالصراع ولم يحن الوقت بعد .

وقد تصاعد دور المقاومة الفلسطينية في الأردن والتي اتخذت من الأردن قواعد لها ، إن تطورات الاحداث فيما بعد اتخذت صورة المواجهة الثالثة بين العرب واليهود في حرب تشرين التحريرية - كما اطلق عليها- عام ١٩٧٣م ، وعلى الجبهتين في آن واحد الغربية وقادتها مصر ، والشمالية الشرقية وقادتها سويا مع نجادات عربية اردنية وعراقية ومغربية، أدت هذه الحرب الى تحريك القضية ووضعها من جديد على اجندة العالم السياسية، حيث تفاعل معها المجتمع الدولي وأدت الى توقيع اتفاقيات الفصل بين القوات المتحاربة على كلا الجبهتين ، وهذا يعني ان سلاح المفاوضات أخذ يأخذ دوره على خريطة الصراع .

والتطور الآخر يختلف عن سابقه حيث يخص هذا الساحة الاردنية-الفلسطينية ويأخذ صوره الدبلوماسية في تحركه حيث طرحت منظمة التحرير الفلسطينية مشروعها القاضي باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أمام القادة والرؤوساء العرب في مؤتمرهم في الرباط عام ١٩٧٤ ، وتمت الموافقة على ذلك وقبل الاردن بهذا القرار ، وهذا يعني أخذ المنظمة دوراً بارزاً في قضية الصراع كان هذا الدور ملقى على عاتق الاردن .

إن الصراع العربي-الاسرائيلي أخذ توجهاً جديداً بدخول مصر العربية بمقابلات مع اليهود بعد زيارة الرئيس انور السادات -رئيس مصر- للقدس والقاء خطاباً أمام الكنيست ، وخروج كلا الفريقين باتفاقية عرفت باسم "اتفاقية كامب ديفيد" ، وبهذا خرج الثقل العربي من حلبة الصراع تبادل العرب بعدها في مؤتمر لهم في بغداد عام ١٩٧٩ وقررروامواصلة مرحلة الصراع مع مقاطعة مصر ، أخذ اليهود بعدها يجسون نبض العرب بعد خروج مصر، فوجهوا اسلحتهم صوب الاراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ والاسباب وافرة، فقد دمروا وهم في طريقهم لحصار بيروت الصواريخ السورية في ارض البقاع، ووقف العرب مندين تارة كعادتهم ومستكررين تارة أخرى، وتتمكن -اليهود- من اخراج المقاومة، ولتشتيتها في أكثر من دولة عربية (تونس-موريتانيا-اليمن)، وكان لهم مع مخيمات صبرا وشاتيلا موعداً لن ينساه التاريخ فجاسوا خلالها ذبحاً وجراحاً وتتكلاً ، وكان لهذا الغزو نتيجة الواسعة، حيث فقدت المقاومة قاعدة أرضية تجاور فلسطين المحتلة وبذلك أصبحت المواجهة الحقيقة - باستثناء العمليات الفردية- مستحيلة، الأمر الذي جعل القيادة الفلسطينية في واحدة من عدة أسباب الجلوس للمفاوضات، والاقبال على الحل السلمي، من خلال وفد اردني تدعى له الأطراف المتصارعة من قبل الهيئة الدولية .

- ١٣ -

لقد بدأ عقد الثمانينات يحمل في ثنائيتها تطورات اقليمية واسعة وذات تأثير سلبي يصب في قالب العربي للصراع ، فكان خروج مصر مقدمة سلبية من أهم تلك التطورات تبعها دخول العراق بحرب طويلة الأمد مع ايران وكلا الدولتين لها اهتماماتهم العقائدية بالقضية الفلسطينية فالقدس الشريف ثالث القبلتين ، والارض الفلسطينية أرض اسلامية تتوجب العقيدة الاسلامية -بغض النظر عن الفوارق المذهبية بين الشيعة والسنّة- على المسلمين تحريرها ولا تنسى أنه مع نجاح الثورة الاسلامية في ايران أعلن قادتها أنه من أهداف الثورة تحرير فلسطين ، وخلعوا علم اليهود من على سفارتهم في ايران واستبدلواه بالعلم الفلسطيني، في حين قدم العراق الكثير من أجل فلسطين في حرب عام ١٩٤٨ وحرب عام ١٩٦٧ وحرب عام ١٩٧٣ . كما ان تركيا أخذ دورها بالتنامي لصالح القضية الفلسطينية بعد حرب ١٩٧٣ ، حيث وجدت نفسها وحيدة في صراعها مع اليونان حول جزيرة قبرص حتى الكيان الصهيوني وقف الى جانب اليونان كما أن البلاد العربية أصبحت سوق عملة لمواطنيها بالإضافة الى البترون العربي الذي يعتبر روح الاقتصاد. إلا أن الدور التركي أخذ يتراجع تدريجياً، حيث أن الدور العربي في حد ذاته لم يعد كسابق عهده من القوة^(٢١) .

إذا كان هذا تطور اقليمي، فهناك وفي خط موازٍ تطور دولي هام، حيث بدأ الوهن واضحًا في أوصال الاتحاد السوفيتي كانت مظاهره، النشاط على أوسعه في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بينما قمع الاتحاد السوفيتي بسياسة خارجية شكلية، وكأنه بدأ يودع ذلك الدور الذي لعبه خروتشوف وبريجينيف من قبل ، وقد انكشف ضعفه واضحًا للعين عندما أخذ دور التابع للسياسة الأمريكية أثناء إدارة أزمة الخليج الثانية، والتي بدأت في آب/اغسطس عام ١٩٩٠ ، حيث ودع الاتحاد السوفيتي بعدها ذنيباً السياسة الدولية كشريك في الثانية القطبية، وانكفأ يعلم أوراقه، وارتدى إلى الداخل يضمد جراحه التي نتجت من تفككه وارتمائه بحضن الغرب، يستجدي المساعدات لكي تستطيع روسيا ورثة الاتحاد السوفيتي الوقوف على قدميها لتقاوم الرياح السياسية الغربية العاتية، والتي لا ترضى إلا بانضمام روسيا إلى الصف الطويل الذي تصطف فيه الدول النامية، تعيش على الوعود وتشحذ المساعدات .

وأما على الصعيد العربي جاءت أزمة الخليج الثانية، بإطالة تحمل في طياتها تأثيرات سلبية على العلاقات العربية- العربية، وتدخل الدول الأخرى في الشؤون العربية. وصياغة العالم العربي والمنطقة العربية من جديد، وبما يتلام مع السياسة الدولية الجديدة، والتي اطلت على العالم برأس احادي، وباسم جديد يسمى "النظام العالمي الجديد". فالترابط الاستراتيجي بين الكويت كمنفذ إلى الخليج العربي، وبين العراق قد جعل قادة العراق في

- ١٤ -

التاريخ الحديث والمعاصر^(٠) يحرصون على وحدة هذا البلد ضمن حدوده العراقية الممتدة من الجبال الشمالية إلى البحر الجنوبي^(١)، لتأتي محاولة العراق الأخيرة^(٢)، والتي عرفت بالآدبيات السياسية باسم "ازمة الخليج الثانية" عام ١٩٩٠ واحدة من سلسلة محاولات الضم، وإعادة الفرع للكل والجزء للأساس، إلا أن العالم استفر قواته وجر جيوشه لخارج العراق من الكويت بعد اجتياحها وضمها للعراق واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة بعد الضم. إلا أن الحالة الجديدة لم تدم سوى ستة أشهر على وجه التقرير (من آب/ ١٩٩٠ - كانون الثاني/ ١٩٩١)، وخرج العراق بعدها من الكويت، وجرد من قوته العسكرية، حسب قرارات الهيئة الدولية، والتي صيفت صياغة قانونية لاتفاق الا ومشينة الغرب ورغباته، وبالقدر الذي يضمن بها التبعية من جميع وجهاتها للغرب .

تعالت بعدها الأصوات الإعلامية متهمة الغرب بالتحيز، واتخاذ الهيئة الدولية منبراً يعلن من عليه رغباته وأهدافه، وأعتبرت مؤسسات الهيئة اداة لتحقيق تلك الرغبات والأهداف، كما كان من جملة الاتهامات كيلة بمكيالين في مواجهته للأزمات الدولية، ووقفه موقف اللامبالي تجاه أزمات، ويكتفي بإصدار القرارات دون متابعة في حين يلحق القرارات متابعة من خلال تجييش الجيوش في الأزمات التي يكون أحد اطرافها العرب، هذا أدى بالغرب وبقيادة الولايات المتحدة والتي بانت تترزعم العالم الجديد بلا منازع حل النزاعات الدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ونادت لمؤتمر مدريد عام ١٩٩٢، وجاء المفاوض العرבי للمؤتمر وهو مجرد من القوة، والمفاوض اليهودي وببيده كل القوة . ووقع اتفاقيات (اوسلو والحكم الذاتي) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومعاهدة وادي عربة مع الأردن وإسرائيل ، ولا زالت المفاوضات السورية واللبنانية جارية، ومع توقيع المعاهدة السورية واللبنانية مع الكيان الصهيوني، يعني ان الصراعسلح رحل عن المنطقة، إلا أنه وفي اعتقادنا ان المنطقة تبقى تحت تأثير الصراع الديمغرافي، وفي الوقت الذي يغدو به أحد الأطراف أقوى من الآخر، ويستطيع كسب المعركة فإنه لا يعود للمعاهدات والاتفاقيات قيمة ذات وزن . وهذا يعني ان المعاهدات الحالية ماهي إلا هذنه موقته لا ندرى أهي تقصير أم تطول، وهذه ما ستحمله لنا الأيام الحالية القادمة .

(٠) التاريخ الحديث: يطلق هذا المصطلح على الفترة الواقعة ما بين (١٩١٧-١٤٥٣) أي ما بين فتح القدسية على بد القائد العثماني محمد الفاتح، وحتى نهاية الحرب الكونية الأولى. ليبدأ التاريخ المعاصر وحتى أيامنا الحاضرة .

الباب الأول

البيئة الدولية والصراع العربي- الإسرائيلي

تعتبر البيئة الدولية من أهم المؤشرات الهامة على الصراعات الدولية أياً كان موقعها، لكون الدول تتتسابق في نصرة حلفائها وذلك للحفاظ على مصالحها المنتشرة في شتى بقاع العالم، أو لتحقيق مصالح جديدة تتأسى من مناصرتها لفريق دون آخر من أطراف الصراع. إن ما يميز التفاعلات السياسية في البيئة الدولية حالة تنافسية فيما بينها يقترب هذا التنافس ليشكل حالة عدائية بين الدول، ولم تكن حرب رمضان التحريرية عام ١٩٧٣ فيما بين إسرائيل وبعضاً من الدول العربية ببعيدة عن هذه الحالة، بينما وقفت أمريكا وعادتها إلى جانب إسرائيل حفاظاً على وجودها في قلب المنطقة العربية كحامية لمصالحها الاستراتيجية، وبال مقابل عمل الاتحاد السوفيتي (السابق) جاهداً للبقاء على تواجده في المنطقة العربية من خلال مناصرته للحقوق العربية، والحفاظ على موطئ قدم له بالمياه الدافلة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن دراسة العلاقات الدولية فيما بين الأطراف ذات التأثير الفاعل في البيئة الدولية والتغيير الذي طرأ على هذه العلاقات جديرة بالاهتمام، خاصة وإن تلك التطورات انعكست سلبياً على الصراع العربي- الإسرائيلي في الجانب العربي، في حين كان انعكاسه إيجابياً لصالح الكيان الصهيوني، كانتزاع الاعتراف العربي بالكيان الصهيوني، وتوقيع معاهدة سلام مع هذا الكيان من جانب بعض الأطراف العربية ذات العلاقة في الصراع، في حين أن بقية الأطراف الأخرى ما زال يؤخرها عن ذلك الاختلافات الشكلية في صياغة تلك المعاهدة، ولبيان ذلك وخدمة لأهداف هذا الباب فإننا سنتناوله ضمن الفصول التالية :

الفصل الأول: الاتحاد السوفيتي وأثره على الصراع .

الفصل الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية وأثرها في الصراع .

الفصل الثالث: الاتحاد الأوروبي وأثره في الصراع .

الفصل الرابع: الصين الشعبية وأثرها على الصراع .

الفصل الأول: الاتحاد السوفيتي والصراع^(*)

الباحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

الاتحاد السوفيتي كدولة كبيرة فهو ورث شرعياً لروسيا القيصرية، من حيث الموقع وتعداد السكان، وتبلغ مساحة الاتحاد السوفيتي حوالي (٦٣٠) مساحة الكره الأرضية، وتعادل مساحة أوروبا كاملاً ويبلغ طول حدودها (٦٠) ألف كيلومتر مربع، ويرتبط بحدود مشتركة مع (١٢) دولة في العالم هي: في الجنوب أفغانستان ومنغوليا والصين، وفي الجنوب الغربي: إيران وتركيا وبولغاريا ، ومن الغرب: بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وفي الشمال الغربي: النرويج وفنلندا. ويبلغ تعداده السكاني حوالي (٢٨٥) مليون نسمة. وتضم الأراضي السوفييتية في أحضانها حوالي (١٢٠) شعب وقومية^(٢٠) .

انتهت الاتحاد السوفيتي نهجاً اشتراكياً منذ عام ١٩١٧م، وسعى في بوادر أيامه لنظام الى صهر القوميات في بوتقة النظام، وفي إطار العقيدة الشيوعية التي اتخذها .

ولمعرفة حقيقة التغيير الذي حدث في الاتحاد السوفيتي وظهرت بوادره عند توقيع "مخائيل جورياتشوف" لا بد من استعراض السلوك السياسي السوفيتي من قبل، ول يكن ما بعد الحرب العالمية الثانية. وما يختص بالمنطقة العربية لكونها موضع دراسة فمع بروز الاتحاد السوفيتي أحد القطبين العظميين في العالم، وتراجع دول الاستعمار القديم ببرز له ضد آخر وهو الولايات المتحدة كوريث لهذا الاستعمار^(٢١) اتصفت العلاقة بين القطبين بحالة من التنافس الى حد دعيت المرحلة التي تحكم الطرفين باسم الحرب الباردة .

لقد تطلع السوفييت للمنطقة العربية حيث شكلت محور اهتمام لهم والسبب الرئيسي أنها تعتبر متسودة للثروات -البترول- وذات موقع جغرافي استراتيجي، وقرب المنطقة من روسيا حيث الذي يحتل المنطقة ويهمن عليها يجعل آبار نفط باكو في روسيا قريبة من العراق ودول الأمارات العربية. وعندما أحس الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة بالأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية في مفهوم السوفييت راح يسعى الغرب الى احتواء الاتحاد السوفيتي وكف يده عن المنطقة^(٢٢) .

رغم هذا فقد سعى الاتحاد السوفيتي ولعدة اعتبارات بالبحث^(٢٣) عن صداقته مع دول الشرق الأوسط بعد عام ١٩٥٠ دافعها في ذلك الاسباب الآتية :

(*) الحديث سينصب على الاتحاد السوفيتي حتى تاريخ انهياره. وبعد ذلك سيتحول الى وريثته روسيا الاتحادية .

- ١٧ -

- ١- دافع أمني سببه موقع المنطقة العربية الجغرافي نتيجة قربه من روسيا، حيث تعتبر الاراضي السوفيتية ضمن مداياط الاسلحة التي تتركز في منطقة الخليج العربي .
- ٢- تحجيم النفوذ الغربي بالمنطقة وبووجه خاص في ايران وتركيا، والمنطقة العربية وفشل المخططات العربية كحلف بغداد، وتحطيم الحواجز التي بدأ الغرب بإقامتها حول الاتحاد السوفيتي، كذلك القائمة على اساس مقاومة النفوذ الشيوعي وحصره مثل مبدأ ايرنهاور في منتصف الخمسينات والقاضي بمساعدة دول الشرق الاوسط لمواجهة المد الشيوعي .
- ٣- الالتفاف على النفوذ الامريكي المتزايد في المنطقة وزعزعة هذا النفوذ واضعافه من ناحية، والتطلع الى تأكيد قدرته على التصرف كقوة قادرة على تحمل كفة الصراع مع اقوى (٢٤) .
الخصوم
- ٤- الرغبة السوفيتية في ايجاد دور له في القضايا العالمية الساخنة، ولن يتم هذا الا بالتقرب من مواقعها، وتبني مواقف احد اطرافها وهذا ما تم فعلاً في التقرب من منطقة الشرق الاوسط حيث الصراع العربي-الصهيوني وتبني المواقف العربية (٢٥) .
- ٥- ان المنطقة العربية منطقة غنية بالبترول والنفط، وحده كافياً لأن يسيل من أجله لعب الروس .
- ٦- الخصائص الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية عوامل اغراء لكافة القوى الاجنبية للتقارب والاهتمام .

وانطلاقاً من الاسباب السابقة فقد كانت في ايلول/سبتمبر عام ١٩٥٥ اول امدادات السلاح من تشيكوسلوفاكيا الى مصر أولى الاتفاقيات للتسلیح في المنطقة حققتها روسيا كان الهدف الرئيسي هو تحطيم نفوذ الغرب بالمنطقة ، وقد اعطت هذه الصفة أكلها حيث وقفت مصر وال سعودية ضد الاردن عندما كانت الضغوطات عليه للدخول في حلف بغداد، ووقف الاتحاد السوفيتي بجانب العرب في عدوان عام ١٩٥٦ ، وظهر بمظهر المساند للقضايا العربية ضد اسرائيل وخاصة لمصر وسوريا والعراق. من هنا بدأ لروسيا أدوار تلعبها في المنطقة في الوقت الذي كانت لا تحلم بالوصول الى المنطقة وكانت تنظر اليها بعين المراقب فقط (٢٦) .

وفي حرب ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ وقف الاتحاد السوفيتي موقف المؤيد للعرب في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية، وقد كانت سمات هذا الموقف لا يتعدى الدعم السياسي للدول العربية وتقديم العون العسكري والاسلحة واطلاق التحذيرات ضد اسرائيل، وأنباء الحرب وبالتحديد في ٦ حزيران/يونيو اصدر الاتحاد السوفيتي بياناً طالب فيه اسرائيل بوقف القتال، والعودة الى موقع يوم ٤ حزيران/يونيو ، ثم أعقب ذلك اجتماع لزعماء الاحزاب

- ١٨ -

الشيوعية في موسكو وقرروا فيه قطع علاقات دولهم مع إسرائيل وحث الأمم المتحدة على ادانتها^(٢٧)، وبعد الحرب كان المصدر الرئيسي بالإضافة لكتلة الشرقية التمويل للسلاح وتعويض الدول العربية - مصر وسوريا والعراق - خسائرها وهي نفس الوقفة وقفها في حرب العرب عام ١٩٧٣م، إلا أن انور السادات الرئيس المصري السابق وضع حدًا للتعامل مع الروس، وأمر مستشاريه بمعادرة البلاد، وهذا يعني تطلع مصر نحو الغرب، إلا أن السوفييت لهم ارتباط وثيق مع سوريا والعراق، وقد أزدادت هذه العلاقة توثيقاً بعد خروج مصر من حلبة الصراع العربي- الإسرائيلي عام ١٩٧٩.

في حين بدأت مصاعب داخلية للاتحاد السوفيتي جعله يستدير إلى الداخل لحل تلك المصاعب فبدأت وحتى عام ١٩٨٤ السياسة الخارجية السوفيتية في المنطقة العربية تسارك مسلكاً روتينياً لا يتعدى الدبلوماسية الشكلية . في اعتقادنا ان السياسة السوفيتية في هذه الفترة في المنطقة العربية لم تلقى النجاح الذي لقيته السياسة الأمريكية، وهذا يعود لاسباب الآتية^(٢٨):

- ١- طبيعة الأنظمة السياسية المحافظة التي ترى اغلبها ان مصالحها تتجسد في توثيق علاقاتها مع الغرب وعدم تطويرها مع السوفييت .
- ٢- ان الاتحاد السوفيتي لا يستطيع ان يكون بديلاً عن الغرب في المنطقة لوجود الشركات النفطية الغربية المهيمنة على استخراج النفط، كما تتزود الدول الخليجية بالتقنية الحديثة، وان الاتحاد السوفيتي غير قادر على توفير شروط التقنية تلك .
- ٣- الطبيعة الالحادية للفكر الشيوعي يجعل الأنظمة السياسية تقف موقفاً عدائياً من الاتحاد السوفيتي وتجعل من تطور علاقات دول المنطقة متناقضة لتوجهاتها الدينية .

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

أ- التغييرات في الهيكلة السياسية :

منذ تسلم (ميخائيل غورباتشوف) السلطة في الاتحاد السوفيتي في أوائل عام ١٩٨٥ شهدت الدبلوماسية السوفيتية في الشرق الأوسط تغيرات واضحة على الرغم من عدم حدوث تحول جذري في السياسات السوفيتية تجاه المنطقة العربية. ولا شك انه قبل الحديث عن السياسة السوفيتية ومتغيراتها الجديدة في الشرق الأوسط علينا إلقاء الضوء على أسباب هذا التغير، لذا لا بد من العودة إلى بداية وصول الرئيس ميخائيل غورباتشوف للسلطة باعتباره قاد مرحلة التغيير .

منذ وصول غورباتشوف إلى السلطة عام ١٩٨٥ ، واتجاهه السياسي في الاصلاح والمكافحة واعادة البناء، اتخذت الحياة السياسية في الاتحاد السوفيتي نمطاً جديداً، إنسم

بعديد من التقلبات السياسية والاقتصادية داخل البلد، مما أوجد تعليمة نفسية لدى الجماهير، والتي أثارها التحول المفاجئ والافتتاح على العالم الخارجي والذي أدى إلى العجز عن مواكبة أهداف الدولة، وأصبح قياس نجاح هذه السياسة بمدى القدرة على مواكبة الدافع الاستهلاكي بأنماطها الجديدة والمختلفة للجماهير، في حين كان الاهتمام الأكبر لدى الزعيم السوفيتي غورباتشوف ميدان السياسة الخارجية للدولة، والذي كان لا يسعه لجذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية فقط، وإنما كان الهدف الأساسي اكساب الاتحاد السوفيتي "وجهًا إنسانيًا" كما عبر عنه غورباتشوف نفسه سعيًا لكسب التأييد الخارجي لاصلاحاته الداخلية التي تواجه معارضة من الدوائر المحافظة داخل الحزب^(٤٠). وخلال الخمس سنوات من حكم غورباتشوف وتطبيق سياسته الاصلاحية الجديدة يمكن ملاحظة ما يلي^(٤١) :

١- ان الاتجاهات الخارجية للاتحاد السوفيتي في عهد غورباتشوف تفوقت على الاتجاهات الداخلية، والتي إنسمت ببطء الحركة ومواصلة السلبيات القديمة وخاصة في الاقتصاد .

٢- أثارت سرعة تلاحق الاحداث والمتغيرات السياسية داخل الاتحاد السوفيتي والتي وضعت وركزت معظم السلطات في قبضة الزعيم السوفيتي شوكواً حول مدى حرصه على اقامة الديمقراطية، وعن صيغة هويته الايديولوجية .

٣- بروز العامل النفسي في انجاح السياسات الاصلاحية الجديدة لدى الجماهير في الداخل والخارج، والذي اعتمدته غورباتشوف في لقاءاته مع الزعماء الامريكيين وفي إقناع المحافظين من رجال الحزب وضرورة ضبط النفس لاجتياز الأزمة الاقتصادية .

لقد كانت فلسفة البريستوريكا التي انتهجها غورباتشوف تقوم على اعادة البناء الاقتصادي للدولة بالدرجة الاولى، لكن تفوق الاتحاد السوفيتي كقوة عسكرية عظمى جاء نتيجة التقدم بانتاج الأسلحة التقليدية كما على الرغم مما رافقه تخلفاً تكنولوجياً مقارنة بالغرب. كما أن التعلبة العسكرية للشعب خلال فترة الحرب الباردة، كان ذلك على حساب الانتاج الاستهلاكي الذي كان له اثر سلبي على معنويات الجماهير، لذلك برزت في أولويات أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة توفير هذه المنتجات الاستهلاكية . في مقابل ذلك كله كان "حصار السلام" الذي ضربه غورباتشوف على الدول الغربية سعيًا وراء التخفيض من حجم الانتاج الداعي من الاسلحه النوويه والتقطيعيه الى جانب التوجه لحل المنازعات الاقليمية والتوجه للقضايا الداخلية، وفي أولوياتها الأزمة الاقتصادية، وتوجيهه نصيبياً من مخصصات الدفاع الى ميزانية الانتاج الاستهلاكي .

-٤٠-

وكذلك فقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة منع الانفتاح على الغرب بالسماح للمنتجين قدرأً كبيراً من الحرية في اختيار المستوردين والتعامل معهم مباشرة دون تدخل كبير من الدولة^(١).

أما على المحور السياسي فالخلافات اضطررت ما بين تيار المحافظين بزعامة ليجاشيف وتيار الاصالحين بزعامة غورباتشوف نفسه خاصة وبعد توجه غورباتشوف للحصول على العديد من الصلاحيات والسلطات السياسية والتي توجت بحصوله على منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي.

فقد عقد المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي واستمر لمدة عشرة أيام تحت ظروف من الاختناق الاقتصادي نتيجة لفشل الحكومة في انجاز ما وعدت به من الاصالحات والتوتر الاجتماعي خاصة بعد تفجر قضية القوميات والمشاكل العرقية في الجمهوريات.

وخلال المؤتمر والذي يعقد كل خمس سنوات القرى الزعيم السوفيتي غورباتشوف خطاباً تناول فيه الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد ومحاولة الحكومة لدعم المشروعات الجديد بما يعادل ٢٣ بليون روبل، بالإضافة إلى الخسائر في انتاج البترول والمعادن بقصد الوصول إلى اقتصاد جديد ومتنوع المصادر وجعل الروبل عملة قابلة للتحويل، وعن تفجر الموقف السياسي في عدد من القوميات، فقد نادى غورباتشوف العمل على مواجهة هذه الاحداث بعدم الاستجابة لمثيري الشغب، معيناً أن الحل الأمثل لذلك هو اقامة إتحاد حقيقي من الجمهوريات ذات السيادة، مقررناً بتنسيق بين الأحزاب الشيوعية في الجمهوريات الاتحادية مع الحزب السوفيتي^(٢).

وفي مجال السياسة الخارجية فقد أدت سياسة البريسترويكا إلى جعل العلاقات مع العملاق الأمريكي من عداء الحرب الباردة للعمل المشترك في العديد من المواقف الدولية، وتم استئناف وتطبيع العلاقات مع الصين، وتبدل العلاقات السوفيتية مع حلفائها في أوروبا الشرقية من التبعية إلى الرعاية المنظمة التي تخدم استقلال وارادة هذه الشعوب بغض النظر عن اختلاف الانماط الشيوعية التي تتجهها عن النمط الشيوعي السوفيتي.

لقد صدر عن المؤتمر بياناً موضحاً سياسة الحزب في المرحلة المقبلة، ومؤكداً على برنامج العمل المتبعة باعتباره حزب الاختيار الاشتراكي والمستقبل الشيوعي، وأن الاشتراكية التي سينتهجها الحزب هي اشتراكية انسانية، ترفض احتكار الحزب للسلطة، وتؤيد الديمقراطية الامرکزية، وتستبعد الخيار العسكري، وسباق التسلح في علاقات الحزب الخارجية، وهذا يعني استمرار المبادئ الاساسية للبريسترويكا التي وضعها غورباتشوف منذ وصوله للحكم عام ١٩٨٥ ، هذا وقد كانت أهم نتائج المؤتمر كما يلي^(٣):

١. اعادة انتخاب غورباتشوف سكرتيراً عاماً للحزب .
٢. حدث انشقاق ظاهر في جناح الديمقراطيين الذين يطالبون بمزيداً من الاصلاحات السياسية والاقتصادية، وأعلن يلتسن الذي تم انتخابه كرئيس لمجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية استقالته من الحزب الشيوعي السوفيتي .
٣. أسرف المؤتمر عن هزيمة زعيم جناح المحافظين المناهضين للإصلاح أمام رئيس جمهورية أوكرانيا على منصب نائب السكرتير العام للحزب .
٤. استطاع غورباتشوف أن يجعل المؤتمر يتبنى برنامجه الاصلاحي .
٥. أسرف المؤتمر عن تجريد شامل للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي، ولم يبقى من اعضائه القдامي سوى غورباتشوف نفسه، وأصبح المكتب يضم في عضويته ٢٤ عضواً ممثلين عن كل جمهورية الى جانب بعض الشخصيات العامة .
٦. كان من أهم نتائج المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي، هو اعتراف وتأييد الحزب للعلاقات الدولية للجمهوريات السوفيتية على أساس الاستقلال والسيادة والمساواة من أجل تحسين المواقف الدولية للاتحاد السوفيتي ككل، على أن تظل القضايا العسكرية وسائل التسلیح من شأن الحزب الشيوعي السوفيتي في موسكو ^(٤٤) .

تلاحت الاحداث التي هزت النظام السوفيتي بصورة مثيرة في الفترة الأخيرة، سقوط حائط برلين، وإعادة توحيد المانيا، وانضمام أوروبا الشرقية الى المعسكر الديمقراطي، وتمزقات داخل آخر معقل من معاقل الشيوعية في الباتيا، لأن إنهيار النظام الشيوعي أصبح حتمياً، ولكن أكثر الاحداث تهديداً بالنسبة للاتحاد السوفيتي ذاته، هو تفجر القوميات داخل الجمهوريات السوفيتية، واتخاذ العركات الانفصالية فيها، مما دفع الحكومة المركزية الى محاولة قمعها بالعنف من أجل تجنب نتفت الاتحاد السوفيتي، وقد أدت هذه الاحداث الى فقد غورباتشوف لشعبيته ومصادفيته لدى شعوب الاتحاد السوفيتي ^(٤٥) .

وتجري محاولة الانقلاب الفاشلة كنتيجة مباشرة لتخلی غورباتشوف عقب عودته من قمة لندن عن الصيغة التوازنية التي أدار فيها دفة الحكم وأدخل بها ما تم ادخاله من تغييرات، فلقد كان هناك دلائل تشير الى احتمال قيام الجناد المحافظ بعزل غورباتشوف نتيجة مخاطر اسلوب الحكم الذي اعتمدته بصيغة توازنية لتمرير اصلاحاته كسبب دافع ولو وجود أدوات القهر القوات الداخلية والدافع تحت سيطرة هذا الجناد، وكانت التحذيرات تأتي من الجناد الليبرالي الذي لا يملك أي من هذه القوات، وكان وزير الخارجية الأسبق "ادوارد شفرنادز" هو أول من أشار الى احتمالات الاطاحة بغورباتشوف عندما أعلن استقالته في ديسمبر/كانون أول عام ١٩٩٠م، وبعد إستقالة شيفرنادز، تمكّن الجناد المحافظ من ازاحة

أبرز رموز الجناح الليبرالي وعلى رأسهم المستشارين الاقتصاديين للرئيس غورباتشوف، وعلى الرغم من هذه المؤشرات ذات الدلالة الواضحة، غادر غورباتشوف العاصمة للاستجمام في شبه جزيرة القرم، وبذلك جاءت القضية مواتية لتحرك قادة المحاولة قبل عودته بـ ٢٤ ساعة للحيلولة دون استمرار دفع عجلة الاحداث بوتيرة سريعة تبدأ من أقرار المعاهدة الاتحادية يوم ١٩ أغسطس/آب عام ١٩٩٠، يعقبها توالي الاحداث والتطورات التي ستقضى على نفوذ الجناح المحافظ^(٤٦).

ويجيء عام ١٩٩١ بأحداثه المتميزة باشتداد المواجهة بين المتشددين والاصلاحيين وسط وضع متدهور في كل الجبهات السياسية والاقتصادية والواقع الاستقلالية، وعند الحدود العرقية والقومية، وفي وجه هذه الاحداث يسعى غورباتشوف لرسم خريطة جديدة للاتحاد السوفيتي تحول دون انهياره، عارضاً على الجمهوريات سلطات أوسع في إطار ما سماه "معاهدة الاتحاد للجمهوريات ذات السيادة"، كذلك فلم يلقى اي استجابة من الغرب حينما تطلع اليه لمده بمساعدات علّها تدفع مسيرته المتعرّضة.

وسرعان ما شن الطرفان -المتشددين والاصلاحيين- هجوماً مزدوجاً ومتزامناً على الكرملن، فتمكن الشيوعيون المتشددون^(٤٧) من الاستيلاء في ١٨ آب/اغسطس عام ١٩٩١ على السلطة فترة لم تدم طويلاً أمام مقاومة مدنية سلمية قادها يلتسن، ففي موسكو نزل عشرات الآلاف من المواطنين للشوارع التي كانت مليئة بالجنود والدبابات، ووقف يلتسن ليعلن الثورة على الانقلابيين، وفي ٢١ آب/اغسطس عام ١٩٩١ أدركت لجنة الدولة لحال الطوارئ بمخالفتها بالامساك بالسلطة، خاصة وأنها لم تلق أي دعم خارجي وبالاخص من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي وصف الرئيس الأمريكي الاسبق الانقلاب "بغير الدستوري"، وفي ظل نزعمة قومية روسية بين صفوف الجيش أعلنت ولاءها ليلتسن، وفي ٢١ آب/اغسطس عام ١٩٩١، عاد غورباتشوف إلى موسكو، وتم اعتقال معظم أفراد "عصابة الثمانية"^(٤٨).

(٤٦) كان مقرراً في ١٦ آب/اغسطس ١٩٩٠، عقد اجتماع لزعماء الجمهوريات في الكرملن لتوقيع معاهدة، التي وضعها الرئيس السوفيتي غورباتشوف، ووسط نسمة شعبية على الأوضاع المعيشية والنزاعات العرقية والذمية في أكثر من منطقة، ودعوات الفصالية، استولت قيادة جماعية متشددة على السلطة في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩١ ، تالفت هذه القيادة من نائب الرئيس السوفيتي ورئيس الأركان ووزير الدفاع ورئيس الاستخبارات ورئيس الحكومة ، وأطلقت على نفسها "لجنة الدولة لحالة الطوارئ" ، فأعلنت حالة الطوارئ وطلبت من غورباتشوف تسليم سلطات الرئاسة إلى نائبه عضو اللجنة "غينادي ناييف" ، ورفض غورباتشوف توقيع كتاب استقالة أرسل اليه يُصرّر الاستقالة بداع صحية لا تتبع للرئيس ممارسة مهماته الرئاسية .

أدت محاولة الانقلاب الفاشلة الى ضعف سيطرة الكرملن على السلطة، وتحول ميزان القوى الى الجمهوريات والتي بدأت الواحدة بعد الأخرى تعلن إنفصالها، وذلك بعد حملات تطهير بلغت ذروتها بوقف نشاط الحزب الشيوعي ومصادرة ممتلكاته، وشملت حملات التطهير وزير الخارجية الكسندر بسمرتيني حل محله السفير السوفياتي في براغ لفترة قصيرة، وأعيدت بعد ذلك حقيبة الخارجية الى شيفرنادازة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بعد ذلك أُعلن غورباتشوف استقالته من منصب الأمين العام للجنة المركزية في ٢٣ آب/اغسطس عام ١٩٩١ موصياً اللجنة المركزية بحل نفسها.

لقد انتهز يلتسن الفرصة في ملء الفراغ الذي أحدثته محاولة الانقلاب الفاشلة وتزعم مقاومة الانقلابيين، وأنقذ الزعيم السوفياتي غورباتشوف، مما إضطر الأخير الى التنازل ليلتسن عن سلطات الكرملن شيئاً فشيئاً. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١ وقع "الانقلاب الثاني" على غورباتشوف حين وقع زعماء روسيا البيضاء (بيلوروسيا) وأوكرانيا وروسيا الاتحادية إتفاقاً يقضي بإنشاء كومونولث دول مستقلة على أنقاض اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، لقد كان هذا الحدث مؤكداً ونتيجة طبيعية لمنطق انهيار السياسي والاقتصادي، وللقى دعماً من الغرب من خلال جولة قام بها وزير الخارجية الامريكي السابق جيمس بيكر على خمس جمهوريات سوفيتية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١، وبالرغم من موقف غورباتشوف الأولى الرافضة، واعتباره للتحالف الجديد "غير دستوري" وأصراره على البقاء في الكرملين، اتفقت احدى عشر جمهورية سوفياتية على توسيع الكومونولث في إتفاق عقد في "الماتا" عاصمة كازاخستان في ٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١.

وعندما رأى غورباتشوف نفسه عاجزاً عن مواجهة الأحداث، ويرى يلتسن يتصادر تجهيزات الرئاسة في الكرملين والوزارات والمؤسسات الحكومية المركزية المختلفة والبنك المركزي، أقر بانتهاء دورة فسلمحقيقة النووية الى يلتسن ووقع كتاب استقالته، وأعلن في كلمة متلفزة الانجازات التي حققها مبرراً السياسة التي إنتاجتها، وحدد القوى التي واجهته وأعادت مسيرته الاصلاحية^(٤٨).

وعند منتصف ليلة رأس السنة، دقت ساعة الكرملين دقاتها الثانية عشر معلنة رسمياً نهاية الاتحاد السوفياتي^(٤٩).

(٤٨) لقد ولد الاتحاد السوفياتي بصورةه المعلية عام ١٩٢٢، كما وشهد ازالت العلم الأحمر عن قصر الكرملن، ورفع العلم الروسي مكانه إيداعاً بصعود نجم روسيا الاتحادية كوريثة للاتحاد السوفياتي، وغادر غورباتشوف القصر بعد حكم دام ست سنوات من ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ الى نهاية عام ١٩٩١.

بــ التغيرات في السياسة السوفيتية :

إذا كان ما سبق الحديث عن الأسباب التي وقفت وراء التغير في الاتحاد السوفيتي كقيادة وسياسة، فلا بد من بيان التوجهات السياسية السوفيتية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، خلال تطورات التغيير في الهيكلية السياسية للاتحاد. ففي عام ١٩٨٥ كانت السياسة السوفيتية الموجهة لمنطقة الشرق الأوسط تأخذ دور الرتابة في علاقاتها السياسية، فكانت الزيارات التي تتم بين الروس لمنطقة تؤكد على أواصر الصداقة والالتزام بالمعاهدات المعقودة بين الطرفين دون عقد مزيداً من الاتفاقيات، في حين كان عام ١٩٨٦ هناك نمواً للعلاقات السوفيتية مع دول المنطقة، وتوجه سوفيتي له ميوله، وهذا ناشئ من تدهور الموقف الأمريكي مع العرب بسبب غاراتها الجوية على ليبيا من ناحية، ورفض الكونغرس بيع السلاح لأكثر الدول العربية اعتدالاً مثل الأردن وال سعودية من ناحية أخرى .

وفي عام ١٩٨٧ كانت السياسة الأمريكية تتلقى ضربة جديدة في المنطقة العربية، حيث برزت على الساحة فضيحة - ايران - غيت فتخوف العرب من السياسة الأمريكية في حين رحبو بدور سوفيتي في المنطقة. وهذا يعني انتكasaة في احدى السياسيتين للدول العظمى تقدم في سياسة الآخر^(١) ، في حين أصبح غورباتشوف وكأنه يهيم على السياسة الخارجية السوفيتية، وكان لأشغاله في تطبيق برنامج الاصلاحات الداخلية أثر على تخطيط وتنفيذ سياسة بلاده الخارجية، ولما كانت السياسة الداخلية توثر سلباً وإيجاباً في السياسة الخارجية قوة أو ضعفاً كانت السياسة الخارجية السوفيتية منذ عام ١٩٨٨ - ١٩٩٠ تبرر وكأنها فقدت دورها في منطقة الشرق الأوسط، وأخذت تبحث عن دور جديد لكون جملة الاصلاحات الداخلية وتردي الوضع الاقتصادي في روسيا شكلتا أسباب فقدان هذا الدور، وهذا يتضح من تزايد الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل بغض النظر أين كانت محطتهم بعد الخروج من رومانيا أو بولندا نتيجة تخفيف القيود السوفيتية على الهجرة^(٢) . ومنذ عام ١٩٩٠ ولغاية عام ١٩٩١ كانت السياسة السوفيتية تمثل التابع للسياسة الأمريكية، ولا تخرج عن توجهاتها، وهذا يفسره تكرر السوفيت لمعاهداتهم المقطوعة مع أطراف عربية في المنطقة إلا وهو العراق، حيث وافق الاتحاد السوفيتي على كل قرارات الهيئة الدولية التي تدين العراق، وبعد نهاية أزمة الخليج ظهر الضعف السياسي للاتحاد السوفيتي في المنطقة وأخذ يسير خلف السلوك السياسي الأمريكي، وظهر نجم روسيا كوريثه للاتحاد السوفيتي، وقبلت بصورة علنية برفع القيود كلية عن هجرة اليهود لإسرائيل، واعادة العلاقات الدبلوماسية معها شريطة أن تضمن الولايات المتحدة، وتقبل إسرائيل بمشاركته للمؤتمر الدولي الذي سيعقد لحل الصراع العربي - الإسرائيلي^(٣) ، وهذا

يعني للسوفيت عدم الخروج من المنطقة خاسراً على اعتبار أنه كان أحد قطبي العون، ولكن للطرف العربي، والقبول بهذا الدور للمؤتمر الدولي يعني استعادة دوره في البحث عن سلام في المنطقة، واحتراق سياسة الاستبعاد من عملية السلام والتي رسمها هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة السابق عقب حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ عندما اشتهر بجولاته المكوكية، وعقد اتفاقيات فصل القوات على الجبهتين السورية-الإسرائيلية. والمصرية-الإسرائيلية، مستبعداً بها الاتحاد السوفيتي للجلوس كنـد لـأمـريـكا وـدولـه ذات ارتباط في هذا الصراع .

المبحث الثالث: أثر المتغيرات السياسية السوفياتية على الصراع :

لقد إتسمت السياسة الخارجية السوفيتية، بسمات الديناميكية والمبادرة منذ تولي الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف السلطة في أوائل عام ١٩٨٥م. وقد سيطرت نزعة عملية الاصلاح على ادراك وتوجهات القادة السوفيات لسلك سبيل جديد قوامه اعطاء أهمية كبيرة للتعاون مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للحيلولة دون وقوع كارثة نووية نتيجة سباق التسلح الذي ميز العلاقة بين الشرق والغرب، وهذا إن وقع يهدى مبدأ التعايش السلمي^(٢) الذي آمن به الاتحاد السوفيتي منذ عقد الخمسينات، كما أن التعاون مع الغرب يؤدي بالضرورة للتغلب على المشاكل الاقتصادية وذلك نتيجة الاستفادة من التعامل الاقتصادي والتجاري مع الدول الصناعية المتقدمة .

ان التخلی عن سياسة المواجهة مع الغرب وزعيمته الولايات المتحدة في المنطقة العربية دون اسقاط المبادئ الاساسية للسلوك السياسي السوفيتي في المنطقة العربية، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي من السمات المتعددة التي باتت تحكم التوجه السياسي الخارجي وأحد مركبات السياسة الخارجية السوفياتية في المنطقة العربية، وهذا ما كرره الزعيم السوفيتي غورباتشوف في أكثر من مناسبة حيث قال: "إن على بلادي مواجهة واشنطن في الشرق الأوسط باستراتيجية تميـز بـمرونة كبيرة"^(٣)، ولهذا القول مرآمهـةـ السـيـاسـيـةـ تـتـعـلـقـ بـكـيـحـ جـمـاحـ سـبـاقـ التـسـلـحـ معـ الـولـاـتـ الـمـتـحـدـةـ لـأـنـهـ رـأـيـ بـالـاسـتـراتـيـجـيـةـ

(٢) أدخل مبدأ التعايش السلمي، ذو الأصل الماركسي، وبالتحديد اللبناني في معااهدة لأول مرة عام ١٩٥٤، عندما رجعت إليه الصين والهند حرفيـاً في اتفاقيـتهاـ حولـ التـثـبـتـ، ثمـ عـادـتـ الدـوـلـ الـاسـتـراـكـيـةـ استـخدـامـهـ فيـ عـلـاقـاتـهاـ المـتـبـادـلـةـ وقدـمـتـهـ للـدوـلـ الرـأسـمـالـيـةـ عـلـىـ لـسـانـ خـرـوـتـشـوـفـ عـامـ ١٩٥٦ـ، ومـبـاـدـأـ التـعـاـيشـ السـلـمـيـ يـتـضـمـنـ بـالـاضـافـةـ إـلـىـ المـبـادـئـ ثـلـاثـةـ مـبـادـئـ أـسـاسـيـةـ:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية .
- الاحترام المتبادل للسلامة الأقلية والسيادة .
- المساواة والامتيازات المتبادلة .

الأمريكية أنها تهدف من برنامج حرب النجوم وغيرها استنزاف قوى الاتحاد السوفيتي اقتصادياً، واحباط عملية المستوى المعيشي للشعب السوفيتي، مع حرص الاتحاد السوفيتي على أبداء اهتمامه بالمنطقة العربية وبالذات في قضية الصراع العربي- الإسرائيلي بين حين وآخر، حيث حرصت القيادة السوفيتية على أن تؤكد على أهمية قضية المؤتمر الدولي في مناسبات عديدة، مع التأكيد على ضرورة تحقيق تسوية عادلة باشتراك جميع الأطراف المعنية لاسيما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على اعتبارهما حليفتين للاتحاد السوفيتي . وجاءت السياسة السوفيتية المتعلقة بتهيئة الصراعات الاقليمية امتداداً لسياسة السابقة .

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والحلول الممكنة لهذه القضية فقد طرح الاتحاد السوفيتي عدة مبادرات سلمية فأكّد على أهمية عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بحيث يبدأ مجلس الأمن الدولي الاعداد له وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة سلام . وهذا ما أكدته رسالة وزير الخارجية السوفيتية عام ١٩٨٦م إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، والذي دعا فيها تحويل البحر المتوسط إلى منطقة سلام مستقرة وتعاون^(٥٤) .

ان الفكرة السوفيتية حول التأكيد على المؤتمر الدولي تأتي في سياق ثبات الدور السوفيتي والأساسي لأبراز الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى تتمثل في السعي لاستعادة الموضع التي فقدها منذ أن استبعد في ظل سياسة كيسنجر من عملية السلام^(٥٥). في حين كان المغزى من اعطاء دور لمجلس الأمن للإعداد لهذا المؤتمر من خلال لجنة تحضيرية في إطاره، وذلك باعتبار الاتحاد السوفيتي عضو دائم في المجلس . من هنا نجد سعي الاتحاد السوفيتي للتأثير على الموقف الفلسطيني حتى لا يتآكل تشدد المنظمة، كما سعى لتقريب وجهات نظر منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية الأخرى لكي تقارب وتتخذ أتجاههاً متشدداً لينسج الاتحاد السوفيتي من هذا الموقف ورقة في لعبة المساومة الدولية يجاهه بها الدول التي تحاول القفز من فوقه ، وفي سياق مسک العجل من طرفه فتح الاتحاد السوفيتي قنوات اتصال مع اسرائيل سواء عبر لقاءات هلسنكي وروما "جمع الاشتراكية الدولية" أو في نيويورك أو عبر مداولاته مع الولايات المتحدة التي تتبنى المطلبيين الرئيسيين لاسرائيل وهم: السماح بهجرة اليهود السوفيت، وعودة العلاقات الاسرائيلية حتى يتسلى لاسرائيل والولايات المتحدة الموافقة على اشتراك الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي^(٥٦) . وكان موقف السوفيت من هاتين القضية كما يلي :-

- السماح بهجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل، وهي مسألة يعتبرها الاتحاد السوفيتي ترتبط بقوانينه الداخلية وليس بمطالب تعلقها دولة أخرى، وقال بعض المسؤولون سوفيت ان ما يحاوله الغرب وأسرائيل معاً في هذا الصدد هو نوع من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة

أخرى. وقال البعض الآخر أن التشدد في هذه الناحية ضرورية لبقاء على قدرة سوفيتية كبيرة تجاه جهود التسوية في الشرق الأوسط.

- وأما ما يتعلق بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل فكان الاتحاد السوفيتي يشترط لاتمام هذا ان تكف إسرائيل عن سياستها العدوانية ضد جيرانها العرب ، وذلك بدل من اشتراط انسحابها من كل الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ م. كما كان ذلك سابقاً .

ان الموقف السوفيتي في هذا التوجه وقع في مأزق بين الطلبات الأمريكية والإسرائيلية والثوابت السوفيتية التي كانت تمنع هجرة اليهود السوفييت وعودة العلاقات الدبلوماسية المشروطة مع إسرائيل فالموافقة على المطالب الأمريكية حتى يستطيع الاتحاد السوفيتي ان يستعيد دوره في البحث عن السلام في المنطقة العربية، يعني ان ذلك إذعان ودليل على انهزام للادارة السياسية السوفيتية، لذا كان لا بد من القائمون على السياسة الخارجية السوفيتية من التفتیش عن مخرج لهذا المأزق وحل لهذا اللغز، على أن يتوافر في هذا المخرج والحل السبيل لاستعادة الدور السوفيتي المستبعد في المشاركة للبحث عن سلام في المنطقة العربية شريطة ان لا يفقد السوفييت أصدقائه العرب - وهذه سياسة ان صحيحة القول "مسك الحبل من طرفه" بدأت السياسة الخارجية بادئ الامر تتلاكم وتتضطرب وهي تبحث عن ذلك لكون المعارك السياسية في هذا التوجه من أصعب المعادلات إلا أنها سرعان ما وجدت الحل في تخفيف القيود على هجرة اليهود السوفييت ، وفي نفس الوقت أخذ يردد بأن معظم هؤلاء اليهود لا يهاجرون لإسرائيل، وذلك حتى يرد على الدعاية العربية الموجهة من بعض الاقطارات ضده بأنه يساعد إسرائيل بامدادها بالقوى البشرية وهي أعز ما تكون إليه، كما وجد بتخفيف حدة التصريحات المتعلقة بعودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتعديل الشروط التي أعلنها لعودة ذلك سبلاً آخر، حيث أخذت التصريحات تشير إلى استعداد آخر لدى السوفييت ل إعادة العلاقات مع إسرائيل في حالة حدوث تقدم نحو بدء مفاوضات السلام في الشرق الأوسط^(٥٧)، فضلاً عن تكرار اللقاءات بين المسؤولين السوفييت والإسرائيليين أي ان الحوار الذي انقطع عام ١٩٦٧ م أخذ بالعودة رويداً رويداً .

ومع تبني هذه السياسة فقد طرحت وعلى نطاق واسع أفكار عديدة تشير إلى إعادة النظر والمواجهة النقدية للسياسات المتبعة من قبل سلف غورياتشوف، وفي هذا السياق فقد طرحت فكرة إعادة النظر من جانب السوفييت في طبيعة التعامل مع المنطقة وصراعها الإقليمي مثلما سيعيد النظر من حيث رؤية السوفييت إزاء المشاكل الإقليمية في العالم وكيفية التعامل معها . وعند الحديث عن تطورات العلاقة بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل نجد هذا التطور أخذ اتجاهين: اتجاه سري وآخر علني .

الأتجاه السري: تعود بدايات هذه المرحلة منذ تولي غورباتشوف الحكم، حيث قام رئيس المؤتمر اليهودي اذجار برونغمان في ١١ ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٥ بزيارة سرية الى الاتحاد السوفيتي في محاولة لكسر طوق الجمود بين الاتحاد السوفيتي والدولة اليهودية ، وكانت بناء على اتصالات سرية مسبقة وتقدم الوفد اليهودي بمقترنات قابلتها مقترنات سوفيتية .

الطرف اليهودي: طالب بعودة العلاقات الرسمية بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل، وعلى ان يدفع بدول الكتلة الشرقية الى اتباع هذه الخطوة بالإضافة الى فتح أبواب الهجرة لليهود السوفيت الى اسرائيل. ومساندة اتصالات السرية التي تجرى بين اسرائيل وبعض الدول العربية، ومنع جميع أنواع المساعدات والمساعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات. والسماح لمحادثات سلام ثنائية تعقد في المستقبل بين اسرائيل وبعض الدول العربية، وذلك في اطار مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة وباشتراك الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين .

الطرف السوفيتي: طالب بنقل التكنولوجيا الغربية المتقدمة الى الاتحاد السوفيتي، ودفع امريكا للموافقة على بيع كميات كبيرة من القمح للاتحاد السوفيتي، وتوقف الاذاعات الاسرائيلية المعادية ضد الاتحاد السوفيتي، وتوقف هجرة اليهود السوفيت الى امريكا وكندا وأوروبا بدلاً من اسرائيل، ومنع اسرائيل من البث باذاعة صوت امريكا المضادة للسوفيت والشيوعية وخاصة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، ودفع القوى الصهيونية داخل امريكا ان تمارس ضغطاً على الرئيس الامريكي وادارته لقبول مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي للسلام المزمع عقده على اساس الند بالند وقبول اسرائيل لمشاركة الاتحاد السوفيتي في أي نوع من المؤتمرات او المباحثات فيها وأي طرف آخر في المنطقة .

لقد دفعت سياسة التغيير واعادة البناء داخل الاتحاد السوفيتي الجماعات الصهيونية للتحرك داخله، فكانت ما يسمى "اتحاد الصهاينة" الذي عقد مؤتمره التأسيسي في موسكو في آب/اغسطس عام ١٩٨٩م، وبذلك يكون قد انتقل النشاط الصهيوني في اطار الدعاية والترويج لافكار معينة الى مستوى التنظيم والتجمع علناً، هكذا ولأول مرة يسمح الاتحاد السوفيتي بإقامة نشاط صهيوني على أرضه .

ان المؤتمر التأسيس هذا وضع مخططاً فكرياً شاملًا لما يجب ان يفعل الصهاينة في الاتحاد السوفيتي وتضمن ما يلى^(٣٨) :

- ١- تعمل الصهيونية في الاتحاد السوفيتي من أجل انشاء قاعدة لبرنامج الحركة الصهيونية وذلك من أجل تأسيس حزب سياسي صهيوني في الاتحاد السوفيتي .
- ٢- تشكيل جهاز دعائي يقوم ببث أفكار الحزب الجديد داخل المجتمع السوفيتي .

- ٢٩ -

- ٣- العمل الجدي الدعائي داخل وخارج الاتحاد السوفيتي من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وأسرائيل .
- ٤- إنشاء مركز دعائي سياسي ثقافي من أجل بذورة الاتساع الأيديولوجي الثقافي للصهيونية العالمية وأسرائيل وارسال هذه المواد إلى كل أرجاء الاتحاد السوفيتي .
- ٥- تشكيل فرق صدامية تحت قناع فرق الدفاع اليهودية (وقد تشكلت هذه الفرق فعلًا بقرار من المؤتمر الصهيوني التأسيسي الذي انعقد في موسكو في ٢/٨/١٩٨٩م ، وقامت باعتداءات على بعض المواطنين السوفيت المعادين للصهيونية) .
- ٦- تأسيس مراكز دعائية "وكالات تبث الدعاية لإسرائيل" ، وتشكيل نواد للهجرة إلى إسرائيل وترتيب الدعوات من وإلى إسرائيل .
- ٧- السعي لتأييد فكرة إبطال قرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية^(٠) ، وكذلك استطاع الصهاينة اختراق الحواجز والجدران والأسوار السوفيتية والتغلغل في داخل المجتمع السوفيتي. لخلق دوائر نفوذ أو جماعات ضاغطة على صانع القرار السوفيتي، وبالتالي جاء انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في موسكو في ديسمبر ليدعم من جهته اليهود السوفيت، هذا ويشكل يهود السوفيت نسبة ١٥٪ تقريبًا من سكان الاتحاد السوفيتي و ١٥٪ من المناصب الهامة في مجالات العلوم الثقافية، وهو ما أكدته غورباتشوف نفسه .

الأتجاه العلني: أبرز مظاهر هذه المرحلة قيام شخصيات ووفود سوفيتية بزيارة إسرائيل وحظي هؤلاء الضيوف بأهمية كبيرة في وسائل الإعلام الإسرائيلي، ومن بينهم رئيس اتحاد الكتاب وعضو مجلس السوفيت الأعلى "جينكينز ايتمانوف" وهو من المقربين لغورباتشوف وقابل العديد من الشخصيات الإسرائيلية أمثال الرئيس الإسرائيلي "حاييم هرتسوغ" ورئيس الوكالة اليهودي "سمحا دنيتس" والوزير "عازرا وايزمان" وبعض المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، وقد نشرت الصحف الإسرائيلية بعد زيارة الكاتب السوفيتي تصريحًا له يفيد أنه يرى من الضروري إعادة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وأسرائيل دون أي شروط .

وفي منتصف شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وصلت إلى إسرائيل فرقة الباليه السوفيتية "البولشري" وتعتبر من أشهر الفرق في العالم بالبالية وقدمت أربعة عشر عرضًا في تل أبيب

(٠) تمكنت إسرائيل من إبطال قرار الأمم المتحدة رقم (٣٣٩)، والقاضي بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

- ٣٠ -

والقدس، وعلقت الصحف انها خطوة أخرى على تطبيع العلاقات. كذلك فقد اشترك الاسرائيليون في معرض الكتاب العالمي في عام ١٩٨٩ بموسكو رفع العلم الاسرائيلي .

هذا وتم الاتفاق بين شركة العال الاسرائيلية مع شركة ايروفلوت السوفيتية على البدء برحلات جوية بين تل أبيب وموسكو اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٠ مما كان له الأثر على تقليل عدد المهاجرين اليهود الذين يتجهون من الاتحاد السوفيتي الى الولايات المتحدة بدلاً من اسرائيل .

ولقد قامت الجمهوريات السوفيتية ومنها "جورجيا وأوكرانيا وأرمينيا" بتدعم علاقاتها الاقتصادية باسرائيل وتم تبادل الزيارات لكيان المسؤولين بين البلدين، وقامت لجنة السلام السوفيتية بدعوة شمعون بيزيز وزير المالية آنذاك ورئيس حزب العمل الاسرائيلي بزيارة الاتحاد السوفيتي .

وشهد النصف الثاني من عام ١٩٩٠، تسارعاً في الاتصالات بين البلدين، واتخذت مساراً علنياً، فقد استقبل اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي في ايار/مايو ١٩٩٠ وفداً رسمياً من اكاديمية العلوم السوفيتية الذي حضر الى اسرائيل لتوقيع اتفاقية تعاون علمي ، وصرح رئيس الوفد انه مهتم للغاية بتوسيع نطاق التعاون العلمي بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل وخاصة في مجال الفضاء، وسيعرض نتائج هذه الزيارة على الرئيس السوفيتي غورباتشوف فور عودته ، وزدادت الاتصالات الرسمية بين الطرفين ومن أبرزها دعوة رسمية لوزير الزراعة الاسرائيلي ووزير العلوم الاسرائيلي "عيزرا وايزمان" لزيارة الاتحاد السوفيتي ومقابلة كبار المسؤولين فيه . هذا وتم الاتفاق على نقل اليهود السوفيت مباشرة لاسرائيل. وقد عمل على افتتاح القنصليات في كلا البلدين خلال شهر اكتوبر ١٩٩٠.

وفي خضم انشغال العرب بأزمة الخليج تم توقيع اتفاقية اقتصادية ضخمة بين الطرفين وأبرزها ما تم في آذار/مارس ١٩٩١م، حيث قامت موسكو بمد خط سكك حديدية بين مدینتي تل أبيب والقدس وبالمقابل تقوم اسرائيل بمشروع لتحلية مياه البحر في روسيا ويشرف على ذلك المشروع الجنرال المتقاعد "يوس بليد" الذي كان يشغل منصب قائد المنطقة العسكرية الشمالية من قبل، وتوجت اللقاءات بين رئيسا وزراء البلدين السوفيتي والاسرائيلي في منتصف ابريل في باريس حيث جرت مباحثات رسمية بينهما، ولقد قام وزير الخارجية السوفيتي "بسمرتيني" بزيارة الى اسرائيل في ايار/مايو عام ١٩٩١ ضمن جولة لعدد من دول المنطقة لبحث مسألة السلام. وضمن مراحل الاتصالات السرية والعلنية يلاحظ ان العلاقات وهي تتوجه تدريجياً، والتي بدأت أصلاً بمبادرة من موسكو، وفي الفترة التي كان فيها وزير الخارجية السوفيتي في اسرائيل صرخ بأن موسكو تتجه نحو اعادة العلاقات مع

اسرائيل وأن هذا سيتم في المستقبل، وفي اليوم التالي أضاف بأن العلاقات بين موسكو وتل أبيب ستستأنف عندما تكون الظروف مواتية، وفي عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام الذي تم في ٢٠ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩١. صدر بيان رسمي في البلدين "موسكو وتل أبيب" باعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في ضوء الظروف والمستجدات التي ظهرت بقبول اسرائيل حضور مؤتمر مدريد للسلام .

وأما موقف العرب من الاتصالات السوفيتية-الإسرائيلية فكان موقفاً يتسم باللامبالاة، لكون الطرف العربي ضعيفاً إذا ما قيس بالنسبة للطرف الإسرائيلي، وإن الاتحاد السوفيتي نفسه أخذ يرى بالعلاقات مع اليهود ضرورة تقتضيها تبعات المرحلة القادمة، لهذا فالجهود العربية في هذا التوجّه اتخذت موقفاً متفرجاً لنرى ماذا وكيف ستؤول الأمور .

وفي ضوء ما تقدم فقد برر السوفيت موقفهم إزاء مسألة عودة العلاقات مع اسرائيل. إذ صرّح وزير الخارجية السوفيتي "بسمرتنيخ" معيقاً على زيارته لاسرائيل ان الهجرة اليهودية هي بسبب التطورات الداخلية، وهي نتاج التيار الديمقراطي في الاتحاد السوفيتي ، وإن موسكو تدرك ان مستقبل ورفاها هؤلاء المهاجرين يعتمدان على السلام في المنطقة، وكذلك فهي تهتم بأن يعم السلام المنطقة، ويشير البعض بأن أي دور للاتحاد السوفيتي في عملية السلام في المنطقة متوقف على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل فلا يمكنه القيام بأي دور في عملية السلام دون وجود علاقات دبلوماسية مع جميع الأطراف^(١) .

ويطرح آخرون أن العرب يضعون ثرواتهم في الولايات المتحدة والغرب عموماً، الذين يساعدون اسرائيل بدورهم بما قيمته "أربعة مليارات" دولار سنوياً ، فهم بذلك يسهلون مساعدة اسرائيل، وإن كان بطريق غير مباشر في الوقت الذي يتجاهل فيه العرب السوفيت والذين برغم مشاكلهم الاقتصادية مطالبون بمساندة الموقف العربي، وهذا ويمكن تفسير الموقف السوفيتي من خلال العوامل التالية :

- ١- تأثير التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي في عهد غورباتشوف الذي طرح أفكاراً جديدة في إطار مرحلة إعادة البناء والمصارحة حيث أصبح كل شيء قابل لإعادة النظر فيه. ومن أهم ما طرح في هذا الإطار وهو ضرورة تغيير نظرة السوفيت للمشاكل الإقليمية، فقد قرر غورباتشوف ضرورة تراجع دور السوفيت والسعى نحو ايجاد حلول سريعة تنهي الدور السوفيتي فيها للتخلص من أعبائها، ومشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي ضمن هذه المشكلات الإقليمية، ولذلك فقد أصبح لدى القيادة السوفيتية الجديدة "غورباتشوف" القناعة والاستعداد ل إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل كغيرها من الدول التي سبق قطع العلاقات معها لأسباب مختلفة، أو لم تكن هناك علاقات أصلاً كما حدث مع دول الخليج وبمقدمتها السعودية، وهذا ما يفسر الاقدام السوفيتي تجاه علاقاته الجديدة مع اسرائيل .

٢- ان غورباتشوف قد أعلن في كتابه "البيريسترويكا" أننا لا نكن أي عداء لإسرائيل من حيث المبدأ ، ونحن نعرف بحقها المشروع في الوجود ومع ذلك فاتنا في ظل الوضع الحالي وفي ضوء الأعمال التي ترتكبها اسرائيل، لا يمكن ان نوافق على علاقات دبلوماسية، ولكن اذا ما تغير الوضع ورأينا امكانية تطبيع وتسوية في الشرق الاوسط فإنه بامكانتنا إعادة النظر في هذا الامر ولا عقد لدينا ، وفيما يتعلق بالاتصالات القائمة فلن نتخلى عنها .

وهذا القول يشير الى ان هناك اطار عام يحكم تصرفات السوفيت من خلال قيادتهم المتمثلة في الرئيس غورباتشوف حيث توالت تطورات العلاقات فيما يتعلق بالمنطقة العربية والشرق الاوسط ، فقد وضع الامريكيون شرطين اساسيين للوجود السوفيتي في المنطقة الى جانبهم وهما: السماح ب الهجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل دون اي شروط، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين السوفيت واسرائيل، وقد تم تنفيذ ذلك .

٣- ضعف الطرف العربي في ممارسة الضغوط على السوفيت للhilولة دون تطور علاقتهم مع اسرائيل قبل انسابهم من الاراضي العربية المحتلة، وقد ظهر الموقف العربي ضعيفاً إزاء الهجرة اليهودية الواسعة الى اسرائيل، وتوسيع العلاقات العملية والاقتصادية بين الطرفين، وقيام وزير الخارجية السوفيتي بزيارة لاسرائيل دون رد فعل عربي على تصريحاته، فالسوفيت يتصرفون وفق مصالحهم الخاصة، بل ان مساندة السوفيت الان للعرب قد يمكن فهمها في اطار معادلة المساومة للمصلحة مع الطرف الغربي والامريكي ، وليس نتاجاً لوجود حقيقي للعرب في حسابهم .

جاءت اعادة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل استجابة لضغوط اسرائيل واشتراطاتها المدعومة بالطرف الامريكي حتى توافق على تواجد سوفيتي في عملية السلام، ودون استجابة اسرائيل لأية شروط سوفيتية . وهكذا يتضح ان التقييم النهائي للموقف السوفيتي يتمثل بالترابع الواضح في العلاقات السوفيتية العربية يقابلها تطور ايجابي في العلاقات السوفيتية- الاسرائيلية ودون توازن في العلاقات السوفيتية الامريكية، ومن هنا كانت الاطراف الثلاثة (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واسرائيل) قد استفادت في تحقيق مصالحها في المنطقة فالخاسر الوحيد هو الطرف العربي، فتحقق مصالح الاتحاد السوفيتي من خلال تنسيق مع الولايات المتحدة، الا ان تراجعه ازاء القضية العربية وقناعته بدوره المحدود في المنطقة العربية والصراع العربي- الاسرائيلي يسهم في تكريس الاوضاع لمصالح اسرائيل، ويدعم الموقف الامريكي في المنطقة، بما يساعد الولايات المتحدة على تمرير ما تريده من سياسات لصالح اسرائيل وعلى حساب الطرف العربي. ويأتي هذا السلوك السوفيتي في اطار قناعته بعدم منافسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية وصراعاتها .

الاقتصادية وبحكم امتلاك (روسيا البيضاء وأوكرانيا) لبعض الاسلحة النووية ، و موقفها هو نفس موقف روسيا .

أما ظهور جمهورية روسيا الاتحادية والجمهوريات الاسلامية الست في وسط آسيا والقوقاز، فسيكون له تأثير أكبر على الوطن العربي من حيث تفاعلها ونشاطها الدولي والاقليمي، ولكن دورها محدود جداً لكون الدول العربية دورها المحدود وتريد الخلاص للقضية بأي ثمن .

وفي محل القول فإن رحيل الاتحاد السوفيتي عن المساحة الدولية انعكست آثاره على الصراع العربي-الاسرائيلي على النحو التالي :

- فتح أبواب الهجرة على مصرعها للكيان الصهيوني وبصورة محلية ، وهذا يزيد من عدد سكان الكيان الصهيوني ، وبالتالي يؤجل رحيله عن الأرضي العربية المحتلة مدة أطول لكون الصراع الديمغرافي من أهم العوامل التي ستضع حدأً للصراع العربي-الاسرائيلي .
- تحكم الولايات المتحدة بمسار الصراع لكونها قادت العالم نحو نظام عالمي جديد احادي القطبية ياتمر بأمرها ويبيعد عما تكره من سياسة لدى الآخرين لا تتناسب وسياساتها.
- فقد العرب حليقاً يعتمد عليه طيلة الصراع، وبالتالي أصبح العرب دون ظهر يستدون إليه.

- رحيل الاتحاد السوفيتي يعني قوة للكيان الصهيوني لكون حليقه أصبح هو اللاعب الوحيد على ساحة الاحداث في منطقة الصراع العربي-الاسرائيلي .

وبهذا الرحيل تحققت بعضًا من أهداف السياسة الأمريكية، وخاصة بالمنطقة العربية وقضيتها السياسية فقد كانت تسعى لتحقيق^(١٠) :

١- مزيداً من الهيمنة الأمريكية على القرار السياسي العربي لدول المنطقة .
٢- كف اليد السوفيتية في المنطقة العربية ومحاصرتها على اعتبار المنطقة العربية منطقة مصالح أمريكية .

لقد ترتب على ما سبق عدة قضايا سياسية بالغة الأهمية تحمل في طياتها سلبيات تعود على سكان المنطقة -باستثناء اسرائيل- وبقدرها ايجابيات توضع في السلة السياسية الأمريكية وحلفائها وهي :

أ- خسر الطرف العربي هامش الحرية للمناورة بين القوتين العظميين وهو يسعى بهدف تحقيق مصالحه القومية ، أو تحقيق مكاسب أفضل وهو على مائدة المفاوضات سواء كانت على صعيد مؤتمر دولي معد لهذه الغاية أو على أي شكل وصعيد آخر، أو امتلاك قوة عسكرية فيقدر أهمية القوة للاستخدام في ميادين القتال ، تكون أهميتها ضرورة لازمة

للمفاوض، لأن المفاوض الذي يجلس على كرسي المفاوضات والعصا الغليظة تلوح له أمام ناظريه، خلاف المفاوض وتلك العصا بين يديه .

ب- وقوع الدول العربية بصفتها دول صغيرة وتنتمي إلى أسرة الدول النامية تحت هيمنة الولايات المتحدة منذ الانتهاء المسلح لأزمة الخليج الثانية، وهذا يعني بلوغ الإرادة الأمريكية مراميها السياسية في المنطقة العربية فستتصوّغ الحل الذي تريد في الوقت الذي تريد وفي المكان الذي تريد مع الديكور والاطار السياسي الذي يبقى المنطقة في خدمة الغرب وحلفائه .

ج- التأثير الشديد على السياسة الخارجية العربية خلال المرحلة القادمة وسيكون أكبر وسيتمثل في الضغط المباشر ومن خلال جامعة الدول العربية - كذلك الضغط وتلك الاستجابة السريعة التي تمشت ورغبات الغرب بزعامة الولايات المتحدة عند انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة لبحث أزمة الخليج واتداعياتها عام ١٩٩٠م ، وذلك للحيلولة دون اتخاذ قرارات تحول دون الأهداف المختلفة للغرب في المنطقة .

د- أغلاق أبواب خيارات العمل باستثناء باب التفاوض لحل القضية الفلسطينية، فتستطيع الولايات المتحدة فرض حظر دقيق على تصدير السلاح للدول العربية في المنطقة وخصوصاً الأسلحة ذات القيمة الاستراتيجية ، وبالتالي يستعرض صانع القرار أي البدائل تحقق أكبر المنافع وتدفع أكبر الأخطار ، فلا شك أنه سيستبعد الخيار العسكري في ظل فرض الحظر الدقيق على تصدير السلاح لبلاده ، وبالتالي يجد بالمفاضلات الحل الأنسب للقضية، وهو ما تم تنفيذه سواء في مدريد أو في أوسلو أو في وادي عربة .

الفصل الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع

البحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية بلاد قليلة السكان عند اكتشاف قارة أمريكا الشمالية، وقد أدى قدوم المهاجرين من أوروبا وبعض أقطار آسيا بالإضافة إلى السكان الأصليين الهنود الحمر والزنوج إلى زيادة عدد سكانها، وقد بلغ عدد سكان الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ م حوالي (٢٥٦) مليون نسمة. ويتفاوت توزيع السكان من منطقة إلى أخرى تبعاً لعوامل اقتصادية وأخرى طبيعية. وتعد الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الكبرى في العالم ، نتيجة لضخامة ثروتها ، وتنوعها ووفرة رؤوس أموالها وتقدمها العلمي والتكنولوجي^(١).

إن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة العربية جاء متأخراً، وهذا يعود إلى قيام سياستها الخارجية على مبدأ العزلة الذي سنه الرئيس الأمريكي السابق مونرو^(٢)، وفي عهد الرئيس الأمريكي "ثيودور روزفلت" قامت بخطوات واسعة لكسر طوق العزلة، حيث تعززت الامكانيات الدولية لتصبح إحدى الدول الأربع الكبرى في العالم^(٣) إلى أن تحقق لها في عهد الرئيس ويلسون عام ١٩١٣ م. فدخولها الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م، واشتراكها في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ م وأعلن رئيسها مبادئه الشهيرة والمعروفة باسمه دلالة على فضها القيد الأخير من قيود العزلة التي فرضتها على نفسها^(٤).

وما أن وقعت الحرب الكونية الثانية، حتى اختل توازن القوى في المنطقة، وخاصة المنطقة العربية، فدخلت الولايات المتحدة منطقتنا العربية، ودفعتها أسباب عدة أهمها^(٥) :

- انحسار قوة بريطانيا وفرنسا وامكانياتها، وبالتالي تراجع دورهما على المستوى الدولي بشكل كبير .

- بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين وبداية التسابق بينهما لكسب مناطق نفوذ في العالم .

- نشوء فراغ قوة حسب مفاهيم الحرب الباردة في مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية نتيجة ما ذكر سابقاً، وانتقال (تركة) الدولتين العضويتين من التحالف الغربي إلى الولايات المتحدة زعيمة التحالف .

- الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية بالإضافة إلى غناها الاقتصادي^(٦) .

- بدء الاهتمام الأمريكي المتزايد بالكيان الصهيوني الذي زرعته بريطانيا وفرنسا ورغبة الولايات المتحدة برعاية هذا الكيان السياسي نتيجة الجهود اليهودية في الولايات المتحدة، وضغطهم على صانع القرار الأمريكي لقبول هذا الدور .

- الوقوف ضد التوجهات الوحدوية العربية وتهميشه لصالح العرب وأهدافهم وتطلعاتهم لكون وحدتهم ستكون عالقاً أمام الامريكان في المنطقة، ولربما سيكون الاتحاد السوفيتي بديلاً لهم .

إن دخول الولايات المتحدة في خضم التفاعلات السياسية بالمنطقة العربية لصالح اليهود جاء من باب القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي^(١٧) ، فالدور الكبير الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة دولة إسرائيل قد بدأته عام ١٩٥٠ م بواسطة الإعلان الثلاثي والضغط على النظام العربي لقبول إسرائيل داخل النسيج العضوي في المنطقة، ولما وجدت ذلك غير ممكن اعادت الكرارة مرة أخرى عام ١٩٥١ بالتعاون مع كل من فرنسا وبريطانيا، وذلك بالدعوة إلى إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، والتي يفترض أن تضم إسرائيل ولدانها عربية أخرى، وكانت هذه المنظمة تهدف إلى مواجهة الاتحاد السوفيتي في ظل سياسة الاحتواء الأمريكية التي تبناها صانع القرار الأمريكي لمحاصرة الاتحاد السوفيتي ، وعدم تمكينه من الوصول للمنطقة^(١٨) . لكن الولايات المتحدة لا تستطيع إتباع سياسة الحليف للكيان الصهيوني، وتغض النظر على العرب، وهذا سيجعل منهم وحدهم يقاوموا سياستها، بل تعاملت مع العرب وقضائهم بذلomasية ظاهرها الصداقة وتفهم لمصالحهم ، وباطنها التحيز للكيان الصهيوني .

فشل -على سبيل المثال- جولة قام بها (جون فوستر دلاس) بالشرق الأوسط عام ١٩٥٢ م أعلن عن استعداد أمريكا لتقديم مساعدات مالية كبيرة لإعادة الفلسطينيين إلى أراضيهم أو توطينهم حيث هم ، والعمل على تنمية المنطقة، كما أكد الاستعداد لضمان الحدود التي يتفق عليها العرب والإسرائيليون، وبعد صفقة الأسلحة التشكيبة الشهيرة لمصر عام ١٩٥٥ م، طلبت إسرائيل أسلحة من الولايات المتحدة، لكن دلاس رفض الطلب، وقال إن إسرائيل يجب أن تعتمد لضمان أنها ليس على السلاح الأمريكي، بل على (الأمن الجماعي) الذي تؤمنه الأمم المتحدة^(١٩) . وعلى هذا الأساس فقد قامت دبلوماسيتها على مبدأ رفض التعامل مع البلدان العربية كمجموعة، فإذا كانت فكرة العروبة تربط بين دولهم المجاورة ووافقت عليها أمريكا، لكنها رفضت أن تكون العروبة محركاً لهذه الدول، وقوة سياسية ينطلق منها المجموع، فوقفت عام ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي مع مصر وأمرت قوات العدوان بالانسحاب نتيجة وفقة أى زنهاور ضد الهجوم، إلا أنها لم تنسى التوجيه العربي ، وخاصة مصر إلى الاتجار السوفيتي، لهذا كان السلوك الأمريكي تجاه الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية جزءاً من السياسة الأمريكية في المنطقة، وبالتالي فقد قامت سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي على الأسس التالية^(٢٠) :

- رفض اشتراك الاتحاد السوفيتي بشكل أو باخر في أي قضية عربية . وتالياً عدم اعطاء أي شرعية لمصالح السوفيات في المنطقة أو لوجودهم .
- العمل بالوسائل كافة لاخراجهم من المنطقة العربية، وحتى من أطرافها .
- رؤية الاتحاد السوفيتي وراء كل نزاع أو توتر في المنطقة يخرج المصالح الامريكية .
- اعتبار أن مواجهة (الحظر السوفيتي) يجب أن تبقى في طبيعة وأولويات الحلفاء في المنطقة .

- العمل على فرض هيمنة امريكية كلياً في المنطقة وتحويلها الى منطقة نفوذ مطلق .

وبعد حرب السويس أخذت الولايات المتحدة موقعاً متقدماً في تحمل مسؤولياتها بالدفاع عن الغرب في الشرق الأوسط، وزدادت هذه المسؤوليات أثناء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي ومع وقوع الحرب الأهلية اللبنانية خسر الغرب موقعه في العراق والاردن ولبنان، وأصبحت مصر قوة رئيسية في المنطقة وبدأت موسكو تتغلغل ، عندها نظرت امريكا لاسرائيل على أنها حليفتها الرئيسي في المنطقة ومؤهلة لحماية مصالح الغرب وفي ظل الدعم الغربي فإنها ستواجه وتصد الاتحاد السوفيتي. وبدأت أهميتها كحليف مع تولي "جون كندي" زعامة الولايات المتحدة خلفه "ليندون جونسون"، وفي عهد كندي تمت أول صفقة اسلحة امريكية لاسرائيل كانت عبارة عن صواريخ (هوك) المضادة للطائرات عام ١٩٦٢، كما شجع سراً الماتيا الغربية على تسليح اسرائيل كما بدأ جونسون بتسليح اسرائيل عام ١٩٦٥ لتقويتها وخصوصاً على صعيد سلاح الطيران وذلك من أجل ضرب مصر الى أخذت تفتح مجالاتها للاتحاد السوفيتي عدوها التقليدي على مستوى المنطقة والعالم. وفي هذا تعليق لنفوذ السوفيات في المنطقة كما أنه قد تردد في عدة وسائل أعلام عالمية أن جونسون نصخ اسرائيل بشن الحرب عام ١٩٦٧ ضد الاطراف العربية وقد يعتبر النصار اسرائيل انتصار للسياسة الامريكية وهزيمة للسياسة السوفيتية^(٧١).

لقد وقفت الولايات المتحدة في مجلس الأمن ، وعارضت اصدار قرار سريع لوقف اطلاق النار في مجلس الامن وعملت على إطالة فترة المناقشات لكي توفر للقوات الاسرائيلية أطول مدة ممكنة لاغتصاب الارض العربية، ولم تربط في قرارات مجلس الأمن بين قرار وقف اطلاق النار وعودة القوات المتحاربة الى ما كانت عليه بيوم ٤ حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، وهذا يعكس صورة التطرف الامريكي ووقفه الى جانب العدوان الاسرائيلي^(٧٢)، كما وقفت وراء الاجراءات العسكرية لاسرائيل في حرب الاستنزاف، وكانت المنفذ الكبير لاسرائيل في عام ١٩٧٣ ، وعمل وزير الخارجية الامريكية -اليهودي الديانتة- ما لم تعلمه الجيوش في ميدان المعركة من مفاوضات تسندها القوة الامريكية. وبعدها أخذت السياسة الامريكية جاتباً كبيراً من التحرك في المنطقة وتوظيف الاذوار فيما يتعلق بالصراع العربي- الاسرائيلي^(٧٣)،

كما أخذت من وراء الستار تضغط على الاطراف العربية للقبول بمبدأ المفاوضات لحل قضية الصراع العربي-الاسرائيلي، فكانت مصر اول دولة عربية تقبل بهذا المبدأ وتخرج من حلبة الصراع العربي-الاسرائيلي عام ١٩٧٢ بالاتفاقية المعروفة (بكامب ديفيد) وبزعامة الولايات المتحدة .

بعد خروج مصر توالى الضغوط على الدول العربية ذات العلاقة بالصراع للدخول بمقاييس على غرار المفاوضات المصرية-الاسرائيلية، ولكنها لم تفلح فاتبعت سلوكاً سياسياً آخر فشجعت اسرائيل على غزو لبنان واخراج المنظمة وفصائلها من لبنان، ومن ثم تشتتتها في دول عربية بعيدة عن منطقة الصراع (كتونس واليمن وموريتانيا)، والضغط على الاتحاد السوفيتي مستغلين حاجته الاقتصادية بعدم دعم الانظمة العربية التي لا زالت تدور في فلكه، كالعراق وسوريا وهذا يعني ضعف الارادة القتالية لدى صناع القرار، وكذلك قتل الارادة واحباط معنويات جيوشها، وإذا لم تستطع الولايات المتحدة ضبط عمليات التسلیح للدول العربية عن طريق الاتحاد السوفيتي، عليها تحويل التوجهات العربية الى قوى أخرى بالمنطقة، وذلك لاستنزاف قواتها وانهاكها اقتصادياً وعسكرياً وحققت ذلك من خلال دعمها للعراق في حربه مع ايران وكلا الدولتين قويتين لا يستهان بهما لهما اهتمامات واضحة لقضية الصراع العربي-الاسرائيلي، وعندما شعرت الولايات المتحدة بقرب انتهاء الحرب العراقية-الایرانية وجدت بتفسيخ الاتحاد السوفيتي واضعافه، اكبر مكسب استراتيجي للسيطرة على المنطقة العربية، وبالتالي وضع الحلول كما تريده وبالطريقة التي تحقق اهداف سياسة الولايات المتحدة وخلفائها في المنطقة كاملة غير منقوصة .

لقد رأت الولايات المتحدة بأزمة الخليج الثانية المفتاح الذهبي لتحقيق ما كانت تتوى تحقيقه منذ زمن بعيد ، فأخذت تحول في سياستها الخارجية بطريقة تتلامم والاهداف في المنطقة.

ويمكننا الوقوف على عدة استنتاجات نستخلصها من السلوك السياسي في المنطقة اتجاه الصراع العربي-الاسرائيلي وهي:

١ - الحيلولة دون وحدة تشكيل جبهة عربية موحدة لمواجهة اسرائيل، وهذا نابع من سياستها التي قامت على اساس التعامل مع الدول العربية متفرقة ، وفي هذا التوجّه نجد الاطراف العربية التي لها علاقة بالنزاع لم تشارك في حرب عام ١٩٧٢ ، ولم تقم بعمليات فصل القوات على كل الجبهات ووقف العرب متفرجين من محاصرة بيروت عام ١٩٨٢ دلالة واضحة أن العرب لا يمكنون الوحدة في اي مستوى لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية التي تشكل جزءاً من المواجهة والصراع العربي-الاسرائيلي .

- ٤٠ -

٢- مواجهة قرارات الهيئة الدولية التي تجىء لصالح العرب باستخدام بحق النقض (الفيفتو)، وذلك لإبطال أي سند قانوني دولي يقف لصالح العرب .

٣- الدعم المُطرد لإسرائيل، وباستعراض الدعم العسكري لكون المظهر الذي يلف الصراع العربي- الإسرائيلي مظهراً عسكرياً وفي هذا نجد^(٧١) :

أ. خلال إدارة الرئيس نكسون وخلال الفترة (١٩٦٩-١٩٧٣) تلقت إسرائيل المساعدة العسكرية لـ ٢٠ مثلاً لما تلقته طول السنوات العشرين السابقة فبينما كان الحجم الأمريكي لتلك المساعدة من عام (١٩٤٨-١٩٦٨) يبلغ قيمة (٢٠٠) مليون دولار، فإن المبلغ الإجمالي وصل في فترة السنوات الخمس تلك إلى (٣,٧) مليار دولار .

ب. في الميزانية الأمريكية للعام ١٩٧٣، خصص نصف إجمالي المساعدات الخارجية الأمريكية (أي ٣,٦ مليار دولار من ٥,٨ مليار دولار) .

ج. منذ حرب عام ١٩٧٣، بلغت المساعدات الأمريكية الإسرائيلية (١,٥) مليار دولار مقابل (٣٠٠) مليون دولار في السنوات الثلاث التي سبقت تلك الحرب .

د. ما لم يكن بالامكان ابرام اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥م دون التزام الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بمساعدة قيمتها (٢,٥) مليار دولار وهو مبلغ اعتير لا سابق له في تاريخ المساعدات .

و- ضبط عدد من التوازنات في المنطقة العربية: ان السعي الأمريكي والسلوك السياسي للخارجية الأمريكية له ما يبرره ، وذلك من أجل تحقيق أهدافها البعيدة والقريبة في آن واحد . حيث قامت بتقسيم المنطقة الى دوائر من أجل سهولة السيطرة عليها وضبطها في آن واحد، ووحدة التوازنات^(٧٥) :

أ. دائرة التوازن الدولي، لقد تفوقت السياسة الأمريكية على عدوها التقليدي الاتحاد السوفيتي ، نتيجة الدعم المتواصل الأمريكي لإسرائيل والكيانات العربية التي ترى ب أمريكا صديقاً وحليفاً في آن واحد، وعدم قدرة حلفاء الاتحاد السوفيتي تهيئة أرضية فكرية في المنطقة لزيادة فاعليته واعطاء سياساته الخارجية مزيداً من النشاط في المنطقة .

ب. دائرة التوازن العربي الصهيوني ، ان خروج "كامب ديفيد" وانشغال العراق في حربه مع ايران ولمدة ثمانية سنوات حال هذا دون ايجاد وحدة عربية عسكرية تجاه الكيان الصهيوني .

ج. دائرة التوازن العربي- العربي، اخذت تدعم الولايات المتحدة الدول العربية الصديقة لها في المنطقة وتشدد على الانظمة العربية الأخرى التي تعتبر حليفة للاتحاد السوفيتي ، وهذا يؤدي الى :

- ٤١ -

- البقاء على حالة الحرب الباردة بين الانظمة العربية في المنطقة وهذا يجعل من الانظمة العربية عدوة لبعضها البعض .
- تنصيب الولايات المتحدة نفسها حكماً في الخلافات العربية-العربية، وهذا يتيح لها اعطاء حكماً يتاسب وتحقيق أهدافها لا أهداف اطراف الخلاف .
- د. دائرة التوازن العسكرية، وهذا يعني محاصرة الأفكار التي ترى بالولايات المتحدة عدواً لأبناء المنطقة العربية، واعطاء الأفكار التي ترى بالولايات المتحدة صديقاً مجالات أوسع من الحرية، وذلك لتهيئة الاجواء أو بقبول الولايات المتحدة حكماً في النزاعات العربية، وأهلاً في أي مفاوضات مستقبلية تتعلق بالصراع العربي-الاسرائيلي .

البحث الثاني: المتغيرات السياسية الجديدة والصراع :

الملحوظ أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت تضع الصراع العربي-الاسرائيلي في بؤرة الاحداث في المنطقة العربية، وكانت ترقب كل الاحداث التي تمس هذا الصراع بطريقة مباشرة ، ولكن الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية أخذت توجهاً جديداً منذ مطلع عقد الثمانينات، حيث وجدت أن هناك احداث عليها الاهتمام بها، لأنها في نهاية الأمر تعزز الأهداف الأمريكية في عملية الصراع العربي الإسرائيلي، وتعطي حليفتها إسرائيل ما خططت له منذ مؤتمر "بال" في سويسرا عام ١٩٩٧ ، والذي قرر قيام دولة يهودية في فلسطين، وبالتالي يمكن للولايات المتحدة من خلال اهتمامها بهذه الاحداث من التمكّن بمنطقة الخليج ذات الغنى النفطي الكبير، وتأخذ اسرائيل إعترافاً عربياً، يضمن لها البقاء في المنطقة كاحدى وحداته السياسية، وهذه الاحداث: الحرب العراقية-الایرانية، وأزمة الخليج الثانية، وتفكك الاتحاد السوفيتي ^(٣) .

أ- الحرب العراقية-الایرانية في السياسة الأمريكية :

تعود أسباب الحرب العراقية-الایرانية الى النظام الایرانی الذي أغضب الغرب باسقاط حكم الشاه الموالي، واتباع سياسة معادية له، ثم جاء أخيراً احتجاز جميع موظفي السفاره الامريكية في ايران كرهائن بعد احتلالها والاستيلاء عليها بالكامل، كما أدى ذلك الى قطع واشنطن لعلاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع طهران .

(٣) هذه الاحداث تعتبر من صلب موضوع الدراسة فالحرب العراقية-الایرانية بدأت وانتهت في ١٨/٧/١٩٨٨، وأزمة الخليج عام ١٩٩٠، وتذكّر الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١.

أما العلاقات الغربية مع بغداد فكانت أفضلي بقليل، لكن هناك شك حول دور بغداد في السياسات الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق في الصراع العربي-الإسرائيلي. ولم يكن لدى واشنطن نتيجة لهذا مانع من أن تطول الحرب العراقية- الإيرانية، وأن تزيد من تكاليفها، وكان التقدير أن طول الحرب وزيادة التكاليف سوف تؤدي إلى تحجيم دور العراق الإقليمي حتى ولو خرج من الحرب منتصراً، ولم يكن هذا رأي واشنطن وحدها ولا رأي بقية التحالف الغربي فقط، وإنما كان هذا الرأي شائعاً حتى لدى بعض الجيران العرب للعراق وإيران .

ما من شك ان الحرب العراقية- الإيرانية كانت محطة ذات أهمية قصوى للعالم الغربي برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وكسب طبقي ومعرفة أن نصف إحتياطي العالم من النفط يتواجد في هذين البلدين بالإضافة إلى مجلس التعاون الخليجي، وبطبيعة الحال ستتأثر هذه الدول في الحرب ويجب أن يوضع في الحسبان أن أي نصر إيراني من شأنه تهديد الاستقرار في الخليج العربي وعدم تمكن الغرب من الحصول على النفط كما كان قبل ذلك^(٧١) ، لذلك فقد كان السعي الأمريكي منذ اندلاع الحرب إلى حصرها وإيقافها فيما بين الدولتين المتحاربتين، ودون انتشارها لتصل إلى السعودية أو لباقي دول الخليج العربي الأخرى ، ولضمان ذلك فقد لجأت الولايات المتحدة إلى الحياة في المراحل الأولى للحرب^(٧٢) ، ومع أن هذا الخيار ولا يخدم المصلحة الأمريكية طويلاً، إلا إذا كانت تقوم بدور الوسيط بين الطرفين المتحاربين، لكن إيران لم تقبل ذلك ورفضته نهائياً.

لقد كان للأحداث التي وقعت أيام الرئيس الأمريكي "جي米 كارتر" في سياساته تجاه الشرق الأوسط من جانبيْن^(٧٣) أولهما: الخسارة السياسية الاستراتيجية التي حدثت من جراء الثورة الإيرانية مع تمدد الاتحاد السوفيتي لغزوه لافغانستان. وثانيهما: أن وقوع هذه الأحداث من شأنه تغير فكرة تفسير الإدارة الأمريكية على أنه تطور في مناطق التناقض العالمية، مما قد تكون النتيجة هزيمة أحد الأطراف المتحاربة مصدر تهديد لمصالح الغرب من حيث لجو الطرف الخاسر للاتحاد السوفيتي وحصوله على الإمدادات العسكرية والدعم السياسي الأمر الذي يخل بالتوازن الحساس في الخليج العربي بين القوتين العظميين^(٧٤) .

لقد سعت الولايات المتحدة باستنزاف القوة العراقية في هذه الحرب ضد إيران، وبالوقت نفسه كانت تأمل أن تثال من الوضع الداخلي العراقي والذي تبدو صورته مستقرة وملتزمة حول هذه الحرب، ما قد يساعد على التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية^(٧٥) ، وبالمقابل فقد وجدت في الحرب العراقية- الإيرانية الخطر المحدق بدول الخليج العربي فيما إذا انتصرت إيران، مما يدعو إلى انتهاج هذه الدول لبناء قوتها العسكرية، الأمر الذي سيكون لواشنطن الدور النشيط في هذا المجال^(٧٦) .

ومع تطور الحرب العراقية-ال الإيرانية تطور الرد الأمريكي في مواجهة الخطر في الخليج العربي من حيث الاتجاه العسكري والسياسي، وذلك من خلال قوات الانتشار السريع في قواعد عسكرية أمريكية بالقرب من المنطقة وبموافقة دول المنطقة^(٨١)، وكذلك الحال فقد أخذت الولايات المتحدة في حسباتها واهتماماتها دول المنطقة الموالية للغرب، طالما أن النفط مستمر في الانتاج والتزويد للغرب، كما وتسعي للحفاظ على حلفائها في المنطقة وعلى استقلالهم مما تكون المحصلة النهائية الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، وبذلك تكون قد حقق هدفها الرئيسي منع الاتحاد السوفيتي من الدخول للمنطقة ويتبعوا دوراً فاعلاً فيها على الصعيد الإقليمي والدولي .

لقد اعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" أن أي هزيمة تلحق في العراق من شأنها الأضرار بالمصلحة الأمريكية^(٨٢)، مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية بأن تبني سياستها مع الطرفين العراقي والإيراني إسلاوباً يصب في مصلحة الولايات المتحدة، فقد سعت وأشنطن لتوسيع المعارضة لبيع الأسلحة لايران، وبذلك تخدم مصلحتها مع العراق، ثم تعمل على الحد من شركائهما الغربيين لبيع الأسلحة من حيث التحريم الاقتصادي، كذلك فقد قامت بتزويد العراق بالاستخبارات العسكرية على الرغم من بقائها في ساحة الحياد الذي إنتهجه ، و كنتيجة وعلى المدى البعيد فقد ينجم من جراء ذلك عدم معاداة العراق لإسرائيل مستقبلاً طالما وانه يمتلك قوة عسكرية قوية وقام في الماضي بالمشاركة في الحروب العربية- الاسرائيلية السابقة، وبذلك تكون قد خدمت حلقتها اسرائيل بالمنطقة .

أما فيما يخص ايران فقد تجنبت التورط باسقاط نظام الخميني الجديد في ايران مما قد يثير ردود فعل إقليمية ، ويقود إلى اضعاف الموقف الأمريكي من الفزو السوفيatic لافغانستان، كما يثير لدى الشعوب الاسلامية الشكوك بأن لها موقفاً معادياً للنظام الاسلامي في ايران مما قد يولد شعوراً لدى الشعوب الاسلامية بالعداء والمواجهة تجاه الولايات المتحدة والذي يشكل ايضاً خطراً على الدول الاسلامية الصديقة لأمريكا .

وبأنتهاج الولايات المتحدة لهذه السياسة كانت ظاهرياً مع العراق، لكنها تركت الباب مفتوحاً أمام ايران وسعت لبناء الود معها^(٨٣) .

لقد كانت من نتائج الحرب العراقية-الإيرانية بروز البديل الأقل تكلفة للولايات المتحدة الا وهو أن تهزم الثورة الإيرانية نفسها بنفسها، وتكون بذلك قد هزمت التيار الإسلامي والذي أعطته ثورة الخميني وقفه معنوية^(٨٤)، وبذلك تكون الاستراتيجية الأمريكية قد حققت أهدافها بعدم ظهور قوة إقليمية كبيرة في المنطقة، تكون ذات اليد الطولى والسيطرة على الخليج العربي، ويكون من شأنها تحديد المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة .

- ٤٤ -

لقد تخوفت الولايات المتحدة أن يصبح تطبيق "نظيرية الدومينو" في الخليج العربي من جراء قيام أنظمة إسلامية أصولية، ولهذا اتسمت سياستها ضمن المسارات التالية :

١- الاستمرار في محاولات مد الجسور مع الحكم الإيراني بغية احتواء محاولات تصدير الثورة التي تعتبر من أولى استراتيجيات الثورة الإيرانية .

٢- تشجيع الشركاء الغربيين على إبقاء علاقات مع الطرفين العراقي والإيراني في شكل تبادل تجاري وبيع أسلحة، ولو أن بيع السلاح لایران سيفي أقل كماً ونوعية وأكثر سرية بسبب الاعتبارات الدولية لكونها الطرف الذي يرفض وقف الحرب وخوفاً من احداث توازن عسكري في السلاح بين الطرفين ، مما يؤدي انتصار ایران بسبب تفوقها بعامل الديموغرافيا والتعبيبة، فطالما ان النزاع محصور أفقياً فلن تجد الولايات المتحدة ضرورة القيام بنشاط خاص للضغط بغية إيقافه، فاستمرار الحرب على هذا الوضع يزيد من اعتماد دول الخليج على المظلة الأمنية الأمريكية مما يؤدي لمكاسب تجنيها الولايات المتحدة من جراء ذلك .

٣- سعت السياسة الأمريكية بالمحافظة على معادلة عسكرية تقوم على منع انتصار ایران ومنع انهزام العراق، فإیران تبقى ذات أهمية خاصة كونها قوة مجاورة للاتحاد السوفيتي "روسيا الحالية"، وفي منطقة عازلة بينه وبين الخليج، وتحديداً للمياه الدافئة، كما وقد تكون مفيدة لنموذج لاجتذاب المسلمين السوفيات، وتالياً خلق متاعب داخلية للاتحاد السوفيتي^(٨٦) .

أما من حيثُ مجريات الحرب: لقد مر الكثير من الوقت بعد بدء الحرب العراقية- الإيرانية قبل أن تتقرب وجهات النظر العراقية-الأمريكية حول هذا الصراع، ولقد كان الأهتمام الأمريكي في بداية الحرب منصبًا على التأكيد من أن الهجوم العراقي لن يؤدي إلى تمزيق ایران .

وفي بيان صحفي لوزارة الخارجية الأمريكية في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٢ حول الحرب العراقية- الإيرانية. كانت واضحة وثابتة منذ بدأت النزاعات من عشرين شهراً السياسة المعلنة منذ دخول القوات العراقية ایران لا تزال حتى اليوم هي سياستنا، الولايات المتحدة تدعم الاستقلال والسيادة الاقليمية لكل من ایران والعراق، وأيضاً الدول الأخرى بالمنطقة، ونحن نعارض الاستيلاء على الاراضي بالقوة، ونحن اتبعنا سياسة ثابتة عدم بيع أو نقل معدات عسكرية لأي من الطرفين^(٨٧) .

لكن الأهتمام الدولي لم يكن مركزاً على حرب الخليج، وإنما على الاحداث الجارية في لبنان نتيجة لغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران عام ١٩٨٢ . وخلال تلك التصريحات الأمريكية كان الإيرانيون يقومون بهجوم مضاد استعادوا أراضيهم المحتلة، وبدأوا بالتقدم في

الارضي العراقية، مما يعني ذلك تهديداً لاستقرار أمن الخليج بأسره وهو مالا تسمح به الولايات المتحدة .

عاد الاهتمام الأمريكي مرة أخرى في الحرب العراقية-ال الإيرانية. في مطلع ١٩٨٣ أثر أبناء عن نية فرنسا ببيع طائرات "سوبر أنتدار" المتطرورة وصواريخ جو-سطح اكيزوسن للعراق، مما يعني زيادة قدرة العراق الجوية على ضرب ناقلات النفط الإيرانية مما يضعف القدرات الاقتصادية الإيرانية ، وهو ما هدد به العراق، وكان الرد الإيراني بالتهديد بوقف تصدير النفط العربي عبر مضيق هرمز فيما إذا ضربت منشاتها النفطية، لقد قصد العراق من ضرب ناقلات النفط الإيرانية والمنشآت الاقتصادية هو الضغط على طهران لأنباء الحرب، ومن ثم توسيع نطاق الحرب ليشمل منطقة الخليج ليوفر مزايا عديدة للعراق، اذ يؤدي :

أولاً: مزيد من الدعم الفعال من دول الخليج للعراق. ثانياً: يدفع الدول الغربية لتصبح أكثر تورطاً ، وهو ما نجحت فيه السياسة العراقية، حيث أعلنت الادارة الأمريكية انها ستمنع أية محاولة لاغلاق مضيق هرمز ، وطلبت من فرنسا عدم بيع الطائرات والصواريخ للعراق حتى لا يساعد على توسيع نطاق الحرب، كذلك فقد سعت الولايات المتحدة ودعمت على إصدار قرار مجلس الأمن (٥٤٠) الصادر في تشرين الثاني/اكتوبر ١٩٨٣ والمطالب بوقف اطلاق النار وحرية الملاحة بالخليج، وقد وافق العراق على القرار في حين رفضته ايران^(٨٨).

لقد كان القرار (٥٤٠) نقطة تحول بالنسبة للتورط السياسي الأمريكي في الحرب، فقد تأكد لواشنطن من رفض ايران للقرار أنها هي السبب الرئيسي لاستمرار الحرب، وتزامن هذا الاعتقاد الأمريكي مع نتيجة أخرى هامة وهي أن هزيمة العراق تعد ضربة أساسية للمصالح الغربية، وعلى حد قول أحد الكتاب الأمريكيين "أن انتصاراً إيرانياً حاسماً يعادل أكبر انتكasa للمصالح الغربية في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية" .

لقد كانت ايران تحصل على السلاح من مصادر غربية ومن كوريا الشمالية والصين، وليس للولايات المتحدة عليهما من سيطرة ولقد وصفت حملة الولايات المتحدة لوقف تدفق السلاح الى ايران بأنها أهم مظاهر التحسن في العلاقات العراقية-الأميركية، وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة بهذه الحملة وترحيب العراق بها الا أن الجانب العراقي أبدوا استيائهم من أن الادارة الأمريكية لم تصرح علانية في بيان رسمي على أنها تحمل ايران مسؤولية استمرار الحرب. الا أن هذا الموقف عولج عندما تحدث الرئيس الأمريكي "ريغان" في مؤتمره الصحفي قبل انعقاد مؤتمر قمة الدول الصناعية في لندن في حزيران عام ١٩٨٤م، وذلك عندما كان حرب الناقلات في أوجه ما بين العراق وايران حيث قال ريجان في احد ابرز تصريحاته المناصرة للعراق: "إن العراق ركز على هجومه على السفن الهمامة

- ٤٦ -

للاقتصاد الايراني، وايران عندما ردت لم ترد ضد العراق، فهي هاجمت سفن الدول المحايدة التي تعامل مع دول مثل السعودية والكويت، فالعراق لم تخرج عن الحدود كما فعلت ايران، وايران هي الان التي تبدو أنها تقاوم كل الجهود لإيقاف الحرب .

وقد استمرت الادارة الامريكية بالتأكيد على موقفها خلال السنوات اللاحقة سواء في بيانات الخارجية الامريكية أو أمام لجان الكونغرس ، ففي عام ١٩٨٥ ومن خلال بيان الخارجية الامريكية صرحت نحن نهدف الى نهاية للحرب تحفظ السيادة والوحدة الاقليمية لكل من العراق وايران، ونحن نرحب بالجهود الدبلوماسية الدولية البناءة للوصول الى حل سلمي، والولايات المتحدة تبقى ملتزمة بحرية الملاحة في الخليج، وهي مسألة غاية في الأهمية بالنسبة الى المجتمع الدولي، والولايات المتحدة لا تسمح بشحن الاسلحة والذخائر من العالم الحر، وذلك لأن ايران على عكس العراق ترفض المفاوضات، أو الوساطة لإنهاء الحرب . ومع مطلع عام ١٩٨٦ دخلت الحرب العراقية-الايرانية مرحلة جديدة، فاستطاعت القوات الايرانية في شباط ١٩٨٦ احتلال "الفاو" ، وهي بذلك تكون قد استولت على اراضي عراقية ذات أهمية استراتيجية في سط العرب، وهذا أثار اهتمام الغرب من ناحيتين : الأولى: أثارت المخاوف في احتلال الهزيمة العراقية أمام ايران على الرغم من التفوق العراقي في المعدات العسكرية المتطرفة . والثانية: هو التهديد الايراني لدول الخليج خاصة "الكويت" وذلك بعد أن نصب ايران الصواريخ الصينية سيلك وورم في الفاو ، وعقب ذلك قام نائب الرئيس الامريكي آنذاك "جورج بوش" بزيارة منطقة الخليج في نيسان ١٩٨٦ ، وزار السعودية وعمان والبحرين، حيث أكد على التعهد الامريكي بابقاء الملاحة في الخليج مفتوحة، وتحدث عن الاهداف الأمنية المشتركة بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، وتعهد بتقديم الدعم لها لمواجهة العدوان، وهذا كان بمثابة تأكيد على أن الانتصار الايراني يتعارض مع المصالح الامريكية .

لقد إمتازت العلاقات العراقية-الامريكية منذ عام ١٩٨٢ وحتى الكشف عن فضيحة بيع الاسلحة لإيران عام ١٩٨٦ بما يلي^(٨١) :

- ١ - قيام الولايات المتحدة بحملة لحظر تصدير السلاح في العالم الغربي الى ايران والمسماه بـ "Operation Stauch" .
- ٢ - حجم التجارة المتزايد بين العراق والولايات المتحدة وخاصة استيراد العراق للسلع الامريكية والزراعية. ووصل حجم المتبادل في جملة ما يفوق على المليار دولار سنوياً .
- ٣ - الادانة الامريكية للسياسة الايرانية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

- ٤٧ -

٤- قيام الولايات المتحدة بتقديم معلومات عسكرية للعراق عن الحشود الإيرانية التي حصلت عليها من الأقمار الصناعية الأمريكية .

وبقيت العلاقات الأمريكية العراقية في تحسن مستمر ، وخاصة بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٨٤ ، لكن الانباء الصحفية كشفت عن فضيحة بيع أسلحة أمريكية لإيران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ مما وضعت حدأً لاستمرار تحسن العلاقات .

لقد أعتقد ريجان أن المبادرة الاستراتيجية "Strategic Initiativ" تجاه إيران يمكن ان تحقق هدفين :

الأول: تقوية موقف المعتدلين في القيادة الإيرانية عن طريق امداد الجيش الإيراني بقطع الغيار اللازمة، وعن طريق ذلك يمكن تحسين العلاقات مع إيران ذات الموقع الاستراتيجي الهام ومواصلة الجهود لتحقيق نهاية مشرفة على حد قول ريجان عن الحرب العراقية-الإيرانية .

الثاني: إنها وسيلة لتأمين إطلاق الرهائن الأمريكية المحتجزين في لبنان لما لإيران علاقة بالموضوع في لبنان عن طريق حزب الله .

فالمبادرة قد أخفقت في إقامة حوار مع إيران ولا أطلق الرهائن واعطيت انطباع بعدم أهمية السعودية وال العراق والكويت الاستراتيجية وهم من أصدقاء الولايات المتحدة وتهديدهم إيران، كذلك فقد كان لها تأثير على العراق من حيث كمية السلاح، مما أثر على أهم مصادر القوة العراقية، وهو التفوق الجوي .

ولقد سعت الولايات المتحدة بدأ من عام ١٩٨٧ لاستعادة مصداقيتها في المنطقة العربية والعالم وأمام العراق بالذات، وعلى الرغم من محدودية الخيارات أمام الولايات المتحدة على مستوى العلاقات الثنائية حيث دعمت العراق دبلوماسياً وقدمت إليه القروض الاقتصادية وتعهدت بالقيام باستمرار الحملة لوقف تدفق السلاح لإيران مرة أخرى سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة وجديتها بذلك، لم يبقى الا تقديم مساعدات عسكرية، ولكن هذا الخيار لا يمكن تفيذه لعدم من الأسباب^(١٠) :

أولها: أن الجيش العراقي يعتمد أساساً في السلاح على التسليح السوفيتي، وسيحتاج لوقت طويل لاستيعاب الأسلحة الأمريكية .

ثانياً: أن بيع الأسلحة للعراق سيخل مرة أخرى بالمصداقية الأمريكية ويحد من قدرتها على الحركة الدبلوماسية لايقاد الحرب .

ثالثاً: القيام بمثل هذا العمل سيثير ردود فعل واسعة داخل الولايات المتحدة ذاتها ، وهو أمر في غاية الصعوبة من أن تتحمله الادارة الأمريكية في ظل الظروف بعد فضيحة إيران-كونترا .

ولذلك فقد كان الخيار الاسلام والوحيد أمام الولايات المتحدة لاستعادة مصداقيتها هو خيار الأمم المتحدة، ويمكن ان ينجح اكثر من غيره لأسباب : أولها: ان ايران تهتم بالرأي العام العالمي . فايران ترى نفسها مظلومة وتريد أن يعترف المجتمع الدولي بذلك.

الثاني: ان الأمم المتحدة تقر الوسيلة الوحيدة للولايات المتحدة للحد من آلة الحرب الإيرانية فصدور قرار بحظر تصدير السلاح لايران عن طريق الأمم المتحدة -برغم أنه لم يغلق المجال أمامها نهائياً بالكامل- لكنه سيكون أكثر فاعلية من قيام الولايات المتحدة بتنفيذ هذا الحظر ، كما ان صدور قرار مقاطعة النفط الإيراني عن طريق الأمم المتحدة سيزيد التكلفة والتسويق مما سيؤدي إلى نقص العائدات ، وبالتالي الحد من قدرتها على شراء الأسلحة ومواصلة الحرب. وبالفعل قامت الولايات المتحدة عن طريق الأمم المتحدة باصدار قرار لايقف الحرب بالخليج وتزايدت الجهود الدولية من خلال الأمم المتحدة بعد ضرب الفرقاطة الأمريكية "ستارك" وتوأكب ذلك مع قرار الولايات المتحدة الأمريكية برفع العلم الأمريكي على إحدى عشرة ناقلة من ناقلات النفط الكويتية وذلك في ١٩ ايار/مايو ١٩٨٧ .

لقد نجحت الجهد الدولي من خلال الأمم المتحدة اصدار قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٧ الخاص بوقف اطلاق النار في حرب الخليج، وقبل العراق ذلك القرار ورفضته ايران لما فيه من تأييد للعراق كما وصفه سفيرها ، كما عملت الولايات المتحدة بعد ذلك على اصدار قرار من الأمم المتحدة بحظر تصدير الأسلحة لإيران بعد أن رفضت ايران قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨)، لكن الاتحاد السوفيتي ابدى معارضته حيث رأى أن تعطى ايران مزيداً من الوقت، وكما ان الجهود الدبلوماسية لم تستنفذ بعد لاقناع ايران بقبول القرار، والواقع ان الهدف السوفيتي من وراء ذلك كان يسعى لإخراج السفن الأمريكية والأوروبية من الخليج حيث اشترط ان يتواكب العمل من أجل استصدار قرار بحظر بيع الأسلحة الى ايران مع بحث اقتراح تشكيل قوة بحرية عسكرية تحت علم الأمم المتحدة يناظر بها مهمة حماية الملاحة في الخليج وعلى ان تحل محل السفن الحربية الأمريكية والأوروبية.

وخلصة القول ان العراق رفض الموقف السوفيتي من القرار (٥٩٨) وأنه مع العقوبات ضد ايران وأنه لا يعارض بقاء الاساطيل الغربية في الخليج .

ولقد تطورت الاحداث في الحرب العراقية-الإيرانية خلال عام ١٩٨٨ ، حيث زاد تورط الولايات المتحدة عسكرياً في النزاع، ووقعت اشتباكات فيما بين القوات البحرية الأمريكية والقوات الإيرانية بدأت في ١٠/٨/١٩٨٧ بضرب طائرات الهلوكوبتر الأمريكية للسفن الإيرانية، وأنتهت باسقاط طائرة الركاب الإيرانية المدنية بصواريخ امريكية في ٢/٧/١٩٨٨ ،

- ٤٩ -

- وتلا ذلك اعلان ايران قرارها المفاجئ بقبول قرار مجلس الامن رقم (٥٩٨) في ١٩٨٨/٧/١٨ . ونخلص الى القول أن الولايات المتحدة سعت الى :
- ١ - بناء علاقات ودية مع العراق من أجل السعي وراء التغيير في المواقف مستقبلاً بين البلدين .
 - ٢ - الحفاظ على سياسة معتدلة مع كلا الجانبين العراقي والایرانی قدر الامکان في سبيل الابقاء على علاقاتها مع دول الخليج العربي حسنة لما لهذه المنطقة من أهمية للمصالح الامريكية خاصة والغربية عامة .
 - ٣ - محاولة العودة بایران الى نطاق المعسكر الغربي لما لها من مكانة استراتيجية على الساحة الدولية في مواجهة الاتحاد السوفيتي - روسيا - حالياً . وفي المحيط العربي منطقة الخليج العربي .
 - ٤ - اقتناص العراق كبديل لایران للحفاظ على الدور الاقليمي في منطقة الخليج العربي في حالة استمرار ایران عدوه للغرب .
 - ٥ - تدمير قوات الطرفين من خلال حرب طويلة الأمد بما يعود على الولايات المتحدة من فائدة كونها إحدى أهم مصادر السلاح وقطع الغيار خاصة لایران ، ومن ثم تأمين الجانب الاسرائيلي من حيث تخوفه من القوة العراقية في الحروب العربية القادمة مع اسرائيل .
 - ٦ - الابقاء على تدفق النفط والحفاظ على استمرارية تصديره لصالحه من خدمة للأقتصاد العربي .

بـ- أزمة الخليج الثانية ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ :

شكلت واقعة الغزو العراقي للكويت أزمة إقليمية مستفلة، ولقد فرضت الأزمة على الأطراف الدولية المختلفة، وعلى الأخص السياسات الغربية أن تتعامل معها نظراً لتأثيرها المباشر على أمن الخليج الذي ترتبط به بقوة المصالح الغربية بصفة عامة، فالمملفت للنظر أن التهديد الذي تمثله الأزمة على المصالح العربية والدولية لا يقتصر على تأمين احتياجات الدول الصناعية الغربية من النفط، وإنما جوهر التصرفات العراقية التي شكلت الأزمة يمثل تحدياً وتجاهلاً صريحاً لمجمل التغيرات التي جرت وتجري في النظام الدولي الجديد الذي يقوم على الوفاق وتبني شعارات الاعتماد المتبادل والأحترام لحقوق الإنسان والشرعية الدولية .

ومن جانب آخر بدا واضحاً أن الغزو العراقي لا يقتصر على قلب موازين القوى الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط فحسب، والعمل على فرض الأمر الواقع في الأراضي الكويتية، وإنما تعدى ذلك ليفرض رغبة في أمر واقع داخل النظام الدولي بأكمله .

ولذلك رأت الأطراف الدولية على اختلاف مشاربها أنها تواجه تحديًّا جديداً، والتسليم بهذا الأمر الواقع العراقي تفويض الأساس الذي يقوم عليها مشاريع البيت الأوروبي الجديد والأمن والوفاق العالمي وانتصار الحملة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذلك جاءت ردود الفعل الدولية بجماع دولي غير مسبوق وتميز بالكفاءة النادرة والتنسيق السياسي والعسكري الغربي والتعاون بين القوتين العظميين، والذي يعتبر الأول من نوعه في مجال إدارة الأزمات الأقلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة^(١١).

- فالموقف الأمريكي: لقد كان لاندلاع الأزمة -الاحتلال العراقي للكويت- أبلغ الأثر في بيان وأبراز مقدار عجز المجهودات العسكرية الفردية والجماعية والإقليمية لدول الخليج في الدفاع عن نفسها وتأكيد مقدار الحاجة لمساندة دور أمريكي عسكري فاعل ودور غربي لا يقل عنه أهمية . ولقد رأت الولايات المتحدة أن هذا التطور هو بمثابة امتحان هام للاستراتيجية العربية وللاستراتيجية الأمريكية للدفاع عن أمن الخليج، ولذلك أهتمت بتأكيد قدرتها على تحمل المسؤولية الواضحة في الدفاع عن أمن الخليج والمصالح الغربية من خلال الاعتماد على الحلفاء والعملاء وتوظيف دورهما المساعد على مختلف المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية بما يدعم مصداقيتها ومكانتها العالمية كقوة رائدة .

فعلى الصعيد السياسي التزمت الولايات المتحدة موقفاً واضحاً يرفض الغزو العراقي وادانته مباشرة وما ترتب عليه من نتائج ، ففي أول رد فعل رسمي إزاء الاباء أدانت واشنطن الغزو العراقي للكويت، ولم يقتصر رد الفعل الرسمي على الإدانة وإنما عمل الرئيس الأمريكي على توقيع قرار تنفيذي بتجميد الودائع المالية والمعتليات الكويتية والعراقية في الولايات المتحدة والفروع والمؤسسات الأمريكية في الخارج لتجنب استيلاء الحكومة العراقية عليها، وناشد دول العالم اتخاذ اجراءات مماثلة، وطالب الاتحاد السوفيتي بوقف تسليم العراق أي أسلحة قد تكون في طريقها إلى العراق .

أما على الصعيد العسكري فقد أصدر الرئيس الأمريكي تعليماته مباشرة في نفس يوم الغزو لعدة سفن حربية أمريكية بالتوجه إلى منطقة الخليج لحماية الدول الخليجية الأخرى من أي تهديد، وامتنعت وزارة الدفاع الأمريكية في البداية عن الاعلان ببيان رسمي عن التحركات العسكرية الأمريكية .

ذلك فقد تميزت السياسة الأمريكية إزاء الأزمة برغبتها في تجنب أي عمل منفرد والأهتمام بلعب دور قيادي في الاستجابة الدولية، وكان ذلك واضحاً من خلال التحرك النشيط الذي بذلته واشنطن ومجلس الأمن الدولي من أجل استصدار مجموعة من القرارات بهدف محاصرة العراق اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً والضغط عليه بالانسحاب .

وتم التصويت بالفعل داخل مجلس الأمن على اصدار خمس قرارات لصالح ادانة الغزو العراقي والعمل على فرض العقوبات الاقتصادية عليه، والاستخدام المحدود للقوة لتنفيذ العقوبات التي تمت الموافقة عليها .

وما من شك في أن جو الوفاق السوفيتي-الأمريكي الذي كان سائداً آنذاك قد وفر للولايات المتحدة قدرأً من حرية المناورة والحركة فسارت واشنطن لإرسال وزير خارجيتها إلى الاتحاد السوفيتي في اليوم التالي للغزو، وصدر البيان المشترك السوفيتي-الأمريكي في أول سابقة من نوعها بإدانة الغزو العراقي للكويت، وتؤكد ضرورة الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية للكويت، وتضمن البيان إعلان الاتحاد السوفيتي وقف امداداته للعراق طالما أن قواته بقيت في الكويت، وبذلك كانت خطوة جوهيرية في مجال تأمين استجابة دولية للأزمة تلعب فيها واشنطن الدور القيادي، وحرست واشنطن على ابقاء الأبواب مفتوحة مع موسكو من أجل الاستمرار في اظهار المرونة في التعاون في تطبيق الضغوط المشتركة على العراق واجباره على الانسحاب، وكان سعي واشنطن إلى تحقيق ذلك التعاون النادر بين القوتين العظميين داخل الأمم المتحدة خلال الحرص المستمر على استمرار الاتصالات الأمريكية المباشرة خلال فترة الأزمة كان آخرها لقاء القمة السوفيتي-الأمريكي الذي عقد في ١٩٩٠/٩/١٠ في هلسنكي^(١١) .

كذلك فقد حرصت السياسة الأمريكية بتحركها حيال الأزمة ايجاد نوع من الرابط дипломاسي والتحرك العسكري فقد حرص الرئيس الأمريكي "جورج بوش" على تكثيف الاتصالات дипломاسية وخاصة الاتصالات الشخصية مع جميع الأطراف المعنية بالأزمة الأقليمية أو الدولية وخاصة أعضاء التحالف الغربي. وقد نجح بوش في اقناع رئيس وزراء اليابان بالمشاركة في اجراءات مقاطعة النفط العراقي وال الكويتي . كذلك فقد نجح مع السعودية من خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي "ريتشارد تشيني" إلى المنطقة العربية خلال الأسبوع الأول للأزمة في الحصول على الاستدعاء الشرعي للقوات العسكرية الأمريكية من قبل حكومات السعودية ودول الخليج الأخرى وعلى رأسها الكويت والبحرين وقطر .

وبذلك يكون قد حق هدفاً مزدوجاً فهو يساهم في تحقيق تأمين فرض عقوبات دولية واسعة النطاق على العراق، ومن ناحية أخرى يعمل على اضعاف الشرعية على كافة التحركات العسكرية الأمريكية وتقليل حجم الدعاية العربية المناهضة للوجود العسكري العربي في المنطقة .

وب مجرد الأعلان الرسمي الصادر عن السعودية والكويت الخاص بطلب المساعدة الأمريكية العسكرية في الدفاع عن أراضيها والمساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ، أصبحت واشنطن تمتلك السند القانوني الملائم لعرض أكبر حصار بحري واقتصادي على العراق ونشر

القوات الجوية والبحرية الامريكية في المنطقة، حيث بلغ حجم هذه القوات خلال أول أسبوعين حوالي (٥٠) ألف جندي. لقد كان ملتقى للنظر التغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه السعودية وبالأخص إبان المرحلة الأولى. ففي الوقت الذي اهتمت فيه واشنطن بتحميم الدول الغربية درجة هامة من المسؤولية الداعية عن أمن الخليج سواء من حيث المساهمة في التواجد العسكري بارسال القطع العسكرية، أو من حيث المشاركة في تنفيذ إجراءات الحصار الاقتصادي البحري والجوي، فقد قدمت واشنطن بعض أنواع الأسلحة المتقدمة إلى السعودية ضمن مساعدات عسكرية ضخمة ، وكان الحرص الأمريكي في تلك المرحلة على تأكيد أهمية التنسيق العسكري الأمريكي مع القوات العربية في المنطقة، وأشارت الصحافة الأمريكية أن الملك فهد حصل على تعهد من الرئيس الأمريكي بالتشاور معه قبل الأقدام على أي تحرك عسكري ضد العراق من الأراضي السعودية، وهذا من أجل تقليل الدعاية المضادة للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية .

وبقيت الولايات المتحدة تؤكد على أن قواتها من أجل صفة داعية ضد أي هجوم تتعرض له السعودية فإنها مجرد إجراء لردع أي نوايا عدوانية على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكي، وهي لا تدعو عن سياسة مهادنة العراق لمنعه من الأقدام على عمل عسكري لم تتهيأ له بعد القوة العسكرية الأمريكية^(١٢) .

لقد بات واضحًا أن الأهداف لم تتهيأ له بعد القوة العسكرية الأمريكية :

- ١- تعزيز السيطرة الأمريكية على نفط الخليج العربي وعلى أسعاره وعلى إدارة فوائضه، وهذا ما يعينه الهدف الأمريكي المعنون استقراراً الخليج الفارسي .
- ٢- تدمير القوة العراقية ، ولم يكن هذا الهدف معلنًا وأنما يستنتج من أسلوب إدارة الولايات المتحدة للأزمة لأن ذلك سيكون ضروريًا لتأمين استقرار الخليج وأمن إسرائيل من هذه القوة .
- ٣- تأمين الانسحاب العراقي من الكويت دون شروط^(١٤) .

لقد اشتمل الخطاب السياسي الأمريكي على نقاط أهمها: أن المشكلة الراهنة ليست مشكلة أمريكية أو شرق أوسطية أو أوروبية ، وإنما هي مشكلة تهم العالم كله، وكذلك التأكيد على أن المواجهة الحالية ليست بين العراق وأمريكا أو العراق والغرب وإنما هي مواجهة بين العراق ودول العالم أجمع .

ومع تقادم الوقت الذي تصاعدت فيه احتمالات المواجهة العسكرية قام العراق بتحويل дипломатيين والرعايا الإنجانب في كل من الكويت والعراق إلى رهائن واللجوء إلى أغلاق البعثات الدبلوماسية مع الكويت بالقوة. استمر التشدد الأمريكي حيال العراق باستمرار رصد

القوات تجاه المنطقة، والعمل على تشديد الحصار الاقتصادي والبحري مع رفض الولايات المتحدة لأغلاق سفارتها في الكويت، والأمثال للتهديدات العراقية، وصاحب ذلك تعليمة الرأي العام الامريكي ل القيام بعمل عسكري ضد العراق، وقامت واشنطن باستدعاء الاحتياطي الامريكي في ٢٢/٨/١٩٩٠ ولأول مرة منذ عام ١٩٦٨ م^(١٥).

ومع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦٥) شهد الموقف الدولي نوعاً من التهدئة على كل الاصعدة التصريحات أو الاستعدادات العسكرية، وساد الموقف الامريكي بصفة عامة سمة التردد قبل رفض أي مبادرة سلمية محتملة، وأضحت واشنطن بأن الاطار العام للتفاوض مع العراق هو تطبيق قرارات مجلس الأمن الداعية الى الاسحاب العراقي من الكويت واطلاق صراح جميع الرعايا الأجانب المحتجزين في العراق.

جـ- النظام الدولي الجديد :

يجتاز النظام العالمي مرحلة تاريخية هامة من التحولات والمتغيرات والمستجدات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المكثفة والسريعة والمتلاحقة، الأمر الذي يعتبر بحق انقلاباً وثورة في المفاهيم والرؤى والتصورات التي حكمت النظام العالمي لأكثر من أربعة عقود منذ مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥ م.

ويبدو أن هذه التحولات والمتغيرات السريعة والعميقة قد بدأت بتقويض أسس النظام القديم وبتدشين معايير نظام عالمي جديد في طريقه الى التشكيل والتكون ولا بد لهذه التغيرات من أن يكون لها انعكاسات على النظم الاقتصادية الفرعية ومن بينها النظام الاقتصادي العربي.

وحتى نستطيع من استشراف النظام العالمي القادم لا بد لنا من الوقوف أو التعرف على بعض ملامحه التي يتسم بها^(١٦) :

١. إنه عالم أقل أيديولوجية وأكثر واقعية .
٢. انه عالم متعدد القطبية حيث ستربوا دول جديدة قمة النظام العالمي .
٣. انه عالم شديد التداخل والتشابك والاندماج، عالم تتدخل فيه القضايا المحلية بالإقليمية بالدولية، ويتعذر فيه الفصل ما بين الاقتصاد والسياسة والبيئة .
٤. انه عالم التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى .
٥. الملمح الأخير للنظام العالمي الجديد هو أنه عالم الثورة الثقافية الثالثة وثورة المعلومات المبنية على توليد المعرفة المتقددة واللامتناهية، والتي مناطها ومحورها التنمية البشرية، والعقل الإنساني المبدع .

فند الحديث عن النظام الدولي الجديد لا بد من استعراض السمات الأساسية للنظام الذي كان سائداً قبله، ويتفق الجميع على أن النظام الجديد بدأ بزوال الحرب الباردة بين المعسكريين العالميين الشرقي أو الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي أو الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي السابق اذا هو ذلك الذي كان سائداً في ظل الحرب الباردة. ومن أهم سماته^(١٧) :

١. السباق على التسلح الذي بلغ أبعاداً أصبحت تستهلك من الدخل القومي نسباً عالية جداً أثرت في حجم الموارد الجاهزة للتنمية .
٢. أدى تصعيد السباق على التسلح إلى تكديس أسلحة التدمير الشامل .
٣. لم تشمل مظلة الدفاع التي وفرها كل من حلف وارسو وحلف الناتو دول العالم الثالث .

٤. امتداد الحرب الباردة بين المعسكريين إلى أروقة الأمم المتحدة .
لذلك نجد أن أول ما يلفت للنظر في النظام الدولي الجديد أنه انبثق من وضع حد للحرب الباردة بين الدولتين العظميين. كما أثبتت أزمة الخليج أن الولايات المتحدة لن تغادر المسرح الدولي، وأنها مصممة على القيام دور قيادي فيه، وبذا ان الصيغة التي مارست فيها واشنطن دورها القيادي في معالجة الأزمة، توضح المعالم الرئيسية للنظام الدولي الجديد، والتي تلخص في نقطتين :

الأولى: ان التحرك الأمريكي جرى في إطار الأمم المتحدة .
الثانية: ان القرارات التي اتخذت في مجلس الأمن لمعالجة الأزمة كانت بموافقة الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، أي دون استخدام حق النقض "الفيتو" .
وبذلك تكرس ما سمي نظام الأمن الجماعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدة الاتحاد السوفيتي^(١٨) .

إن حرب الخليج العربي، طبقاً لما ي قوله الرئيس السابق بوش هي حول أكثر من دولة واحدة صغيرة، إنها فكرة كبيرة، نظام عالمي جديد، مع "طرق جديدة للعمل مع الدول الأخرى، لتسوية سلمية للنزاع، التماسک ضد العدوان، ترسانات أسلحة مختلفة ومت Hick به، ومعاملة عادلة لجميع الشعوب"، وعلى كل حال، وبعد فترة وجيزة من الحرب فقد انخفضت وعود البيت الأبيض إلى معدل قليل .

ان الادارة الأمريكية تواجه مشكلة أكبر من مجرد وسائل سياسية، ان العالم تغير بشكل مطرد في نهاية العقد الثامن ومطلع العقد التاسع من هذا القرن أكثر من تغيره خلال كل الفترة منذ العام ١٩٤٥م، ومن الصعب على التوازن المفاهيمي في ظل مثل هذه النقلات

السياسية الجوهرية، فالمفاهيم المألوفة فشلت في التناسق مع الحقائق الجديدة، ومن الجدير بالذكر أن الأمريكيين استغرقوا عدة سنوات في التكيف مع النقلة الضخمة الأخيرة في نهاية الأربعينات. لكن إدارة الرئيس بوش المشهورة بتبنيها "لشيء الواقع" أضفت إلى وضع الارباك لأنها لم تفكر أبداً بما عنده المفهوم الذي أطلقته هذه الإدارة الأمريكية ولا منتقديها كانوا واعيين لحقيقة أن مصطلح "النظام العالمي" يستخدم بطريقتين مختلفتين في مناقشات السياسات العالمية .

الواقعيون في جيل (ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر)، يرون أن السياسات العالمية والجارية بين الدول المستقلة تحدث توازناً بين قوى هذه الدول. إن النظام العالمي هو نتاج توزيع مستقر للقوة بين الدول الرئيسية. أما التحرريون في جبل ودرو ولسون وجيمي كارتر، ينظرون إلى العلاقات بين الشعوب بنفس طريقة نظرتهم إلى العلاقة بين الدول. وهم يرون أن النظام ينتج عن قيم واسعة كالديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك عن القانون والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة .

ومن وجهة النظر الواقعية، فإن هناك بالتأكيد نظام عالمي جديد، لكنه لم يبدأ مع حرب الخليج، وبما أن هذا النظام له علاقة ضئيلة بالنسبة للعدل، ولكنه ذو علاقة كبيرة بتوزيع القوى بين الدول، فإن الواقعين يؤرخون البداية الحقيقة للنظام العالمي الجديد منذ انهيار الإمبراطورية السوفياتية في أوروبا الشرقية في خريف العام ١٩٨٩ . لقد أنهى الانهيار المطرد للاتحاد السوفيaticي النظام العالمي ثالبي القطبية الذي استمر لنصف قرن تقريباً .

إن النظام العالمي القديم وفر استقراراً من نوع ردي. لقد فاقمت الحرب الباردة عدداً من صراعات العالم الثالث، لكن الصراعات الاقتصادية بين الولايات المتحدة، أوروبا واليابان وهنت بسبب القلق المشترك حول التهديدات العسكرية السوفياتية، وظللت الانقسامات العرقية المريرة تحت غطاء محكم من خلال الوجود السوفيaticي في أوروبا الشرقية، إن عدداً من صراعات العالم الثالث تم تجنبها أو تقصيرها عندما خافت القوى العظمى من أن يقوم تابعوها بجرها إلى موقع قريب عن الهاوية النووية، وعلى سبيل المثال فإن الحروب العربية الإسرائيليية المتعددة كانت قصيرة. ويعتقد كثير من الخبراء أن الاتحاد السوفيaticي لو كان قوياً بما فيه الكفاية لقام بمنع تابعه "العراق" من غزو الكويت. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يمكن اعتبار الكويت ضحية أكثر منها مسبباً للنظام العالمي الجديد .

ويرى كثير من المحللون أنهيار الحرب الباردة يمثل انتصاراً للرأسمالية التحررية، وكذلك يمثل نهاية للانقسامات الأيديولوجية التي أدت إلى الصراعات العالمية الكبيرة في هذا القرن. وليس هناك منافس متميز للرأسمالية التحررية كأيديولوجية رئيسية. وبدلاً من أن تكون نهاية تاريخية، فإن عالم ما بعد الحرب الباردة يشهد عودة تاريخية إلى تنوع مصادر

الصراع العالمي. والرأسمالية التحررية لها منافسات كثيرات مع أن هذه المنافسات قابلة للإكسار. وتشمل الأمثلة على ذلك المايويّة المحدثة لحركة ثوار الطريق المشرق في البيرو، الأنواع المتعددة من الأصولية الإسلامية وظهور القومية العرقية. ولا يعني هذا أن سياسات العالم الجديدة ستكون بمثابة "رجوع إلى المستقبل". هناك فرق كبير بين قومية أوروبا الغربية المذجنة ديمقراطياً والمسخرة مؤسسيًا ، وبين انبعاث القومية غير المذجنة في أوروبا الشرقية، والتي لم تكن أحقادها القديمة تحولَ في البنيات المؤسسة لشيوعية الدولة أو الإمبراطورية السوفياتية .

وفوق ذلك فإن الحدود القومية ستكون أكثر نفاذية مما كانت عليه في الماضي، وستكون القومية والقومية المتخطية قوى متنافسة في سياسات العالم الجديدة. وستوزع الشركات الكبيرة المتخطية للحدود القومية الناتج الاقتصادي طبقاً لاستراتيجية عاملية. وكذلك فإن التغيرات التكنولوجية المتخطية للحدود القومية في طرق الاتصال والنقل تجعل العالم أصغر، وتحدث الدبلوماسية في الوقت المناسب، فكلا "جورج بوش وصدام حسين" تابعاً آخر تقارير شبكة الكابلات للأخبار (CNN). وأصبحت انتهاكات حقوق الإنسان ومعاناة الشعوب تعرض في البيوت عن طريق التلفزيون. ومع أن مارشال ماكلهان صرّح بأن الاتصالات الحديثة ستنتج ما يشبه "القرية العالمية" ، إلا أن تشبيه هذا كان مضللاً، لأن هوية سياسية عالمية أمراً ضعيفاً. والحقيقة أن القومية تصبح أقوى في كل مكان في العالم وليس أضعف . وبدلًا من أن تكون هناك قرية عالمية واحدة فإن هناك عدة قرى حول العالم كلها واعية ومحذرة من بعضها البعض، وهذا وبالتالي يزيد من احتمالية حصول الصراع .

وليس جميع القوى المتخطية للحدود القومية متسامحة وكريمة تماماً. كما أنه ليست كل القوميات مؤذية وكريهة. فتجارة المخدرات المتخطية للحدود القومية ، الإرهاب، انتشار الإيدز والعالم الذي ترتفع درجة حرارته كلها تمثل لب الموضوع. ومع مرور الوقت فإن التكنولوجيا انتشرت عبر الحدود، وتعتبر تكنولوجيا الأسلحة ذات الدمار الشامل القديمة في الوقت الحاضر إن إنهيار الاتحاد السوفيتي أزال عاملين من العوامل التي بطلت من انتشار الأسلحة النووية في النظام العالمي القديم. السيطرة والتأثير السوفيتي المحكم على الدول التابعة لها. ولا يمكن للولايات المتحدة التخلص من هذه المشاكل المتخطية للحدود القومية، وبعض هذه المشاكل حساس للحلول من جانب واحد. وكغيرها من الدول في النظام العالمي الجديد، ستقع الولايات المتحدة في الجدال بين ما هو قومي وما هو متخط للحدود القومية .

ستحتاج الولايات المتحدة للقوة لتؤثر على الآخرين فيما يخص كل الشؤون التقليدية والمتحطية للحدود القومية. وإذا كان النظام العالمي القديم قد انهار، فماذا سيكون التوزيع

الجديد للقوة في العالم. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية ذات التغيرات الشديدة، فإن الملاحظون المختلفون يدعون بتبنيهم لخمس بدائل^(١٩) :

أول هذه البدائل: هو العودة إلى ثانية القطبية. فقبل فشل انقلاب شهر أغسطس والانهيار النهائي للاتحاد السوفيتي، حاول البعض أن يجادل في أن نظام حكم روسي أو سوفيaticي قمعي يمكن أن يخلق جواً عالمياً خشناً وعودته إلى الحرب الباردة. ولكن حتى لو نجح الانقلاب فإنه لم يكن ليعيد تكريس ثانية القطبية. إن انحدار الاتحاد السوفيتي نشأ بشكل أساسي عن المركزية الشديدة. إن نظام ستالين لم يكن قادرًا على أن يكون على مستوى الثورة الصناعية الثالثة، والتي كان فيها الاستعمال المدني للمعلومات مفتاحاً للنمو الاقتصادي الناجح. وربما كانت عودة المركزيون ستخلق جواً عالمياً معقداً، وبدلاً من تقوية الاتحاد السوفيتي، فإن العودة إلى المركزية ستكمم انحدار اقتصاد الاتحاد السوفيتي على المدى الطويل. وستحصل نفس النتيجة بالنسبة لديكتاتورية روسية مركزية .

إن البديل الثاني: هو تعددية الأقطاب. وهذه فكرة شعبية ستبرز بسهولة من أقلام كاتبي الافتتاحيات، لكنها إذا استخدمت في التلميح إلى تشابه جزئي مع القرن التاسع عشر فإنها ستكون مضللة، من حيث أن النظام القديم قام على توازن خمس قوى عظمى متساوية القوة تقريباً، بينما القوى العظمى في الوقت الحاضر بعيدة كل البعد عن التوازن. ستظل روسيا تعانى من الضعف الاقتصادي، ويطلب برنامج إصلاحها عدة عقود من الزمن وليس سنوات فقط. أما الصين فهي دولة نامية، بالرغم من تطورها الجيد، فإنها ستبقى كذلك في القرن القادم. أما أوروبا فهي تعادل الولايات المتحدة من ناحية التعداد السكاني والاقتصاد والمصادر الإنسانية. وعلى كل حال، وحتى بعد اجتماع العام ١٩٩١ في ما سترىخت فإن أوروبا ستظل تفتقر إلى الوحدة السياسية الضرورية التي يمكن أن يجعلها تتصرف كقوة عالمية متفردة .

إن اليابان لها ميزة القوة الاقتصادية والتكنولوجية، لكن ما تملكه من مصادر القوة في المجال العسكري، وكذلك الثقافي والإيديولوجي تبرر كونها قوة ضعيفة. إن على اليابان أن تغير مواقفها نحو القوة العسكرية، وكذلك بالنسبة لمركزيتها العرقية قبل أن تصبح نداً ملائماً للولايات المتحدة .

أما البديل الثالث: فهو ثلاثة كتل إقتصادية. إن أولئك الذين يقالون من القوة العسكرية يجادلون في أن اليابان وأوروبا ستتصبحان قوتان عظميان في عالم التكتل الاقتصادي المقيدة. وستتشكل الكتلة الاقتصادية الآسيوية حوللين الياباني. أما كتلة نصف الكرة الغربي فستتشكل حول الدولار الأمريكي، وأخيراً فإن الكتلة الأوروبية (بما في ذلك بقية

الاتحاد السوفيaticي السابق) فإنها ستتجمع حول وحدة النقد الأوروبي (طبقاً للمتفاہلين) أو حول المارك الألماني (طبقاً للمتشائمين). ويتبنا الآخرون بتشكيل كتلة أوروبية مقابل كتلة باسيفية .

وفي هذا السياق فإن هناك بعض المشاكل. أولأ: سيكون هذا الأمر في عكس ضغوطات النزعات العالمية التكنولوجية. وفيما ستتم التجارة الإقليمية فإن العديد من الشركات لن ترضى بأن تبقى محدودة في ثلث السوق العالمي وستقاوم الإقليمية المقيدة. ثانياً: الجبهات الإقليمية المقيدة تعمل ضد الشؤون القومية لبعض الدول الأقل شأن، والتي تحتاج إلى نظام عالمي يحميها من سيطرة جيرانها الأقوى، فجيران اليابان الآسيويين لا يريدون أن يكونوا مقيدين في كتلة اليابان مع اليابان. وسيظل هناك جمهور من المؤيدین لنظام تجارة عالمي أوسع .

وعلى كل حال، فإن الأهم من ذلك كله في هذا الأمر هو أنه ينبع وبشكل كبير الشؤون الأمنية. فمع وجود جيران نووبيين كثُر في حالة الشك. فالثورة الروسية الثانية مازالت في سنواتها الأولى، وتواجه الصين تحولاً جبلياً. ومن الصعب تخيل الولايات المتحدة وهي تستمر في ضمانتها الأمنية في سياق الحروب التجارية. فنهاية الحرب الباردة لم يتم تحديدها بنداءات اليابان، وأوروبا لسحب القوات الأمريكية. وبذلك فإن الشؤون الأمنية لليابان وأوروبا ستظل محددات لمقدار القيدية التي ستكون عليها الكتل الاقتصادية .

البديل الرابع: هو السيطرة أحادية القطبية. وطبقاً لما يقوله تشارلز كروثمر فإن حرب الخليج مثلت بداية الهيمنة الأمريكية التي سيدعى لها العالم من خلال سيطرة أمريكية كريمة. والمقدمة المنطقية التي تقول: "أن انهيار الاتحاد السوفيaticي ترك العالم مع قوة عظمى وحيدة هي مقدمة صحيحة". لكن الاستنتاج بسيطرة هذه القوة ليس بالضرورة أن يتبع ذلك. وأحد أسباب ذلك هو أن اقتصاد العالم هو اقتصاد ثلاثي القطبية وقد كان كذلك منذ بداية السبعينيات. فأوروبا، اليابان، الولايات المتحدة تنتج ثلثي الناتج العالمي ولن تكون الولايات المتحدة مسيطرة من الناحية الاقتصادية على الأقل .

- كذلك فإن السيطرة لا تبدو أمراً محتملاً بسبب انتشار وتوزيع القوة من خلال التداخل المتخطي للحدود القومية. ويمكن الاستشهاد على ذلك ببعض الأمثلة: إن الممارسين الخصوصيين في الأسواق الرأسمالية العالمية يفرضون الطريقة التي يمكن من خلالها استعمال معدلات الفوائد في إدارة الاقتصاد الأمريكي. كذلك فإن الانتشار المتخطي للحدود القومية للتكنولوجيا يزيد من القدرات التدميرية للدول الفقيرة والضعيفة في مجالات أخرى، ومثال آخر هو أن عدداً من المواقع على جدول الأعمال العالمي -تجارة المخدرات، الإيدز، الهجرة، العنف العالمي لها جذورها الاجتماعية في أكثر من بلد، وهي تنتقل عبر الحدود

بشكل كبير خارج نطاق السيطرة الحكومية. وبما أن القوة العسكرية غير فعالة في التعامل مع مثل هذه المشاكل، فإنه لن يكون هناك أي قوة عظمى، بما في ذلك الولايات المتحدة، ل تستطيع حل المشاكل وحدها.

البديل الخامس والأخير: هو تداخل متعدد المستويات، ليس هناك سلسلة هرمية تستطيع وبشكل ملائم أن تصنف سياسات عالمية ببنيات متعددة. فتوزيع القوة على سياسات العالم أصبح شبيهاً بكتلة متعددة الطبقات. الطبقة العلوية والممثلة بالعسكرية هي أحادية القطبية، حيث أنه لا يوجد أي قوة عسكرية تماطل قوة الولايات المتحدة.

أما الطبقة الوسطى والممثلة بالاقتصاد، فهي ثلاثة قطبية، وهي كذلك منذ عقدين. أما الطبقة السفلية والأخيرة والممثلة بتدخل متخط للحدود القومية فهي تظهر انتشاراً للقوة. ولم تكن هذه التعقيدات لتهم بأي طريقة لو أن القوة العسكرية كانت ممكنة الانتقال كما هو الحال، وكذلك لها القدرة على تحديد المخرجات في جميع المجالات. وفي وصفه لأوروبا قبل عام ١٩١٤م، كتب المؤرخ البريطاني "إج. ب. تايلور" يقول إن اختبار القوى العظمى كان في قدرتها على الانتصار في الحرب. لكن براعة القوة العسكرية هي متباينة ضعيف بالمخرجات في الطبقات الاقتصادية والمتخطية للحدود القومية لسياسات العالم الحاضر. وتحتل الولايات المتحدة موقعًا أفضل مع امتلاك متتنوع لمصادر القوة أكثر من أي دولة أخرى، لكن النظام العالمي الجديد لن يكون عصر سيطرة أمريكية. ويجب علينا أن نكون حذرين من شرك المفاهيم القديمة.

إن النظام العالمي بعد الحرب الباردة هو نظام فذ وفريد. ونحن نقيد بافراط فهمنا لذلك من خلال محاولتنا لإجبار هذا النظام على التكيف القسري مع المفاهيم التقليدية بكل تناقضاتها الذاتية. لقد أصبحت القوة متعددة الأطراف، وأصبحت البنيات أكثر تعقيداً بل إن الدول نفسها أصبحت أكثر نفاذية. وهذا التعقيد الإضافي يعني أن النظام العالمي الجديد يجب أن يقوم على أكثر من توازن تقليدي للقوة العسكرية فقط. إن المشاكل التي تواجه إدارة بوش بعد نهاية حرب الخليج توضح ذلك. فالمحاولة التقليدية لفرض توازن بين العراق وإيران كان بكل وضوح أمراً غير كافياً، وكذلك فإن قرارات الأمم المتحدة (٦٨٧، ٦٨٨) والتي تعاملت مع الأسلحة والمخيمات العراقية - تدخلت بشكل صارخ في محاولات الشؤون الداخلية المستقلة.

إن النظرة الواقعية للنظام العالمي والقائمة على توازن القوة العسكرية هي نظرة ضرورية لكنها غير فعالة، لأنها لا تأخذ في اعتبارها التغيرات الاجتماعية طويلة الأمد والتي كانت تحرك العالم ببطء بعيداً عن النظام الوستفيلي. وفي العام ١٩٤٨، وبعد ثلاثين عاماً من

تمزيق بعضها بسبب الدين، اتفقت الدول في معاهدة وستفاليا بأن للحاكم أن يحدد دين الدولة بغض النظر عن ما يريده الشعب. وكان النظام يقوم على استقلالية الدولة وليس على استقلالية الشعوب. وقد تأكّل توازن الدول الذاتي بشكل بطيء عبر القرون المتتالية بسبب تنامي المشاركات القومية والديمقراطية، لكن معايير استقلالية الدولة بقيت كما هي . وفي الوقت الحاضر فإن النمو المطرد للاتصالات المتخطية للحدود القومية، وكذلك للهجرة والتداخل الاقتصادي كلها عوامل تعجل في تأكّل هذا المفهوم الكلاسيكي وتزيد من الهوة بين المعايير والواقع .

إن هذا التطور يجعل مفهوم الشعوب التحررية أكثر تناسباً مع الدول التحررية، وكذلك يجعل النظام القائم على القيم والمؤسسات أكثر تناسباً مع القوة العسكرية . وأصبحت النظارات التحررية التي كانت في وقت من الأوقات اصلاحات لاأمل لها، كدعوة "ایمانویل کنت" لعصبة سلمية من الديمقراطيات، أصبحت أقرب إلى التحقق، خاصة وأن علماء السياسة يصرحون بأنه لا يوجد ديمocratiات يبدو أنها ستتصارع مع بعضها البعض . وعلى سبيل المثال، فإن النقاشات التي قامت حول تأثيرات إعادة الوحدة الألمانية توقفت في وجه جميع الواقعين الذين يرون أوروبا تعود إلى حالة توازن القوة المحفوف بالمشاكل والتحرريون الذين يخطئون في هذا التحليل لأنهم يهملون حقيقة أن المانيا الحالية، وليس كالمانيا في الأعوام (١٨٧٠ - ١٩١٤) هي المانيا ديمocratiية ومتشاركة مع جيرانها الأوروبيين من خلال مؤسسات المجموعة الأوروبية . وفوق ذلك فإن التفاعلات بين السياسات الديمقراطية والمؤسسات العالمية تؤكد على بعضها البعض .

وطبعاً ما زال المجال مفتوحاً في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، وأوروبا تختلف كثيراً عن أجزاء أخرى من العالم، كالشرق الأوسط والذي ما زالت فيه نظرات التوازن العسكري تحتل مركز الصدارة. لكن التجربة الأوروبية (واقتصadiات السوق الديمقراطية بشكل عام) تقترح أنه على الأقل في أجزاء من هذا العالم الهجين، ستلعب مفاهيم الاستقلالية القابلة للتحول دوراً أكبر في النظام العالمي الجديد. وتمثل الممارسات المعقدة للمجموعة الأوروبية مثلاً على ذلك .

إن هذه المفاهيم التحررية للنظام ليست جديدة. فنظام الحرب الباردة كان له معاييره ومؤسساته، لكنها قامت بدور محدود. وخلال الحرب العالمية الثانية وافق كل من روزفلت، ستالين، وتشرشل على قيام الأمم المتحدة التي تفترض توزيعاً متعدد القطبية للقوة. وفيما كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يؤكد على الأمن الجماعي وعدم الاعتداء على الدول الصغيرة كانت الدول الكبرى الخمسة محمية من خلال تمعتها بحق "الفیتو" .

ولكن لماذا تتفق الولايات المتحدة أي شيء على النظام العالمي الجديد؟ إن الإجابة على ذلك هو أنه في عالم التداخل المتخطي للحدود القومية، فإن الاحتلال العالمي يمكن أن يؤذى، يؤثر ويزعزع أغلبية الناس الذين يعيشون في الولايات المتحدة. ويمكن جلب سلاح نووي مباع أو مسروق من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى داخل الولايات المتحدة بطرق الشحن المختلفة، ويمكن للتشويش في دولة شرق أوسطية أن يبقى الإرهابيين الذين يهددون المسافرين الأمريكيين في الخارج. وكذلك فإن عدم قدرة الدول الكاريبية على السيطرة على المخدرات والأمراض، وهذا سيعني تدفق المزيد من هاتين المشكلتين عبر حدود الولايات المتحدة. وأطلاق المزيد من المواد الكيماوية، التي تؤدي إلى اتساع ثقب الأوزون، في مناطق كثيرة عبر البحار، يمكن أن يؤدي إلى الاصابة بسرطان الجلد في الولايات المتحدة. ومع وجود أكثر من ١٠٪ من الناتج الوطني الاجمالي للتصدير، فإن الأعمال الأمريكية تعتمد على الشروط الاقتصادية العالمية. وحتى مع عدم تأثيرها المباشر على أمن الولايات المتحدة، فإن انتهاك حقوق الإنسان التي تعرض في الولايات المتحدة عن طريق الاتصالات المتخطية للحدود القومية تسبب عدم الراحة. وإذا ما تورطت بقيمة العالم في التشويش، وكانت الحكومات ضعيفة جداً في التعامل مع ما يخصها من المشاكل المتخطية للحدود القومية، فإن حكومة الولايات المتحدة لن تتمكن من حل هذه المشاكل وحدها أو أن تؤثر عليها بحيث تقلل من دمارها على الأمريكيين.

وبالاضافة إلى ذلك، وحتى بعد الحرب الباردة فإن للولايات المتحدة مصالحها السياسية الطبيعية في الاستقرار العالمي. فللحالات المتحدة مصلحة مستمرة في أن لا تسيطر قوة معادية على القارة الأوروبية أو أن تجرها الضطرابات الأوروبية إلى طروف معادية كما حدث مرتين من قبل في هذا القرن. وفيما أن هذه الأحداث أقل احتمالية في الوقت الحاضر وهي تتطلب استثماراً أقل للتعامل معها، فإن سياسة خارجية حكيمة يجب أن توفر ضمانات ضد مثل هذه الأحداث. وبأخذ حالة الشك التي أعقبت انهيار الحاصل للاتحاد السوفيتي في الاعتبار، فإن الوجود الأمني الأمريكي، وإن كان ذو مستوى قوات أقل، يعتبر ذو أثر تطمئني على تقدم التكامل الأوروبي. والولايات المتحدة لها مصلحة في أوروبا الغربية مستقرة ومزدهرة تستطيع بالتدريج أن تجر أوروبا الشرقية نحو التعددية والديمقراطية. وسيقع العبء الرئيسي في ذلك على الأوروبيين أنفسهم، لكن ان كفت الولايات المتحدة يدها عن هذا الأمر، فإننا سرعان ما سنشهد انفلاط الاستقرار في الموقف السياسي الطبيعي.

وكذلك فإن للولايات المتحدة مصالح سياسية وطبيعية واقتصادية في الباباسيكي. فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بمصادر قوة اقتصادية وعسكرية في هذا الإقليم، وكذلك فإن وجودها مرغوب به من قبل القوى الآسيوية التي لا تود أن ترى اليابان

تعيد تسلیح نفسها. ان التوافق السياسي الياباني الحالي يتعارض مع مثل هذا الدور العسكري ويدرك قادة اليابان أنه قد يمثل نوعا من عدم الاستقرار في المنطقة. وبوجود عسكري أمريكي قليل نسبياً ولكنه هام رمزاً، ل تستطيع الولايات المتحدة المساعدة في توفير الطمأنة في الأقليم، وهي بذلك أيضاً تشجع اليابان على استثمار قوتها الاقتصادية في المؤسسات العالمية بدلاً من القوة العسكرية مما يجعلها تشارك في قيادة التعامل مع المواقف الخطيرة للحدود القومية .

إن الولايات المتحدة ستظل أكبر القوى العظمى في القرن القادم. وقد أشار الاقتصاديون منذ وقت طويل بأنه اذا لم يقم المستهلك الرئيسي لسلعة جماعية (مثل النظام) بأخذ زمام المبادرة في تنظيم انتاج هذه السلعة، فإن هناك احتمالية ضئيلة في أن يقوم الآخرون بانتاجها. وهذا تماماً ما حصل في العشرينات عندما رفضت الولايات المتحدة الانضمام الى عصبة الأمم المتحدة أو التعاون معها في حفظ استقرار الاقتصادي العالمي. وقد أدت العزلة في العشرينات الى ايذاء الامريكيين في العقد التالي. وفي الوقت الحاضر فإن هناك مجال أقل للعزلة الحديثة .

لماذا لا يتم ترك مهمة النظام العالمي للأمم المتحدة ؟ لأن الأمم المتحدة هي مجموع دول أعضائها والولايات المتحدة هي أكبر هؤلاء الأعضاء. وستستمر جهود الأمم المتحدة الكبيرة كردع العراق في تطبيقها لمشاركة أكبر القوى العالمية .

وفيما فشلت ادارة الرئيس بوش في سياساتها تجاه العراق قبل وبعد حرب الخليج فإن تصرفاتها في تنظيم الاتلاف متعدد الأطراف والذي طرد العراق من الكويت يناسب تماماً المصلحة القومية في النظام العالمي الجديد. لقد جمعت الإدارة الأمريكية بين القوة الصلبة للعظمة العسكرية وبين القوة اللينة لاستخدام المؤسسات في حث الآخرين على المشاركة في تحمل العبء، ولو لا قرارات الأمم المتحدة لكان من المستحيل على السعوديين أن يقبلوا وجود قوات أجنبية في أراضيهم، ولكن من الصعب على الآخرين إرسال قواتهم. ولكن من الصعب أيضاً على الولايات المتحدة أن تقنع الآخرين في تسديد الفواتير بأكملها تقريباً، ولو أنه لم يكن هناك رد للعدوان العراقي وانتهائه للالتزام بمعاهدة الحد من الأسلحة، لأصبح نظام ما بعد الحرب الباردة موضع خطر .

وباختصار فإن النظام العالمي الجديد قد بدأ. وهو نظام متسم بالفوضى، متتطور وغير قابل للتشكيل أو التعديل. فروسيا والصين تواجهان مستقبلاً غامضاً. وستسعى الدول المتمردة وراء اسلحة الدمار الشامل. وسيزداد ضغط المؤيدين للإلغاقية وحماية الإنتاج الوطني. وعلى الولايات المتحدة أن تجمع بين القوة التقليدية والمؤسسات التحررية، اذا ما أرادت متابعة مصالحها الوطنية. فهي تريد أن تشجع الديمقراطية التحررية وحقوق الإنسان

في مكان بحيث لا يسبب ذلك اي تشویش، والسبب في ذلك واضح جداً: إن الحكومات الديمocrاطية التحررية لن تهدد الولايات المتحدة أبداً. وستحتاج الولايات المتحدة الى الحفاظ على تحالفاتها وتوارن القوة على المدى القصير، وفي الوقت تعمل على تشجيع القيم الديمocrاطية، حقوق الإنسان والمؤسسات الديمocrاطية على المدى الطويل. وأقل ما يمكن عمله هو أن يكون للولايات المتحدة نوعاً من السياسة الخارجية^(١٠٠).

المبحث الثالث: أثر المتغيرات السياسية الأمريكية على الصراع :

بعد استعراضنا للسياسة الأمريكية في الفقرات السابقة من حيث ثوابتها والمتغيرات التي طرأت عليها خلال مرحلة الدراسة ، يبقى السؤال المطروح والذي يتمحور حول ما هي الانعكاسات السياسية الأمريكية التي طرأت على سياستها نحو الصراع العربي-الإسرائيلي؟ وللأجابة على هذا التساؤل يجب علينا استعراض هذه الانعكاسات ضمن فقرات وكما وردت في فقرة المتغيرات، وذلك حصراً للآثار وعدم تجاوز المرحلة وفي هذا نجد :

أ- آثار الحرب العراقية- الإيرانية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي:

لقد إنعكست الحرب العراقية- الإيرانية بتأثير سلبية على القضية الفلسطينية، حيث كانت تصب جميعاً في السلة الأمريكية، ولصالح الكيان الصهيوني، وهذه الآثار يمكننا أبرزها بما يلي:

١. توجيه الأنظار العربية والاسلامية والتي لها مساس مباشر بالصراع العربي- الإسرائيلي الى الاقتتال بين العراق وايران، وبهذا توجل النظر بالصراع العربي- الإسرائيلي الى وقت آخر لتفتقض الولايات المتحدة وقتاً ملائماً تحل به الصراع لصالح مصالحها والكيان الصهيوني معاً .

٢. تدمير قوات الطرفين من خلال حرب طويلة الأمد بما يعود على الولايات المتحدة واسرائيل من فائدة. كون الأولى إحدى مصادر السلاح وقطع الغيار الخاص بإيران والتي ورثت ترسانة اسلحة من مصادر غربية من أيام الشاة المخلوع، وبالنسبة للثانية تأمين جانبه من حيث تخوفه من القوة العراقية في الحروب القادمة معه، وإلا بماذا تفسر قيام الولايات المتحدة بتقديم معلومات عسكرية للعراق عن الحشود الإيرانية التي حصلت عليها من الأقمار الصناعية الأمريكية. وبماذا نفسر أيضاً بيع أسلحة امرיקية لإيران في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٦م، والمعروفة (بفضيحة ايران غيث) لأن القوتين مصدر تخوف للكيان الصهيوني، وسيباً مباشراً في انتصار العرب في حروب قادمة .

٣ . تخويف الدول الخليجية الأخرى بإيران وأهدافها لتصدير الثورة، وهذا يعني تغير أنظمة الحكم فيها على غرار ما حققته الثورة الإسلامية بخلعها للشاه، واعادة اطماعها التاريخية بالخليج والسيطرة على مضيق هرمز، وتخويفها أيضاً بالعراق ان خرج منتصراً على اعتباره القوة الكبرى في المنطقة، ويريد اخضاع باقي سياسات دول المنطقة لقوته، وتوسيع مجاله المائي المحدود في البصرة، وإعادة الكويت الى سابق عهدها قطعة من العراق. إن هذا التخويف له مردوده السلبي على القضية الفلسطينية فيجعل من دول الخليج التي وقفت موقف الدعم والمساندة من القضية الفلسطينية، أن تتنتصح بالنصائح الأمريكية وتوقف هذا الدعم، ومن ثم لا تعارض أي حل للقضية الفلسطينية، وهذه المواقف تتبع من قبول دول الخليج لدور الحماية الأمريكية لها .

٤. الإبقاء على تدفق النفط العربي للأسواق الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والحلولة دون استخدام النفط العربي مستقبلاً كسلاح سياسي في الصراع العربي- الإسرائيلي، وكما استخدم بعد حرب ١٩٧٣م هذا من جهة، والفائض المالي للدول النفطية استثماره في أسواق الغرب المالية، وبهذا يبقى تحت رحمة تقلبات الأدارات المصرفية الغربية ؛ وهذا يعني السيطرة على النفط وأمواله وهو جواً ملائماً لحل القضية لكون الفقر يجعل الإنسان يرضى بالحد الأدنى من الحلول .

وهذا سببه الغرب الذي وضع آلية مراقبة للنفط والمال العربي معاً، علمًا أن قسمًا من المال العربي يذهب عن طريق الولايات المتحدة للاستثمار في إسرائيل ويذهب مساعدات لها من أجل بناء دولة قوية تفوق قدرة الدول العربية في المنطقة .

٥. اختراق منظمة العالم الإسلامي والتي لا شك انها انقسمت بين مؤيد ومعارض لأحد دول الاقتال، وبالتالي تهميش التضامن الإسلامي وإيقائه بصورة شكلية خالية من المضمون وعندها يتقدم الغرب برغباته لأي مؤتمر إسلامي قادم، وهذه الرغبات تترجم إلى قرارات إسلامية كتلك القرارات التي صدرت عن المؤتمر الإسلامي في دكار، والذي جاء في واحد من قراراته الغاء الجهاد لتحرير فلسطين والذي أتخذ في مؤتمر مكة^(١٠١) ، وهذا التفريط يعود إلى اختلاف الدول الإسلامية فيما بينها، فالدول التي تسعى إلى صداقة الغرب وفتت إلى جانب القرار، وتلك التي لا ترجي نفعاً من مجاراتها للغرب عارضت القرار .

٦. قطع الطريق أمام إيران للوصول إلى دول الجوار الجغرافي لإسرائيل، والتي أعلنت منذ نجاح ثورتها الإسلامية إلى تحرير فلسطين، ورفعت العلم الفلسطيني فوق السفارة الإسرائيلية في إيران، وذلك بإيجاد فجوة بين العرب وإيران، وبهذا تشجع التناقضات القومية الفارسية والعربية متخطية الجامع المشترك لكلا القوميتين لا وهو الإسلام، وبهذا تستطيع سلخ القضية الفلسطينية من شخصيتها الإسلامية والانحدار بها إلى عصبية واقليمية ضيقة

هذا من جهة، والعمل على قطع الأحزاب المؤثرة على اسرائيل عن مصادر تمويلها، وبالتالي قوتها وتلاشيتها عن ساحة الوجود، هذه الأحزاب ما هي إلا شوكة في حلق اسرائيل تهدد أنها وتدب الفزع بين مستوطنيها، وتوقع الخسائر في الأرواح والمتلكات بين قواتها العسكرية ومدنها، كما توقع الخسائر الاقتصادية من خلال حرق محاصيلها وهجرة اليد العامل فتهمل بذلك خدمة المزارع والارضي، وهذا يعود بمرود سيء على الاقتصاد الاسرائيلي، ومثال ذلك : حزب الله والدعم الموصول له من ايران من جهة أخرى .

٧. تهميش التضامن العربي وإشاعة الفرقة بين الأنظمة السياسية العربية، وهذا الجائب له مردود سلبي على القضية الفلسطينية فتجعل الجهد العربي يتشتت وتدخل الدول العربية في حالة نزاعات جانبية بينها، وهذا يؤدي الى ضعف الجائب العربي عند دخوله في أي مواجهة حرب مع الكيان الصهيوني فالحرب العراقية- الإيرانية قسمت العرب الى قسمين في الوقت الذي وقف الأردن ، وهي دولة مواجهة مع العدو الصهيوني الى جانب العراق وأعتبرته يدافع عن البوابة الشرقية للوطن العربي، وفت سوريا وهي دولة مواجهة أيضاً مع العدو الصهيوني الى جانب ايران، وبهذا جعلت العلاقات الاردنية- السورية تسير في درب وعر المسالك، أكثر حساسية من أي وقت مضى، وهذا ما فسرته الحشود السورية على الحدود الاردنية على اعتبار الاردن يدعم الأخوان المسلمين في سوريا، وهذا يعكس صفو الأمان فيها. فقابلته حشودات أردنية انهيت بواسطة سعودية ولجنة تنقية الأجواء العربية، وبالتالي فالرابح من هذا الكيان الصهيوني على اعتبار سلبيات الطرف المقابل ايجابيات له .

ب- آثار أزمة الخليج الثانية :

لقد تركت أزمة الخليج آثاراً سلبية تجد بصماتها على كل صفحة من صفحات القضية الفلسطينية منذ بداية الأزمة، حيث تعد أزمة الخليج العربي بالمعايير السياسية والاقتصادية قفزة عربية الى الوراء وتمثل آثار هذه الأزمة وانعكاساتها على الصراع العربي- الاسرائيلي بما يلي:

١. ازداد نشاط الوكالات اليهودية الخاصة بالهجرة اليهودية فعشية انفجار الأزمة ، زدت على ضغوطاتها على اماكن تواجد اليهود كالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، فأخذت حملات التهجير تسير بشكل منتظم في ظل انعكاف العرب على لملمة جراحهم ، وهذه الاعداد القادمة لا شك تردد الكيان الصهيوني بأعداد من السكان تعد من ضرورات بقائهم ، وخاصة اذا علمنا أن المهاجرين من ذوي الاختصاصات المختلفة، فيعتبر توطينهم مكسباً يهودياً تعزز مكانه اليهود في المنفعة، وبالتالي يعتبرون مرشحون للسيطرة على المنطقة بتقدمهم التكنولوجي فيما اذا وقعت اسرائيل اتفاقية مع العرب .

-٦٦-

٢. أدت أزمة الخليج العربي إلى اضعاف واستنزاف القدرات المالية الاقتصادية العربية من خلال وبعد الحرب، واضعاف الموقف العربية السياسية العربية سواء أكان موقفاً سياسياً عربياً- عربياً، أو موقفاً سياسياً عربياً- دولياً، وفي هذا التوجه يعتبر اضعاف الجانب العربي ثقلاً وعاملأً ايجابياً يصب في سلة الطرف الآخر، فالدول العربية التي مولت التحالف لا شك سجلت ميزانياتها علامات عجز فبدلاً من بذل هذه الأموال في سبيل تنمية ورفاهية المنطقة وابنائها أدت إلى زيادة فقرهم والمنطقة زادتها تخلفاً، ولما كانت تعتبر دول الخليج دول دعم ومساندة للقضية الفلسطينية والأطراف العربية ذات العلاقة المباشرة بالصراع فإنها في ظل هذا العجز ستتخلى عن دورها .

٣. تدمير قوة العراق الأساسية والتي كانت تعد اداة من أدوات الصراع العربي- الإسرائيلي، فالعراق دخل الحروب (١٩٤٨-١٩٦٧-١٩٧٣م)، فاليهود كانوا يخشون قوة العراق وخاصة بعد الخبرة التي كسبها القائد والجندي العراقي في حربهم مع ايران، وبالتالي فالمفاوض العربي، وهو على مائدة المفاوضات مع خسارته للقوة يجلس مستمعاً وموافقةً لما يمله الخصم وخاصة انه يملك القوة التهديدية والتدميرية، لذا فالمكاسب العربية التي ستحصل عليها الأطراف العربية بالمفاوضات أقل من الحد الأدنى المطلوب من الصراع العربي- الإسرائيلي.

٤. خسارة منظمة التحرير لمصادر التمويل في الخليج نتيجة ل موقفها من الأزمة، كما ان الأردن خسر هو الآخر، هذا القطر الذي يعتبر طرفاً أساسياً في الصراع، وبالتالي لا تستطيع المنظمة ولا الأردن تهيئة ما يلزم لإدامة دوريهما في الصراع العربي- الإسرائيلي وهذا بدوره عامل ضغط للقبول بفكرة الحل .

٥. إغلاق خليج العقبة المنفذ الوحيد للأردن واحتضان جميع البوادر للتفتيش، وهذا له سلبياته على الأردن لكونه طرفاً في الصراع . وأن الضفة الغربية ضاعت زمان الادارة الأردنية، الأمر الذي يمكننا اعتباره عامل ضغط آخر يضغط على صانع القرار الاردني للدخول بمفاوضات لحل الأزمة .

٦. هجرة أعداد كبيرة من الأردنيين والفلسطينيين من الكويت والخليج العربي، وتشكيلهم عامل ضغط على صناع القرار من جهة، وزيادة أعداد البطالة، مما يؤدي إلى ميلاد أزمة جديدة تضاف كعامل آخر من عوامل الضغط للقبول بفكرة الحل، وهذا إذا ما علمنا أنهم كانوا يرثدون البلد بعملات أجنبية صعبة ، هو يامس الحاجة اليها .

٧. إنقسام العالم العربي إنقساماً لم يعرفه من قبل ، فبعض الدول سيرت جيوشها إلى جانب قوى التحالف، والقسم الآخر شجب ذلك. الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الاتفاق على موقف موحد ضد الكيان الصهيوني، كما أن هذا الانقسام أدى إلى تطوير كل لبنات التعاون

العربي في الهواء، ولإصلاح هذا الخلل يحتاج إلى سنوات عديدة وخصوصاً أن العامل الخارجي يعمل في إطار بعثرت كل الأفكار العربية التي تعمل في اتجاه المصالحة، وهذا يعني ان التضامن العربي خلال وبعد أزمة الخليج أصبح واهن لا يمكن بأي صورة من الصور إعطاءه كلمة تضامن .

٨. تغيير النظرة العدوانية لإسرائيل لدى البعض نتيجة تعرضها للهجوم من العراق مثل بقية دول الخليج، وهذا يؤدي إلى التنازل في أيديولوجية التحرير وإعادة الأرضي المغتصبة لاصحابها، ويغير عن استعداد قبول الحلول للقضية الفلسطينية .

انعكس التوجه العربي الجديد على التوجه الإسلامي الذي كان يردد الجهد العربي، فأخذت الأبواق اليهودية تصدح للأخرين على أن العرب يقبلون بفكرة الحل وهم أصحاب القضية والأطراف المباشرين، فكيف للأخرين عدم القبول بما قبله العرب، وهذا يفسر عدد كبير من الدول الإسلامية والجمهوريات الإسلامية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي رغبتها بالأعتراف وإقامة علاقات مع اسرائيل .

٩. خلق حالة من الاستعداد العربي الجماعي بقبول حل القضية الفلسطينية، وهذا يعتبر استجابة ان لم يكن مسيرة لسياسة الامريكية لكونها ترغب بوجود منظمة هادفة في الشرق الأوسط والقريبة من آبار النفط في المنطقة لتتفرغ إلى مناطق أكثر توتراً في العالم مثل الأزمة الكورية - على سبيل المثال -، وهي ليست بعيدة عن هذا المعنى .

ج- آثار النظام العالمي الجديد :

بعد إنتهاء حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي وبقاء الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، حاولت أمريكا أن تظهر بأنها الدولة العظمى الحريصة على تطبيق الشرعية الدولية، ويبعدوا أن الولايات المتحدة كان لديها أفكارا رئيسية خاصة بعملية السلام العربي - الإسرائيلي، إلا أن هذه الأفكار كانت تقوم على أساس تتعلق بآلية التسوية والأطراف المشاركة بها، وكذلك سلطات المؤتمر واختصاصاته. وأخيراً فيما يتعلق بمضمون التسوية وكيفية سير المفاوضات، فقد قام الموقف الأمريكي على أساس استبعاد فكرة المؤتمر الدولي للسلام، وأن يكون تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبمشاركة الأطراف العربية المعنية خاصة إضافة إلى إسرائيل، مع استبعاد الدور الرئيسي للأمم المتحدة مع وجود مراقب من دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا الوضع يعطي انطباعاً على عمومية التسوية والمشاركة العالمية في الوقت الذي استطاعت فيه الولايات المتحدة استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ، كما أنها أعطت إسرائيل فرصة المحادثات الثانية والتي تساعده على عمل تسويات فردية اذا لم يكن هناك تنسيق عربي مشترك خلال المفاوضات وبعدها .

وبهذا الوضع تكون اسرائيل قد حصلت على ما كانت تطالب به دوماً من مفاوضات مباشرة بينها وبين العرب، ووفقاً للخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي أمام الكونجرس في ٧ آذار/مارس ١٩٩١، والمتضمن التزام الادارة الأمريكية بأن تكون عملية السلام على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢ و ٣٣٨) فيما يخص مبدأ مقايضة الأرض بالسلام .

وامعاناً في الوقوف الى الجانب الإسرائيلي فقد كان التصور الأمريكي لعملية التفاوض تقوم على أساس التفاوض في اتجاهين: مفاوضات اسرائيلية فلسطينية مباشرة ممثلة في وفد اردني-فلسطيني مشترك، وخط المفاوضات الآخر فيكون مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية كل على حده بما في ذلك دول الخليج من أجل التفاوض حول التطبيع مع عدم وجود ارتباط بين هذين الاتجاهين بمعنى أن حدوث تقدم في أحدهما لا يرتبط بالآخر، كما أن تعثر المحادثات الفلسطينية-الإسرائيلية لا يؤثر على تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، وهذا يظهر جلياً انه ليس هناك حدول زمني للمفاوضات أو لاحلال السلام وانهاء الصراع مما يجعل الباب مفتوحاً لاستنزاف الوقت وحصول متغيرات يمكن أن تؤثر سلباً أو ايجاباً على سير المفاوضات .

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي المصدر الأهم للسلاح العربي، والداعم للمواقف السياسية العربية الملتفية مع مصالحه وسياساته الدولية، وعلى أثر هزيمة العراق في الحرب الخليجية الثانية، وما رافقها من تفكك وانقسام عربي، عمدت الادارة الأمريكية الى استغلال الفرصة المتاحة أمامها، وبعد خلو الساحة من المنافس الدولي، وتفكك جبهة القوى المناوئة لسياساتها الى اطلاق مبادرة تسوية جديدة على لسان رئيسها "جورج بوش" ^(١٠١) .

لقد تبلورت المبادرة الأمريكية من خلال الجولات المكوكية المتتابعة لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إلى منطقة الشرق الأوسط، وتبلورت بشكلها الرسمي عبر الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام جلسة مشتركة للكونغرس بتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٩١م، وتم تحويلها إلى مبادرة أمريكية سوفياتية مشتركة أثناء قمة موسكو بين الرئيسيين جورج بوش، وميخائيل غورباتشوف يوم ٢١ تموز/يوليو ١٩٩١ ^(١٠٢) ، وتحديد موعد انطلاق تلك المبادرة وبدء مفاوضات عربية-إسرائيلية بشهر تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام، وعلى الرغم من سرعتها وعجلتها غير المعهودتين في السياسة الأمريكية، والتي تتسم بالعمل الهادئ والرصين وذي النتائج المضمونة، والتي تحتاج الى الوقت وخاصة في القضايا الدولية والإقليمية المعقدة، والتي تقف أزمة الشرق

-٦٩-

الاوسط في مقدمتها، استطاعت الولايات المتحدة أن تبلغ الاهداف الأولى التي وضعتها وحدتها لمسار مبادرتها "السلمية" والتي لم تتطلب ميداناً أكثر من سبعة أشهر من التحضير الفعلي، وهي الفترة التي تفصل ما بين أعلان المبادرة وتاريخ بدء المحادثات بين العرب والاسرائيليين في مدريد^(١٠٤).

و قبل اندلاع حرب الخليج كانت الولايات المتحدة حريصة كل الحرص على اعطاء سياستها طابعاً شرعياً من خلال دفع المجتمع الدولي لتبني تلك السياسة، فكانت تمنع حلفاءها الأوروبيين دوراً بارزاً من خلال اشتراكهم الميداني وال مباشر في كل خطوة تتخذها، وكذلك استطاعت الولايات المتحدة من بناء جبهة عربية قوية مالياً وعسكرياً مؤيدة لسياستها، وذلك من خلال المغازلة الكلامية والوعود الشفوية، والتي كان أهمها تأمين حل عادل للنزاع العربي- الإسرائيلي.

فالأحداث الدولية والإقليمية لم تكن ناتجة عن الفعل المباشر للولايات المتحدة ، وخاصة فيما يتعلق بحرب الخليج الثانية، والتي لم تكن ثمرة جهد أمريكي منفرد، وإنما ثمرة جهود مباشرة لما يزيد عن ثلاثين دولة قامت بارسال قواتها الى ساحات القتال، وفي مقدمتها البلدان العربية وتنفيذ القرارات الدولية التي إتخاذها مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة، ذلك الذي كان وما زال يفترض من الناحيتين الشرعية والأدبية عدم تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بأزمة الشرق الأوسط خاصة وأن بلدان أوروبا الغربية كانت وما زالت معنية بأزمة الشرق الأوسط^(١٠٥).

ان استبعاد الولايات المتحدة لحلفائها التقليديين من المشاركة في عملية السلام الشرق أوسطية، كان تعبيراً وانعكاساً مباشراً للتغيرات الميدانية في منطقة الخليج العربي بعد الحرب، فهي تسبعدهم من عملية تقاسم الغنائم أولاً، كوطئة لاستبعادهم نهائياً من تلك المنطقة، إلا بما يتلائم ومصالحها، وهي الضمانة لعدم عودتهم الى المنطقة إلا من خلالها، وتحت مظلةها هذا من جانب، وأما الجانب الآخر من استبعاد أوروبا الغربية من عملية السلام الأمريكي، واشتراكها كمراقب في تلك العملية، فيعود الى الاختلاف والتباين لسياسة بلدان أوروبا الغربية ممثلة بالسوق الأوروبية المشتركة تجاه أزمة الشرق الأوسط والتي تميزت بالموضوعية أكثر من أمريكا من حيث اعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني والعرب، إضافة الى بعض الاجراءات بعد حرب حزيران بوقف السلاح عن اسرائيل كما فعلته فرنسا إبان رئيسها ديغول. كذلك في عام ١٩٨٠ وأثناء مؤتمر البندقية لرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية لدول السوق الأوروبية والذي صدر عنه بيان البندقية ، والذي ينص على أهمية الروابط والمصالح التقليدية المشتركة بين أوروبا والشرق الأوسط، مما يحتم عليها القيام بدور خاص والعمل لصالح السلم كما لم يكتفي البيان باعتبار قرارى مجلس الأمن رقم (٢٤٢ و ٣٣٨)

أساساً صالحأ لبدء المفاوضات بين أطراف النزاع، بل انه أضاف بندأ توضيحاً ان المشكلة الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين بل يجب أن تجد أخيراً حلأ عادلاً، وأن الشعب الفلسطيني الذي يؤمن بوجوده كشعب، يجب تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة، عن طريق عمل ملائم يرد في إطار حل سلام شامل، وقد أعترف بيان البندقية بحق منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في أية مفاوضات بشأن الشرق الأوسط، وأن سياسة اسرائيل الاستيطانية، والتغييرات في الأراضي العربية المحتلة، وعدم جواز شرعايتها في القانون الدولي^(١٠٦).

وبحسب التصور الامريكي يرتبط تطبيق أي حلٍ تم التوصل اليه في المفاوضات الثنائية بمدى تقديم المفاوضات المتعددة الأطراف . وارتكازاً على نص الدعوة الموجهة الى المشاركين في المؤتمر فإن هدف العملية هو السلام الحقيقي، وعلى الفهم الامريكي للسلام في المنطقة الذي جاء على لسان الرئيس الامريكي "بوش" في كلمته عند افتتاح المؤتمر بمدريد: "يجب ان يكون هدفنا واضحاً ومحدداً، فهو ليس إنتهاء حال الحرب في الشرق الأوسط فحسب، وابدالها بحال عدم اعتداء، ان هذا ليس كافياً ولن يدوم، ولكننا نسعى الى السلام الحقيقي، ومعنى السلام الحقيقي، المعاهدات، الأمن، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، التبادل الثقافي وحتى السياحة .

وهذا التصور الامريكي يمكن أن يشكل السقف الأعلى لما يمكن أن تسفر عنه المفاوضات من نتائج، باعتبار ان الادارة الامريكية ملتزمة أمام جميع الاطراف ، وخاصة أمام اسرائيل انه لن يكون للمؤتمر -مؤتمر السلام- قوة فرض حلول على الأطراف واستخدام حق النقض "الفیتو" للاتفاقيات التي ستحقق بواسطته، ولن يكون له صلاحية إتخاذ قرارات، ولا حق التصويت على مسائل أو نتائج (من رسالة التطمئنات الامريكية لاسرائيل) .

وكما عبر "بوش" في خطابه لن يتحقق السلام الا نتيجة للمفاوضات المباشرة والحلول الوسط والتنازلات المتبادلة، ولن يفرض السلام في الخارج عن طريق الولايات المتحدة ، وهذا يوضح آلية الوصول الى الحلول بدفع الأطراف مباشرة الى انجاز توافق حول المشكلات القائمة، ولقد عبرت رسالة التطمئنات الامريكية لاسرائيل أنها تؤكد لكم أن التزاماتنا بأمن اسرائيل باقية على ما هي عليه، وكل من يحاول أن يدس بيننا ساعياً للمس بهذه الالتزامات لا ينجح في فهم الروابط العميقية بين دولتينا وطبيعة التزاماتنا بأمن اسرائيل بما في ذلك الالتزام بتتفوقها النوعي^(١٠٧).

من خلال ما سبق يمكن الوصول الى عدة استنتاجات تصب جميعاً في صالح الولايات المتحدة، وحليفتها اسرائيل في صراعها مع العرب، وتنعكس سلبياً على الجانب العربي في الصراع حول فلسطين، ومن هذه الاستنتاجات :

- أ. بدت الولايات المتحدة حريصة على تطبيق الشرعية الدولية، فإذا كانت قد أخرجت العراق من الكويت وفقاً لهذه الشرعية، فهي ملتزمة بتطبيق تلك القرارات لحسم الصراع العربي-الإسرائيلي، ووضعت في مقدمة جهودها، وهي تبحث عن حل لقراري الهيئة الدولية رقم (٢٤٢ و٣٨٠)، ولكن التطبيق في اعتقادنا سيتم حسب الفهم والتصور الأمريكيين والذي لا يخرج عن الفهم والتصور الإسرائيلي.
- ب. ان المناداة باشراك الاتحاد السوفيتي -قبل أن يعلن تفككه- في المشاورات لتحديد آلية العمل لحل النزاع العربي-الإسرائيلي، وتحويل خطاب الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" في ٦ أذار/مارس ١٩٩١، الى مبادرة أمريكية- سوفيتية مشتركة إنشاء قمة موسكو في ٢١ تموز/يوليو ١٩٩١، لا يعني بأي حال من الاحوال الأخذ بالأراء السوفيتية، بالقدر الذي لا تذهب به ماء الوجه للاتحاد السوفيتي^(١٠٨).
- ج. ان استبعاد الولايات المتحدة لحلفائها التقليديين في المشاركة في عملية السلام الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي، كان بمثابة رسالة لكل الحلفاء، بأنه آن أوان الانصياع للسياسة الأمريكية أولاً، وأن منطقة الشرق الأوسط منطقة مصالح قومية الأمريكية ثابتة.
- د. ما كان للرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" اطلاق ما جاء على لسانه في كلمة الافتتاح بضرورة احلال السلام بالشرق الاوسط، لولا الثقة التامة بامساك بلاده بكافة أطراف المعادلة الدولية، والتي تصب في مصلحة أمريكا، وتحقق أهداف اسرائيل، هذا من جهة، ورؤيته الى كل أطراف المؤتمر على أنهم أدوات تنفيذية لما يأتي به التصور الأمريكي من جهة أخرى .
- ووفقاً لتصور المفكرين من أهل السياسة، فإن النظام العالمي الجديد سيراعي المصالح الأمريكية ويوفر لها الامتداد على حساب مصالح الدول الأخرى بما فيها الكبرى وحلفائها بالأمس .
- وأما انعكاسات هذا النظام على شعوب المنطقة العربية، وقضيتهم القومية فيمكن ابرازها بما يلي :
- أ. تحول العالم من نظام ثالبي القطبية الى نظام القطب الواحد، وبالانفراد الأمريكي في السيطرة على العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وهذا ينعكس بدوره على الصراع العربي-الإسرائيلي، فتستطيع الولايات المتحدة عمل حظر اقتصادي على الدول العربية، لأن تمنع مادة القمح من الوصول الى أفواه الشعوب العربية، وبهذا تستطيع أملاء الشروط التي تريد من أجل حل القضية ولصالح حليفتها اسرائيل، كما أنها تستطيع عمل حظر اقتصادي، فإذا أغلقت خليج العقبة مثلاً، فالاردن يتضرر الى حد

يمكن معها لفظ أنفاسه، وخاصة بعد أن تمدن الفلاح الأردني وغرس أرضه الزراعية بالبنيات الاسمنتية، ولما كان الأردن أحد أطراف الصراع، فاته والحالة هذه لا يستطيع الوقوف طويلاً أمام الحصار، كما يمكنها استخدام السيطرة السياسية، كأن تستخدم هيئة الأمم المتحدة ، وتصدر قرارات بحقها، وبالتالي لا تستطيع املاء ارادتها السياسية إلا بعد الوفاء بالقرارات الصادرة والتي في طبيعة الوفاء بها الانصياع للارادة التي عملت على اصدارها، وهذه الارادة تدفع باتجاه حل القضية، وكذلك يمكن تجييش جيوشها وتهديداتها، ولما كانت مصدر تمويل للسلاح، فيمكنها إلغائه، وبهذا تحول بين الدول وامتلاك القوة، وبالتالي ازاء عوامل الضغط والتهديد تقبل الدول على حل للقضية .

ب. إن النظام العالمي الجديد لا يعني تحولاً في قيم ومبادئ وشرائع الدول الكبرى المسيطرة تجاه محور الجنوب، بحيث تتعامل هذه الدول مع العالم الثالث بعيداً عن الاستغلال والاستكبار، بقدر ما هو استمرار للنظام القديم، ولعقلية المستعمرون ولكن بلافتات جديدة، وهذا يجعلنا ان لا ننسى أن الاستعمار هو الذي خلق اسرائيل ومدتها بكل أسباب القوة والمنعة، والمحافظة على منها، ولما كانت راعية النظام العالمي الجديد - الولايات المتحدة الأمريكية - هي التي نسجت حولها المظلة الأمنية، لهذا فلن تتخلّى عن دورها ما دامت تمسك بكل خيوط القضية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، ففي أي مبادرة للسلام أو مقاومات لحل القضية، يجب أن تكون حصة اسرائيل مصانة وأمنها فوق كل اعتبار .

ج. إن ما يجري في العالم من تحولات، وتبلور نظام عالمي جديد، يُضاعف التحديات تجاه الإسلام والعالم الإسلامي، وهو معرض لخطر أشد، باعتباره المشروع الحضاري الذي صمد أمام كل عمليات التحديد والتقريب خلال القرن الأخير، وبالتالي وكان هناك نوعاً من الحرب الباردة بين الحضارة المادية الغربية والإسلام، فهناك صيحات لعدد كبير من المفكرين الغرب يذرون من عودة الإسلام، وأعتبره وحده القادر على هدم الحضارة العربية، فهذا المستشرق الفرنسي المعروف "لويس ماستيون" يدعوا العرب المسلمين في كتابه "المعجزة العربية" إلى مقاومة الحضارة الغربية الكاذبة، حصاره الإنسان الآلي، التي لم تعد تؤمن بنفسها أو بالذات الالهية، وتصبوا إلى اخضاع العالم لثقافة أمريكية بلهاء، ويقول: (إن هذا الانتاج الصناعي سيسقط وسيكون فليصحى العرب فالعالم بحاجة إليهم) ويقول "جون فوستر دالاس" وزير خارجية أمريكا الاسبق: (إن الرجال الذين لديهم احساس بالواجب ازاء كائن أعلى - يقصد المسلمين -

يجاهدون لتحقيق ارادته لأن إيمانهم يمنحهم القوة والفضيلة والحكم فهم لا يعملون ليومهم فقط، وليس لأنفسهم وحدهم، بل للجنس البشري كله^(١٠٩).

د. ان النظام العالمي الجديد بالسيطرة الامريكية سوف يعمل على تطويق الحركات الإسلامية وحركات التحرر في العالم الثالث، وتضييق الخناق عليها، لما شكلته هذه الحركات خلال العقود الماضية من تهديد حقيقي للمصالح الغربية في العالم الإسلامي والعالم الثالث، وبما تتبناه هذه الحركات من مشروع يتناقض حضارياً والمشروع الغربي، ففي فلسطين هناك حركة حماس الإسلامية، والتي اشتهرت بكثرة التفجيرات في المناطق اليهودية، وذهب ضحيتها العديد من اليهود، وأوجدت الخوف والذعر في صفوف اليهود، فالنظام العالمي الجديد سيكون في أول أهدافه في فلسطين، ملاحقة نشطاء الحركة، وذلك من أجل وقف العمليات الانتحارية، والمحافظة على الغاصر اليهودي، وإشاعة الاستقرار، وهذا شرط لبقاء المزيد من المهاجرين الجدد.

هـ. إن سقوط الشيوعية كايديولوجياً ومذهب فلسفياً، ليس في مصلحة الإسلام والمسلمين -في رأي البعض- مع ما مثلته هذه الايديولوجيات من مشكلة جادة ومنطقية في مواجهة الإسلام^(١١٠)، وقد استند البعض على قول مفكري الغرب، فهذا "تونببي" يشير في واحدة من محاضراته بقوله: "صحيح أن الوحدة الإسلامية نائمة، ولكن يجب أن نضع في حسابنا أن النائم قد يستيقظ، فإذا ثارت البروليتاريا العالمية للعالم (المتغرب) ضد السيطرة الغربية، ونادت بزعامة معادية للغرب، فقد يكون لهذا النداء نتائج نفسانية لا حصر لها في إيقاظ الروح النضالية للإسلام، حتى ولو نامت نومت أهل الكهف، إذ يمكن لهذا النداء أن يوقد أصواء التاريخ البطولي للإسلام^(١١١)، وأنثر ذلك على الصراع العربي-الاسرائيلي يبدو لنا من خلال قدسيّة الأرض الفلسطينية ونواتها القدس وما فيها من مقدسات اسلامية تهم كل مسلمي أهل الأرض، وبالتالي قد تثير قضية أرض الاسراء والمعراج الحماس في نفوس المسلمين، وتكون أحد أسباب الصحوة الإسلامية، والتي أساسها الجهاد في سبيل الله، وهذه الكلمة لوحدها كفيلة لزعزعة الغرب، ودعوة مجد الاسلام من جديد، وفي هذا استذكر الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش"، والذي عمل على عهده بزع غجر النظام العالمي الجديد، بعد خروجه من أزمة الخليج الثانية منتصراً، بنزعه كل أسباب القوة في أيدي العرب، وفي مقدمتهم العراق، وانهار عرش نده وخصمه التقليدي الاتحاد السوفيتي، قوله قبل انعقاد المؤتمر الإسلامي بدكار عام ١٩٩١م، بأيام قليلة: "إنني أكره كلمة الجهاد"، فتسارع المؤتمرون الى شطب هذه الكلمة والتي وضعوها في مؤتمر لهم في

مكة، وحجة ذلك أن كلمة الجهاد لم تعد لازمة بعد إقبال العرب على مؤتمر مدريد للسلام^(١١٢).

و. إن النظام العالمي الجديد والمتغيرات العالمية يفرضان على العالم الإسلامي تحولات نوعية شاملة في الاقتصاد والسياسة والثقافة ، وفي الأبعاد الروحية، وفي مناهج التفكير والمعرفة^(١١٣). فعلى سبيل المثال: من نتائج النظام العالمي الجديد إنعقاد المؤتمر الاقليمي للشرق الأوسط ، ودول شمال أفريقيا في عمان العاصمة الأردنية عام ١٩٩٥م، والذي كان مسبوقاً بمؤتمر مشابه له في العاصمة المغربية بالرباط عام ١٩٩٤، فهذا يعني قبول إسرائيل كائن سياسي في النسيج الاقليمي العربي، والنسيج العربي جزء من النسيج الإسلامي الكبير، وكذلك انعقاد المؤتمر السكاني في القاهرة عام ١٩٩٤م، وجاءت توصياته مخالفة للمفهوم الإسلامي تجاه الإنسان، فأجاز الإجهاض وشجع المساواة في كل الأمور ما بين الرجل والمرأة، وهذا مخالف لأبسط قواعد الشريعة الإسلامية الذي أعطى الرجل القوامة على المرأة، كما شجع أحلال العادات والتقاليد الغربية مكان العادات والتقاليد العربية والإسلامية، وهذه التحولات تعني اذابة وصهر مبادئ الإسلام في جسم ومبادئ علمانية بعيدة كل البعد عن تطلعات شعوب المنطقة، وتنعكس هذه على قضية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال سلب اراده التعاون بين الشعوب العربية والإسلامية، وجعل هذه الشعوب تتنظر إلى إسرائيل بالمنطقة نظرة القبول، وتخطف من عقلية الجماهير فكرة المقاومة، لا على اعتبارها جسم غريب ضم بالقوة ومد بكل أساليب القوة .

ز. الانصياع لرغبات الولايات المتحدة وإعتبارها قرارات والموافقة عليها دون مناقشة، وان كانت هناك بعض المناقشات، فلا تعود عن كونها شكلاً لا تثبت طويلاً إلا وتقبل بالأذعان، وهذا ما نجده في ادراج الولايات المتحدة برغبة من إسرائيل إعادة النظر في قرار الأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) والذي يقضي بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية،

(*) انعقد المؤتمر السادس للقمة الإسلامية في داكار، العاصمة السنغالية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وتبني المؤتمر التخلّي عن الدعوة للجهاد ضد الكيان الصهيوني، وقد برع المندوبون بقولهم: "أنه ليس هناك ما يدعو إلى الجهاد، لأننا ندخل الآن عملية سلمية"؛ وقال عمرو موسى وزير خارجية مصر في مؤتمره الصحفي بالعاصمة السنغالية عندما سُأله الصحفيون عن سبب حذف كلمة جهاد في البيان الختامي للمؤتمر: إن حذف كلمة جهاد من الإعلان الختامي للقمة، يقوم على أساس أن (الكلمات الحشبية) لا تخدم، ويجب اعطاء المفاوضات الجارية في واشنطن الزخم الممكن ونذكر أن جورج بوش الرئيس الأمريكي السابق صرّح بأنه يكره هذه الكلمة، وطالب شامير في كلمة أمام مؤتمر مدريد للسلام الذي ألقاه باللغة الإنجليزية بأنه يرغب إزالة كلمة الجهاد، وكان بوش وشامير ذلك .

وادراجه على أجندـة أعمال الأمم المتحدة، وفعلاً تم النظر فيه وإلغـي القرار
في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١^(١١٤).

ليـست هذه فقط تأثيرات النـظام العالمي الجديد على القضية الفلسطينية. بل هناك آثار
جـمة تـتعدـى القضية لـتناول دول المـنطقة، وفي واحدة منها، صـياغـة نظام سيـاسي يـتـعـدـى شـكـلـية
الـأنظمةـ الـحالـيةـ إـلـىـ نـظـامـ يـخـدمـ الصـيـغـةـ السـيـاسـيـةـ التـيـ سـتـسـفـرـ عـنـهاـ المـفاـوضـاتـ وـالـتـيـ بـدـأـتـ
بـمـؤـتمـرـ مـدـرـيدـ وـالمـقـرـرـ لـهـاـ حلـ الـصـرـاعـ عـرـبـيـ-إـسـرـائـيلـيـ، بـحـيـثـ تـصـبـحـ اـسـرـائـيلـ الـفـاعـلـ
الـقـويـ وـالـنشـيطـ فـيـ هـذـاـ نـظـامـ، وـلـاـ يـقـبـلـ لـهـاـ بـأـقـلـ مـنـ هـذـاـ الدـورـ.

الفصل الثالث: الجماعة الأوروبية والصراع

البحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

لا بد من إلقاء الضوء على الجماعة الأوروبية من حيث الطريقة التي تشكلت بها، وذلك لنتطع رسم الصورة عن هذه الجماعة قبل الوقوف على دورها السياسي من القضية العربية والنزاع حولها، لكون دور الجماعة الأوروبية في حقيقته يعبر عن أدوار عدة دول متداخلة فيما بينها لتكون دوراً واحداً باسم موقف الجماعة الأوروبية .

بلغ عدد سكان دول الجماعة الأوروبية في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ حوالي (٣٢٠) مليون على وجه التقريب ، وتتراوح دخولات الأفراد فيها من دولة الى أخرى (١١٥)، وتعود بدايات هذه الجماعة الى ٢٥ آذار/مارس عام ١٩٥٧، حيث وقعت حكومات فرنسا والمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوکسمبورغ معاهدة روما التي أعلنت اتفاق هذه الحكومات على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية قبل ذلك بستة أعوام على وجه التقريب، كانت هذه الدول قد شاركت في إنشاء الجماعة الأوروبية للجم والصلب، وأعتبراً من أول تموز/يوليو ١٩٦٧ نجحت الدول الست في دمج الجماعات الثلاث في منظمة أوروبية واحدة تحت اسم (الجماعة الأوروبية) Europ ean-Community . وفي عام ١٩٧٢ انضمت للجماعة كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا ثم اليونان عام ١٩٨١، وكلّاً من البرتغال واسبانيا عام ١٩٨٦، فاكتمل بذلك اعضاء المجموعة (١١٦) .

تعتبر الجماعة الأوروبية ذات وزن سياسي كبير في خضم العلاقات الدولية العالمية و عند التطرق لبحث الصراع العربي-الاسرائيلي لا بد من ابراز دور هذه الجماعة تجاه الصراع للشق الاقتصادي التي تتمتع به المجموعة، زيادة على وزنها السياسي، ولقربها من منطقة الصراع

- (١) بلغ عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي لدول المجموعة الأوروبية كلياً على حدده، كما يلى:
- هولندا: (١٥) مليون، (١٠,٠٢٠) دولار.
- بلجيكا: (١٠) مليون، (٩,٢٣٠) دولار.
- ايطاليا: (٥٧) مليون، (٨,٥٥٠) دولار.
- الدنمارك: (٥) مليون، (١٢,٠٠٠) دولار.
- لوكسمبورغ: (٣٦٦,٠٠٠) نسمة، (١٥,٧٧٠) دولار.
- بريطانيا: (٥٦) مليون، (٨,٨٧٠) دولار.
- اسبانيا: (٣٩) مليون، (٤,٨٥٠) دولار .
- اليونان: (١٠) مليون، (٣,٦٨٠) دولار.
- المانيا الغربية: (١١) مليون، (١٢,٠٨٠) دولار.

-٧٧-

الصراع العربي-الإسرائيلي، واعتبار دولتين من دول المجموعة لهما اليد الطولى في إنشاء الكيان الجديد الغريب وزرעה في قلب الوطن العربي، ولما كان الأمر بحث دور الجماعة الأوروبية لهذا سوف لا يتم دراسة موقف كل دولة من دول الجماعة على حدٍ ويمكنا الاشارة للدولة باسمها عند الضرورة .

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ النفوذ الأوروبي بالتقاض على الصعيد العالمي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط لحساب الدولتين العظميين، ولما جاءت حرب السويس عام (١٩٥٦) تلاشت الدور الأوروبي إلى حد كبير في المنطقة العربية، حيث قطعت الدول العربية علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا في أعقاب اشتراكهما بالعدوان الثلاثي، وقطعت علاقاتها معmania عام ١٩٦٤ بعد اكتشاف إمداداتها لإسرائيل بالأسلحة والمعدات^(١١٧)، وفي عام ١٩٦٧ وصلت العلاقات الأوروبية-العربية نقطة الصفر، لكون دول الجماعة أيدت العدوان الإسرائيلي على الأرض العربية باستثناء فرنسا من بلدان المجموعة، والتي أعلنت عدم وقوفها إلى جانب الطرف الذي يبدأ بالعدوان، وهذا راجع إلى عاملين أساسيين هما: استقلالية السياسة الفرنسية عن السياسة الأمريكية وشخصية صانع القرار الفرنسي المتمثلة بالرئيس شارل ديغول^(١١٨)، وقد استمرت العلاقات العربية-الأوروبية تشير باتجاه متناقض حتى اجتماع وزراء خارجية المجموعة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٠، والذي يعتبر بداية التعاون السياسي بين دول المجموعة، والهدف من هذا الاجتماع هو تحويل أوروبا من مجرد قوة اقتصادية إلى قوة سياسية تعبر عن نفسها بسياسة خارجية موحدة^(١١٩)، وقد صدر البيان عن هذا الاجتماع الختامي وعن وزراء الخارجية في ١٣ أيار/مايو ١٩٧١ وقد عرف باسم وثيقة (شومان) نسبة لوزير خارجية فرنسا الذي أعلنه بعد أن كانت وثيقة سورية خلال فترة ما بين الصدور والإعلان وجاء فيه^(١٢٠) :

- انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في سنة ١٩٦٧ ، على أن تجري تعديلات طفيفة على الحدود التي كانت قائمة قبل هذا النزاع .
- إنشاء مناطق منزوعة من السلاح بين إسرائيل وجاراتها، ومناطق عازلة ومرابطة وحدات من قوات الأمم المتحدة، يحدد مجلس الأمن تشكيلها، وأماكن مرابطتها لفترة أولية لا تقل عن خمس سنوات .
- التدوير الإداري لمدينة القدس داخل الأسوار والأماكن المقدسة .
- إنشاء لجنة تعمل على حل مشكلة اللاجئين وتخيرهم بين العودة وبين الاقامة في دولة أخرى.

فعلى الرغم من وجود النزاع العربي-الإسرائيلي على جدول أعمال التعاون السياسي الأوروبي منذ عام ١٩٧٠، لم تقوم الجماعة ببلورة أي موقف تجاه النزاع فاتبعت الجماعة وحتى حرب تشرين/أكتوبر عام ١٩٧٣ سياسة الاقناع. وعند نشوب الحرب عام ١٩٧٣ حركت أوروبا من جديد لكون الحرب عنت للجماهير أربع حقائق هي^(١١) :

- ١- تهديد الحدود الجنوبية لأوروبا .
- ٢- استخدام سلاح النفط بواسطة الدول العربية المنتجة له والتمييز بين دول الجماعة حسب مواقفها .
- ٣- امداد الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح من قواعدها في أوروبا .
- ٤- أعلان الولايات المتحدة حالة التعبئة القصوى في قواعدها الاستراتيجية في أوروبا الغربية كرد فعل على تهديد الاتحاد السوفياتي بارسال قواته لمنطقة القتال، الأمر الذي حدّى بالجماعة التفاعل مع الأزمة، فأصدرت بياناً تضمن نقاط إيجابية تجاه الظرف العربي وشكل ذلك بداية السياسة الخارجية للجماعة الأوروبية، وجاءت بصورة مستقلة عن السياسة الأمريكية فقد نصّ بيانها الصادر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ على وقف إطلاق النار، واجراء مفاوضات في إطار ملائم من أجل تسوية النزاع بما يتفق وقرار مجلس الأمن (٢٤٢)، وأعلنت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ بياناً جاء فيه ما يلي^(١٢) :
 - عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة .
 - وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي دام منذ عام ١٩٦٧ .
 - احترام السيادة والاستقلال لكل دولة المنقطة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها .
 - الاعتراف بأن الحقوق الفلسطينية المنشورة للفلسطينيين، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اقرار التسوية الشاملة. ولقد ظلت الجماعة الأوروبية متمسكة في هذا البيان الذي شكل توجهاً رسمياً لها، وقد صدرت عدة تصريحات تدعم ضرورة تمسكها بهذا التوجّه، وفي ٩ حزيران/يونيو ١٩٧٧ صدر بيان لندن، فأضاف إلى المبادئ السابقة ما يلي^(١٣) :
 - ضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني، دون أن تكون هناك أي إشارة ل Maheriyah لهذا الوطن .
 - ضرورة اشتراك ممثلين عن الشعب الفلسطيني، يتم تحديدهم من خلال التشاور بين الأطراف المعنية، وذلك دون الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد أخذت السياسة الأوروبية نهجاً جديداً تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي توج هذا في بيان البندقية في ١٣ حزيران/يونيو عام ١٩٨٠، وقد احتوى عدة مبادئ أهمها^(١٢٥) :

- تطبيق مبدأ العدل لكل الشعوب، بما يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .
- الأقرار بأن المشكلة ليست مشكلة لاجئين، ومن ثم تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير .
- ضرورة اشتراك ممثلي الفلسطينيين ومنظمة التحرير في المفاوضات حول الحل السلمي .
- رفض أية مبادرة تتخذ من جانب واحد، وتهدف إلى تغيير وضع القدس التي يجب أن تبقى مفتوحة أمام مختلف الديانات .
- الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة يمثل عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام في الشرق الأوسط ، ومن ثم فإن المستوطنات ظاهرة غير شرعية من وجهة نظر القانون الدولي.

من خلال استعراضنا للبيانات الصادرة عن الجماعة الأوروبية يمكننا الوصول إلى عدة نتائج تخص الصراع العربي-الإسرائيلي، وتختلص بما يلي:

- ١- إن الاهتمام الخاص بالجماعة الأوروبية في المنطقة العربية في عقدي الخمسينات والستينات نتيجة بسط القوتين العظيمين جناحيهما على المنطقة .
- ٢- إن الاهتمام الأوروبي جاء نتيجة السلبيات التي قد تلحق بدول الجماعة من الجانب العربي لكون في أراضيها قواعد أمريكية تجري منها المساعدات الأمريكية لإسرائيل .
- ٣- إن السياسة الخارجية لدول المجموعة لا تستطيع القول أنها مستقلة عن السياسة الأمريكية .

٤- إن دول المجموعة وببياناتها التي أخذت تؤيد الحق العربي، ليس لديها القوة الكافية للضغط على إسرائيل وجعلها تستجيب لتنفيذ بياناتها وقرارات الأمم المتحدة .

من هنا نجد أن موقف دول الجماعة هو عبارة عن خليط من السياسات المحتوية على جوانب مرضية لكافة أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي، دون ارضاء أي منها على حساب الآخر، ودون ارضاء أي منها ارضاء تماماً فهي تدعم علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، وتعامل مع العرب في صور فردية أو اقليمية. وأخيراً اصدار كم هائل من الاستيكارات والاحتجاجات حول القمع الإسرائيلي لسكان الاراضي المحتلة دون تعدي ذلك لتحرك إيجابي يساهم في ايجاد حل سلمي للصراع .

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية تجاه الصراع :

ان المتغيرات الجديدة في سياسة الجماعة الأوروبية ستتناول قضيتين أساسيتين تعتبران من لب الصراع العربي-الإسرائيلي هما: الجماعة الأوروبية والاتفاقية، والجماعة وطرح الحلول للقضية .

وبالنسبة لموقف الجماعة الأوروبية من الاتفاقية التي جاءت لتعري إسرائيل، وتكشف الزييف الحقيقي لطبيعتها العدوانية ككيان استعماري . وزيف ادعائهما الديمقراطي في المنطقة، سياسة تكسير العظام، لم تعرفها إلا الدول الدكتاتورية، وهدم المنازل سياسة الدول الهمجية. فعلى المستوى الرسمي كان موقف الجماعة معتدل في مجلمه، فقد أكثف وزراء الخارجية في بادئ الأمر تكليف سفرائهم في إسرائيل بالقيام بتحرك عاجل لدى الحكومة الإسرائيلية ونقل قلق المجموعة من الممارسات التي تفترضها أجهزة القمع الإسرائيلية مع اندلاع الاتفاقية^(١٢٦) ، وفي ٨ شباط/فبراير عام ١٩٨٨ ، وبعد اجتماع وزراء الخارجية للجماعة الأوروبية لبحث التعاون السياسي أصدروا بياناً عبروا فيه عن "أسفهم العميق لإجراءات القمعية الإسرائيلية التي تشكل خرقاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان، وطالبو إسرائيل باحترام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين أثناء الحرب، وناشدوا كافة الأطراف الجنوح إلى الأعتدال حتى يتسمى التخفيف من حدة التوتر في الأرضي المحتلة" ، وقد أكد الوزراء هذا الموقف في اجتماعهم مع وزير خارجية الكيان الصهيوني في بروكسل من نفس العام^(١٢٧) . والملحوظ أن موقف الجماعة الأوروبية لم يكن مساوياً لوزنها السياسي في المنطقة والعالم معاً، ويمكننا بيان عدة استنتاجات من موقفها هذا يتلخص بما يلي :

- ١- ان الحد الأقصى في موقف الجماعة أكتفى بالتعبير عن الاسف .
- ٢- ان كلمات التذديد والاستكار والشجب خلت من بياناتها الخاصة بالاتفاقية .
- ٣- ان موقف الجماعة الأوروبية محكوم للسياسة الأمريكية لكونه جاء وسطاً بين اتجاهات متعارضة بين التشدد وتفهم السلوك الصهيوني .

وأما بالنسبة لفكرة الحل للصراع العربي-الإسرائيلي، فإن البيان الذي صدر في بروكسل ٢٣ شباط/فبراير عام ١٩٨٧ يؤكد بشكل واضح وصريح تأييده لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وبإشراف ورعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بالصراع وأية أطراف أخرى يمكنها أن تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية السلام .

ان بيان بروكسل جاء تاكيداً لبيان البنديبة الذي صدر عام ١٩٨٠ ، والذي تضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في العيش بسلام، هذا البيان جاء

-٨١-

ليؤكد مرة أخرى اهتمام دول هذه المجموعة بقضية الشرق الأوسط. بشكل عام والقضية بشكل خاص، كما جاء ليعلن وبشكل صريح حرية اتخاذ القرار لدى هذه المجموعة في توجهاتها السياسية، واستقلاليتها دون وصاية من الدول الكبرى .

وقد جاء بيان المجموعة الأوروبية في بروكسل في اتجاه الحل للصراع العربي-

الإسرائيلي ونص على ما يلى^(١٢٨) :

إن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، لديها روابط سياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية ودينية وثقافية وانسانية ذات أهمية خاصة مع دول وشعوب الشرق الأوسط، لذا لا يمكنها أن تبني موقفا سلبيا تجاه منطقة قريبة منها إلى هذه الدرجة، أو تتخذ موقفا يتسم بعدم الالترات تجاه المشاكل الخطيرة التي تكتنفها، وان عواقب هذه المشاكل تؤثر على الاعضاء الاثنا عشر بأكثرية من طريقة .

وفي الوقت الراهن يستمر التوتر والصراع في الشرقيين الاذنى والأوسط، وتزداد معاناة السكان المدنيين دون أي بارقة للسلام .

ويود الاعضاء الاثنا عشر ان يعلنوا مجددا اقتناعهم الراسخ بأن السعي من أجل السلام في الشرقيين (الاذنى والأوسط)، لا يزال هدفا اساسيا وينتابهم قلق عميق لعدم احراز تقدم تجاه التوصل الى حل للصراع العربي-الاسرائيلي .

وبناءً على ذلك فإن للاعضاء مصلحة مباشرة في السعي إلى حلول يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض لاقامة سلام عادل وشامل و دائم في المنطقة وعلاقات طيبة بين الدول المجاورة مما يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهملة منذ وقت طویل وقد أعلن الاعضاء المبادئ التي يجب أن تقوم عليها حلول في أكثر من مناسبة خاصة في اعلان البندقية .

وبناءً على ذلك يود الاعضاء الاثنا عشر اعلن أنهم يؤيدون عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الأطراف المعنية واي طرف يمكنه المساهمة بصورة مباشرة وابيجابية في استعادة السلام والحفاظ عليه وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة ويعتقد الاعضاء الاثنا عشر ان هذا المؤتمر يجب ان يوفر إطار عمل ملائم للمفاوضات اللازمة بين الأطراف المعنية .

والاعضاء الاثنا عشر مستعدون من ناحيتهم للقيام بدورهم بخصوص مثل هذا المؤتمر وسيبذلون جهدهم لتقديم مساعدة فعالة من خلال رئيس المجموعة وفرادى لتقريب مواقف الأطراف المعنية بهدف عقد مثل هذا المؤتمر. وفي نفس الوقت يطلب الاعضاء الاثنا عشر من الأطراف المعنية تجنب أي عمل قد يؤدي إلى تدهور الموقف او تعقيد وتأخير السعي من أجل السلام .

ويأمل الأعضاء الاثنا عشر دون الحكم مسبقاً على حلول سياسية في المستقبل تحسناً في أحوال معيشة سكان الأراضي المحتلة خاصة فيما يتعلق بشؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأدارية. وقد قررت المجموعة بالفعل تقديم مساعدات للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. والسماح بمعاملة تفضيلية لمنتجات معينة في تلك الأراضي لتصل إلى أسواق المجموعة .

وفي بيان الجماعة في حزيران/يونيو ١٩٨٩، نص على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام^(١٢١) .

وأما ردود الفعل على بيان بروكسل : ففي أعقاب بيان بروكسل زادت حرارة الحديث عن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وإمكانية انعقاده ومقومات نجاحه .

وفي عمان رحب الاردن بقرار المجموعة الأوروبية، حول تأييد انعقاد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية شاملة ودائمة وعادلة للقضية الفلسطينية، وقال وزير الخارجية في تصريح أدلى به ان الجهود الاردنية المكثفة والعربية قد تكللت بالنجاح وإن الخطوة الأوروبية ستقرب من امكانية انعقاد المؤتمر الدولي خاصة وأنه لم يبق الآن في دول العالم سوى الولايات المتحدة وأسرائيل تعارض انعقاده .

وفي واشنطن أكد الرئيس الامريكي ریغان، ان فكرة المؤتمر الدولي فكرة جديرة بالاهتمام والنظر. وأعلنت مصر ترحيبها ببيان دول المجموعة الأوروبية، وأكّد الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري، ان مصر ترى في هذا البيان خطوة ايجابية بذراة تستحق التقدير .

ورحبـت منظمة التحرير الفلسطينية بتأييد المجموعة الأوروبية، لعقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط، وحثـتـ المتـحدـثـ باـسـمـ منـظـمةـ التـحرـيرـ عـلـىـ اـتـخـاذـ خـطـوـاتـ عـلـيـةـ وـاقـتـرـاـحـ مـكـانـ وـاجـرـاءـاتـ انـعـقـادـ المؤـنـتـرـ تـحـتـ رـعـاـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ .

وفي موسكو ذكر متحدث رسمي سوفيتي يوم الخميس في ٢٦ شباط/فبراير عام ١٩٨٧ أن موقف السوق الأوروبية المشتركة المؤيد لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط يمكن أن يكون عاملـاـ هاماـ في انفراج الموقف في هذه المنطقة .

وأخيراً في فلسطين المحتلة انتقد شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي مبادرة دول السوق الأوروبية المشتركة وجدد معارضته القاطعة لمبدأ المؤتمر الدولي، وقال في حديث أمام طلبة المدارس الثانوية في القدس ان مثل هذا المؤتمر يؤدي إلى تبني الأطراف لمواقف أكثر تطرفًا وأنه سيكون كارثة لإسرائيل لأنه سيعيدها إلى حدود عام ١٩٦٧، وأعاد شامير التأكيد بأنه لا يوجد هناك حل سوى مشروع الحكم الذاتي في إطار اتفاقات كامب ديفيد .

يعتبر البيان الأوروبي "بيان بروكسيل" الأخير ردًا مباشرًا على الرفض الإسرائيلي لفكرة عقد المؤتمر الدولي، بأن أية مفاوضات تجرى بشأن مشكلة الشرق الأوسط لا يجوز أن ترتبط بقرارات معينة ولا يجوز أن يسبقها هدف واضح. ويظهر الموقف الأوروبي الأخير جليًّا في مطالبه بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة (٢٤٢-٢٣٨) .

وجاء البيان أيضًا ليؤكد ويؤيد صدق الرؤياالأردنية بضرورة عقد المؤتمر الدولي، ومشاركة كافة الأطراف المعنية في المنطقة، وأعضاء مجلس الأمن الدائمين، ليكون هذا الحل، وكما قال الملك حسين: " حلًا عادلاً وشاملاً لجميع مشاكل المنطقة" .

كما أظهر البيان عمق الروابط التي تربط الدول بعضها البعض وتأثير قضية الشرق الأوسط سلباً أو ايجابياً على مجمع أوضاع دول المجموعة الأوروبية. كما جاء ليؤكد مرة أخرى الرؤيا المختلفة، والمستقلة عن الشريك الأكبر لهذه الدول وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الجديد في سياسة الجماعة الأوروبية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي تركز في واحدة منها حول منظمة التحرير الفلسطينية. فالناظرة الأوروبية السابقة تجاه منظمة التحرير قد تبدلت في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ ، الأمر الذي شكل وبالتالي تبدلًا بالأراء تجاه تمثيل منظمة التحرير في المؤتمر الدولي، وقد كان ذلك التبدل واضحاً لفشل جهود شولتز -وزير الخارجية الأمريكية- إضافة للتغيرات الهامة على الساحة الفلسطينية، وأخيراً التهاب مشاعر الغضب لدى الرأي العام الأوروبي من جراء سياسة تكسير العظام التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية، وقد تمثل ذلك في المظاهرات، وإدانة أعمال إسرائيل بالصحافة الغربية والبرلمان الأوروبي. وأما بشأن مؤشرات تبدل الموقف الأوروبي فقد تمثل بما يلي :

١- اجراء حوار رسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية، وبريطانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٨٣ م .

٢- اجراء حوار رسمي بين المنظمة ودول السوق الأوروبية عام ١٩٨٨ .

٣- قيام فرنسا برفع التمثيل الفلسطيني فيها من مكتب الى مفوضية فلسطين العامة .

٤- ترحيب دول السوق بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر، لكن دول السوق تحفظت على أعلان المؤتمر "دولة فلسطين مستقلة" ، لأن اعترافها بالدولة يؤثر على تحركها بالمنطقة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك نجدها ترحب بصفة عامة في قرارات المجلس الوطني في مجلتها، وتتصدر بعض دولها بين حين وآخر كفرنسا وأسبانيا واليونان ترحيباً خاصاً باعلان الدولة دون اعتراف، ومع تفجر أزمة الخليج الثانية نجد السياسة للجماعة الأوروبية أخذت تسلك مسلكاً نابع من وحي السياسة الأمريكية

-٨٤-

في المنطقة ، وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ورحيله . فقد شكلت قوات بعض دول الجماعة عصب قوات التحالف التي انهت الأزمة وأخرجت العراق من الكويت، أضف انها سارت على النهج الأمريكي في الذهاب الى مدريد وحضور المؤتمر الدولي على اعتبار فكرة المؤتمر ليست غريبة عنها فقد نادت به في بيان "بروكسل" السابق والخاص بالمجموعة، وبالتالي يمكن وصف دورها دوراً هامشياً لا يرتقي وزنها السياسي والاقتصادي في العالم، وزيادة في التوضيح فقد وجدنا تبيان تطور موقف الجماعة الأوروبية من الصراع العربي-الاسرائيلي، حسب ما ورد في بياناتها المتالية في جدول خاص، وذلك لاعطاء صورة اوضح، بحيث تمكّن القارئ من المقارنة بين موقف كل دولة وأخرى، خارج اطار موقف الجماعة الموحد .

تطهور موقف الجماعة من الصراخ العرفي - الإسرائيلي، حسب ما ورد في بيانها المنشورة

المبحث الثالث: أثر المتغيرات السياسية للجماعة الأوروبية على الصراع

بدأ واضحاً أن الدول العربية وبعد خروج مصر من حلبة الصراع العربي-الاسرائيلي تسير في طريق التمزق مهما بلغت محاولات التجميل للتضامن العربي، وقد أسفرت الحملة الاسرائيلية على لبنان عام ١٩٨٢ مدى التصدع في هذا التضامن، عندما اكتفت الدول العربية بمراقبة مجريات الحملة ، والوقوف عند حدود التنديد والاستكثار، ومع خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان أصبحت اسرائيل أقل عرضة لهجمات مسلحة على نطاق واسع باستثناء هجمات أقل محدودية وأقل خطورة ، وهذا يعني اعطاء وقتاً لاسرائيل للتصدي لمحاولات الجماعة الأوروبية التي تصب في صالح الطرف العربي من الصراع ، كما أن الحرب العراقية-الایرانية أدت إلى انقسام العرب بين مؤيد للعراق وآخر مؤيد لسوريا، وفي غضون هذا شبت نوع من الحرب الباردة بين الانظمة العربية، وهذا التوجه في العلاقات يجعل الأطراف العربية في وضع غير متحمس للقضية الفلسطينية بالقدر الذي كان سائداً عقب حرب ١٩٧٣ ان هذه الأمور انعكست على السلوك السياسي للمجموعة الأوروبية، وكانت تأثيراته كما يلي^(١٢٠) :

- ١- تجميد وأنهاء الحوار العربي-الأوروبي، والذي يعود بمحاسب سياسية للقضية الفلسطينية .
- ٢- اعطاء فرصة لاسرائيل والولايات المتحدة للتأثير على الموقف الأوروبي لصالح اسرائيل .
- ٣- تحمل الجماعة الأوروبية من مواقفها السياسية السابقة لصالح القضية، وعلى الأقل تأجيلها إلى زمن غير منظور لحين عودة التضامن والتتنسيق العربي وهذا يحتاج إلى عقود زمنية.

لقد تأثرت المواقف السياسية للجماعة الأوروبية بعدة أحداث مرت بها المنطقة العربية. فالحرب العراقية-الایرانية استثمرتها الدول الأوروبية لصالحها تمثل بتصدير السلاح لدول الاقتتال، وكسب ارباح مالية وفيرة، ولكن هذه الحرب أثرت سلباً على السلوك السياسي الأوروبي تجاه القضية تمثل بما يلي :

- ١- لم يعد مصلحة للجماعة الأوروبية للضغط على اسرائيل ما دامت أطراف القضية توجهت انظارها إلى أزمة جديدة، وهي الحرب العراقية-الایرانية .
- ٢- توقيع بعض الاتفاقيات، والتي رفضت سابقاً بين دول الجماعة واسرائيل والتي كانت مشروطة بالسماح للجماعه بالتعامل مباشرة مع الأرضي المحتلة في مجال الاستيراد^(١٢١) .

٢- عودة الجماعة الأوروبيية، بعد توقف الحوار العربي-الأوروبي للتحرك والتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة، وهذا التحرك لا شك سيكون لصالح إسرائيل .

كما أن أزمة الخليج الثانية لها تأثيراتها المباشرة على السلوك السياسي الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي فنتيجة التجارب السابقة كان السبب في تحرك الجماعة الأوروبيية شرط وجود أزمة و موقف عربي موحد وقدر أن يفرض على أوروبا التجاوب مع مطالبه، فحرب عام ١٩٧٣ تفسر ذلك، وأما أزمة الخليج الثانية فال موقف العربي مشتت وواهن وبالتالي فهو ليس بالمكانة التي يفرض بها تجاوب أوروبي للوقوف ضد تدويل الأزمة على سبيل المثال إن أزمة الخليج ألت بظلالها على القضية الفلسطينية وانعكست بصورة سلبية بما يخص الجماعة الأوروبيية وأهم آثارها هي :

١- تأييد كامل للولايات المتحدة سواء لإجراءاتها في مجلس الأمن الدولي لإصدار قرارات أو على ميدان المعركة، لذا فموقف الجماعة تجاه قضية الصراع سيسنجم مع الموقف الأمريكي.

٢- زالت عوامل الضغط العربية عن الجماعة الأوروبيية لتخذ قرارات وتوجهات سياسية لصالح القضية .

٣- أعطت الأزمة للجماعة الأوروبيية مبررات للعودة عن قرارات اتخذتها لصالح القضية وأغضبت إسرائيل والولايات المتحدة وبدلت مواقعها فعندما طرح قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية على أجندـة الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت الجماعة على الغاء القرار، وبعد تفكـك الاتحاد السوفيـتي أدى هذا التفكـك إلى تأثيرات سلبـية على الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال المواقـف السياسيـة للجماعـة الأوروبيـية، والتي أخذـت موقفـها السياسي يـتبع أحيـاناً من موقفـ الولايات المتحدة ويجـاريـه أحيـاناً آخـرى وللأسـباب الآتـية :

١- سيطرة السياسة الأمريكية على العالم، من خلال النظام الدولي الجديد الذي ساد بعد اختفاء الاتحاد السوفيـطي .

٢- ان الولايات المتحدة أخذـت توزـع الأدوار السياسيـة في العالم ، ولهـذا تـتـظرـ الجـمـاعـةـ الأوروبيـيةـ دورـاًـ أكبرـ فيـ حـالـةـ عدمـ مـعارـضـةـ الـولـاـتـ الـمـتـحـدةـ فيـ قـرـارـ تـتـخذـهـ .

٣- ان الولايات المتحدة أخذـت تـحدـدـ الأدوارـ الاقتصاديـةـ، وبـالـتـالـيـ طـمعـتـ بعضـ دـولـ الجـمـاعـةـ بـحـصـةـ أـوـفـرـ مـنـ نـاحـيـةـ الـاستـثـمارـاتـ الـاـقـتصـاديـةـ، سـوـاءـ نـتـيـجـةـ الـمـشـارـكـةـ فيـ قـوـىـ التـحـالـفـ أوـ نـتـيـجـةـ السـيرـ عـلـىـ خـطـىـ الـولـاـتـ الـمـتـحـدةـ فيـ تـوـجـهـاتـهاـ لـحلـ القـضـيـةـ .

من خـلـالـ ماـ سـبـقـ يـمـكـنـناـ القـوـلـ أـنـ تـأـثـيرـ الجـمـاعـةـ الـأـورـوـبـيـةـ هوـ صـدـىـ لـتـأـثـيرـاتـ الـولـاـتـ الـمـتـحـدةـ الـتـيـ أـخـذـتـ تـتـحـكـمـ بـسـيـرـ الـاـحـدـاثـ فيـ الـعـالـمـ .

الفصل الرابع: الصين الشعبية والصراع :

البحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

تنفرد الصين الشعبية بسياسة تختلف عن سياسة الدولتين العظميين حيث تحبذ التعامل مع القوى الثورية في حين نجد الولايات المتحدة ترغب بالتعامل مع القوى المحافظة ، وأما الاتحاد السوفيتي (سابقاً) فيلجاً إلى سياسة التنافس مع الولايات المتحدة والقفز من فوق احلاف ومعاهدات الاحتواء التي أخذ بها الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

يفوق عدد سكان الصين مليار ومائتي مليون حسب احصائية عام ١٩٩٣^(١٣١)، حيث تشكل كثافة سكانية تفوق باقي الوحدات السياسية في العالم، لذا فالعامل الديمغرافي له تأثيراته في مجال السياسة الخارجية وتخشاه العديد من الدول.

الصين الشعبية دولة اشتراكية عقidiتها السياسة الماركسية اللينينية، وما اضافه اليها "ماوتسى تونج" من خلال تجربته، وبعد الايديولوجي وسيلة من وسائل سياستها الخارجية، وفقاً للقاعدة التي تقول: (السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية بوسائل أخرى، فالأحداث والقضايا العالمية التي تهم الصين بلا شك يتم تقييمها من خلال العقيدة السياسية الصينية للنظام^(١٣٢)) إن هذا المنظور السياسي للأحداث والقضايا العالمية من الصين دولة تكمن لديها الرغبة في التحالف مع كل القوى الثورية التي تجمع التيارات التغييرية كافة من قومية واسلامية أصولية وماركسية لينينية، ولربما هذا يأتي من تجربة الصين الثورية في الايديولوجية الثقافية للبلاد . عام ١٩٦٥ والتي تنزع الى استعمال الوسائل الثورية للوصول الى السلطة، فالثوريون بعدها سينزعون الى الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي ويحاربون الامبريالية الأمريكية، كما أن الصين لا تتوانى في اقامة علاقات مع الحكومات التي تعتبر أنها تنتهج سياسة غير مرتئه لاحدى القوتين العظميين، وهذا الموقف الذي تتخذه الصين ناتج من شعور صيني بأنها إحدى أوراق المواجهة السوفيتية-الأمريكية حيث أن الاولى تحاول احتواها والثانية قد تحالف اعداها تايوان، هونغ كونج اذا تراجعت بريطانيا عن التخلی عنها عام ١٩٩٧م، أو قد تشعر الصين بأنها غير قادرة على منافسة القوتين العظميين بواسطة الوسائل التقليدية في بناء النفوذ كالتسليح أو المساعدات الاقتصادية فتحتول الى اسلوب ثالث مختلف^(١٣٤). لذا تبرز أهمية المنطقة العربية للصين الشعبية مسرح مواجهة،

^(١) يبلغ عدد سكان الصين فوق المليار نسمة، وذلك حسب احصائية عام ١٩٩٣، وبذلك تعتبر أكبر الأمم في تعداد السكان .

حيث يبرز عدد من الفرص السانحة لمحاربة الامبراليّة الامريكيّة والصادقة السوفيتية المقتعنة لدول المنطقة، ولربما السياسة الصينيّة تقترب إلى المصداقية أكثر من سياسة القوتين العظيمتين، فالمدخل العلمي لتحليل السياسة الخارجية لأي دولة، يبدأ عادة بتحديد الأبعاد الاستراتيجية للدولة، لكونها تحدد هي الأخرى الثوابت التي تشكل مصالحها، وعلى أساس تقييم سياستها الخارجية، فالناظرة لمصداقية السياسة الصين نابعة من أبعادها الاستراتيجية لكون هذه الأبعاد جعلت الصين تتعمى كدولة كبيرة إلى العالم الثالث كباقي دول المنطقة بحكم موقعها الجغرافي، وتتفرد عن باقي دول العالم الثالث لكونها العضو الدائم الوحيد في مجلس الأمن الذي لا ينتمي إلى أوروبا والغرب عموماً، لذا فهذا الاتمام له تأثيره في اتجاهات سياستها الخارجية . أضف أن اهتمام الصين في الوطن العربي لكونه يقع في المنطقة الوسطية وكانت الرغبة الصينيّة الاهتمام بالوطن العربي لكي تحرم الامبراليّة الامريكيّة من السيطرة عليها، وبالتالي تهدد الجناح الشرقي للكرة الأرضيّة، والتي فيها دول الايديولوجية الشيوعيّة، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي والصين^(١٢٠) ، لهذا فاعطاء الصراع العربي-الاسرائيلي أهمية في السياسة الخارجية الصينيّة، أقر له مبرراته فالاهتمام بجملة احداثه سواء تلك القضايا الرئيسية فيه أم القضايا المتفرعة عنه، تتبع من ايديولوجية التعاون مع الحركات التحررية الثوريّة في العالم وايديولوجية حرمان القوى الامبراليّة من السيطرة عن المنطقة الوسطية، وقد رأى عدد من الباحثين السياسيّين أن الموقف الصيني، وادخاله المنطقة العربيّة ضمن استراتيجية، وتفاعلاته معه لم يأتي من فراغ، بل هناك أسباب دفعت به أهمها^(١٢١) :

- ان سياسة الحصار والتقطيع التي نهجتها الولايات المتحدة اقلقت بكين، مما جعلها تسعى دبلوماسيّا وبصورة متواصلة منذ عام ١٩٤٩ إلى كسب اعتراف وتأييد الدول الإفريقية والآسيوية لمواجهة النهج الامريكي، فتبنتها قضايا التحرر الوطني، ومقاومة الاستعمار سهلت اعتراف الدول العربية بها واقامة علاقات دبلوماسيّة معها، كمصر وسوريا (وهما دولتان مواجهة)، واليمن والعراق (وهما دولتان مساندة بل يصنف العراق على أنه دولة مواجهة) .

- تطور الصراع العربي-الاسرائيلي دولياً، فهناك العدوان ١٩٤٨ ، والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وحرب ١٩٦٧ ، وحرب ١٩٧٣ ، هذه الحروب شدت الاسرة الدوليّة وتفاعلاتها معها والصين أحد الوحدات السياسيّة لهذه الأسرة .

- النهج الثوري لمنظمة التحرير بعد قيامها عام ١٩٦٤ التقى والرغبة الصينيّة في التعامل معها لكون الصين تحبذ التعامل مع الحركات الثوريّة والتحررية .
- الأهميّة الاستراتيجيّة للوطن العربي، موقعًا وثروة في آن واحد .

-٩٠-

- ظهور النزاع الصيني-ال Sovieti وتفاقمه عام ١٩٦٠، وتأثيره في علاقات كل منها ببقية دول العالم، ومن بينها البلدان العربية .

لقد اتخذت الصين موقف الحياد المبالي إلى إسرائيل من الصراع قبل مرحلة باندونغ لأن إسرائيل كانت أول دولة شرق أوسطية تعرف بالصين فيما الدول العربية وقفت إلى جانب تايوان^(١٢٧) ، لكن السياسة الصينية أقتربت من العرب رسمياً - كانت هناك علاقات غير رسمية مع العرب - على اثر انعقاد مؤتمر "باندونغ" عام ١٩٥٥ نظراً للحصول على إعتراف ومساندة في مواجهة السياسة الأمريكية التي أخذت بسياسة الاحتواء إلا أن الدول العربية لم تخطو خطوات إيجابية تجاه بكين، ولم تساند السياسة الأمريكية، ويوضح هذا من إمتناع الدول العربية عن التصويت على المشروع الأمريكي الذي تقدمت به، في شباط/فبراير ١٩٥١، لإدانة الصين لتدخلها في الحرب الكورية^(١٢٨) ، وعندما أثيرت القضية الفلسطينية في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي عام ١٩٥٦ أيدت الصين خطوات مصر لتأميم القناة، وشجبت أي محاولة إسرائيلية لتصعيد الموقف في فلسطين المحتلة ومحاولتها الاعتداء على العرب كما أدان "ماوتسي تونج" العدوان الثلاثي والاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني وحرصن (شو اين لاي) عند زيارته للمنطقة العربية في أعوام (١٩٦٣-١٩٦٤) أن يلتقي بزعامة الفلسطينيين، وعقب الزيارة التي قام بها للمغرب في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، جاء في البيان المشترك تأييد البلدين لشعب فلسطين العربي الذي تشكل مأساته تهديداً دائمًا لسلام وأمن هذه المنطقة في العالم^(١٢٩) ، وبعد انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤ صدر تحليل سياسي في بكين جاء فيه: "إن الشعب الصيني قد أيد بشدة استرداد الشعب العربي لحقوقه الطبيعية في فلسطين، لقد أكد الرئيس (شوان لاي) خلال رحلته إلى الدول الأفريقية مراراً عديدة على هذا الموقف العادل والمقدس للحكومة والشعب الصيني، وأن الشعب الصيني سيدافع بشدة عن هذا الموقف ويمنح تأييده الكامل للشعب الفلسطيني"^(١٣٠) .

هذا بعد الاعتراف الصيني بالمنظمة وأعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومنحت مكتبه في بكين حصانات الدبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبية، وكانت أول دولة أجنبية توجه دعوة رسمية لرئيس المنظمة لزياراتها، وتمت في ١٧ آذار/مارس ١٩٦٥، وقد استقبله الزعماء الصينيين وصدر بياناً في نهاية الزيارة جاء فيه^(١٣١) :

اتفق الفريقان على أن القضية الفلسطينية في جوهرها وهي من الجهة الواحدة عدوان سافر من قبل الصهيونية تدعمها الإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكفاح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى. ومن الجهة الأخرى إن إسرائيل أداة للعدوان

خلفتها الامبراليالية الامريكية في فلسطين مستخدمة هيئة الأمم المتحدة اداة لذلك، وتهدد الامبراليالية الامريكية بواسطة اسرائيل الدول العربية والبلدان الآسيوية والأفريقية الأخرى .

وcame الصين بتدريب فصائل المقاومة على الأرض الصينية وتدخلت لدى الحكومة السورية لفتح جبهتها أمام الفصائل المسلحة للمرور من خلال الجبهة، ودعت أحمد الشقربي باتجاه استمرارية الصراع مع اسرائيل حتى النهاية ، وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٦٦، عقد في بكين يوم فلسطيني، وأعلن المجتمعون تأييدهم للشعب، وللقضية الفلسطينية، وبعد هزيمة ١٩٦٧ اجتمع ياسر عرفات (شو اين لاي) عام ١٩٦٩ أكد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في ١ نيسان/ابريل ١٩٦٩ على دعم النضال الثوري الفلسطيني. وبعد مواجهة ١٩٧٣ اصرت الصين على رفض القرار (٢٤٢) كما التقى ممثل الصين في بيروت بزهير محسن في ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٥ وأبلغه بضرورة رفض الفلسطينيين الذهاب الى مؤتمر جنيف تحت قيادة اي ممثلين آخرين غير منظمة التحرير الفلسطينية ، كما نصحه بأن لا ينافق الفلسطينيين قرار (٢٤٢) لأنه لا يعطي الشعب الفلسطيني حقه^(١٤١) ، وفي اعقاب توقيع مصر معايدة "كامب ديفيد" الاتفاقية عام ١٩٧٩ صمت بكين وقد اتجهت الى تأييد تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي على هذا النحو، فالصين في تلك المرحلة لم تكن تؤيد الحل السلمي لأزمة الشرق الأوسط، وقد ارسل رئيس وزرائها برقية تأييد، الى المؤتمر الفلسطيني عام ١٩٧٧ قال فيها: "الشعب الفلسطيني كسب مزيداً من الاعتراف الدولي بحقوقه المشروعة والشعب والحكومة الصينية سيواصلان بثبات تأييد كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه المشروعة". وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٩ أعلن رئيس وزراء الصين المبادئ التي يقوم عليها السلام في الشرق الأوسط وهي: تأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه المغتصبة، حق العودة الى وطنه، حق تقرير المصير، حق اقامة دولته واسترجاع الاراضي العربية المحتلة^(١٤٢)، وفي اعقاب توقيع مصر معايدة كامب ديفيد، وضعف التضامن العربي صمت بكين وقد اتجهت الى تأييد تسوية الصراع واعتبرت هذا شأن داخلي يخص الدول العربية من حيث صرح مندوب الخارجية الصينية (هواين) في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩ قائلاً: "ان الصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ولا تود التدخل في الخلافات بينها، ولكننا نعتقد ان الشعب المصري قدم تضحيات كبيرة في اربع حروب، والقوى العظمى تريد الوضع ان يبقى دون حرب، ودون سلام"^(١٤٣) .

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

حدث تغيير في الموقف الصيني في أوائل الثمانينات هذا الموقف جاء نتيجة عدة عوامل أهمها :

- التقارب الصيني الأمريكي، والتقارب الصيني السوفيتي .
- ضعف التضامن، وتهديد الأمن القومي العربي .
- رحيل المقاومة من لبنان وتشتها في المنطقة أضعف دور المنظمة وباتت عملية الكفاح المسلح محظوم عليها بالتوقف .

لهذه الأسباب نجد اختفاء عبارات التأييد القومي الواضح لكفاح الشعب الفلسطيني في البيانات التي تصدر عن صناع القرار في الصين، وقلت زيارات كبار قادة المنظمة للصين، وبدأت الأخيرة تؤيد الاتجاهات السلمية. وفي ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٥ جاء على لسان (تشي هوایوان) وزير الخارجية ما يؤيد هذا التوجه حيث قال: "إننا نؤيد المفاوضات السلمية التي تخدم الحل العادل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط، خلال زيارتي الأخيرة للمنطقة طرح عليَّ الكثير من الأصدقاء اقتراح عقد مؤتمر دولي فأعربت لهم على الفور تأييد الصين لهذا الاقتراح، وموقف الصين واضح في هذا المجال فنحن ندعوه دائماً للحل العادل المعقول" ^(١٤٠) .

ومنذ أوائل عام ١٩٨٧، بدأ التطور واضحاً في السياسة الصينية، من خلال التقارب الذي أخذ أكثر عمقاً مع المسؤولين الإسرائيليين، فعقب الاجتماع الذي عقد بين مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة، ووكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية، صرخ أحد كبار الخارجية الصينية عن تأييد بلاده الصريح لفكرة عقد المؤتمر الدولي لاحلال السلام في الشرق الأوسط، وقالت وكالة الانباء الصينية: إن المندوب الصيني (لي ليو) قد ركز على تحقيق العدالة في الشرق الأوسط وأعرب عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وأكد لي كيو على ضرورة حضور منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني لهذا المؤتمر ^(١٤١) .

وأنطلاقاً من هذا الانفتاح الصيني باتجاه تأييد مؤتمر دولي لحل الصراع فقد شجع هذا قيام وفد من الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) بزيارة الصين في نهاية حزيران/يونيو عام ١٩٨٧، وفتحت الزيارة آفاقاً لا يمكن التقليل من شأنها على الصعيد дипломاسي بين الصين وأسرائيل للأسباب الآتية ^(١٤٢) :

- ١- ان الوفد الإسرائيلي زار الصين بجوازات سفر إسرائيلية، وهو ما كانت ترفضه الصين من قبل تأكيد لموقفها المعلن بأنه لا علاقات أو خطوط دبلوماسية مع تل أبيب قبل إيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين .

-٩٣-

-٢- تأتي الزيارة بعد أن ظلت العلاقات بين الحزبين الشيوعي الصيني، والاسرائيلي مقطوعة منذ عام ١٩٥٦ بسبب الخلافات العقائدية التي نشبت بين الاتحاد السوفيتي والصين حينذاك.

ويمكن تفسير استقبال بكين للوفد أنه جاء لجس نبض رد الفعل العربي على العلاقات الصينية-الاسرائيلية خاصة أنها استقبلت طرفاً يدعى أنه لا يماثع من إقامة دولة فلسطين على جزء من الضفة أو القطاع وهذا يعطي الصين فرصة لترتيب سياستها في المنطقة دون اهمال لرد فعل مناهض بشدة لهذه السياسة، وخصوصاً أن البيان الذي صدر في ختام زيارة الوفد جاء متبايناً مع التوجه العربي غير المعلن من القضية الفلسطينية والذي جاء فيه: "التضاح في سياق المحادثات أن الحزبين يعتقدان بأن قضية الشرق الأوسط ليست قضية محلية فقط، بل هي موقد حرب سيهدد بالخطر سلام العالم، ومن هنا يتضح أن الطريق لحل النزاع في الشرق الأوسط يمر عبر مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة وباشتراك كل الأطراف المعنية، بما في ذلك إسرائيل ومنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وكذلك الدول الخمس الدالة العضوية في مجلس الأمن".

ولقد حددت الصين الشروط التي يجب الأخذ بها لاجتاحة المؤتمر الدولي للسلام وقد جاء على لسان السيدة (لوهابتشتاج) السكرتير الأول لقسم غرب آسيا وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية الصين الشروط هذه وهي^(١٤٨) :

١- يجب أن يعقد المؤتمر الدولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة، وأن تشارك فيه الأطراف الداخلية في الصراع، ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني التي يجب أن تشارك على قدم المساواة، ويجب أن يعمل هذا المؤتمر على تحقيق العدالة والتسوية العادلة وال شاملة للمشكلة الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط.

٢- يجب أن تشكل القرارات الهامة التي أصدرتها الأمم المتحدة مثل قرار(٣٢٣٦) و(٣٢٣٧) جنباً إلى جنب مع قرار قمة فاس العربية عام ١٩٨٨ الأطار الأساسي المناسب لحل هذه المشكلة، وأشارت إلى مؤتمر القمة العربية أو المشروع العربي لحل القضية^(١٤٩).

وبالنسبة للقرارات الأخرى التي أصدرتها الأمم المتحدة فيجب تصحيحها وتجدیدها بما تقتضي من نقض الغبار واختيار الجوهر ويجب أن يعكس القرار الجديد روح دعم العدالة والتمسك بحزم بالحقيقة وتسوية مشكلة الشرق الأوسط بصورة شاملة منسجمة.

- يجب أن تكون قرارات المؤتمر ملزمة، ولها قوة التنفيذ لجميع الدول المعنية. إذ

ن تحمل إسرائيل التزامات وإن تتخلى عن سياسة التوسيع والعدوان وإن تعترف التحرير في نفس الوقت، وإن تعرف المنظمة بإسرائيل، وإن تتعاشر سلماً مع

القف
دينها
البعث
الأراضي
نـ ذ

من هنا نستطيع القول ان منظمة التحرير الفلسطينية فقدت صديق كان يُشجع على حرب التحرير مما شكل هذا دافعاً من عدة أسباب لدى المنظمة للتخلّي عن فكرة الكفاح المسلح، وبالتالي لا تستطيع الاعتماد على الصين بعد ايمانه بتغيير ايديولوجيتها تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي .

٣- كانت العراق في بعض الأحيان باعتبارها وحدة سياسية مستقلة، تعمل ك وسيط بين بكين والمنظمة، وتمر بعض العلاقات الصينية الفلسطينية من خلال الدبلوماسية العراقية، ومع دخول العراق الحرب ضد ايران وانشغاله بمشاغله الخاصة فقدت الصين تلك الحالة التي استخدمتها لأغراض خدمة القضية الفلسطينية لصالح المنظمة .

٤- استغلت اسرائيل الأوضاع المتفجرة في منطقة الخليج (الحرب العراقية-الایرانية) لملئ الفراغ الحاصل في العلاقات الصينية العربية لصالحها، وهذا ثقل ومكسب سياسي لها فيما يمكن اعتباره خساره سياسية للقضية العربية لصالح المنظمة .

بعدها أطلت أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ، وقد بدا واضحاً الهيمنة الامريكية على المنطقة العربية لكون الاتحاد السوفيتي بدأت علاقات الضعف تدب في أوصاله، وقد انعكست هذه الأزمة هي الأخرى على الموقف السياسي الصيني تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وقد أثر هذا الموقف بالاتجاه التالي :

أ- أيدت الصين فكرة المؤتمر الدولي للسلام، والخاص بالشرق الأوسط، مع تأكيدها على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مستقل، واعادة الحقوق للشعب الفلسطيني، واعتراف كل من اسرائيل والمنظمة ببعضهما البعض، والتأكيد على فكرة التعايش السلمي بينهما .

ب- إنضم الموقف الصيني مع الموقف الامريكي، لأن الصين أيدت بأن هناك قيادة أمريكية لا محالة أخذت تأخذ مواقعها في كيفية القيادة العالمية، كما أدركت أن المنطقة العربية أصبحت منطقة مصالح ونفوذ امريكية، وبالتالي فقد العرب مفاتيح الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي ووضعوها بأيدي الامريكان، ومن مصلحة الصين التعامل مع الولايات المتحدة مباشرة، لذلك يعتبر هذا تفسيراً لموافقة الصين على كل القرارات الدولية التي صدرت بحق الأزمة ، وعدم استخدامها حق النقض "الفیتو" مما يدلل على هذا الاسجام.

ج- أخذت السياسة الامريكية والسياسة الاسرائيلية، هامشًا كبيراً في المناورة دون اعترافها اي عراقيل سواء في تشكيل المنطقة العربية او في تجنيد القوة الدولية، سواء كان هذا على صعيد الهيئة الدولية او خارج إطارها، تكون الدول الكبرى صاحبة الحق النقض لاتعارض التوجهات الامريكية لحل الصراع العربي-الاسرائيلي، وان استخدام هذا الحق فإن للولايات المتحدة القدرة لاحتواه او الالتفاف عليه .

د- لم تعد هناك قوى سياسية عربية، تستطيع الضغط على القيادة الصينية، لاتخاذ مواقف سياسية لا تنسجم الا لصالح القضية الفلسطينية، حيث جعلت الأزمة التضامن العربي والأمن العربي واهناً، وبالتالي فالبيت الواهن ينظر صاحبه أولاً إلى ترميم أركانه، قبل الانطلاق إلى سياسة الضغط على الوحدات السياسية الأخرى لتجاري مواقفه. لهذا امتاز الموقف الصيني بالخروج عما هو مأثور تجاه القضية الفلسطينية، وأخفقت ردود الفعل العربية كلياً إزاء أي تصريح أو موقف صيني شذ عن مواقف عقود ما قبل الثمانينات. ولما كان عقد بداية التسعينيات يؤذن بانتهاء الاتحاد السوفيتي كقطب يتحكم في قيادة العالم مع الولايات المتحدة لا شك ان خروجه من ميدان السباق الدولي أثر على السلوك السياسي الصيني بشكل عام، ويمكننا استعراض الموقف الصيني وتأثيراته على قضية الصراع العربي- الإسرائيلي بما يلي :

١- الانسجام التام مع الموقف الأمريكي حول الاعداد وإدارة المؤتمر الدولي للسلام والهدف إلى إنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي مع القيام بأي دور يوكل إليها وتفرضه إجراءات أو توصيات المؤتمر .

٢- اختفاء أيديولوجية التحرير والثورية لدى منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الثورية في المنطقة، واعلان الأولى عن قبولها لتغيير بعض فقرات الميثاق الوطني الفلسطيني والخاصة باسرائيل وهذا يعني تغيير بأيديولوجية التعامل الصيني مع الأطراف العربية في المنطقة، وهذا التغيير لا شك سينسجم مع الموقف العربي ولا يتعارض مع الموقف الإسرائيلي .

٣- أخذت الصين تتفتح تدريجياً على اسرائيلي لكونها الطرف الآخر في المعادلة السياسية والتي وجد من أجل حلها المؤتمر الدولي، هذا الانفتاح يفسر من خلال البيانات الصادرة عن الدوائر السياسية في بكين والتي أخذت تلوذ بالصمت ازاء بعض المواقف الإسرائيلية وخصوصاً تلك المواقف التي كانت تصدر عن الحكومة خلال مواجهتها الانتفاضة الفلسطينية.

٤- القبول بدور أقل من وزنها السياسي وخاصة أنها الدولة الوحيدة والتي تتنمي لدول العالم الثالث ولها مقعد دائم في مجلس الأمن ويمكن وصفه بالدور الهامشي والثانوي في الادارة والمشاركة للمؤتمر الدولي والذي بدأ جلساته في مدريد .

وخلال القول في هذا الصدد ان تغيير موقف دولة كبرى مثل الصين من قضية كبرى ومعقدة مثل قضية الصراع العربي- الإسرائيلي لم يأتي مفاجلاً، بل كانت له مقدمات بربت هذه من خلال استعراض للثوابت القديمة والمتغيرات الجديدة، لم يحسن العرب التعامل معها، وذلك لأعتبرات الفرقه والتمزن، الذي أصاب نسيج التضامن العربي، مما أدى إلى خسارة موقفاً كان بالأمس مؤيداً للقضية الفلسطينية فأصبح هذا الموقف منسجماً مع الموقف السياسي الأخرى، والتي عُرف عنها التأييد الكامل لاسرائيل، بقدر ما خسر العرب من الموقف الصيني، بقدر ما ربحت اسرائيل لكون المعادلة السياسية تغير عن نفسها على أنه بقدر خسارة طرف ربح للطرف الآخر .

الباب الثاني

المتغيرات الأقليمية وتأثيرها على الصراع العربي- الإسرائيلي

يمر النظام الدولي منذ أواخر عقد الثمانينات في مرحلة من التحول اتصفت بالبسالة وغموض الملامح، وبما أن معايير القوة والاستقطاب في مرحلة التحول الراهنة اتجهت للتعامل مع التكتلات ذات الموارد الاقتصادية والموقع الجيوبيوليوكية والجيوستراتيجية، فقد وجدت بعثتها في الوطن العربي حيث تستقر أمة بكل مقوماتها من حيث الوطن الواحد والتلة الجغرافية ذات المزايا الاقتصادية والاستراتيجية ومصادر الطاقة الهامة .

ويجيء صيف ١٩٩٠ وليشهد العالم الفزو العراقي للكويت، وما تلاه من حرب، ليكون الجسر الذي عبرت عليه متغيرات كثيرة أسممت في تكوين حالة جديدة في المنطقة العربية وساعدت على نشوء هيكل جديد للقوى المؤثرة في حالة السلم والأمن الدوليين، وأصبح ارتباط الأمن الوطني للدول، والأمن القومي للتكتلات القومية والأمن الأقليمي للتكتلات الأقليمية بالأمن الدولي الذي أصبحت تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، بعدما كان ميداناً للحرب الباردة بين قطبي البيئة الدولية قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي .

وتسارع الأحداث والمتغيرات لتصبح المنطقة منفسة في تأسيس نظام إقليمي يؤطر منطقة الشرق الأوسط ويتجاوز بحدوده النظم العربي الذي تجسده جماعة الدول العربية، مع التركيز على هذا النظام الشرقي أوسطي ببعديه الاقتصادي والأمني، وفي هذا الميدان سيكون لدول الجوار الجغرافي والتي تشمل كل من تركيا وإيران وأثيوبياً وإسرائيل دوراً كانت وما زالت تسعى لتبؤاه وتكون الفاعلة فيه منفردة أو متعاونة معاً. ومع علمنا الأكيد أن إسرائيل لن تتوانى في استغلال التناقضات القائمة أو التي قد تنشأ بين الدول العربية من جهة ودول الجوار الجغرافي من جهة أخرى، وفي هذا الحال سنجده إسرائيل قد أضافت بعدها آخر لقوتها التي تفوق دول الطوق العربي مجتمعة لن يكن كمل الدول العربية، ولما كانت المتغيرات التي طرأت على العالم، ونتائج حرب الخليج الثانية دعت إسرائيل لمراجعة مذهبها العسكري، فإن المرحلة الجديدة التي دخلها الصراع العربي- الإسرائيلي يوم ٢٠/١١/١٩٩١ في مؤتمر السلام للشرق الأوسط بمدريد كان العامل الأهم والأكثر إلحاحاً في المراجعة لتبقى إسرائيل وحسب نظريتها الأمنية أن تبقى القوة الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ، وتحقيقاً لأهداف هذا الباب فلنستخلص من خلال الفصول التالية :

الفصل الأول: دولة الجوار الجغرافي وتأثيرها على الصراع .

الفصل الثاني: دولة الطوق العربي والصراع .

الفصل الثالث: الكيان الصهيوني والصراع .

الفصل الأول: دول الجوار الجغرافي والصراع .

بداية سنتناول في هذا الفصل (إيران وتركيا وأثيوبيا) نظراً لأهمية هذه الدول في علاقات العرب الدولية، فاقتراب هذه الدول من إسرائيل إلى درجة التحالف أو الابتعاد عنها إلى درجة العداء والصراع، لا بد وان يطرح بدوره علاقات هذه الدول بالوطن العربي، وبالعالم الخارجي على السواء في أبعاد الجغرافية والتاريخية، بالإضافة إلى امكانياتها المختلفة، الأمر الذي يؤثر على القضايا العربية المختلفة، وخاصة القضية الفلسطينية التي هي المحور الأساسي للقضايا العربية .

إن دراسة وفهم العلاقات المتشابكة والمتدخلة بين الأقطار العربية كمجموع ودول الجوار الجغرافي، فإنه بلا شك يقع في إطار الجغرافيا السياسية، لذا فالفهم الحقيقي لطبيعة العلاقات السياسية العربية ودول الإطار لا بد من أن يقوم على فهم الأبعاد المتعددة لعناصر الجغرافيا السياسية، تكون علاقات الجوار هي الثوابت الحتمية التي على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، في الدولة القطرية، التعامل معها ومع أبعادها المختلفة .

يتفق العلماء المختصين والمشتغلون بالتحليل على أن التاريخ والجغرافيا تربطهما صلة قوية مع بعضهما البعض، فالجغرافيا إن مثلت المكان فإن التاريخ يمثل عنصر الزمان الذي يعطي الصورة الصحيحة عن تطور هذا المكان في بعده الزمني. فلما جاء الإسلام تفاعل العرب مع الفرس في الشرق، وأهل بيزنطة في القسطنطينية، والجماعات الأفريقية التي تسكن أفريقيا، وما هي إلا فترة زمنية حتى خفت رايات الإسلام فوق فارس، وحملت القبائل التركية راياته منذ القرن السادس عشر عبر أربعة قرون، هيمنت هيمنة كاملة على معظم الوطن العربي، واستقبلت أفريقيا التجار المسلمين، فصدقوا القول وأبرروا بالوعد وكانتوا خير رسل للإسلام مما حبب أهل البلاد الأفريقية بهم وبشعائر ومبادئ دينهم، فاعتنقوا الإسلام كعقيدة كانوا سبباً في تكوين جماعات إسلامية قوية في أفريقيا فيما بعد^(١٠٠) .

إن تاريخ الاستعمار شكل عاملأً لنشوء الدولة الحديثة، وبالتالي إلى تهميش الوجه الأصيل للمنطقة، وتشكيل ما يسمى اليوم بالدولة القطرية، فرسمت الحدود بين الأقطار العربية والأقطار المجاورة، الأمر الذي ألقى بظلاله على العلاقات بين الدول العربية وبين دول الجوار الجغرافي .

فالعلاقات العربية السورية-التركية، لا يمكن استبعاد قضية لواء الاسكندرية، الذي كان جزءاً من الوطن العربي، ومشكلة شط العرب وجزر الخليج وطنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، تتدخل لتأخذ مكانها في العلاقات العربية- الإيرانية ، والعمل العربي لجعل البحر

الأحمر بحيرة عربية مع وجود دول غير عربية وغير إسلامية على الجانب الغربي للبحر الأثيوبيا أمر يستحيل اخراجه من نسيج التفاعلات العربية-الأثيوبية. والعلاقات الاقتصادية العربية ودول الجوار الجغرافي نجدها متداخلة ، لذلك فإذا كانت مياه النيل شكلت قضية اقتصادية بين الدول العربية كمصر العربية - وهي دولة مواجهة - والسودان وبين جيرانها الأثيوبيا وكينيا وزالير، فإن مياه دجلة والفرات شكلت نفس القطبية بين الدول العربية، العراق وسوريا وبين تركيا، كما أخذت مياه الخليج نفس المكانة في العلاقات الاقتصادية^(١٥١) .

كما أنه يجب أن لا نستبعد عقد ومعضلات صعبة اتخذت مكانها على العلاقات العربية ودول الاطار الجغرافي الرئيسية بما كانت لها آثار سلبية تتعكس على مسرح الحياة السياسية بين الجميع ، وعلى الجانب العربي في النزاع العربي-الاسرائيلي، وهذه العقد هي^(١٥٢) :

١ - عقدة العلاقات العربية-التركية، وتدور حول مسؤولية الطرفين في انهيار الامبراطورية العثمانية، ومساعدة الغرب الاستعماري في تقطيع أوصال الامبراطورية والهجوم على شعوبها .

٢ - عقدة العلاقات العربية-الإيرانية، وكدور حول التراث التاريخي لمحاولة كل طرف في العلاقة الهيمنة على الطرف الآخر قبل الإسلام وبعده، والتي أدت إلى وجود تناقض وتنافس ثقافي وحضاري معاً .

٣ - عقدة العلاقات العربية-الأثيوبية، والتي تشكلت منذ بداية القرن الحالي (العشرين) وتشكلت المحاولة الإسلامية العربية لربط الحزام الإسلامي المعتمد من السنغال حتى تشاد بالساحل الإسلامي المنحدر من ارتيريا حتى كينيا عبر السودان ومن خلال الأثيوبيا، والمحاولات الأثيوبية المسيحية للأمتداد من ساحل المحيط الهندي والبحر الأحمر حتى أواسط أفريقيا وجنوبها عبر جنوب السودان .

إن هذه العقد الثلاث، لا يمكن بأي حال من الاحوال تجاوزها عند دراسة دول الاقطار الجغرافي العربي، ومدى انعكاساتها على الصراع العربي-الاسرائيلي، وهذا يعود لعدة أسباب هي:

١ - إن اسرائيل تعتبر العلاقات مع تركيا وايران واثيوبيا من الأهمية بمكان حيث تحتل أولوية متقدمة في سياستها الخارجية ، ومنذ السنوات الأولى لقيامها، لكونها تجعل من نفسها حليف لكل عدو للعرب، وكل متخوف من العرب، أو من حركة التقدم العربي، وبالتالي تلاقي المصالح في عدم تمكين العرب من تحقيق أي تقدم جدي نحو التحرر أو الوحدة أو القوة ، لذلك تلتقي في الواقع أهداف اسرائيل مع أهداف كل دولة خارجية قد تتآذى من الوضع العربي الجديد الهدف للوحدة، والقائم على التضامن العربي^(١٥٣) .

٢- إن إسرائيل تسعى بكل جهد أضعاف الحصار العربي المفروض عليها من قبل الدول العربية، ومن خلال السعي لخلق توترات دائمة على أطراف الوطن العربي لامتصاص قوة الزخم تجاهها وإلهاها بصراعات جانبية من شأنها صرف النظر عن الصراع الرئيسي مع إسرائيل، وتأجيل التعامل معها إلى وقت آخر تكون فيه أشد قوة وأستعداد^(١٥٤). وبيان مدى تأثير هذه الدول على القضية العربية الفلسطينية فإننا سنتناول كل دولة على حدى وعلى النحو التالي :

المبحث الأول: إيران والصراع .

المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

يبلغ عدد سكان إيران عام ١٩٨٥ م، حوالي (٤٢) مليون نسمة ، وعام ١٩٩٠ م حوالي (٥٢) مليون نسمة، ويتوقع أن يبلغ عدد سكانها عام ٢٠٠٠ حوالي (٧١) مليون نسمة، ومساحتها (١٦٤٨,٥٠٠)^(١٥٥) كم٢، لقد عرفت إيران خلال تاريخها المعاصر ما عرفته باقي الأنظمة السياسية في العالم الثالث، فقد عرفت الحكم الثوري والسلطوي السياسي، وبعد عودة الشاه إلى عرشه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين، أخذ الشاه بتوجيهه من الغرب الذي ربط حكمه بالتوجهات الغربية بميول ويتناقض مع الكيان الجديد، فكانت العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية قبل عام ١٩٥٠ سرية إلى حد كبير، أخذت تمثل إلى العلن شيئاً فشيئاً، والسبب في اتخاذ هذا اللون من العلاقات خشية التهاب المشاعر الوطنية التي كانت تعم الشارع الإيراني والمزوجة بأيديولوجيا دينية ترفض قيام مثل هذا الكيان في فلسطين، لكونها بلدة إسلامي بغض النظر عن الاختلاف المذهبي بين العرب، وأهل إيران سنة وشيعة لكون مثل هذه الأيديولوجيا الدينية تظهر إذا كان الخلاف بين أهل الديانة الواحدة، ولكنها تختفي إذا كان الخلاف بين ملة وملة أخرى. وعندما أحسن النظام الإيراني بهيمنته على مقاليد السلطة وبقوة وجد متنفساً له فاعترف بإسرائيل عام ١٩٥٠ م مبرراً هذا الاعتراف على أساس الاستناد إلى سياسة الأمر الواقع، حيث أن إسرائيل قامت وركزت نفسها من حيث كسبها للإعتراف دولي، وخاصة من دول ذات شوكة عسكرية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رفضت الدول الغربية شعار ان إسرائيل خلقت لتعيش فلا تستطيع الدول الأخرى مقاومة ذلك^(١٥٦) .

لذا فإسرائيل أخذت تنظر إلى إيران كدولة صديقة في المنطقة ، وأن العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية ستلقى نجاحاً ، وتعود بمحاسب سياسية واقتصادية على إسرائيل لكون إيران تقع على الجناح الشرقي للوطن العربي والبوابة الواسعة التي من خلالها سوف تتسلل إسرائيل من خلالها للدول الآسيوية والإسلامية^(١٥٧) ، كما أن إسرائيل أرادت بإقامة علاقات

- ١٠١ -

مع ايران وادامتها ل تستطيع تأجيج العقد التاريخية والخاصة بالجزر الثلاث، وهذا من شأنه اشغال العالم العربي بقضايا بعيدة عن قضيتهم المركزية. لهذا نجد اسرائيل تقف مع السياسة الإيرانية وتشجعها في الاستيلاء والضم للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي (ابو موسى، طنب الصغرى، طنب الكبرى) عام ١٩٧١م^(١٠٨) ، تمد اسرائيل يدها الى الاقليات شمال العراق، وتستغل الورقة الكردية من خلال ايران الشاه تطبيقاً لسياسة شد الاطراف من أجل الضغط على العراق وابتزازه، والوقوف الى جانب ايران له انعكاساته على الصراع العربي- الاسرائيلي لكون ايران معنية بالعراق، ويتفاعل هذا القطر ايجابياً لصالح قوى المواجهة مع اسرائيل فأشغاله بدولة جوار استراتيجية ذات مغزى سياسي وعسكري هام تدخل في حسابات كسب الوقت والصراع معًا لصالح الكيان الاسرائيلي، ويمكننا أن نبين جانبًا من هذه الاستراتيجية بما يلي:

- ١ - إن العراق هو الجار العربي البري الوحيد لإيران، ويشكل وجوده المانع الطبيعي لعبور المشاة الإيرانية في أي مواجهة عسكرية عربية إسلامية مع الكيان الإسرائيلي فيما بعد، ولما كانت الأنظمة تتبدل وتتغير ولا تدوم على حال، فهذا يعني تنمية العقد بين الدول الإسلامية - ايران والعراق احدى هذه الدول - فتعمل على تحقيق حدة المواجهة، وهذا انطبق على ايران بمحى الثورة الإسلامية التي رأت في تحرير فلسطين واجباً دينياً .
- ٢ - إن لدى العراق قدرات وامكانيات تؤهله ليلعب دوراً بارزاً في الصراع العربي- الاسرائيلي، فجعل منه مهدداً من جار له يعني اعطاء علاقات الجوار مزيداً من الاهتمام بما يقلل اهتمامه بالصراع العربي- الاسرائيلي .

لهذا فقد بنت اسرائيل علاقات مع ايران، وبذلك أصبحت القضية العربية بالنسبة لإيران منسية، وقد ساد الاوساط السياسية الإيرانية منطقة القومية الفارسية مقابل القومية العربية، وكان الامر بات يقتضي ضمن هذا التصور النظر للقضية الفلسطينية أنها قضية عربية لا علاقة لإيران في ظل النظام العلماني بهذه القضية، وقد أمنت الجسور الإيرانية الى اسرائيل وأخذت طابعاً تعاونياً على كافة الصعد بما فيها التعاون العسكري، وبقي الأمر على هذا المنوال حتى عممت الفوضى السياسية في ايران واستطاعت القوى الإسلامية تنظيم نفسها، وتبدل نظام الحكم بعد ثورة عممت البلاد، فقام نظام جمهوري في ايران في شباط/فبراير ١٩٧٩^(١٠٩) ، فقطعت العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية ورفع العلم الفلسطيني بدلاً من العلم الإسرائيلي على السفارة الاسرائيلية واستبدلت بسفارة فلسطين، وأعلنت القيادة الإيرانية الجديدة عن أسمى أهدافها وهو تحرير فلسطين والمقدسات^(١١٠) .

وهذا يعني أن العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية أخذت تنحدر في منعطف خطير ، واقتلت على مرحلة جديدة .

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

يمكنا أن نشير لشهر شباط/فبراير عام ١٩٧٩ كبداية لسياسة التبدل والتغيير في إيران أي عندما تسلم الإمام الخميني سلطاته كرئيس للجمهورية الإيرانية الإسلامية، والأعلان رسمياً لنهاية حكم الشاه المخلوع الذي إمتد حكمه طويلاً، ومع نجاح الثورة والتصريحات الإيجابية للحكام الجدد بشأن فلسطين والمقدسات الإسلامية، انتعشت الآمال مجدداً في تحرير الأرض من يد المحتلين اليهود، وانعكس هذا على الصعيد الشعبي العربي، وخاصة في أقطار الطوق العربي، وهذا يعكس حالة التعطش للانتصار، وفض قيد الاحتلال وكابوسه عن الأرض والشعب العربيين، وتوطدت العلاقات الإيرانية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأمتدت على الساحة الإيرانية مقابل انحسار العلاقات الإيرانية- الاسرائيلية .

ومن خلال الحديث عن أمني التحرير حدث ما أسرع بتطويق هذه الامانة، وأدى إلى تلاشيه تدريجياً عندما دبت الخلافات بين العراق وإيران، والتي سرعان ما وصلت إلى نقطة الذروة وتغير حرب، بقدر ما نحن معنيون بتتبع آثارها على القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، ولكننا لا نستطيع دون توضيح الأسباب التي دفعت البلدين للمواجهة وأهمها:

أ- التناقض الحاد بين الأيديولوجية البعثية الحاكمة في العراق بتوجهاتها القومية العلمانية، وبين أيديولوجية الثورة الإسلامية الخمينية التي هدفت إلى تحقيق نموذج واقعي للدولة الدينية غير مكتفية فيه بإيران، ولكن تحاول تصديره للدول الخليجية المجاورة - كما أسلفنا - وفي مقدمتها العراق التي تحتوي أقلية شيعية كبيرة بالإضافة إلى العتبات المقدسة. تصورت إيران أنها ستكون أداتها الرئيسية في أحداث ثورة إسلامية في العراق على نمط الثورة الإيرانية. لتببدأ مرحلة جديدة تماماً ليس في تاريخ منطقة الخليج فحسب، وإنما في تاريخ إقليم الشرق الأوسط كله .

من هذا المنطلق بدا واضحاً للعراق أزاء هذه التطورات التي كانت تشق طريقها في إيران مستهدفة تغيير الواقع على المستوى الإقليمي، صاحبها تصريحات عد من أبرز زعماء الثورة الإسلامية في إيران .

ب. التأثيرات النفسية السلبية التي تراكمت لدى العراق والموروثة من فترة الهيمنة الإيرانية السابقة، والتي تعمقت بالدور الذي قامت به إيران في تشجيع الحركة الانفصالية الكردية والتحريض عليها، مما استنفرت الكثير من طاقات العراق العسكرية والاقتصادية وشغلته عن تطوير واقعه وتنمية أوضاعه بالإضافة إلى الأخطار التي تهددت بها تلك الحركة

- ١٠٣ -

العنصرية الانفصالية كيان العراق ووحدة أراضية وضعته على حافة التجزئة قبل أن يتمكن من إخمادها.

جـ- الحساسيات الناتجة عن تنافس العراق وإيران كقوتين رئيسيتين وفاعليتين في منطقة الخليج العربي. إذ عليهما كان يعتمد مستقبل الأمن والتوازن والاستقرار في تلك المنطقة، ومن هنا كان المغزى العميق للتحولات التي حدثت في إيران، وبالتالي من تحديد رد فعل العراق عليها .

محاولات إيران الرامية في ظل حكومات الثورة الإسلامية لتوسيع قاعدتها في التأثير والنفوذ والقوة في منطقة الخليج بأسلوب تصدير أيديولوجيتها إلى الدول المجاورة لاستقطابها إلى جانبها وتعزيز ارتباطها بها كان سيضع العراق حتماً في معادلة قوة جديدة يكون العراق هو الطرف الأضعف والخاسر فيها، وهي نتيجة لا يقبلها العراق بعد تنفيذها .

دـ- رغبة العراق -وهذا أمر طبيعي ومتوقع في ظل أي علاقة دولية عدائية- الاستفادة من حالة الإنهيار الذي كانت تعاني منه أجهزة السلطة ومرافق الدولة الأساسية في مرحلة تصفية الحسابات مع خصوم الثورة والمحسوبين على نظام الشاه من قيادات سياسية وعسكرية، والذي ظهرت أسوأ انعكاساته في قطاع المؤسسة العسكرية الإيرانية بالإضافة إلى الأقليات العرقية في إيران، والذي كان طبيعياً أن يظهر هو الآخر في مرحلة ضعف الدولة واحتراز قبضة السلطة المركزية .

كل هذه المتغيرات السلبية في الواقع الإيراني الجديد، ضاعفت من أحتمال أن يتمكن العراق من تدمير ما تبقى من قوة إيران إذا ما دخل طرفاً في مواجهة عسكرية ضدها. وهو ما كان يعني بلغة الواقع، تجميد خطر إيران العسكري على العراق لفترة طويلة قادمة^(١١١) .

استمرت الحرب حتى ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٨، عندما قبلت إيران بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٥٩٨)، وتم إبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة في رسالة موجهة من رئيس الجمهورية^(١١٢) ، والتي يمكن اعتبارها أطول حروب الاستنزاف بعد الحرب العالمية الثانية، إذا تم استثناء الحروبإقليمية التي خاضتها، أو شاركت فيها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة في فيتنام .

ومع تطور الأحداث في منطقة الخليج العربي والسعى المحلي والإقليمي والدولي إلى إعادة الوضع في منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالحرب بين العراق وإيران إلى الهدوء والعمل على إعادة البناء والتنمية والتخلص من آثار الحرب المدمرة، والتي أتت أكلها على الشعبين (العربي والإيراني) طفى على السطح من جديد مشكلة أعتى من الماضية والتي لم تلتزم جراحها بعد، إلا وهو الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب/اغسطس عام ١٩٩٠ ، والعمل على ضمها نهائياً للعراق ،

لقد أدى الغزو العراقي هذا إلى تغيير هام في بيئة العلاقات الإقليمية العربية، وبصورة أكثر في منطقة الخليج، حيث تقع فيها وبالقرب منها إثنتان من دول الجوار الجغرافي للمنطقة وهما: إيران والتي لم تسوى بعد مشاكلها مع جيرانها العراقيين أولاً. ودول مجلس التعاون الخليجي ثانياً. والثانية تركيا في الشمال تشارك مع العراق بحدود طويلة.

ويعتبر موقف الدولتين إزاء الغزو العراقي للكويت أحد أهم العوامل الهامة التي ستؤثر في إحتواء الأزمة سلمياً، أو عن طريق الأسلوب العسكري، ومن ثم تحديد مستقبل المنطقة وطبيعة التوازنات والترتيبات الأمنية والإقليمية التي ستتشاءم بعد إحتواء الأزمة، وهذا بالإضافة إلى أن كل منهما طبيعة علاقات تحكم توجهاتها مع العراق.

فبخصوص الموقف الإيراني والذي نحن بصدده من بمرحلتين :

أولها: بدت إيران ولا سيما في الأيام الثلاثة الأولى التي أعقبت الغزو العراقي للكويت مباشرة ب موقف هادئ إلى حد كبير، وانحصر رد الفعل الإيراني في وضع بعض وحداتها البحرية الموجودة في الخليج في حالة تأهب، والتأكيد على أن ذلك لا يعني لاستناف العمليات العسكرية ضد العراق. وبدأت بتوجيه انتقاداتها القاسية للأسرة الحاكمة في الكويت، ووصفها بالفساد وارتباطها بالدوائر الامبرialisية والصهيونية، مما آثار تكهنات إلى أن العراق وإيران ربما توصلتا إلى صفقة بشأن مستقبل الخليج العربي خلال الاتصالات السابقة، والتي بدأت في أبريل الماضي من نفس عام الاجتياح عن طريق رسائل بين رؤساء البلدين^(١٦٢).

وفي ١٢/٨/١٩٩٠، أعلن الرئيس الإيراني أمام المسؤولين عن التوجيه السياسي والإيديولوجي في الجيش الإيراني، أن وجود القوات الأجنبية في المنطقة أحدث توتراً بها، وأن إيران هي البلد الوحيد الذي يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن الخليج وموارده الطبيعية، وفي اليوم التالي حدد المجلس الأعلى للأمن القومي موقف إيران القائم على^(١٦٣):

١ - عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال.

٢ - ان الحل الوحيد يبدأ بالسحب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت.

٣ - إن إيران مستعدة للدفاع عن مصالحها في أي ظرف كان.

هذا ولم يتطرق الموقف الإيراني لتوارد القوات الأجنبية التي وصلت إلى المنطقة وتمركزت في السعودية. كذلك لم يأتي ذكر إلى قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بحق العراق.

- ١٠٥ -

وإزاء هذا الموقف فقد تقدمت العراق، وعلى لسان رئيسها بعرضأً عراقياً في منتصف آب/أغسطس ١٩٩٠ بقبول الشروط الإيرانية حول مشكلات الحرب بين البلدين، والتي استمرت ثماني سنوات وتضمن العرض العراقي ما يلي^(١٦٥) :

أ. قبول العراق بانسحاب قواته المتواجدة على الأراضي الإيرانية .

ب. قبول العراق لاتفاقية عام ١٩٧٥ المعقودة بالجزائر، والخاصة برسم الحدود بين البلدين مثلاًما تطلب ايران .

ج. التبادل الفوري للأسرى والذي يقدر بحوالي مئة ألف أسير لدى الجانبين .

د. بالإضافة لما سبق فإنه هناك أمور مكملة لها، وهي سحب القوات العراقية من الحدود مع ايران، وارسال وفد من العراق الى ايران، واستقبال وفد آخر في بغداد من ايران للعمل على تنظيم عملية التوصل الى اتفاقيات تنهي حالة الحرب وتؤدي الى فتح الحدود بطرق عادلة.

ويأتي التنازل العراقي ليحقق أهدافه^(١٦٦) :

١- تحديد إيران تماماً ، ودفعها الى عدم التجاوب مع الجهود الأمريكية والدولية الساعية لأحكام الحظر الاقتصادي على العراق، وبالتالي فتح ثغرة في تلك الجهود .

٢- تقديم هدية لإيران، وربما ربط ذلك بعدم معارضة ايران لغزو العراقي للكويت. ولا سيما في ما يتعلق بمسألة الجزر الكويتية - وربه وبوبيان - التي تسسيطر عليها القوات العراقية .

٣- تغيير بنية التوازن الاقليمي في منطقة الخليج من خلال العمل على توحيد الجهود بين ايران والعراق في مواجهة الدول الخليجية ولاسيما السعودية .

٤- محاولة اعطاء مصداقية للخطاب العراقي الجديد الذي يحاول أن يتذرر بالثواب الإسلامي .

٥- إقناع الولايات المتحدة والقوى الغربية أنه يمكن العودة الى الاستراتيجية الأمريكية السابقة، والمعروفة باستراتيجية الدعامتين كأسلوب لحفظ الاستقرار في الخليج، وضمان المصالح الغربية عموماً من النفط وحرية الملاحة على أن تكون العراق وإيران هما هاتين الدعامتين .

ولما كانت التنازلات العراقية تمثل انتصاراً إيرانياً، فقد رحبت ايران بالعرض العراقي، لكن ايران حرصت في نفس الوقت على التفريق بين امريين. أولاً: إيجاد تسوية لمشكلات الحرب مع العراق من جهة. وثانياً: موقفها من غزو العراق للكويت وتأكيدها على ضرورة الانسحاب العراقي من جهة أخرى. وبيدو ذلك الحرص على التفرقة جاء لاسترضاء سوريا التي أرسلت وزير خارجيتها في اليوم التالي الى طهران، ولم تكن الضغوط السورية الوحيدة

بل تبع ذلك زيارة وزير خارجية الكويت الى طهران في ٨/٢٤ والذى قام بنقل اعتذار كويتي عن دعم الكويت للعراق في حربه مع ايران، بدت إيران متفهمة للسلوك الكويتي، السعودى، الخليجي بالاستعانت بقوات أجنبية لتحرير الكويت. وأعلن الرئيس الإيرانى "رفسانجاني" أن ایران لا تمانع في أن تخرج قوات أجنبية العراق من الكويت ما دامت سترحل بعد ذلك، كما أكد أن وجود قوات أجنبية في المنطقة لن يكون مرغوباً فيه على المدى الطويل، وبهذا تبلور الموقف الايراني بعد معارضة الاستعانت بقوات من غير دول المنطقة لتحرير الكويت، فيما يرضى الجانب الخليجي، وفي نفس الوقت معارضهبقاء هذه القوات على المدى البعيد بعد انتهاء مهمتها فيما يقترب من الجانب العراقي^(١٦٧).

لم تكن الحرب الإيرانية-العراقية، وضم العراق للكويت هما الجديد في المتغيرات الدولية التي أثرت وتأثرت بها إيران تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، فهناك حدث ثالث وهو انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتقدم الولايات المتحدة لقيادة العالم في نظام جديد يختلف عن سابقه ثنائي القطبية، وهذا له تأثير واضح على السياسة الإيرانية ، فالتناقض الأيديولوجي بين ایران والاتحاد السوفياتي يشكل في كل منهما بلداً عدواً للأخر وإن كانت العداوة لم تظهر على السطح، وبالتالي انحسار الاتحاد السوفيتي وقيام روسيا كوريثة له يعني انشغال روسيا في ترتيب بيته الداخلي، وانتزاع فتيل العداوة أو تأجيلها الى وقت غير منظور ، كما أنه يعني زوال الخطر الشيوعي عن الحدود الإيرانية، وان وجود الجمهوريات الإسلامية ذات الأصول العقائدية الإسلامية مع الطوق الحديدي السوفيتي يعني منع ایران من لعب دوراً سياسياً داخل حدود هذه الجمهوريات في حين كسر هذا الطوق برحيل الاتحاد السوفيتي يعني امتداد للسياسة الإيرانية الى هذه الجمهوريات، وبالتالي يمكنها كسب الكثير من جراء هذا الامتداد السياسي .

المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية الإيرانية على الصراع :

بعد استعراضنا لأهم الأحداث السياسية التي تأثرت بها ایران وهي: الحرب العراقية-ال الإيرانية، وضم العراق للكويت، ورحيل الاتحاد السوفيتي كأحد اطراف القيادة لهذا العالم، لتنفرد الولايات المتحدة قائدة لما أطلق عليه بالنظام العالمي الجديد .

إن الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) والتي استمرت ثمان سنوات خلقت أوضاعاً جديدة لم تكن موجودة من قبل سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، كما أدت إلى نتائج سلبية تجاه الطرف العربي في صراعه مع الكيان الصهيوني، ونتائج إيجابية لصالح هذا الكيان، ويمكننا أبرز هذه النتائج على النحو التالي :

- ١- استنزاف موارد البلدين وقدراتهما العسكرية، فإيران تهمها القضية الفلسطينية من حيث وجهها الإسلامي، والعراق كذلك بالإضافة إلى بعدها القومي، فالإسلام يعرض المسلمين على الجهاد في حالة ضياع جزء من الأراضي الإسلامية، وهذا يهم إيران والعراق، بالإضافة أن العراق يعتبر بلد رئيسي في الصراع في ظل المواجهة مع إسرائيل، وقيامه بهذا الدور نابع من دوره القومي حيث تعتبر القومية جوهر للنظام الحاكم في العراق والنابع من مبادئ وأهداف حزب البعث .
- ٢- استنزاف موارد البلدان الخليجية التي تؤيد العراق، حيث تعتبر دول دعم ومساندة (١١٨) لدول الطوق العربي المحيط بإسرائيل، فالسعودية -على سبيل المثال- أيدت العراق خشية منها تنفيذ إيران ما صرحت به من تصدير الثورة للأقطار المجاورة، لكون النداء الذي رفعه قادة الثورة الإيرانية وفكرة الاصلاح والشرعية الإسلامية، وجدت صدى لدى قلوب شعوب منطقة الخليج وخاصة الشيعة (١١٩) .
- ٣- تشجيع الحركات الإسلامية، للقيام بثورات تحاكي النموذج الثوري الإيراني، وهذا يقلق إسرائيل، فحزب الله في جنوب لبنان من أشد الخطورة على الحدود الشمالية والمستوطنات الإسرائيلية، وحركة حماس في الداخل الفلسطيني رأت في النموذج الإيراني خير مسلك للوصول للحقوق الفلسطينية، كما أن الأحزاب الإسلامية في الداخل العربيأخذت بمنهج الحديث عن الثورة وصولاً إلى ما وصلت إليه الثورة الإيرانية، ان النهج الثوري يقلق إسرائيل من ناحية زيادة زبادة لمتابعيها المختلفة .
- ٤- انقسام الأقطار العربية بين مؤيد لإيران كسوريا ولبنان ومؤيد للعراق كالدول الخليجية والأردن وبين مؤيد لهذا وذلك تأخذ العلاقات العربية حالة من الحرب الباردة ، وهذا يعني ضرب التضامن العربي اللازم لكسب الصراع العربي - الإسرائيلي للصالح الغربي .
- ٥- أعطت الحرب الإيرانية-العراقية الوقت اللازم للكيان الصهيوني لبناء استراتيجية قائمة على أساس التحالف مع دول الجوار الغربي، وذلك من أجل إحتواء التضامن الذي تلوح به الأقطار العربية والإسلامية من أجل تحرير فلسطين، ومن ثم أفراغ "إعلان الجهاد" الذي اتخذ في مؤتمر مكة والخاص بفلسطين من قبل ملوك ورؤساء الدول الإسلامية من مضمونه حيث تعتبر كلمة الجهاد أشد ما يؤرق ويقلق المفترضين وسلطات الاحتلال .
- ٦- خفت الكلمات الثورية وذات البعد الأيديولوجي من الخطاب السياسي الإيراني بعد نشوب الحرب (كالتحرير وإعادة المقدسات والصلة في القدس) لكون الحرب وكسبها ذات أهمية بالنسبة لأي من البلدين إيران والعراق .
وأما أزمة الخليج الثانية فقد تزامنت على وجه التقريب مع تفكك الاتحاد السوفيتي ، ولهذا فأثار الأزمة والتفكك تداخل في هذا التوجه ، وعندما يتطلب الأمر ابراز الآثار على

الصراع العربي- الإسرائيلي من الجانب الإيراني، ويمكننا سياق هذه الآثار كما يلي :

١ - تدرك إيران تمام الارتكاب أن الانظار الأمريكية تتجه إلى منطقة الخليج العربي من أجل السيطرة على منابع النفط، وهذا يتضح بشكل لا يقبل الشك والجدل من قول أحد الحكم البريطانيين السابقيين لإحدى الإمارات العربية في الخليج قبل استقلالها حيث قال: "لماذا على المواطن الغربي أن يتحمل على مضض، وبصمت التهديد اليومي لطريقة حياته من قبل عدد من المشايخ العرب، وأيات الله الإيرانيين، بل أي حق أخلاقي للدول المصدرة للنفط التي لم يكن لها أي دور على الإطلاق في اكتشاف النفط واستخراجه، يسمح لها في أن تلعب بمقدرات الحضارة الغربية كلها، ألا يمكن ابتداع ذريعة لعودة الغرب إلى استعمار هذه المنطقة التي هي بمثابة حبل الوريد لكل مصالح العالم الغربي" ^(١٧٠).

والتحكم أيضاً بالمنافذ البحرية في المنطقة، وفي هذا يقول ريتشارد نكسون: " علينا اليوم أكثر من أي يوم مضى أن نعلم من يسيطر على ماذا في الخليج الفارسي والشرق الأوسط لأنه المفتاح الذي يسمح لنا بأن نعرف من يسيطر على ماذا في العالم" ^(١٧١). وبهذا وعت إيران اللعبة السياسية الأمريكية القائمة على تحديد الاتحاد السوفيتي أولاً، وجر قوات التحالف ثانياً، ومهادنة إيران ثالثاً من أجل السيطرة على الخليج، وبالتالي لف دول المنطقة باستراتيجية أمريكية لا تقبل إلا بتنوّق إسرائيل في النظام الإقليمي الشرقي أوسيط، وهذه رسالة لإيران مهما بلغت قوتها ستبقى دون الخط الأحمر المرسوم لدول المنطقة، وبهذا لا تقوى على تنفيذ أهداف الثورة الداعية إلى تحرير فلسطين والمقدسات .

٢ - أدت حرب الخليج إلى توضيح مفهوم الرسالة الغربية لإيران، وهي أن الوقت الذي يبشر بظهور بعث إسلامي جديد مناهض لأمريكا - أمريكا في الخطاب السياسي الإيراني تعتبر الشيطان، وكذلك عدو الله وإسرائيل -، وبالتالي وكان الرسالة تحمل مضمون لتکف إيران عن سياسة تصدير الثورة الإسلامية للخارج، وكذلك لتکف الدعم عن الأحزاب ذات الأيديولوجيا المشابهة لايديولوجية ثورتها، والتي تهدد إسرائيل كحزب الله في جنوب لبنان، والانتفاضة الفلسطينية داخل إسرائيل، وبهذا تستطيع الولايات المتحدة بعد غياب السوفييت أثبات لا سيادة إلا لايديولوجيا الاستعمارية الغربية، والتي ترى بالمنظمة الدولية أداة من أدواتها، والقائمة - تلك الأيديولوجيا - على أساس شق الصف العقائدي لأبناء المنطقة، وإقامة واقع سياسي ممزق لدول الإقليم، ومفقر لرؤيا استراتيجية، ونظرية أمن مشوهه والتي تقبيح موضوعي للمتغيرات الدولية بقصد توظيفها لصالح الغرب وإسرائيل وضد مصالح الوحدات السياسية لدول الإقليم، وهذا يعني أن النسيج الأمني الإسرائيلي في ظل الزعامة الجديدة للعالم آمن أكثر من أي وقت مضى .

٣- أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فإنه على الرغم من استمرار إيران بإدانة إسرائيل خاصة في إطار التضامن مع حزب الله في لبنان وأتهمها بدعم الإرهاب وأنهواك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وامتلاكها لأسلحة نووية، فإن الموقف الرسمي جاء على لسان رئيس العلاقات الخارجية في البرلمان الإيراني عندما تحدث بهذا الخصوص عن الحاجة إلى سلام واقعي قائم على الأقرارات بحقوق المسلمين والمسيحيين واليهود في فلسطين، بل عرض قيام إيران بلعب دور لتحقيق مثل هذا السلام، كما لوحظ من قبل المعتدلين الرد المعقول نسبياً لإيران على اتفاق غزة-اريحا أولأ بين إسرائيل والمنظمة في واشنطن في آيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، كما أعلن الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني "حسن روحاني" أن إيران لا تتوى أتخاذ أي إجراءات ضد الاتفاق أو التدخل ضد العملية السلمية^(١٧٢). إن هذه اللهجـة السياسية جاءت بهذه الصورة بعد وضع نهاية لازمة الخليج الثانية، ورحيل الاتحاد السوفيـاتي، مما يشير إلى بدء تـناغم سياسـي إيرانيـأمـريـكي بشأن القضايا العـالقة في المنطقة .

٤- بدأت إيران بعد رحـيل الـاتحاد السوفـيـاتي الأـمـتداد للـجمـهـورـيات الإـسـلامـية، وهذا من شأنـه نـقلـ التـكـنـوـلـوـجـيا الرـوـسـية بـواسـطـةـ الـخـبـراءـ الـاسـلـامـيـةـ وـغـيـرـهـ، عنـ طـرـيقـ الـاـغـرـاءـ المـاديـ فيـ ظـلـ العـوزـ إـلـىـ إـيرـانـ وـهـذـاـ مـنـ شـائـنـهـ يـسـاعـدـهـ عـلـىـ اـمـتـلـاكـ اـسـلـحةـ مـتـطـوـرـةـ قدـ تـسـتـخدـمـهـاـ مـسـتـقـبـلاـ ضـدـ إـسـرـائـيلـ فـيـ حـالـةـ سـلـكـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـعـتـدـلةـ درـبـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ نحوـ الـاـنـزـوـاءـ وـسـيـطـرـةـ الـقـطـرـيـةـ بـدـلـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ، وـقـدـ أـخـذـتـ الـأـوـسـاطـ الـغـرـبـيـةـ تـتـحـدـثـ عـنـ اـمـتـلـاكـ إـيرـانـ لـأـسـلـحةـ نـوـوـيـةـ وـبـالـتـالـيـ، لـاـ نـدـرـيـ هـلـ هـيـ فـيـ صـدـ اـعـدـادـ نـصـبـ فـخـ إـلـيـرانـ، لـأـتـخـاذـهـ سـبـيـلـاـ نحوـ تـدـمـيرـ قـوـتـهاـ الـعـسـكـرـيـةـ، كـماـ فـعـلـتـ مـعـ الـعـرـاقـ لـسـدـ مـنـافـذـ الـقـوـةـ لـدـىـ دـوـلـ الـمـنـطـقـةـ، أـمـ أـنـهـاـ فـعـلـاـ دـخـلـتـ الـبـرـنـامـجـ الـنـوـوـيـ الـعـالـمـيـ؟ـ.

المبحث الثاني: تركيّا والصراع :

المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

يبلغ عدد سكان تركيّا عام ١٩٨٥ حوالي (٤٩,٥) مليون نسمة، ويبلغ عام ١٩٩٠ حوالي (٥٤,٧) مليون نسمة، ويُتوقع أن يصبح عام ٢٠٠٠ حوالي (٦٥) مليون نسمة، كما تبلغ مساحتها (٧٧٩٤٥٢) كم^(١٧٣).

إن النظام السياسي في تركيّا يعيش في أزمة سياسية شبه مستمرة والمؤسسة العسكرية تأخذ جانباً في الحياة السياسية، حيث تدخل ضباط الجيش في قيادة البلاد أكثر من مرة^(١٧٤).

لقد تأثرت المواقف التركية تجاه العرب بالمسيرة التاريخية الواحدة للأتراب والعرب عبر مسيرة الوحدة المتجلّدة بالأمبراطورية العثمانية، والذي قد وحدهما معاً عامل الدين، إلا أن النظرة تبدلت، وأنفصل الطرفين عن بعضهما البعض، وقد القى كل طرف اللوم على الآخر وأعتبره مسؤولاً عن هذا الانفصال.

وتتلخص وجهة النظر التركية في فضل دفاع الإمبراطورية العثمانية عن الوطن العربي، والحلولة دون وقوعه فريسة للتدخل الاجنبي حتى أوآخر القرن التاسع عشر، في الوقت الذي لم يعي العرب فيه أبعاد هذا الفضل فتأمروا مع القوى الأجنبية لقطع خط إوصال الإمبراطورية ، وبالتالي وقعوا تحت هيمنة الاجنبي الذي تآمروا معه، وأما وجهة نظر العرب فقد خسرت فترة أوآخر الحكم العثماني بسيطرة العقلية الاستعمارية عبر سياسات الترتيك، والمعماريات الأخرى التي أشارت النجمة قبل انضمامها إلى التحالف الإجباري والساخرة والضالب والرسوم الباهضة التي كانت تفرض من قبل الاستانة^(١٧٥)، ومع هذا لا يمكن استبعاد الأسباب التاريخية في العلاقات التركية العربية، وهذا ما ركز عليه وزير الخارجية التركي "عثمان أولجاي" عند استعراض علاقته الجوار مع العرب^(١٧٦).

تعتبر القضية الفلسطينية إلى وقت قريب جزاً مهماً وعزيزاً من الدولة العثمانية التي تعد تركيّا الحديثة أمتداداً تاريخياً لها، وفي الوقت الذي كان هرتزل يجوب العواصم الأوروبيّة، والعاصمة العثمانية (الاستانة) للترويج لمشروعه الصهيوني يجعل فلسطين وطنًا قومياً لليهود بين الأعوام (١٨٩٦-١٩٠٤)، نجد السلطان العثماني عبد الحميد يرفض العرض اليهودي والذي تعهد به هرتزل عرض مساعدات مالية ضخمة وهدية للسلطان وأقراض الخزينة العثمانية ما تتفق به ماتعاني من أزمات^(١٧٧).

وبعد خلع السلاطين، ومجيء جماعة الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨، أخذت الظروف تتبدل تدريجياً لصالح اليهود، وتقدم صفوف النخبة الحاكمة في تركيّا كمال أتاتورك^(١٧٨)، والذي ساهمت إنجازاته بولادة تركيّا الحديثة عام ١٩٢٣، والتي قامت بتحديد خياراتها السياسيّة

منذ البداية، وقامت بجسم قضية الهوية المتارجحة بين الانظمة التركية والانظمة العثمانية والرابطة الاسلامية لصالح الرابطة التركية^(١٧٩)، وهذا يعني وضع المصالح القومية في مقدمتها أي مصلحة أخرى ولما رأت تركيا أثناء فترة رئاسة "عصمت اينونو" الثانية أن المصلحة تدور حيث مؤازرة الكيان الجديد الذي أخذ يأخذ موقعه في فلسطين فمحاولة منها لكسب وذ الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة في إطار لأنقاذ الأمة التركية من الجوع والافلاس والبطالة، سارع الرئيس في ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٩ للاعتراف باسرائيل اعتنقاً واقعياً، وصرح بوجود علاقات دبلوماسية بينه وبين اسرائيل، ثم عادت تركيا في العام نفسه لتعترف رسمياً وقانونياً باسرائيل ، وتأسست علاقات دبلوماسية على أثرها وسمح لليهود الاتراك بالهجرة الى الكيان الجديد^(١٨٠).

وعقدت اتفاقية تجارية جوية وبحرية ، وبذلك تكون تركيا أول دولة مسلمة تعترف بالكيان مما أدى الى تعزيز هوة الخلافات العربية-التركية^(١٨١) لتعزيز الاماني العربية-التركية بزعى الحزب الديمقراطي الذي جاء للحكم في أيار/مايو ١٩٥٠ حيث تحسنت العلاقات مع العرب نتيجة سعي تركيا لهذا، فمدت يدها الى مصر الا أن عضوية تركيا في حلف الناتو فرض على السياسة التركية أن تكون في موقف معاد للعرب^(١٨٢)، ففي ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٦ أيدت العدوان الثلاثي على مصر، وما يفسر هذا الموقف المصري المساند للثورة الجزائرية، فجاءت السياسة التركية مؤيدة للسياسة الفرنسية في الجزائر كما حشدت قواتها على الحدود السورية للضغط عليها دون مسايرة المطالب الشعبية التي تنادي بالوحدة مع مصر عام ١٩٥٨^(١٨٣)، ونتيجة لخيبة الأمل التركية لخلفائها الغربيين الذين انقسموا بين مؤيد ومعارض لها في الأزمة القبرصية الأولى (١٩٦٤-١٩٦٣)، ونتيجة لوقوف الكيان الصهيوني الى جانب اليونان، فقد ساندت تركيا العرب في صراعهم مع الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧ ، وأكذ وزير خارجية بلاده معارضته استخدام القواعد العسكرية الموجودة في أراضي تركيا على أنها لن تسمح باستخدام تسهيلاتها البرية والجوية ضد العرب^(١٨٤).

ورافق هذا الاعلان السعي التركي لتقليل من علاقتها الدبلوماسية والاقتصادية مع اسرائيل، وقد وصل التوجه التركي لمؤازرة القضايا العربية الى ذروته، حيث أعترفت تركيا عام ١٩٧٤م بمنظمة التحرير الفلسطينية، على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأيدت تركيا القرار الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، والذي أعتبر فيه اسرائيل بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري^(١٨٥)، وزاد التقارب التركي العربي مع انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في تركيا، مما يعتبر انعقاد المؤتمر هناك مناسبة أظهرت المشاعر التركية الدافئة والدافئة تجاه العرب والمسلمين^(١٨٦)، وفي اشارة لمعاهدة "كامب ديفيد" بين مصر واسرائيل والموقف التركي

لكونه بهم قضية الصراع العربي-الاسرائيلي فقد استحسنـت الخارجية التركية الزيارة الساداتية للقدس ، وباركـت الـاتفاقـية بـشرط يـعيدـ الكـيان الصـهيـوني الـأراضـي العـربـية المـحتـلة لـأـصـحـابـها^(١٨٧) ، وـفيـ خطـوةـ أـخـرىـ لـتحـسـينـ صـورـةـ العـلـاقـاتـ التـرـكـيةـ العـربـيةـ ، فـقدـ قـامـتـ باـفـتـاحـ مـكـتبـ لـمـنـظـمةـ التـحرـيرـ الـفـلـسـطـينـيـةـ فـيـ آـنـقـرـةـ ، وـإـقـامـةـ عـلـاقـاتـ دـبـلـوـمـاسـيـةـ معـهـا^(١٨٨) .

لـذـاـ يـمـكـنـ وـصـفـ الـعـلـاقـاتـ التـرـكـيةـ العـربـيةـ خـلـالـ هـذـهـ الفـتـرـةـ أـنـهـ مـرـتـ بـثـلـاثـةـ مـراـحلـ هـيـ: مرـحـلـةـ العـدـاءـ السـافـرـ لـلـأـمـانـيـ وـالـقـضـاياـ العـربـيةـ ، وـمـرـحـلـةـ التـقـرـبـ الـمـباـشـرـ ، وـمـرـحـلـةـ السـيرـ بـخـطـ مـتـواـزـ مـعـ الـقـضـاياـ العـربـيةـ . وـفـيـ اـعـقـادـنـاـ اـنـ الـمـرـحـلـةـ الـأـخـيـرـةـ هـيـ الـمـرـحـلـةـ الـتـيـ تـعـبـرـ عـنـ الـحـسـ إـلـاسـلـامـيـ الـذـيـ لـاـ زـالـتـ تـتـأـجـجـ بـهـ الـمـشـاعـرـ التـرـكـيةـ .

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

مـنـ خـلـالـ الفـقـرـةـ السـابـقـةـ وـجـدـنـاـ أـنـ تـرـكـياـ أـخـذـ تـوـجـهـاـ فـيـ سـيـاستـهـ الـخـارـجـيـ نحوـ تـحـسـينـ صـورـتـهاـ لـدـىـ الـعـالـمـ الـعـربـيـ مـنـ خـلـالـ عـلـاقـاتـ تـرـكـيةـ عـربـيةـ قـائـمةـ عـلـىـ أـسـاسـ التـفـهـمـ لـلـقـضـيـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ أـخـذـ هـذـاـ التـفـهـمـ يـتـزاـيدـ فـيـ الـخـطـابـ السـيـاسـيـ التـرـكـيـ فـالـاعـتـرـافـ بـالـمـنـظـمةـ وـإـقـامـةـ عـلـاقـاتـ دـبـلـوـمـاسـيـةـ مـعـهـاـ خـطـوةـ فـيـ الـاتـجـاهـ الصـحـيـحـ نـوـ تـحـقـيقـ تـلـكـ الـمـصـالـحةـ التـرـكـيةـ العـربـيةـ وـهـيـ كـذـلـكـ رـسـالـةـ سـيـاسـيـةـ لـلـعـالـمـ الـعـربـيـ لـتـعـزيـزـ الـعـلـاقـاتـ التـرـكـيةـ-الـعـربـيةـ ، وـخـطـوةـ لـبـنـاءـ جـسـورـ الثـقـةـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ .

لـقـدـ قـابـلـتـ الـبـلـادـ الـعـربـيـةـ الـخـطـوـاتـ الـاـيجـابـيـةـ التـرـكـيةـ بـخـطـوـاتـ اـيجـابـيـةـ أـيـضاـ ، وـهـذـاـ يـفـسـرـ توـسـعـ الـعـلـاقـاتـ التـجـارـيـةـ مـعـ الدـوـلـ الـعـربـيـةـ وـالـإـسـلـامـيـةـ فـوـقـعـتـ مـعـ السـعـودـيـةـ ثـلـاثـ اـتـفـاقـيـاتـ حـولـ الـتـعـاـونـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـعـلـمـيـ-التـقـنـيـ ، وـكـذـلـكـ مـعـ الـعـرـاقـ وـلـيـبيـاـ وـسـوـرـيـاـ وـالـكـوـيـتـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ الـاقـطـارـ الـعـربـيـةـ . وـمـنـ الـمـؤـكـدـ أـنـ أـحـدـ الـعـوـاـمـلـ فـيـ تـغـيـرـ سـيـاسـةـ تـرـكـياـ تـجـاهـ الـمـنـطـقـةـ الـعـربـيـةـ يـتـجـلـىـ فـيـ مـصـالـحـهـ الـاـقـتصـادـيـ ، فـالـشـرـكـاتـ التـرـكـيةـ نـظـمـتـ عـدـةـ عـقـودـ وـصـفـقـاتـ تـجـارـيـةـ مـعـ الـبـلـادـ الـعـربـيـةـ ، وـيـجـدـرـ بـالـذـكـرـ أـنـ إـضـافـةـ إـيـ تـنـاميـ التـجـارـةـ التـرـكـيةـ مـعـ الـبـلـادـ الـعـربـيـةـ فـقـدـ بـدـأـتـ كـبـرـيـاتـ شـرـكـاتـ التـعـمـيرـ وـالـبـنـاءـ التـرـكـيةـ فـيـ مـطـلـعـ الـثـمـنـيـنـاتـ تـتـجـهـ فـيـ اـنـشـطـتـهـاـ السـىـ تـوفـيرـ الـعـملـةـ الصـعـبةـ لـدـعـمـ الـاـقـتـصـادـ التـرـكـيـ ، وـتـشـغـيلـ أـعـدـادـ مـنـ الـعـمـالـ التـرـكـيـةـ ، وـهـذـاـ يـخـفـ منـ حـدـةـ الـبـطـالـةـ ، فـقـدـ وـصـلـ عـدـدـ الـعـمـالـ الـأـتـرـاكـ فـيـ الـأـقـطـارـ الـعـربـيـةـ عـامـ ١٩٨١ـ إـلـىـ (٢٠٠)ـ أـلـفـ عـامـ ، وـأـهـمـ سـبـبـ فـيـ تـزاـيدـ عـدـدـ الـعـمـالـ الـأـتـرـاكـ الـرـاغـبـيـنـ فـيـ الـعـمـلـ فـيـ الـأـقـطـارـ الـعـربـيـةـ يـكـمـنـ فـيـ الـقـيـودـ الـتـيـ وـضـعـتـهـاـ بـلـادـ السـوقـ الـأـوـرـوبـيـةـ عـلـىـ الـهـجـرـةـ إـلـيـهـاـ ، كـمـاـ أـنـ الـعـمـالـ الـذـيـ يـعـلـمـونـ فـيـ الـبـلـادـ الـعـربـيـةـ يـمـكـنـهـ تـوـفـيرـ كـمـيـاتـ أـكـبـرـ مـنـ مـاـ دـاخـلـهـمـ^(١٨٩) ، وـيـمـكـنـنـاـ أـخـذـ صـورـةـ بـقـدرـ الدـعـمـ وـتـشـغـيلـ الـعـمـالـ التـرـكـيـةـ مـنـ قـيـمةـ الـعـقـودـ الـتـيـ تـمـ اـتـفـاقـ عـلـيـهـاـ مـعـ الـجـاتـبـ الـعـربـيـ ، وـالـتـيـ بـلـغـتـ (٩)ـ مـلـيـارـ دـولـارـ فـيـ نـهـاـيـةـ عـامـ ١٩٨١ـ مـ^(١٩٠) .

- ١١٣ -

إن العلاقات الاقتصادية المتمامنة بين الطرفين حالت دون اعتراف تركيا بالقرار الإسرائيلي الذي دعا إلى اعتبار القدس عاصمة للدولة الصهيونية عام ١٩٨٠م، وقامت بخفض تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل ونددت بالاعتداءات الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م، وحرض الرئيس التركي "كعنان إيفرين" على حضور مؤتمرات القمة الإسلامية، وانتخب عام ١٩٨٤ رئيساً لجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية^(١١).

ومع نشوب الحرب العراقية- الإيرانية، حرصت تركيا على موقف الحياد بين البلدين على الرغم من وجود علاق سياسية بين تركيا، وكل من إيران والعراق، فارادت تركيا من هذا الصراع الأمن لتركيا لكون الورقة الكروية تستطيع أي من البلدين -العراق وإيران- استخدامها ضد تركيا في المستقبل، بعد نهاية الحرب بين الطرفين في مجال النيل من الأمن التركي ردأ على موقف تركيا فيما لو أنحازت لأي من البلدين . وبهذا الموقف بقيت الأبواب مفتوحة على البلدين ، وهذا ما يؤكد احتفاظها بعلاقات حسن جوار مع الدولتين على مصراعيها وحتى ضد العراق للكويت .

إن الخطوات الإيجابية من الجانب التركي تواصلت، فعلى صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي، أخذت تركيا تعزز من شأن منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن ليس بالقدر الذي بدأته في بداية عقد الثمانينات، لتأتي أزمة الخليج العربي الثانية في ٢ آب ١٩٩٠م لتطرح توجهات جديدة على تركيا التي كانت تتغوفف من انحسار دورها وانخفاض أهميتها الاستراتيجية في ظل التقارب السوفيتي-الأمريكي خاصة والغرب عامة، وتزايد هذا الأحسان بين التغيرات السريعة في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩م، فدفع بها إلى هامش النظام الفرعي، هذا التطور أدى إلى مزيد من الاندفاع التركي نحو الشرق خاصة والشرق العربي عامة، فكانت أزمة الخليج -المشار إليها- المخرج المناسب لإعادة تركيا توظيف موقعها الاستراتيجي بشكل مزدوج عن طريق إعادة تفعيل دورها في النظام الغربي الذي ما زال يمثل هدفاً استراتيجياً للسياسة التركية، من خلال القيام بدور إقليمي نشط تجاه المنطقة العربية والخليج العربي بشكل خاص، فاستمرت تركيا الأزمة مما درّ عليها فوائد خدمت بها أهدافها على المسرحين الدولي والإقليمي، وذلك عن طريق^(١٢) :

- ١- زيادة قدرتها العسكرية وتحديث بين قواتها المسلحة .
- ٢- تحسين وتطوير الاقتصاد التركي .
- ٣- رفع مستوى العلاقات مع السوق الأوروبية .

- ١٤ -

لقد تميز الموقف التركي بداعمه لقرارات الهيئة الدولية، وتمشياً مع رغبة الدول العربية المناهضة للغزو العراقي للكويت، ومع دول التحالف، ويبرز ذلك الموقف التركي من خلال ما يلي:

- ١ - أغلق خط الأنابيب العراقي في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ الممتد من كركوك والموصى، ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير مع العراق تمشياً مع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق.
- ٢ - وافق البرلمان التركي في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ على منع الحكومة صلاحية إعلان حالة الحرب لمواجهة الأحداث في الخليج.
- ٣ - أعلن الرئيس أوزال في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ عن استعداد تركيا لإرسال قوات تركية لأية دولة عربية تطلب ذلك لمواجهة التهديد العراقي.
- ٤ - وافقت تركيا على استخدام القوات الأمريكية لقاعدة إنجلترا الواقعة بالقرب من الحدود التركية السورية العراقية.
- ٥ - طالبت تركيا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ حلف الأطلسي بإرسال وحدات عسكرية تابعة للحلف لمواجهة حرب محتملة مع العراق.

لقد اتسم الموقف التركي بالرغم من الاشتراك العقلي مع التحالف الدولي ضد العراق، لكن الضغوط الداخلية من جانب أحزاب المعارضة قد حدت من ذلك، وعلى الرغم من المعارضة الداخلية فقد خلقت الأزمة فرصة للدبلوماسية التركية كي تقيم حواراً مع بعض دول المنطقة، فقام الرئيس "أوزال" بجولة في دول المنطقة شملت (سوريا وقطر وال سعودية ومصر). وكانت قضية الأكراد والمياه من القضايا التي ناقشها الرئيس أوزال، خاصة وأن حزب العمال الكردي له مقر دائم في معسكرات تدريب في المناطق التي تسيطر عليها القوات السورية في لبنان، وتأمل تركيا أن تغير سوريا من موقفها من قضية الأكراد بعد أن أعلنت تركيا بعدم استخدام قضية المياه وسيلة للضغط على سوريا^(١٢).

إن تزامن انحلال الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج زاد من الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، والتدخل في القرار الاستراتيجي التركي سواء عن طريق تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية لتركيا، أو عن طريق اللعب بورقة الأكراد، أو بالورقة السياسية التي تخول أمريكا دون مزيداً من التقارب التركي للجماعة الأوروبية، وخصوصاً أن الخوف التركي من الاتحاد السوفيتي قد يخدم المصالح التركية فيما لو أدار الغرب بوجهه عن تركيا، لكون الموقع التركي موقع هام واستراتيجي في العالم يكفل بأن يجعل الدول وخاصة ذات الشوكة العسكرية والاقتصادية والسياسية تسعى جاهدة لاستخدامها.

المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية التركية على الصراع :

تمثل تركيا الحديثة واحدة من أهم دول الجوار الجغرافي للإطار العربي ذات العلاقة والاعتبار، الذي لا يمكن بحال من الاحوال الفصل التام في النظرة التاريخية بينهما، لكون تركيا الحديثة امتداد للإمبراطورية العثمانية القديمة التي إنضوا العرب تحت راياتها قرون من الزمن، ولكون العرب يدينون بالولاء للإمبراطورية التي حفظت تراثهم من تدنيس المستعمر الغربي طيلة تلك القرون، وأما التناقضات التاريخية في رفع الشعار القومي الطوراني والعربى في مواجهة بعضها البعض اسفرت عن نفسها في ظل ظروف وشروط محددة ارتبطت تركيا بحلف الأطلسي واتجاهاته في السياستين الداخلية والخارجية، وخاصة في ظل العلاقة الوثيقة مع إسرائيل، وارتبط بعض العرب بالشرق وبعض الآخر بالغرب مع الاحتفاظ في الذاكرة بعداء العرب لتركيا وتركيا للعرب .

إن المتغيرات التي طرأت على السياسة التركية بعد حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ وعودتها إلى إقامة علاقات سياسية تعاونية كثيفة مع العرب دليل على عدم إمكانية الغرب تقبل تركيا كدولة أوروبية ستشارك غداً بكل حيوية في الجماعة الأوروبية لكون التراكمات التاريخية لازالت تهبط في نفوس الغرب والذين أذلتهم تركيا في عهد الإمبراطورية، ان هذه التأثيرات لها ما يبررها وستعكس على الصراع العربي- الإسرائيلي وأهمها :

١- إن الصراع التركي-اليوناني ووقوف بعض الدول الأوروبية إلى جانب اليونان والكيان الصهيوني أيضاً أثار لدى تركيا مشاعر الكراهية لوقفتها، ضد الأمانة العربية في فلسطين، وأحسست بخطا فادح تجاه مواقفها المؤيدة لهذا الكيان الذي وقف ضد التوجهات التركية في صراعها مع اليونان، كما أنها وجدت نفسها خارج الدائرة التي هي في الأصل دائرتها ، إلا وهي الدائرة الإسلامية ، فارتدى إلى داخل الدائرة منتمية لها، وبالتالي أصبحت قائدة في عام ١٩٨٤ رئاسة الجنة الدالمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية، وهذا الدور الجديد أنعكس على قضية الصراع العربي- الإسرائيلي بأن وقفت مؤيدة للحق العربي ، ولمنظمة التحرير وثقل آخر أضيف على قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بالقضية. فإذا كانت تركيا سعت من تقربها للعالم العربي لتأييدها في صراعاتها الخارجية خصوصاً مع اليونان فيما يتعلق ببحر إيجه وقبرص، فإنها أرادت كذلك اعطاء وجه إسلامي للسياسة التركية الخارجية للاتفاق حول الأركان الإسلامية الثورية داخلها، فإن الدول العربية كسبت تركيا من خلال مد جسور العلاقات معها لموازرتها في قضيابها هي الأخرى .

٢- ان فتح الأسواق العربية أمام التجارة والعملة التركية هما نتيجة الجوار الجغرافي، والخلق التاريخية القديمة وحتى لا تذهب تركيا بعيداً في علاقتها مع الغرب وتحول دون تحقيق الأهداف التالية :

- ١١٦ -

أ. منع إقامة تحالف إقليمي بين تركيا وإسرائيل، والعمل على تقليل العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى أدنى حد ممكن، فقد أقترحت الحكومة التركية على الغاء اتفاقية تجارية مع الكيان الصهيوني عام ١٩٦٩م. ونمط التجارة التركية والعربية نمواً كبيراً خلال فترة (١٩٧٥-١٩٨٤)، فقد ارتفعت من نحو (٨٩٠) مليون دولار عام ١٩٧٥م، إلى نحو (٤٠,٥٤٠) مليون أي ما يعادل خمسة أضعاف ما كانت عليه^(١١١).

ب. منع الولايات المتحدة من استخدام قواعدها العسكرية في تركيا لأمداد إسرائيل بالسلاح خلال فترات الصراع المسلح معها أو منقطة انطلاق للقوات الأمريكية في حال قرار أمريكا بالمشاركة مباشرة في القتال.

٣- شهد أواسط عقد الثمانينات تراجع في المواقف التركية تجاه معاورتها القضية الفلسطينية ، وقل اهتمامها بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، ويكمّن هذا بالعوامل التالية^(١١٢):

أ. ازدياد أهمية التيار القطري داخل مجموعة الدول العربية، وغدا التيار هذا يركز على العلاقات الثنائية بين قطر وأخر يعني أن تركيا واجهت الدول العربية بصورة فردية لا جماعية.

ب. تراجع أسعار النفط عالمياً مع توافر فائض في السوق العالمية مما قلل من النفوذ السياسي والاقتصادي والمالي للدول العربية البترولية .

جـ. تفسخ الموقف العربي الموحد تجاه فلسطين، ودب الفتور في أوصال التضامن السياسي العربي بعد نشوب الحرب العراقية- الإيرانية، وعدم اتخاذ موقف عربي موحد من الحرب حيث ذهب فريق يؤيد العراق وأخر يؤيد إيران .

٤- أنتعشت المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية، والحقوق العربية في فلسطين في الربع الأخير من عقد الثمانينات، حيث قامت في عام ١٩٨٨م بخطوات سياسية ايجابية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وأعطتها وضعاً سياسياً أفضل في التعامل والمخاطبات الرسمية، وحرست كل الحرص على إهاطتها بعلاقات مميزة قريبة إلى حد كبير من العلاقات التركية القائمة مع الدول الأخرى. وبهذا رفعت مستواها التمثيلي إلى مصاف التمثيل الدبلوماسي للدول المستقلة الأخرى^(١١٣) ، ويفسر هذا الانتعاش خروج العراق منتصراً من حربه مع إيران مع صلابة في الموقف السياسي والعسكري، وامتلاكه قوة ترشحه على قيادة المشرق العربي، فإيلاء العراق اهتمام خاص للقضية الفلسطينية ارادت تركيا من مواقفها المؤيدة والأخيرة الاحتفاظ بالاجازات التي حققتها على صعيد الساحة العربية المشرفة .

٥- تراجعت المواقف التركية الرسمية، والخاصة بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي مرة أخرى، وأخذت منحنى جديد يتناغم وموافق الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة في

بداية وأثناء وبعد أزمة الخليج الثانية، وذلك لتأكيد الدور الاستراتيجي التركي على الساحة الغربية، وخاصة في أوروبا بعد أن أصبح هامشياً. ومن جهة أخرى تفرق العرب فرقاً البعض مع هؤلاء، والبعض الآخر مع أولئك ، وبالتالي نجد تركيا فضلت في هذه الفترة مصلحتها القومية، ودارت معها حسب الأسلوب التي تحقق بها تلك المصلحة. فقد وضعت القواعد التركية تحت تصرف قوات التحالف .

٦- أيدت تركيا فكرة المؤتمر الدولي للسلام لحل قضية الصراع العربي- الإسرائيلي مع تأكيدها على قرار (٢٤٢) كأساس للحل، وبالصورة التي تضمن لكل أطراف الصراع حقوقهم، وإن المشاركة التركية في مرحلة صنع السلام في المنطقة، واستعدادها لهذه الفكرة تتضح من مساعيها لتحقيق معادلة تستهدف مبادلة النفط العربي بالماء التركي حيث أخذت حكومة "أوزال" تدرس مشروع يسمى بمشروع مياه السلام لضخ الفائض المائي من نهر "سيهان وجيهان" بجنوب تركيا إلى بعض دول المنطقة في الشرق الأوسط عبر أنابيبين^(١٩٧) :

- الأنابيب الغربي وطاقته (٣,٥) مليون متر مكعب يومياً، ويشمل سوريا والأردن وال السعودية ويمتد (٢٦٥٠) كيلو متر. وبكلفة (٨,٥) مليار دولار .

- الأنابيب الشرقي (أنابيب الخليج) وطاقته (٢,٥) مليون متر مكعب يومياً. وبطول (٣٩٠٠) كيلو متر. وبكلفة (١٢,٥) مليار دولار ، ويشمل الكويت وال السعودية (جبيل والدمام والقصير والهفوف) والبحرين وقطر والأمارات العربية المتحدة وعمان .

٧- إن تفكك الاتحاد السوفيتي على الرغم أنه كان يشكل أحد أعداء تركيا في فترة من الزمن يعني أن السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية ، لا يمكن بأي صورة في توجهها للصراع العربي- الإسرائيلي أعطائها صفة الاستقلالية عن السياسة الغربية، وخاصة سياسة الولايات المتحدة. بل سوف تنسجم مع سياسة الغرب قبلها وقائلاً، وتقوم بالدور الذي تكلف فيه بدقة أن عهد لها في ادوار مرحلة السلام وما بعدها .

إن السياسة التركية في ظل النظام الدولي الجديد، وقيادة الولايات المتحدة لهذا النظام، لا شك أنها تسعى إلى إيجاد دور مميز لها في التحالف الغربي المتماستك، وفي محيطها الشرقي أوسطي ، وبالتحديد في جوارها العربي، وهو دور ما زال قيد التبلور اتضحت بعض معالمه من خلال استعراض الثوابت والمتغيرات والآثار التركية على الصراع العربي- الإسرائيلي في هذه الدراسة، إلا أنه سوف تتضح معالمه وأبعاده في المستقبل القريب خاصة بعد توقيع كل الأطراف العربية على معاهدة السلام التي أفرزتها أحداث المؤتمر الدولي الذي بدأ أول اجتماعاته في مدريد مع بدايات عقد التسعينات .

المبحث الثالث: القرن الأفريقي والصراع .

المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

القرن الأفريقي هو ذلك الرأس الناشئ من اليابسة الناطح البحر على شكل قرن يشق الماء شطرين الشمالي منه هو البحر الأحمر، والجنوبي هو المحيط الهندي وعليه، فإن القرن الأفريقي من الناحية الجغرافية يشمل أثيوبيا والصومال وجيبوتي^(١١٨) .

إن منطقة الصراع في القرن الأفريقي تعد على جانب كبير من الأهمية نظراً إلى ارتباطها المباشر بالأمن العربي عموماً، والرغبة الإسرائيلية الملحة للإتصال باقطرار هذه المنطقة من أجل التحالف معها، لكونها تتطلّق من القاعدة التي تقول: "عدو عدو صديق لي". كما أن موقع القرن الأفريقي تظهر أهمية في تأثيرها الملموس فيصالح الحيوية لبعض الأقطار العربية الفاعلة في آليات الصراع العربي- الإسرائيلي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وأيًّا كان الأمر فإن انعكاسات الصراع في القرن الأفريقي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر في ثلاثة مصادر كامنة لتهديد الأمن القومي العربي، وهذه تتيح لإسرائيل الفرصة لاستغلالها، وهذه المصادر هي^(١١٩) :

١ - عروبة ووحدة كل من السودان والصومال وجيبوتي ، ولا شك أن هذه الدول العربية تقف في مصاف دول الدعم، والمساندة لدول الطوق العربي .

٢ - التحكم في ينابيع النيل، وتأمين الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان، وهذه تؤثر على النمو الاقتصادي لهذه الدول، وبالتالي فالدول التي تعاني من ركود وضعف في النمو الاقتصادي لاتقوى على شن حرب .

٣ - عروبة البحر الأحمر هذا إذا علمنا أن شواطئ البحر الأحمر سواء تلك الغربية أو الشرقية تحيط بها دول عربية باستثناء الساحل الأثيوبي .

وإذا ما تتبعنا طبيعة المصادر السابقة نجدها ناجمة عن عدة اعتبارات أهمها :

١ - الموقع الاستراتيجي والهام لهذه المنطقة، جعل فيها محل اطماع الدول القوية في مختلف عصور التاريخ فالقرن الأفريقي يحاذى الممرات المائية الاستراتيجية في كل من البحر الأحمر والمحيط الهندي، ومع شق قناة السويس زادت القيمة الفعلية للمناطق المحيطة بالبحر الأحمر، وزادت أطماع الدول الكبرى في كسب دولها حلفاء لتأمين طرق تجارتها وغيرها .

٢ - ان الإسلام مثل دوراً هاماً في تشكيل وتدعمه الطبيعة المتجانسة لدول القرن الأفريقي باستثناء أثيوبيا. لذا فالإسلام كديانة، والعرق العربي كقومية، جعل أثيوبيا تتحسن من موقعها لتطلق دعواها القائلة بأن أثيوبيا جزيرة مسيحية يحيط بها المسلمون من كل جانب، وبتشجيع من الدول الغربية انطلقت لنزع ارتيريا وأوجادين، وبالتالي لا تكف هذه الدولة عن اثارة المتاعب للدول العربية المجاورة وتخطب ود أعدائها^(٢٠٠) .

٢- التركية الاستعمارية الثقيلة التي ألقت بظلها على الوحدات السياسية في منطقة القرن الأفريقي وأهمها^(٢٠١) :

أ. الدولة الامبراطورية الإثيوبية التي قامت أساساً على التوسيع وضمت أقواماً من أمم مختلفة، ويتحدثون بلغات مختلفة، وذوي سبل عيش اقتصادية مختلفة .

ب. القومية العربية التي تعصف بالدول العربية في القرن الأفريقي، والتي أصبحت في صراع مع دول الجوار وخاصة إثيوبيا .

جـ. التدخل الخارجي والتغافل الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية ، اذ ركزت الأطراف الخارجية الفاعلة على إثيوبيا باعتبارها قوة إقليمية كبيرة في المنطقة .

لما ذكر سابقاً ومن خلال نظرة سريعة فإنه أول ما يلفت للدارس أن الصراع سيطغى على علاقات الجوار بين دول القرن الأفريقي، وهذا بلا شك سيكون بين الدول العربية، وبين إثيوبيا وبمساعدة قوى خارجية سواء كانت قوى إقليمية كإسرائيل. أو قوى تقع خارج إطار الاقليم كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً والجماعة الأوروبية .

ولعل أبرز نماذج الصراعات المعتمدة في منطقة القرن الأفريقي من حيث التعقيد والتشابك وتداخل القوى الفاعلة داخلياً وخارجياً، تلك المتعلقة بالصراع الصومالي-الإثيوبي ويعد هذا الصراع من أخطر مشكلات القرن الأفريقي على وجه العموم^(٢٠٢) .

لقد قسم الشعب الصومالي وأرضه إلى عدة أقسام. مما جعل القيادة الصومالية تتلزم بقضية الوطن الصومالي الكبير، وهو ما أدى إلى تورط الصومال وإثيوبيا في نزاعات حدودية مسلحة، فقد حاول الصومال الذي وقع اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي، القيام بهجوم مسلح كبير في مطلع عام ١٩٦١، وفي أعقاب الانقلاب الفاشل ضد الامبراطور "هيللاسلي" غير أن الجيش الصومالي لم يكن مؤهلاً، فهزمه ودخل في مواجهة ثانية عام ١٩٦٤، ومواجهة ما بين الأعوام (١٩٧٧-١٩٨٢-١٩٨٤). ووجهة النظر الصومالية في صراعها على إقليم أوغنادين مع إثيوبيا تؤكد على ضرورة تغيير الحدود الاستعمارية الموروثة بما يسمح بتوحيد الصوماليين في إطار إقليم صومالي واحد، وهذا يتمشى مع مبادئ القانون الدولي، ومبادئ الأمم المتحدة والأعلن العالمي لحقوق الإنسان، والخاص بحق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار، وأما وجهة النظر الإثيوبية ترفض فكرة الغاء الحدود الموروثة، وتؤكد على تمسكها بها، أما بالنسبة لمبدأ تقرير المصير فإنه لا ينطبق إلا على الشعوب التي لم تحصل على استقلالها من الحكم الأجنبي ومن ثم فإنه لا يجوز القول بتطبيقه على دولة قديمة ومستقلة كإثيوبيا^(٢٠٣) ، إن الحرب كانت سجالاً بين الطرفين حتى عام ١٩٨٨م. وقع الصومال وإثيوبيا اتفاقية أنهت حالة الحرب بين البلدين وأعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما^(٢٠٤) .

- ١٢٠ -

والصراع الارتيري-الاثيوبى ، يعتبر الصراع المسلح في ارتيريا أطول الصراعات الأقلية المساحة في تاريخ أفريقيا الحديثة وترتبط القضية الارتيرية باعتبارها قضية دولية ارتباطاً وثيقاً بمشكلات القرن الإفريقي بشكل عام، التي تتضمن إثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان، إضافة إلى دور القوى والأطراف الخارجية كالولايات المتحدة وأسرائيل، وبعد الأكثر أهمية في الصراع الارتيري-الاثيوبى يتعلق بمدى أهمية السواحل الارتيرية لبقاء الأرضي الإثيوبية^(٢٠٥) لكونها لامتناك -إثيوبيا- أي منفذ بحرية سوى مينائي "عصب ومصوع" الارتيريين، وإن وجهة النظر الإثيوبية تؤكد أن ارتيريا من الناحية التاريخية كانت جزء لا يتجزء من إثيوبيا وإيطاليا المسؤولة عن فصل ارتيريا من إثيوبيا الأم عام ١٨٨٥ وبالتالي لم يكن لارتيريا وجود مستقل قبل ذلك التاريخ^(٢٠٦) ، ولما كانت الولايات المتحدة تخشى امكانية قيام دولة ارتيريا مستقلة بتوجهات عربية وإسلامية وتشكيلها مع الصومال والسودان عمقاً استراتيجية وحزاماً أمنياً للوطن العربي، إن هذا كانت من دوافع العون الأمريكي لإثيوبيا لأنها في زاوية أخرى كانت تقدر حجم التسهيلات التي سوف تحصل عليها بلاده من جراء تحالفها مع إثيوبيا . وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت "اديس ابابا" عودة ارتيريا إلى الأصل إثيوبيا، وبقيت كذلك حتى عام ١٩٩١ حيث أعلنت الاستقلال .

وهناك صراعاً ثالثاً تدخل ارتيريه طرفاً أساسياً فيه، وهو الحرب الأهلية في جنوب السودان، حيث أخذت إثيوبيا مساعدة ثوار الجنوب لوجود حساسية في العلاقات الخارجية السودانية الإثيوبية، وهي مزيج من أطماء تاريخية إثيوبية في السودان .

بالنسبة للأطماء الإثيوبية في الأرضي العدوانية، فقد نددت بخطاب الامبراطور "فليكس" امبراطور إثيوبيا "الحبشة" في ١٠ نيسان/أبريل ١٨٩١ والتي بعث بخطاب على صورة منشور لكل القوى الأوروبية (بريطانيا-فرنسا-إيطاليا-بلجيكا) ضمنته حق بلاده في الأرضي الواقعة في الجزء الشرقي من السودان بما فيها الخرطوم عاصمة السودان اليوم^(٢٠٧) ، لهذا استثمرت إثيوبيا الصناعة الاستعمارية البريطانية بتقسيم السودان إلى جزئين الشمالي والجنوبي، الأمر الذي أورث السودان بعد استقلاله انقساماً حاداً في هويته القومية التي يتنازعها اتجاهان رئيسيان أضف إلى ذلك أنه شهد أيضاً انقسامات على أساس عرقية وثقافية ودينية وجغرافية، وهو ما شكل تربة صالحة لصراع مرير، ومقدمة أساسية لحرب أهلية بدأت عام ١٩٥٥ بعد التمرد العسكري في مدينة تروق، وانتهت بتوصيل إلى تسوية سلمية بمقتضى اتفاقية "اديس ابابا" عام ١٩٧٢م. ثم بدأت المرحلة الثانية فيها عام ١٩٨٣ أثر التمرد العسكري والاضطراب السياسي مرة أخرى ولا زالت حرب الجنوب دائرة وتغذي إثيوبيا الثوار بين حين وآخر حسب الظروف السياسية، وهدوء وتوتر علاقات الجوار^(٢٠٨) .

- ١٢١ -

إن مياه النيل تشكل صراعاً آخر بين أثيوبيا والدول العربية، حيث كما هو معلوم يعتبر نهر النيل من أطول أنهار العالم (٧٠٠٠ كم تقريباً، ومصدر مياهه من البحيرات الاستوائية الأفريقية، وجبال أثيوبيا وارتيريا، وتحاول أثيوبيا تاريخياً استعمال النيل الأزرق - أحد روافد نهر النيل - للضغط وابتزاز السودان ومصر خاصة، والتلاعب في توزيع مياه النهر بين البلاد التي ينبع منها، وتلك التي يصب فيها .

وقد صرخ وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ م أن الحرب المقبلة في منطقة وادي النيل ستكون حول مياه النيل، وأن النيل بالنسبة لمصر عامل جيوسياسي حاسم وقد يكون سبباً للحرب إذا ما وجدت مصر نفسها محرومة من نصيبها من المياه .

لذا فالعلاقات مع دول القرن الإفريقي تعتبر علاقات صراع ما بين أثيوبيا من جهة، والدول العربية المجاورة في القرن الإفريقي من جانب آخر ، وكانت هذه الصراعات مناخاً ملائماً لتدخل عدة قوى دولية عظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولكن الولايات المتحدة كانت تتدخل بصورة أكثر، وقوى إقليمية هي إسرائيل والتي ترى فيها التحالف مع أثيوبيا، واعداء العرب هي من لب الاستراتيجية الإسرائيلية .

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

لقد شهدت منطقة القرن الإفريقي متغيرات جديدة كانت بدايتها الأولية في منتصف الثمانينات، وعلى وجه التحديد في الرابع الأخير من عقد الثمانينات ، عندما وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٨٨ م بين أثيوبيا والصومال، ومع بداية التسعينات حدثت تطورات سريعة ومتلاحقة، لتسقط نظام "ماتغستومريام" العسكري في أثيوبيا. وانهار نظام "سياد بري" الشمولي في الصومال فقد افرز الصومال رغم ما لديه من مقومات متجانسة مادية ومعنوية، دولة جديدة تم اعلانها في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ وهي جمهورية أرض الصومال بزعامة "علي نور" رئيس الحركة الوطنية الصومالية التي أعلنت انفصالإقليم الشمالي، وتدخل الولايات المتحدة تحت غطاء الأمم المتحدة في الصومال عام ١٩٩٢، وفقدت التجانس الذي كان ميزة من أهم المميزات التي يتمتع بها السودان .

وفي أثيوبيا استقطبت ولأول مرة بعد رحيل "ماتغستومريام" خيار الضم العسكري لارتيريا وهو القرار الذي اتخذه الامبراطور "هيلاسي لاسي" عام ١٩٦٢ وسار على نهج النظام العسكري في "اديس ابابا" من الفترة (١٩٧٤-١٩٩١) فقوة الكفاح المسلح للمقاومة الارتيرية دفعت بالرئيس الأثيوبي "ميليس زناوي" إلى الأعلان منذ البداية عن حق تقرير المصير للشعب الارتيري. وتم تنفيذ هذا في آب/اغسطس ١٩٩١ عندما وقع كل من الرئيس

"رنافي و السياسي افيورقي" الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا على وثيقة هامة أعلنت فيها اديس ابابا رسمياً بحق تقرير المصير لارتيريا، على أن يتم هذا خلال استفتاء شعبي عام ١٩٩٣ ، وكان لاقلهم ارتيريا ذلك. وأما ما يتعلق بمشكلة جنوب السودان فما زالت مستمرة ويجد "جون غارانغ" زعيم الجبهة الشعبية لتحرير السودان بالنظام الإثيوبي حليفاً أساسياً^(٢٠١).

إن الاحداث والتطورات في منطقة القرن الافريقي، يواكبها تغيرات ملموسة على الصعيد الدولي. إذ أنها منذ أواخر الثمانينات أمام نظام عالمي جديد في طور التشكيل والتكون، وأهم سمات هذا النظام هو بروز الولايات المتحدة كقائد وفاعل ووحيد لهذا النظام بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من مسرح الصراع على الحياة العالمية، ومن بينها منطقة القرن الافريقي ، من هنا سيكون التركيز في أكثره على اثيوبيا عند معالجتنا للآثار المترتبة على المتغيرات الدولية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي .

المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية في القرن الافريقي على الصراع :
 إن الصراعات التي تخترق جسد القرن الافريقي كانت تعرفها -كما أسلفنا- قوى دولية كالولايات المتحدة، وأخرى إقليمية كاسرائيل، وهذه الصراعات التي نمتها اسرائيل، وذلك من أجل الوصول الى تحقيق أهداف الاستراتيجية الاسرائيلية التي تقوم على التحالف وتنمية العلاقات مع دول الأطراف أو الجوار العربي، وكما كانت اثيوبيا تقف وراءها الأطراف الخارجية في تغذية مطامعها .

إن الوجود الإسرائيلي في المنطقة يجعل من مبادئ استراتيجية التحالف مع اثيوبيا ، واقامة علاقات تحافظ عليها بأي ثمن وللأسباب الآتية :

١- ان اثيوبيا هي الدولة الوحيدة غير الإسلامية التي تطل على البحر الأحمر، ومن ثم ينبغي البقاء عليها موحدة، وذلك للحيلولة دون تكوين البحر الاحمر الى بحيرة عربية، وهذا يعزز التوجه الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي بإيجاد قوى أخرى تلهي الدول العربية وتشغلها عن التفكير الجدي في ايجاد حل للصراع العربي- الإسرائيلي عن طريق القوة العسكرية لما أوجد النظام الإسرائيلي نفسه .

٢- يمكن استخدام اثيوبيا كمنفذ للتغلب الاقتصادي في افريقيا، ومن ثم كسر حدة المقاطعة الاقتصادية العربية، وهذا يعني ايجاد اقتصاد اسرائيلي قوي ينعكس ايجابياً على الصراع العربي- الإسرائيلي وفي سلة الاسرائيليين .

- ١٢٣ -

- ٣- تأييد إثيوبيا في صراعها مع الصومال، لكون الأخيرة أحد أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي .
- ٤- دعم إسرائيل لثوار الجنوب السوداني عن طريق إثيوبيا، وتشجيع إثيوبيا على مضايقة السودان وبأي وسيلة، وهذا من شأنه خلق مشكلة سياسية للسودان، وبالتالي يحد من دورها في مساندة الأشقاء في الصراع العربي- الإسرائيلي .
- ٥- زيادة قوة إثيوبيا، وهذا من شأنه تدعيم الأمن الاستراتيجي لها كقوة عظمى إقليمية في منطقة القرن الإفريقي فتزيد من ضغطها على الدول العربية .
- لقد أدى التضامن الإسرائيلي مع إثيوبيا إلى عدة نتائج إيجابية لصالح النظام الإسرائيلي، انعكس بصورة مباشرة على قضية صراعها مع العرب، وهذه النتائج جاءت على النحو التالي :
- ١- قامت إسرائيل بمساندة إثيوبيا إلى كسب مزيداً من المهاجرين الجدد الإفريقيين ، والذين يدعون باسم يهود الفلاشا، وهذا يصب لصالح المعركة الديمغرافية لصالح اليهود - وفي اعتقادنا أنها ستختسر هذه المعركة عاجلاً أم آجلاً- ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ واستمرت الجهات اليهودية بنقل يهود إثيوبيا إلى إسرائيل مباشرة^(١٠) .
- على الرغم من المشاكل المتعلقة باتدماج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي فإنهم يشكلون قوة ضاربة لا يُستهان بهم لاستيعابهم في الجيش وتوطنهם في أماكن صعبة . في اعتقادنا أن هؤلاء سيكونون مستقبلاً أحد عوامل تفسخ المجتمع الإسرائيلي، وانهياره نظراً للتمييز العنصري الذي تنتهجه إسرائيل تجاه يهود الفلاشا. وأقرب مثال على ذلك عدم احتفاظ بنك الدم اليهودي بدماء المتبرعين منهم مما أثار حفيظتهم، وثاروا على شكل مظاهرات أخذت طابع العنف^(١١) .
- ٢- تهديد بلاد عربية هي (السودان والصومال وجيبوتي وأرتيريا) بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التفозд السياسي والإيديولوجي الذي يتضمنه النظام الإثيوبي، فقد يلجأ إلى تشجيع المعارضة السياسية لدى كل بلد، أو دعم الحركات الانفصالية، وغيرها من الأساليب، وذلك لإلهاء العرب بمشاكلهم الداخلية وترك أمر الصراع العربي- الإسرائيلي لدى بعض الدول دون الأخرى، وهذا يضمن عدم مواجهة إسرائيل للعرب مجتمعين، بل تواجههم بصورة فردية، وبهذا تضمن تفوقاً في جميع الميادين التي تخدم معركة الصراع حول فلسطين .
- ٣- إن إقامة تحالف إسرائيلي مع إثيوبيا يعني مكسب سياسي إسرائيلي كبير لكون إثيوبيا تحتوي على مقر منظمة الوحدة الأفريقية، فتعتبرها إسرائيل ممراً لها في إفريقيا .

- ١٤ -

٤- امكانية تهديد أثيوبيا المتحالفه مع اسرائيل للدول العربية، والتي لها مصالح بعيده النيل، يجعل الدول العربية تتجأ الى عدم إثارة اسرائيل حتى تضمن عدم اثارة الأخيرة لأثيوبيا فتلعب بورقة المياه .

٥- ان لدى اسرائيل من الدوافع ما يجعل لها حضوراً في منطقة القرن الافريقي، لكون هذا الأمر يخفف عنها قيود المقاطعة الاقتصادية العربية، لكونها قطعة قريبة من اسرائيل وبواسطتها تستطيع الحصول على متطلبات اقتصادها الوطني، وهذا يمكن اسرائيل من احرار تقدماً ملمساً في صراعها مع العرب .

٦- إن الامتداد الاسرائيلي الى افريقيا، وخاصة من خلال الدول التي تتحالف معها في القرن الافريقي تقدم لدول افريقيا خاصة اسرائيل الدولة النموذج التي واجهت مصاعب شتى واستطاعت بفضل قدراتها الخاصة التغلب عليها، وأن تبني دولة حديثة ومتقدمة، وتستطيع أن تجعل كل دولة تتحالف معها دولة انموذج على غرار النظام السياسي الاسرائيلي، وبالتالي ينعكس على الصراع العربي-الاسرائيلي، بأن مكسب عدة دول بحاجة الى أصواتها في الأمم المتحدة، وبحاجة الى تنمية صادراتها، واستيراد ما يلزم اقتصادها في تلك الدول .

٧- ان التواجد الاسرائيلي في منطقة القرن الافريقي يفسد على العرب جهودهم الرامية الى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية، وهذا يعني على العرب قبول اسرائيل في نظام بعيداً عن النظام القومي يتسمية جديدة ومن منطقة دول الشرق الأوسط .

٨- لعب اسرائيل بورقة القرن الافريقي يعني تعطيل دور بعض الدول التي تشكل دول دعم ومساندة في المشاركة القومية في اي حرب فعلية مع اسرائيل كالسودان مثلاً، ولعب اثيوبيا بورقة الجنوب السوداني بدعم من اسرائيل، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تلعب بايجاد العداوة والإفراط بالحساسية لدى دول الجوار العربي كمصر والسودان. وما حادثة اغتيال الرئيس المصري عام ١٩٩٥ في "أديس أبابا" إلا ضرباً من ضروب العداوة التي أوجتها اثيوبيا بتسريبها لبعض الأنباء، والتي سرعان ما تناولتها الصحف العالمية التي تحمل عداوة باطنية لدى كل من مصر والسودان، والتي أفادت ان النظام السوداني وراء محاولة عملية الاغتيال، فأخذت هذه أبعاداً كثيرة، حيث سعت مصر لدى الأمم المتحدة لإدانة السودان والطلب منه بتسليم المشتبه بهم^(٢١) .

٩- إن أزمة الخليج الثانية، أدت الى زيادة التصدع في جدار التضامن العربي مما فسح المجال لدى اسرائيل الى زيادة علاقاتها مع دول القرن الافريقي، بحيث أخذت اسرائيل تقترب الدول العربية في تلك المنطقة على أنه لا جدوى من العلاقات العربية، بحيث قدمت العلاقات الاسرائيلية بصورة أفضل، ونتيجة لغياب الدور العربي منذ بداية أزمة الخليج، واستطاعت اسرائيل تقديم مستشارين عسكريين، ومعدات واجهزة عسكرية لarteriria، والتقدم الى جزيرة

- ١٢٥ -

"حنيش" واحتلتها وطرد القوات اليمنية منها^(٢١٣)، وهذا يعني انعكاس سلبي آخر على قضية الصراع العربي-الاسرائيلي والخاص بقضية القدس^(٠) بحيث أوجدت اسرائيل مشكلة تجعل اليمن والدول العربية ينشغلون بحلها بينما هي تسعي الى كسب تأييد دولهم لربح قضية الصراع من أجل القدس .

١٠ - خلق رحيل الاتحاد السوفيتي في منطقة القرن الافريقي حالة من الفراغ الاستراتيجي، لم تبدي الولايات المتحدة في ملته سريعاً، وكانت اسرائيل هي الدولة الوحيدة الراغبة والقادرة -من وجهة النظر الاثيوبية- على القيام ببعض مهام الشريك الاستراتيجي خاصة بالنظر للوعد الاسرائيلي بالتوسط لدى الولايات المتحدة لصالح تحسين علاقاتها مع اثيوبيا^(٢١٤). وفي اعتقادنا أن السعي الاسرائيلي في هذا التوجه يعني زيادة في تثبيت أقدام اسرائيل في منطقة القرن الافريقي، وهذا يؤدي الى زيادة في تهديدها للأمن القومي العربي وبدوره يجعل الدول العربية تقوم بدور المدافع عن مصالحها هناك بعد أن تكون قد خسرت معركة الصراع العربي-الاسرائيلي في ميادين القتال .

(٠) في اعتقادنا أن الصراع العربي-الاسرائيلي، وصل الى مرحلة متقدمة من الحل، إلا أنه لم تبدأ بعد المفاوضات الخاصة بالقدس، وهذا يعني أن القدس لازالت على أجندـة الصراع بغض النظر هو صراع مسلح، أم دبلوماسي على مائدة المفاوضات .

الفصل الثاني: دول الطوق العربي .

المبحث الأول: مصر العربية والصراع :

المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

لاشك في أن مصر تشكل الثقل العربي كماً ونوعاً^(٠)، وقد تأثرت مصر بمحركات القضية الفلسطينية على طول تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي. فكانت مصر السباقة إلى جر جيوشها إلى ساحات القتال من أجل فلسطين في الأعوام (١٩٤٨-١٩٦٧-١٩٧٣)، فقدمت الضحايا البشرية، وجادت بخسائر مادية أخرى، وما حرب عام ١٩٥٦ وتدخل الكيان الصهيوني إلى جانب بريطانيا وفرنسا إلا لكون مصر تشكل خطراً حقيقياً على الكيان الجديد الذي لم يمكن نفسه في الأرض بعد، كما أنها تعد بمثابة ضربة استباقية لانتقال مصر من دور هامشي بعيداً عن الدور الحقيقي الذي يجب أن يتضطلع به في مجال القضية الفلسطينية، لذا فالدور المصري يُعتبر من أهم الأدوار الذي أبقى بصماته على كل صفحات الصراع منذ البداية .

والمعروف أن للصراع آليه يجب توفير مستلزماتها، ولما كانت بعض هذه المستلزمات لا تتوافر بيد صانع القرار المصري من خلال تصنيفها كمحدد من محددات السياسة الخارجية المصرية، وشحها في تقديم البديل لصانع القرار عند اتخاذ قراره، جعلت هذا الأخير، ينحني أمام هذه المحددات رويداً رويداً حتى تمكنت منه، وجعلته يسلك درباً بعيداً عن الدرب القومي الذي بدأه، ويجب عليه ان لا يتخلى عنه حتى يتحقق أو يهلك دونه. وكان هذا الخروج في اتفاقية "كامب ديفيد"، والذي قدم رأس النظام -أنور السادات- نفسه عام ١٩٨١، حيث تعتبر زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٩ نقطة تحول بين خط قومي ذا صلة مباشرة أشغل النظام المصري نفسه في سبيلها، وسخر كل امكانياته من أجل تحقيقها ليبدل هذا الموقف الفاعل بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى إلى موقف آخر مُستكين اعتبر النظام المصري بعدها خارجاً خط اللعبة العسكرية والسياسية على اعتبار أنه استرجع أراضيه المفقودة، وتبدلت حالة الحرب بحالة السلم مع عدو الأمس صديقه اليوم .

(٠) يعتبر الكم الديمغرافي في مصر ينبع نظائره في الدول العربية الأخرى منفردة ، كما أن التقدم العلمي قد سبق إلى مصر قبل غيرها من الدول العربية الأخرى، وذلك بفضل الجامع الأزهر، وتعرض مصر لعدد كبير من الهجمات الاستعمارية، مما جعل المصريين يجدون في التقليد واكتساب الجديد من هؤلاء الغرباء .

وفي عقد الثمانينات ومصر خارج الاجماع العربي، ومع تولي الرئيس حسني مبارك قيادة مصر، أخذ يخطو خطوات جادة وملمودة نحو المصالحة العربية، الأمر الذي وجدت القوى العربية المعارضة من الأسباب ما يبرر عودة مصر للصف العربي على اعتبار ان صاحب كامب ديفيد الاتفاقية قد ولد. وفي وريثة ما يمكن تحقيقه ، وهو فض الاتفاقية والعودة الى حال ما قبل عقدها .

ولقد كان من أهم الخطوات بعد عودة مصر للصف العربي القيام بتشكيل مجلس التعاون العربي في منتصف شهر شباط لعام ١٩٨٩ ، والذي ضم في عضويته كل من العراق والأردن ومصر واليمن. ولقد كان لكل دولة من اعضائه دوافعها الخاصة للانضمام اليه، فالداعي المصري كان رغبة مصر للعودة الى الصف العربي، وانضمامها لهذا المجلس يُجعل بهذه العودة . بينما كان الأمر بالنسبة للأردن هو تحجيم الخطر الإسرائيلي الذي يتهدده، وذلك بطرحه وطناً بديلاً للفلسطينيين، وأما بالنسبة للعراق فقد كانت الحرب العراقية-ال الإيرانية دافعاً قوياً لانضمامه لهذا المجلس لأنه كان بحاجة الى حشد سياسي فعال لانهاء هذه الحرب، أما فيما يخص اليمن فإنها كانت تتعرض لعدة تهديدات دولية واقليمية نتيجة لموقعها الحساس، لقد جاء مجلس التعاون العربي تعبيراً عن الحاجة لإعادة صياغة توزانات القوى الذي إختل لغير صالح العراق ومصر^(٢١٠) فكما اعتبرت الحرب العراقية-الإيرانية أحد الدوافع الهامة لتشكيل مجلس التعاون الخليجي، وكذلك اعتبرت أيضاً دافعاً أساسياً لتشكيل مجلس التعاون العربي، وبدأت مصر تمارس انشطتها السياسية على الساحة العربية بعد ان كبلتها اتفاقية "كامب ديفيد" بقيود العزلة، واستطاعت من خلال نشاطها السياسي والدبلوماسي من إعادة جامعة الدول العربية التي كانت قد نقلت الى تونس بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل .

هذا ويمكننا وصف الدور المصري في عقد الثمانينات تجاه القضية الفلسطينية مقارنة بدورها قبل ابرام الاتفاقية بالدور السلبي حيث كانت السياسة الخارجية المصرية تقود السياسات العربية، في حين لم تعد هذه القيادة متوفرة لكون حالة السلم حل محل الصراع مع إسرائيل .

لقد ازدادت سلبية هذا الدور مع بزوغ الثورة الاسلامية في ايران، وكان التقارب الايراني-السوداني، وبسبب تلاقي كلا الثورتين في ايران والسودان^(٢١١) على حدود الخطر الدينى الذي أعلنته كلا الثورتين الموسومتين بالاسلامية^(٢١٢)، الأمر الذي أخذت مصر

^(٢١٠) من المعروف أن الفريق عمر البشير قام بالانقلاب في ٩ حزيران/يونيو ١٩٨٩ ، وانتزع الحكم من رئيس حزب الأمة السوداني الصادق المهدي، وأطلق على الثورة اسمه "الثورة الإسلامية-السودانية" .

- ١٢٨ -

بعده بتوجيه اهتمامها نحو السودان، وذلك لقناة النظام المصري بأن اعضاء من منظمة الجهاد الاسلامي يتلقون تدريباً في السودان، ولكن هذه الجماعة تمثل هاجس النظام المصري، ولكن رأس الدولة السابق قد ذهب ضحية على يديها، كما ان اصابع الاتهام وجهت للنظام السوداني الجديد بعد فرار المنظر الايديولوجي للجهاد الاسلامي عمر عبد الرحمن عام ١٩٩٠ الى الولايات المتحدة الامريكية عن طريق السودان، وهذا يعني ان هناك أولويات جديدة على أجندة السياسة الخارجية تتعلق بالأمن الداخلي، والتي لا شك فيه انها لدى صانع القرار المصري - المقيد باتفاقية كامب ديفيد - تأخذ أولوية على الاهتمام بالقضية الفلسطينية .

هذا ولا يغيب عن البال ان السياسة الخارجية المصرية، أخذت تجنب بالدول العربية الأخرى للقبول بسياسة الامر الواقع للقضية الفلسطينية، وذلك في محاولة منها ايجاد شريك في هذا المجال ينتهج نهجها. وكانت فتنة الخليج الثانية المناسبة التي اعطيت أكلها للنظام المصري، لتجلس الأنظمة العربية سواء بسواء حول مائدة المفاوضات في مدريد كما جلست مصر على نفس الطاولة، ولكن بطريقة تختلف في منتجع "كامب ديفيد" بالولايات المتحدة الامريكية، كذلك فقد كان للتحرك الدبلوماسي المصري أثر كبير في تقريب وجهات النظر العربية مع المنظمات الدولية سواء كانت دولاً أو جمعيات، وكذلك كان للدور المصري أثر هام في شرح وجهات النظر العربية لدى الكيان الصهيوني قبل حزم الحقائب لمدريد .

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

على الرغم من خروج مصر من حلبة الصراع العربي-الاسرائيلي في أواخر السبعينيات باتفاقية "كامب ديفيد" ، وخروجها من صف الاجماع العربي على أثر مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ ، إلا أن هذا لا يعني قطع جذور مصر من تربتها العربية، وتهميشه دورها في المجال الاقليمي، وإذا ما استعرضنا الدور المصري والخاص بالقضية الفلسطينية في عقد الثمانينات نجد ان مصر عملت لصالح القضية الفلسطينية لكون القوات القومية لازالت فاعلة على الرغم من اغلاق القوات السياسية .

فالدور المصري الجديد على طول الساحة الفلسطينية نجده عام ١٩٨٦ قد سجل حقيقة ايجابية وهامة بتأييدها فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، جاء هذا التأييد عندما تزايد الاقتناع والتأييد الدولي لفكرة ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه كل الاطراف المعنية بالصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني - على قدم المساواة، ان السعي المصري في ركوب قطار السلام أكد

- ١٢٩ -

ليكون عام ١٩٨٧ هو عام السلام من خلال مفاوضات بين الاطراف، وفي اطار مؤتمر دولي للسلام، فقد سعت بجهود حثيثة في تأمين تأييد جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، والمؤتمر الاسلامي، والمجموعة الاوروبية، ودول مجلس الشمال. مما كان لهذه الجهود ابلغ الاثر في صياغة اجماع عالمي حتى اصبح انعقاد المؤتمر الدولي احتمالاً قائماً بل خياراً وحيداً.

حتى يمكننا القول أن عام ١٩٨٧ شهد بحق تطوراً نوعياً في مجمل العلاقات المصرية-العربية عامة، والعلاقات المصرية-الفلسطينية خاصة، التي اتسمت بتحسين عام وملحوظ .

ان تطور الاحداث بلغت مبلغاً واسعاً حين رفضت الولايات المتحدة السماح بدخول عرفات ليتحدث أمام الجمعية العامة في نيويورك، فانتقلت اليه الجمعية العامة باغلبية ساحقة لتسمع اليه في جنيف، وفي جلسة تاريخية لها القى ياسر عرفات خطاباً يوم الثالث عشر من ايلول/سبتمبر ١٩٨٨، أعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية ترتكز على مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وقرارات الأمم المتحدة^(٢١٧).

ان الدور المصري في هذا التوجه الجديد لدى القيادة الفلسطينية استثمر فقد عملت الدبلوماسية المصرية اتصالات ورسائل شخصية الى المسؤولين الامريكان من اجل اقناعهم بعدم اضاعة الفرصة السانحة للسلام .

ان القضية الفلسطينية باتت تتصدر قائمة القضايا التي انشغلت بها مصر على المستوى القومي والاقليمي معاً، واخذت بتأييدها المعنوي لانتفاضة الشعب الفلسطيني في مقاومته للاحتلال والسيطرة الاسرائيلية^(٢١٨)، بنفس القدر الذي تؤيده اختيار الطريق الذي يراه محققاً لأهدافه العادلة واماناته المشروعية، وهذا ما نلمحه من تأكيد منظمة التحرير الفلسطينية باجتماع لجنتها التنفيذية بالقاهرة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩ امتنانها للدور المصري في الدفاع عن القضية قولاً مكملأ، وتجسيد عنصر التشاور معاً في كل مراحل القضية لاستخلاص الحقوق الوطنية الفلسطينية^(٢١٩).

هناك منعطف خطير في العلاقات العربية-العربية، تمثل بازمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، والتي تعتبر بمثابة وضع مأساوي متفجر ظل يتفاقم مع كل يوم على مدى الشهور التي سبقت اعلان الحرب ضد العراق من قبل دول التحالف. هذا المنعطف أضيف بالسلب الى التحديات المطروحة على العرب جميعاً في تلك المرحلة الدقيقة، فجاءت أزمة الخليج لتضع هذه المنطقة كلها على محك حاد، وأمام خيار مصيري، الا أن مصر أخذت من خلال مسعى حل أزمة الخليج التركيز على القضية الفلسطينية، وضرورة التعامل معها كما تعامل العالم مع أزمة الخليج، ولا يجوز بأي حال للعالم أن يكيل بمكيالين اطلاقاً. وأخذت تسوق من اسباب

التوتر في المناطق العربية المحتلة من الاسباب ما تلقي التجاوب لدى دول العالم، وهذا نابع من اقتناعها بأن التوتر المتتصاعد والمواجهة المستمرة بين الشعب الفلسطيني وبين آلية القمع والقهر الاسرائيلي، انما تعود الى الوضاع المتردية في الاراضي العربية المحتلة، والى مواصلة البطش والطرد والابعاد، وغيرها من الممارسات غير الشرعية واللا انسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال، وبسبب انكار الحقوق الوطنية التأدية للشعب الفلسطيني. كما رأت مصر ان اقدام الحكومة الاسرائيلية على التوسيع في خطط الاستيطان وتكثيف مشروعات الاسكان في القدس والاراضي الفلسطينية المحتلة ، من أجل تنفيذ فكرة اسرائيل الكبرى تحت سمع العالم وبصره . انما هو في محاولة لتعقيد عمليات التفاوض والوقف بحاجز قوي أمام انعقاد مؤتمر السلام الدولي الذي افتتح به العالم ك طريق ومنفذ سليم للخروج من أطول صراع عرفه القرن العشرين على طول الكره الأرضية وعرضها^(٢٢٠)، كما أكدت مصر ان قيام اسرائيل بمثل هذه الخطط يعني القاء مسؤولية تأخير الحلول على عاتق اسرائيل. وبالمقابل على العالم التنديد بمثل هذه السياسات والعمل على وقفها عند حدود اللا تنفيذ .

المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية المصرية على الصراع :

ان الدور المصري الذي تبدل من حالة الهجوم والدفاع الى حالة الاستكانة على اعتبار ان قيود "كامب ديفيد" الاتفاقية جعلت الحرب تضع اوزارها بين الخصمين طيلة مراحل الصراع، وهذا يعني ان القطر المصري انشغل في ترتيب بيته الداخلي بعد ان تركه مدة طويلة على اعتبار ان الجبهة الخارجية كان لها التأثير الاكبر والمستمر حتى عام ١٩٧٩، ويعني هذا ان حالة استرخاء سادت العلاقات المصرية العربية الى حد أخذت دعوات وصيحات تتبعث من هنا وهناك تنادي ان مصر ليست عربية بل أخذت تتباهى بهذه الدعوات الى الحضارة الفرعونية تلك الحضارة التي غزت اراضيها لفترة زمنية ثم تلاشت لتأتي الحضارة العربية الاسلامية تسكن في اراضيها وتجدد حيويتها بطريقة اسمى من الحضارة السابقة حتى قال الرئيس حسني مبارك قوله وحسم الموضوع على اعتبار ان مصر دولة عربية .

ان عودة مصر للصف العربي أردف هذا الصف بقوة في كل محاورة سياسية، وذلك عندما بدأت فكرة احلل السلام تواصل طريقها عبر الحوار، ومن ثم الاقتناع ان حل القضية الفلسطينية سلمياً بات من الأمور المرشحة أكثر من غيرها نتيجة الاحباطات العربية المتالية كلما وجه العرب صوبهم نحو حل عسكري للقضية .

ومن خلال المتغيرات القديمة والجديدة في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية يمكننا أن نبين أهم الانعكاسات والمؤثرات على تلك القضية من خلال ما يلي :

- ١٢١ -

١- أردف الصوت المصري بقية الأصوات المنادية بوجوب عقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية مع عدم اغفال الدبلوماسية المصرية، وجلوس منظمة التحرير على قدم المساواة مع بقية أطراف المؤتمر، وهذا يعني اعترافاً دولياً بهذه المنظمة التي سعت طويلاً اليه .

٢- السعي لدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمنظمات الدولية المختلفة، والتي تشارك مصر بعضويتها، من أجل اقناعها بضرورة السماح لصوت المنظمة والقبول بفكرة الحل السلمي وضرورة الحوار معها، وهذا سهل الطريق أمام المنظمة والولايات المتحدة لبدء الحوار بعد قرار المجلس الوطني الفلسطيني، وخطاب جنيف عام ١٩٨٨ اللذين بدأ معهما ما غرف بهجوم السلام الفلسطيني (٢١) .

٣- التضيق على الجاتب الإسرائيلي لكونه الرافض للتسوية والرافض لفكرة الجلوس مع منظمة التحرير حتى ان المراقبين وصفوا السلام المصري- الإسرائيلي بالسلام البارد، ومن مظاهر ذلك امتناع الرئيس المصري عن زيارة اسرائيل رغم كثرة الدعوات على اعتبار ان هناك ممارسات اسرائيلية تخالف الاتفاقية المعقدة ، كمزيد من مصادرة الاراضي العربية في المناطق المحتلة، والاعتداءات المتكررة لبعض الدول العربية المجاورة ومثالها الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان بحجية مطاردة مفرعوا الشمال الفلسطيني المحتل .

٤- تصاعد الصيحات المصرية عن طريق القوات الدبلوماسية بخرق اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة، ومظاهره التهجير القسري لبعض المواطنين خارج ديارهم ومثالهم مبعدو مرج الزهور في الجنوب اللبناني، أضف الى ذلك اعلان رابين في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ اعتماد الحكومة سياسة القوة والعنف والضرب حال الفلسطينيين، وهي ما عرفت بسياسة "تسخير العظام" التي اتبعتها اسرائيل مع شبان الانفاضة. حيث كانت للمشاهد التلفزيونية تأثيرات ايجابية لصالح القضية حيث صورت العرب المحتلين بالحمل الوديع أمام وحش مفترس (٢٢) . وهذا أعطى لوناً جديداً للدبلوماسية المصرية واظهر اسرائيل بمظهر الدولة العنصرية تأكيداً لما جاء بقرارات الامم المتحدة في بداية عقد السبعينات (٢٣) .

في ظل أزمة الخليج وجدت اسرائيل فرصتها الكاملة في الانفراد بالشعب الفلسطيني، فقد سلكت اسرائيل مسلك التهجير، والمذابح ولا تنسى في هذا الصدد مذبحة القدس في حرم المسجد الاقصى في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ومذبحة الحرم الابراهيمي الشريف، أضف الى استغلالها أزمة الخليج الثانية باستقبال اعداد كبيرة من المهاجرين اليهود السوفيت وغيرهم، وتوطين اعداد متزايدة منهم بالاراضي العربية المحتلة بصورة تؤثر سلباً على مستقبل السلام، وعلى امن واستقرار دول المنطقة .

لقد ركز الدور المصري في هذه المرحلة على حقوق الانسان وعدم جواز الاعتداء على حياته أو تهجيره من أرضه، كما أكدت الدبلوماسية المصرية لدى كافة الهيئات الدولية على القلق الذي ينتاب الدول العربية، والمجتمع الدولي من استمرار هجرة اليهود، وتقدمت لليهود السوفيت بطلب وقف الهجرة من جهة، وتقدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاً بالسعى ليس فقط من أجل الحصول على تأكيدات بعدم اسكان المهاجرين الجدد بالاراضي المحتلة، ولكن ايضاً بضرورة الاتفاق على آلية محددة للتأكد من عدم قيام اسرائيل بأى خطط في هذا الشأن، كما أوضحت لاسرائيل بضرورة التوقف عن توطين هؤلاء في المناطق العربية المحتلة، وضرورة احترام حقوق الانسان، كل ذلك من التحركات جعلت رصيد مصر يرتفع في السوق القومي العربي، وحقق انجاز سياسي ايجابي وضع في سلة القضية الفلسطينية، وأهمها تلك الاجازات :

- أ. ادانة اسرائيل من قبل المجتمع الدولي .
 - ب. الاقناع لدى الاسره الدولية بضرورة ايجاد حل للقضية الفلسطينية، واعطاء الانسان الفلسطيني حقوقه كما تنادي به جمعيات حقوق الانسان الدولية .
 - ج. التسريع بعقد مؤتمر دولي للسلام .
 - د. الوصول الى نتيجة مفادها ان طريق الصراع غير مرشحه لصنع السلام .
- ٦- ان ازمة الخليج الثانية أدت الى نشاط متزايد للدبلوماسية المصرية على صعيد القضية الفلسطينية، لكنها هذه المرة عملت في دور الوسيط بين الاطراف، وخاصة بين المنظمة واسرائيل، كما كانت القاهرة مسرحاً للنشاطات السياسية، ففقدت بها الاجتماعات على مختلف المستويات كوزراء الخارجية، ومندبو ما عُرف فيما بعد بسلطة الحكم الذاتي، فالتقى ياسر عرفات ورئيس وزراء اسرائيل، ان هذا الدور الجديد للسياسة الخارجية المصرية اعاد للأذهان من جديد الدور المتقدم للسياسة المصرية في عقود الخمسينات والستينات ومنتصف السبعينات .

المبحث الثاني: دول الجبهة الشمالية (سوريا ولبنان) :

المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

كانت ولا زالت القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي حيث شكلت القضية الفلسطينية أحد العوامل الرئيسية في دخول الجيش العربي السوري حرب عام ١٩٤٨، وابقاء حالة الحرب قائمة حتى عام ١٩٦٧، فشكلت عندها القضية الفلسطينية أحد العوامل الرئيسية في احتلال الكيان الصهيوني لمرتفعات الجولان السورية، وهذا يعني شكلاً من أشكال الترابط الوثيق بين السعي السوري لتحرير مرتفعات الجولان، وایجاد حل للقضية الفلسطينية، وبالتالي في ایجاد حل للصراع العربي-الاسرائيلي ككل .

لهذا فقد لجأت سوريا كما لجأ مصر الى الاتحاد السوفياتي سعياً وراء تسليحها، واستقبلت الاعداد من الخبراء السوفيت، وخصوصاً هذا الامر الذي لا بد منه لكون السلاح السوفياتي بحاجة الى اطعم تدريب للعمل على تدريب وحدات الجيش السوري، ودخلت سوريا الحرب عام ١٩٧٣ خطوة نحو تحسين الجبهة، ولكسر الجمود لحالة السلم واللا الحرب التي اتصف بها تلك المرحلة في تاريخ الصراع، ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر وخاصة كانت الشريك الاكبر الذي رافق سوريا في الايام الاولى للصراع^(٠)، فقامت بالاشتراك مع بعض الدول العربية الأخرى الى انشاء ما يسمى بجبهة الصمود والتصدي، وذلك للتتويج عن فقدان الثقل المصري الذي ارتاح جانباً من عناء مسيرة الصراع العربي-الاسرائيلي، وكان لهذا الحدث تقارب سوري عراقي على اثر مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٩، ويأتي هذا الاهتمام السوري بالنسبة للقضية من خلال موقع سوريا بالنسبة للصراع وجودها على خط الجبهة مباشرة، ساعد صانع القرار السوري على استثمار هذا الوضع لصالحه ومن عدة اشكال^(١) :

- التأثير على فاعلية منظمة التحرير الفلسطينية بحيث جعلها لا تفرد بحل، وتتبع مصر في اتفاقية "كامب ديفيد" وهذا يسبب نفوذ سوريا القوي على قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني المقيمين في سوريا ولبنان .

- استخدام الورقة الفلسطينية كوسيلة للضغط السياسي والمحلّي والإقليمي والدولي .
- موقع سوريا المؤثر في المنطقة العربية، والتي تأخذ ابعاد جيوستراتيجية يجعل من سوريا عامل هاماً في حركة السلم وال الحرب في المنطقة .

(٠) كانت الوحدة السورية المصرية، والتي عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة عام (١٩٥٨-١٩٦٢) من أجل تحقيق الاهداف القومية الكبرى، للأمة العربية ولا شك ان واحداً من هذه الاهداف هو تحرير فلسطين بالكامل من الدخلاء الذين احتلوها من أهلها الشرعيون وبمساعدة الاستعمار .

لها نجد أن صانع القرار السوري نظر للتسوية في الصراع العربي- الإسرائيلي نظرة تتناسب ومعطيات بلده، وبما يتاسب والاهداف القومية العربية لحزب البعث العربي الاشتراكي - الحزب الحاكم في سوريا- فقد قال الرئيس السوري: "انسحاب اسرائيل كاملاً من الاراضي العربية المحتلة، والاعتراف الكامل بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وفي العقدمة حقه في العودة وتقرير المصير، وبناء دولته المستقلة وعودة القدس الى السيادة العربية" .

وعلى هذا الأساس فان السلام لا يمكن ان يتحقق الا في ظل توازن استراتيجي بين الطرفين المتحاربين، ولهذا سارت سوريا الى اتباع سياسة تحقيق التوازن الاستراتيجي، وذلك لجعل المفاوضات السوري مستقبلاً اكثر تحرراً وأكثر اقتداراً أثناء السير في مفاوضات مستقبلية تهدف الى حل الصراع^(٢٢٥). وهناك أحداث سياسية هامة استجدة بالمنطقة، فقد سعت سوريا للتعاون مع الأردن على اثر انشاء مجلس التعاون في محاولة منها اضعاف العراق الذي سرعان ما عادت روح التناقض تهب على القيادة الحاكمة في البلدين، وحتى لا يأخذ العراق ذلك بعد الجماهيري في قيادة العالم العربي المشرقي، وخصوصاً أن تلك الروح انسجمت مع الموقف السوري حيال الحرب العراقية- الإيرانية، حيث كان هناك تداعم ربما يفسر للبعد العقائي لدى القيادة السورية، والذي من مصادره الأساسية يعود للمذهب الشيعي، غير عن هذا التقارب السوري الإيراني من خلال زيارات النخبة بين البلدين، وتأكيد البيانات الختامية على ضرورة التعاون والتسيق بينهما على كافة المستويات والصلع^(٢٢٦). وكان شمار هذا التعاون اتفاق ثنائي زودت به ايران سوريا بكميات من النفط المجاني وكميات أخرى بأسعار مخفضة مقابل قطع انبوب النفط العراقي الذي يمر في الاراضي السورية، وهذه أو تلك جعلت تُعطي اهتماماً واسعاً لما يجري في الطرف الشرقي للوطن العربي، ولكن هذا الأمر لا يعني اغفال القضية الفلسطينية، والتي ترتبط كما أشرنا بارتفاعات الجولان السورية، ولما كانت سوريا تعى حقائق الوضع المتدهور في الاتحاد السوفياتي أخذت تتخلّى شيئاً فشيئاً عن استراتيجية الحرب وبصورة لا تبدو ظاهرة للعيان لدى انصاف المتعاطفين بالسياسة في حين كانت بلا شك يعيها أهل الاختصاص، ولقد عبر الرئيس السوري حافظ الاسد عن هذا بقوله: "حن لا نسعى الى حرب في هذه المرحلة، نحن نحاول الى حل المشكلة بالنضال السياسي، وبالنضال المتعدد الاشكال وقطعاً في نهاية الامر اذا لم يحقق استرجاع اراضينا فسنلجأ الى كل الاساليب بما في ذلك العملسلح، لكننا الآن بقصد العمل السياسي، وبقصد البحث عن حلول سلمية تؤدي بنا الى وضع مستقر في المنطقة واقامة سلام عادل"^(٢٢٧). وأكد في مقابلة أخرى بالقول التالي :

-١٣٥-

تحن لا نريد الحرب بل نريد السلام العادل، ونسعى اليه. ولكن اسرائيل هي التي تفرض الحرب في المنطقة ومن واجبنا ان ندافع عن انفسنا^(٢٢٨). ومن هنا نجد أن صانع القرار السوري استبدل استراتيجية الحرب باستراتيجية السلام وال الحرب في هذه الحالة ستكون فقط للدفاع عن النفس حيث قال: نحن في مكانتنا واذا هوجمنا، واذا أعتدي علينا فسوف نتصدى للعدوان^(٢٢٩).

واما على الصعيد الآخر، فكانت سوريا تسعى الى تحقيق استراتيجية السلام مع اسرائيل وتتضمن ما يلي^(٢٣٠):

- احداث التوازن ما بين سوريا واسرائيل، بان يتم التوصل الى سلام عادل و دائم.
- ان يتم السلام عبر مؤتمر دولي في المنطقة.

اما لبنان فقد ارتبط تاريخه بتاريخ الصراع العربي- الاسرائيلي منذ توجه الجماعات الاولى من اللاجئين الهاجرين من الوحشية الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨ الى ارضه، في حين أخذت حلقة الارتباط تتوقع كلما زاد عدد اللاجئين. وفي عام ١٩٧٠ ومع خروج قصائل المنظمات من الاردن فقد وجدت في ارض لبنان المسرح البديل، وبالتالي أخذت الامور تتدحر شيئاً فشيئاً مع تصاعد قوة القرار الفلسطيني على ارضه، حيث اخذ الأمر يبدو ازدواجية في القرار السياسي، ومن خلال هذه الازدواجية ضاعت الشرعية اللبنانية، فأخذت العناصر تردد من هنا ومن هناك من داخل القطر اللبناني مقادها اخراج العناصر الفلسطينية المسلحة من على ارضه، وهذا يعني صراع مباشر ما بين الشرعية اللبنانية، وتلك العناصر الامر الذي ادى فيما بعد الى تغير الارمة ليدخل لبنان مرحلة جديدة من مراحل تاريخه السياسي، ولشهد ولمرة الثانية منذ استقلاله عنفاً طائفياً فاق عمق عام ١٩٥٨، وهذا ادى الى ما يلي :

- ١ - التغيير في الديمغرافية اللبنانية حيث زاد عدد المسلمين على عدد النصارى في لبنان. وهذا يعني اختلال المعادلة التطبيقية التي كانت تحكم بها السلطة الحاكمة سكان البلاد.
- ٢ - استدعاى لبنان سوريا واستقطبها لكونها أكثر الدول العربية تأثراً بالجوار اللبناني، ثلت سوريا قواتها بقصد وقف الاقتتال بين العناصر المسلحة التي تتنمي الى الجابين، ارکت الدول العربية هذا التدخل^(٢٣١).

ات السورية لبنان في ٥ حزيران/يونيو ١٩٧٦، ونالت شرعية الدخول من مؤتمر القمة العربي عقد في القاهرة في ٢٥ تشرين أول/اكتوبر ١٩٧٦، والذي قرر انشاء قوات ردع عربية، ١ - فرض الالتزام بوقف اطلاق النار، وحفظ الامن الداخلي، واعادة الحياة الطبيعية الى لبنان.

العلوية . وشكل كل طائفة كياناً متسائلاً في
العلوية . وهي متعددة سواء كانت اسلامية أم

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

الجديد في السياسة العربية السورية، إنها وقفت إلى جانب إيران في حربها مع العراق، يعني أنها اختارت سياسة تبتعد بها عن قطر عربي شاركها أحداث الصراع العربي- الإسرائيلي طيلة زمن الصراع، وفي هذا التوجه يضمن القائمون على السياسة الإسرائيلية عدم توافق سياسات الدول العربية المشرفة في حربها القادمة، الأمر الذي ينعكس على الاستراتيجية الإسرائيلية بصورة إيجابية، وبالتالي فإنها ستقابل الدول العربية إن وقعت الحرب مرة رابعة متفرقة لا بصورة وحدة، وهذا يظهر التفوق الإسرائيلي لا محالة. ويعززه عدم الانسجام الحقيقي في السياسة الخارجية السورية والأردنية وإن كان الحديث عن الصفاء في العلاقات بين البلدين، فإن هذا يبقى في دائرة القشور لا يدخل إلى اللباب، وبسبب موقف الأردن المغاير للموقف السوري من قضية الحرب العراقية- الإيرانية، فالاردن الذي وقف إلى جانب العراق لا ينسجم موقفه والحالة هذه مع دولة وقفت إلى جانب إيران .

إن شعور صانع القرار السوري في رسم وتتنفيذ سياسة بلاده الخارجية يتوقف عند عدة حالات أثرت على صناعة تلك السياسة، فالاتحاد السوفيتي الذي ظهر بمظهر الحليف المساند لجانب سوريا خلال العقود المنصرمة بما منهكًا مع اطلاعه عقد الثمانينات، حيث بدأ الضعف يدب بأوصاله، هذا يعني أن صانع القرار السوري عليه والحالة هذه القيام بمراجعة سريعة وموضوعية للأحداث المقبلة، ووضع سياسة قائمة على استراتيجية دقيقة ومحسوبة. إن البلد الذي لا يستطيع القيام بواجباته تجاه نفسه، لا يستطيع إدامة واجباته تجاه الآخرين، وكذلك الاتحاد السوفيتي. من هنا كان على صانع القرار السوري فتح جانب من النوافذ تجاه الغرب وبالصورة التي تتفق وطبيعة المرحلة الجديدة. وفي اعتقادنا أن تلك النوافذ فتح شيئاً منها عندما قبّلت سوريا بالدور الأمريكي ومبادراته، والرحلات الكيسنجرية التي أسفرت عن اتفاقيات فك الاشتباك على الجبهة المصرية السورية في حرب رمضان عام ١٩٧٣، لهذا فالأمر ميسور على صانع القرار فما عليه إلا التوسيع في جوانب محدودة في العلاقات رويداً رويداً حتى القبول بدور غربي، وخاصة الدور الأمريكي في حل المنازعات القادمة بدل الاتحاد السوفيتي.

إن فتنة الخليج الثانية ووقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب التحالف والتذكر لمعاهداته مع العراق، أعطى سوريا ومضيًّا عن الاتحاد السوفيتي هذا الوميض يعني أن الاتحاد السوفيتي لم يعد الحليف الذي يرکن إلى جانبه، مما جعل الدور السوري يأخذ جانب من المرونة ويتمشى مع السياسة الغربية في مواجهتها لأحداث الخليج، والتي نتجت عن ضم العراق للكويت، فوقفت سوريا إلى جانب الولايات المتحدة، ودول التحالف الأخرى، ولكنها

- ١٣٨ -

لم تغير في لهجتها الاعلامية إزاء القضايا القومية كالقضية الفلسطينية، بل صعدت من حملاتها الاعلامية، وخاصة عن دور هيئة الأمم المتحدة وطالبتها بتطبيق قراراتها على القضية الفلسطينية والعدو الصهيوني كذلك التي طبقتها على العراق وأزمة الخليج، في حين سارعت وبعد اخراج العراق من الكويت الى دعوة الدول العربية التي تحالفت مع دول التحالف، الى بحث مستقبل المنطقة، فاجتمعت سوريا ومصر وال السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، وأعلنوا مبادئ جوهرها الاساسي الحفاظ على استقرار المنطقة والوقوف في وجه اسباب زعزعتها ، ودعت تلك الدول باسم "دول اعلن دمشق" ^(٢٣٤) .

ان التناغم السياسي ادى الى مسيرة سوريا للسياسات الغربية، وفي مقدمتها سياسة الولايات المتحدة والتي ارادت حل القضية الفلسطينية بناء على قرارات الامم المتحدة، وخاصة القرار رقم (٢٤٢) والقرار (٢٣٨)، فقام وزير الخارجية الامريكي "بيكر" بجولات مكوكية محتذى حذو سلفه كيسنجر في هذا التوجه السياسي، فزار عواصم الدول العربية واسرائيل، ومن خلال رسائل تطمئنية لكل الفرقاء استطاع جمع العرب واليهود في مؤتمر مدريد للسلام ^(٢٣٥) ، ليبدأ الجميع رحلة السلام ويتواافدو على مدريد بعد دعوة وجهها الرئيس الامريكي "جورج بوش" والسوفيتى "ميخائيل غورباتشوف" الى اطراف الصراع العربي-الاسرائيلي ^(٢٣٦) . ولحل اطول صراع عرفه القرن العشرين .

وما لبنان فيقع بذلك في دائرة التأثير السوري فالسياسة الخارجية اللبنانية متناغمة ومنسجمة والسياسة السورية، لعدة اسباب منها: احاطة سوريا بـلبنان بـثلاث جهات، والتـفـوق العسكري السوري ازاء محدودية القـوـة العسكرية الـلـبـانـيـة، والـمـجـمـعـ السـوـرـيـ المـتـمـاسـكـ يـقـابـلـهـ مجـتمـعـ لـبـانـيـ مـفـكـكـ نـتـيـجـةـ كـثـرـةـ الـاـقـليـاتـ الـدـينـيـةـ وـالـعـرـقـيـةـ واـخـتـلـافـ التـوـجـهـاتـ الـاـيـدـيـوـلـوـجـيـةـ بـيـنـ فـلـاتـ السـكـانـ، أـضـفـ إـلـىـ الـضـعـفـ النـفـسـيـ الـلـبـانـيـ فـيـ مـوـاجـهـةـ سـوـرـيـاـ، وـكـذـلـكـ تـشـابـكـ الـعـلـاقـاتـ بـيـنـهـماـ جـعـلـ الـسـيـاسـةـ السـوـرـيـةـ مـرـأـةـ لـالـسـيـاسـةـ الـلـبـانـيـةـ .

لقد نظر لبنان الى المرحلة القادمة نظرة المتفائل لأن توجهه السياسي ينحصر في نقاط ثلاثة هي :

- ١ - استرجاع السلطة اللبنانية على الجنوب، ونشر قواته المسلحة عليها .
- ٢ - المسك بزمام الجبهة الداخلية والهيمنة عليها من خلال ابقاء لبنان للبنانيين .
- ٣ - وقف اختراق السياسات الخارجية الأخرى لجبهة الداخلية .

لهذا نجد الموقف اللبناني من الحرب العراقية-ال الإيرانية، حيث ينصب الموقف السوري وكان في السلة الإيرانية، وقد قبل لبنان دعم ايراني كما غض الطرف عما يقوم به حزب الله في الجنوب اللبناني، كما أن الموقف اللبناني اتخذ نفس المسار في التوجه السياسي

- ١٣٩ -

ازاء أزمة الخليج ، إلا أنه لم يشترك فعلياً مع قوات التحالف، ولربما انه لا يملك من القوة ما تؤهله للاشتراك بها .

ان الموقف السياسي اللبناني إزاء المؤتمر الدولي ينبع عن الموقف السوري، ولا يستطيع لبنان بأي حال توقيع اتفاقية صلح منفرد دون الرجوع لسوريا، كما انه لا يستطيع اتخاذ خطوات سلمية متقدمة عن الموقف السوري لكون القضية السورية واللبنانية أصبحتا قضية واحدة لتشابك خيوط اللحمة التي تربط قضيتهما. لهذا نجد لبنان لبى الدعوة لحضور مؤتمر مدريد كبقية الدول المشاركة الأخرى ، وذلك من أجل الخروج بحل لقضية الجنوب ومعالجة الاعداد الفلسطينية على أرضه، والتي اخلت بالنسبة التي تحكم الفئات الدينية الأصلية والمتواجدة على أرضه .

المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية لدول الجبهة الشمالية على الصراع :

لقد انعكست التأثيرات المتلاحقة في منطقة الشرق الاوسط على الموقف السوري من القضية الفلسطينية، ويمكننا على ضوء ما تتوفر من الحقائق السالفة ان نبين هذا التأثير بما يلي :

١- التأييد السوري للجانب الايراني في الحرب العراقية-الايرانية ، أدى الى جملة تأثيرات سلبية على القضية الفلسطينية أهمها :

أ. وضع القضية الفلسطينية جانباً ، أو بمعنى انزال القضية من درجة اعلى الى التي تلي من على اجندة السياسة الخارجية السورية، لكون الاحداث الاكثر الحاحاً هي التي تتطلب معالجة في الحال وقبل فوات الاوان .

ب. اعطاء ارثيّه للسياسة الاسرائيلية قائمة على اساس ان العرب من الصعوبة عليهم بمكان بتلك المرحلة مقابلتها مجتمعين .

ج. تقويض مبدأ التضامن والعمل العربي المشترك إزاء القضية الفلسطينية .

٢- القبول بدور أمريكي بعد شعور سوريا بضعف الاتحاد السوفيتي، وهذا الدور له من التأثيرات أهمها :

أ. القبول بما رفضت قبولة سوريا من قبل، فقد عرف عن الموقف السوري الرافض لكل مشاريع التسوية التي أعلنت، وهذا يعني ان الخط السياسي السوري أخذ يتقبل مقتضيات المرحلة الجديدة ، كما يعني تراجع في المطالب السورية .

- ١٤٠ -

بـ. ان الدور الامريكي لا ينسجم والمطالب القومية العربية التي نادت بها سوريا، بل من مصلحته تهميش تلك المطالب، وقبول سوريا بهذا الدور يعني ان مرحلة التراجع القومي في سوريا بدأ عدّها التنازلي، فلم يعد تحرير كل فلسطين مطلباً سياسياً سورياً .

جـ. ان مرحلة قبول الدور الامريكي يعني تغيير في الاستراتيجية السياسية السورية، والتي كانت مشرعة ابواب على الاتحاد السوفياتي، الحليف القديم صاحب التوجهات الايديولوجية والتي لا تتفق مع الغرب بل نصب الغرب نفسه عدو لها.

٣ـ وهن التضامن، والعمل العربي المشترك، واختراق الامن القومي العربي جمعياً، اسباب صبت في سلة ضعف المفاوض العربي غداة سفره الى مدريد حيث مؤتمر السلام، وعلى مائدة المفاوضات، وبالتالي فإنه سيقبل ما كان ليقبله في عهد التضامن، والعمل العربي المشترك، وسياج الامن القومي المتين .

٤ـ القبول بالدور الامريكي يعني ابعاد السياسة السورية من السياسة الايرانية، والتي ظلت لسنوات مضت تلقب امريكا (بالشيطان الاعظم) مما يؤدي الى تقليص المساعدات الايرانية للفئات الشيعية في لبنان، وكذلك للاحزاب السياسية التي لا تهادأ عن مقارعة اسرائيليين مثل حزب الله .

لهذا فإن المعطيات السابقة تقودنا الى ابراز عدة حقائق في الجانب السوري وهي :

١ـ ان سوريا تنازلت عن أهدافها القومية العريضة الى القدر الذي يحقق أهدافها القطرية .

٢ـ ان الحديث عن القضية الفلسطينية، أصبح مرتبطة بالحديث عن الجولان، وبالتالي أصبحت القضية الوطنية الباحث على تحريك القضية القومية .

٣ـ ان سوريا تود السير في ركاب النظام العالمي الجديد، لكنها أصبحت تخشى قرارات الأمم المتحدة التي باتت أسيرة للدول الاستعمارية صاحبة القوة في المنظمة الدولية، والتي تملك حق النقض الفيتو .

وأما تأثير المتغيرات على الموقف اللبناني، فتكاد تتشابه وانعكاساتها على الموقف السوري ويمكننا ابراز عدد منها في الجانب اللبناني وأهمها :

١ـ التأييد السوري لایران أدى الى فتح لبنان، أما العمل السياسي الايراني، وتلقى مزيداً من المساعدات في حين حرم من تلك التي كان يتلقاها من جانب العراق، وهذه المساعدات اعطت الفئات الشيعية حركة أكبر على الساحة اللبنانية، كما أن حزب الله أثار

- ١٤١ -

متاعب مع اسرائيل مما أدى الى اتلاف مساحات واسعة من اراضيه نتيجة الاعتداءات المتكررة ، وهذا جعل صانع القرار اللبناني يسعى جاداً لقبول دور امريكي للخروج بحل من أزمة الصراع لعله من خلال ذلك الامساك بزمام جبهته الداخلية، واعادة الجنوب المحتل .

٢- القبول بدور امريكي من اجل فائدة اخرى تعود عليه، وهي التخلص من اعداد فلسطينية كبيرة قذفتها موجات الهجرة المتعاقبة على ارضه، مما ادى الى اختلال التوازن الديمغرافي لصالح الفئة المسلمة. وقد رفع شعار من قبل لبنان للبنانيين .

لذا فالتأثيرات الدولية المتلاحقة على الساحة العربية ، كانت في معظمها لصالح دول خارج المنطقة ، كما انها كانت تهدف الى الاستحواذ على المنطقة والهيولاة بينها وبين اطراف دولية اخرى، والهيولاة بين المنطقة وثرواتها، وبين اهلها أنفسهم لتبقى حكراً على الدول التكنولوجية، والتي تمتد باذرع قوية اليها فتشكلها حيث تشاء وكيف تشاء .

المبحث الثالث: دول الجبهة الشرقية : أولاً: الأردن .

المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

ارتبط الأردن بفلسطين منذ عام ١٩١٦، حيث شملت اتفاقية "سايكس بيكو" الأردن وفلسطين، تحت إدارة دولية واحدة ممثلة، وهي بريطانيا. ولقد كان لهذا القرار مغايير السياسية، حيث وتمهيداً لتنفيذ وعد بلفور ليكون الأردن محظوظاً رحالة الجماعات الفلسطينية المهاجرة .

ومع اطلاعه عهد الامارة في شرق الأردن عام ١٩٣١، أخذت وشائج الصلة تزداد يوماً بعد يوم حيث لم يُعرف بين الطرفين حدود سياسية كما هو متعارف عليها عند تهجير الفلسطينيين، فقدمت كل جماعة إلى منطقة معارفهم لكون الصدقة قد وطدت قبل تاريخ التهجير، وشارك الأردنيون أخوانهم الفلسطينيون في الحرب والاضطرابات والثورات، سواء على حكومة الانتداب أو العصابات اليهودية التي وطنت أرض فلسطين .

وجاء استقلال الأردن في عام ١٩٤٦، والعلاقات أكثر توطيداً توجت بمشاركة فعلية للجيش العربي الأردني في الحرب مع الجيوش العربية الأخرى عام ١٩٤٨، عند اعلان بريطانيا إنتهاء الانتداب، واعلان الجماعات اليهودية في فلسطين تأسيس الدولة اليهودية لأول مرة في التاريخ .

ازدادت اللحمة على أثر اعلان الاتحاد بين الطرفين في "مؤتمر أريحا"^(٢٢٧) ، وبهذا أصبح القرار الأردني الفلسطيني يأخذ صيغة القرار الواحد الأردني، وعلى هذا الأساس فقد دخل حرب عام ١٩٦٧، معتبراً الأراضي الفلسطينية أرضاً أردنية، وبذلك يكون لديه التزام مادي وادبي في نفس الوقت تجاه القضية الفلسطينية، وقد ترجمت صيغة هذا الالتزام بقبول الأردن أعداداً كبيرة من الفصائل الفلسطينية الفدائية على أرضه في حين كانت القوات المسلحة الأردنية تساعدهؤلاء التفريغ عند قيامهم بعمليات داخل الأرض المحتلة، ولما كان الأمر انحراف عن صوبه الحقيقي، وأخذت هذه الفصائل تسيء إلى العمل الفدائي نفسه،

(٢٢٧) كان ذلك في اليوم الأول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، حيث عقد المؤتمر، وطالب الزعماء الفلسطينيون آنذاك الملك عبد الله بتوحيد ضفتى الأردن، وبتاريخ ١٢ كانون الأول من نفس العام، وافق مجلس الأمة الأردني على طلب الاتحاد الذي أدى إلى تعديل وزاري بتاريخ ١٩٤٩/٤/٧، ودخول ثلاثة من أبناء فلسطين في عضويتها، وتمت انتخابات نيابية في ١١ نيسان/ابريل ١٩٥٠ في الضفتين على أن يمثل الضفة الغربية عشرون نائباً، ومثلهم عن الضفة الشرقية، وزيد عدد مجلس الأعيان إلى عشرون من رجالات الضفتين. وفي ١٢/٤/١٩٥٠ أخذت الموافقة على الاتحاد صيغتها الرسمية بعد موافقة مجلس الأمة .

- ١٤٣ -

وأصبح لديها نزوعاً نحو مقاسمة السلطة قراراً السياسي، اتخذ الأردن قراراً باخراج فصائل المقاومة من أرضه عام ١٩٧٠/١٩٧١ .

ولما كانت حرب رمضان التحريرية عام ١٩٧٣ ذات مساس مباشر بالقضية الفلسطينية، فقد بادر الأردن إلى دعم هذا التوجه على الرغم من عدم درايته واستشارته بقرارات الحرب، لكون الأردن يعتبر أمر التحرير بالكيفية والوسيلة التي يتحققها، أمراً ذات أهمية يجهد نحو تحقيقها^(٢٢٨) .

واتجه العمل العربي إلى إبراز الهوية الفلسطينية، وهذا يعني سحب السلطة الأردنية عن السيادة في الضفة الغربية المحتلة، فكان مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ الطلب من الأردن إبراز الهوية الفلسطينية، وجعل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فقبل الأردن بذلك نزولاً عند رغبة الأطراف العربية المجتمعة في المؤتمر^(٢٢٩) ، ويأتي بعد ذلك فصل القبول بالمبادرات الدولية، والحلول السلمية، وتخرج مصر العربية من ساحة الصراع، ويرفض الأردن الدخول في هذه الحلول رغم الضغوطات السياسية عليه في الدخول في كامب ديفيد، وبقي موقف الأردن متضامن مع الاشقاء العرب ليجد فرصته في دعم العراق في حربه مع إيران لكون الأول يعتبر العمق الاستراتيجي للأردن، وله من التضحيات على كل ساحات الحرب العربية الاسرائيلية الكثير، كذلك فلقد عمل الأردن على انتهاج سياسة التوازن بحيث استطاع الاحتفاظ بعلاقات سياسية مع جميع الأطراف العربية مع كون المواقف السياسية لهذه الأطراف متباعدة ومختلفة بين موقف وأخر.

(٢) ابرزت وسائل الاعلام الاردنية المشاركة بقواته المسلحة بهذه الحرب على الرغم من عدم اشتراكه بالتنسيق، ووضع الخطط، والاعداد لها. لكون العمل القومي في وجهة النظر الاردنية لا يهتم بالشكليات بقدر الاهتمام بالنتائج .

(٣) ويقول الملك الحسين: "لقد عمل الهاشميون دوماً بخلاص لصالح الشعب الفلسطيني، وحقوقه القومية المشروعة، لقد طلبوا إلى أن أقلب الصفحة، وما آنذا قد قلبتها، ولا فائدة ترجى من التثبت بما فات وانتهى، ومهما كانت عواطفني الشخصية في هذه القضية المؤلمة، فإن هذفي الوحيد منذ ذلك الحين هو ان اساعد اخواتي الفلسطينيين على استرجاع وطنهم الملقود بطريقة أو بأخرى. لقد طلب ذلك مني تسعة عشر رئيس دولة عربية قبلته بصورة عفوية، تلقائية، بلا مناقشة، واني لارجو من كل قلبي ان تظهر منظمة التحرير الفلسطينية فيما تأديه من أعمال في مستوى المهمة التي أوكلت اليها، ولسوف امد لها يد المساعدة ما استطعت الى ذلك سبيلاً .

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

مع اطلالة عقد الثمانينات، وببدء الحرب العراقية-الایرانية، وقف الاردن الى جانب العراق، واعتبره يدافع عن المصالح القومية العربية، في حين كان موقفة الاردن ازاء الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان، كوقفة الدول العربية الاخرى، التنديد والاستكثار، فبازاء الاحداث الجديدة باتت قضايا وهموم جديدة للدول العربية بالإضافة الى القضية الفلسطينية، حيث اضيفت العلاقات الایرانية-العربية، وكيفية التعامل معها على اجندة السياسة الخارجية الاردنية في الوقت الذي اخذت الحرب بينها وبين العرق تحرق الاوراق السياسية ذات القواسم المشتركة في العلاقات، في حين واجه الاردن تعاطفاً شعبياً مع الثورة الاسلامية^(٢١٠)، وخصوصاً ان العناصر الفلسطينية في الداخل الاردني وجدوا في الثورة الاسلامية والاجراءات التي قامت بها، كاعتراف حقيقي معلن منمنظمة التحرير، النصير لحقوقهم والباعث على استعادتها. ومع قيام الاتحاد العربي (العراق- مصر- اليمن- الاردن) أدى الى تعزيز العلاقات الاردنية-العراقية في مواجهة العلاقات الایرانية، الأمر الذي جعل صانع القرار الاردني التحسب من الدول التي تقف مع ايران أو تتتعاطف معها .

والملاحظ ان لكل قطر عربي من دول الجوار حلولاً ملحة، فالسعودية انشغلت بفكرة اجهاض الفكر الایرانی الذي اعلن عن ضرورة تصدير الثورة^(٢١١)، وسوريا انشغلت بدورها في لبنان في عملية السلام، واعشار اسرائيل بان سوريا تملك الورقة اللبنانيّة والفلسطينيّة بالشكل الذي يؤهلها للعب دور كبير في اية تسوية مقبلة^(٢١٢). ولما كانت الدول العربية مشغولة في همومها الداخلية، لأن لكل قطر همومه ومسئنته، أخذ الاردن في اتجاه انجاز ما تبقى من ارتباطات ادارية تتفق، وطلب الاجماع العربي في قمة ١٩٧٤، ليأتي قرار مجلس الوزراء الاردني الصادر في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٨ بالغاء خطة التنمية في الاراضي العربية المحتلة، وهي الخطة التي وضعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، والتي قدرت تكاليفها بـ ١,٤ مليار دولار، على أن تمولها دول عربية واجنبية، وقرار الاردن في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٨ بحل مجلس الامة بموجب المادة ٣٤ من الدستور، والذي يتتألف من ستون عضواً نصفهم من الفلسطينيين الذين يمثلون الضفة الغربية، ما هو الا خطوة تمهدية لاعلان الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨ رسمياً فك العلاقة القائمة بين الاردن والضفة الغربية منذ عام ١٩٥٠^(٢١٣).

وبذلك تدخل القضية الفلسطينية مرحلة جديدة من مراحل الصراع^(٢١٤). ان قرار الاردن لا يعني التخلی عن التزامه تجاه القضية الفلسطينية ، لأن العلاقة اكبر من أن تقطع بين يوم وليله، والامتداد الاردني يبقى على طوله، وخصوصاً اذا نظرنا في قرار الارتباط ووجودناه استثنى المقدسات من الفك، وهذا يعني مدى الحرص الاردني على المقدسات الاسلامية من

- ١٤٥ -

من الضياع باعتبارها امتانة في اعناق المسلمين، ولتفويت الفرصة امام الكيان الصهيوني الذي يرثوا الى ابتلاع القدس ب المقدساتها، وضمهما لوزارة الاديان الصهيونية، وبذلك تتهيأ له الفرصة في هدم المسجد الاقصى، واقامة الهيكل المزعوم على انقاذه، وبهذا وضع الاردن حدا لاساءة تفسير كل جهد يقوم به لدعم صمود الشعب الفلسطيني ووصفه من جانب الفصائل الفلسطينية بأنه تصرف مشبوه يهدف الى احتواء المنظمة والاتفاق عليها، وباته يتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطيني للاستقلال على أرضه .

كما وجد الاردن انه من الضروري في هذه المرحلة بالذات التأكيد على أنه لا مطمع ولا مطمح له في اي شبر على ارض فلسطين، ولا رغبة له في التفاوض باسم المنظمة، وكان هذا القرار استجابة لارادة ورغبة القيادات العربية مجتمعة في الرباط عام ١٩٧٤ ، كما هو استجابة لادارة ورغبة ومطلب منظمة التحرير الفلسطينية التي تريد الاضطلاع بقضايا الشعب الفلسطيني، وقد عبرت الاطراف العربية مجدداً في قمة الجزائر عام ١٩٨٨^(٢١٥) ، ومع اقتراب الاردن من عقد التسعينات تأثر بأزمة الخليج الثانية التي ثقلتها على القضية الفلسطينية، وكان موقف الاردن الى جانب العراق، ومن الدول الساعية الى عدم تدوير الأزمة، والتقطيش عن صيغة حل عربية، ولم يعترض بضم الكويت كما انه لم يشترك في قوات التحالف ضد العراق، وقد قام الملك حسين بالاجتماع مع الشاذلي بن جديد الرئيس الجزائري، وملك المغرب الحسن الثاني من أجل عدم تدوير الأزمة الكويتية، وقام بزيارة الولايات المتحدة والعراق، الا ان الجهود الدولية والإقليمية الراغبة في تدوير الأزمة حدت من نشاط الاردن السياسي الذي تولاه الملك حسين بنفسه .

المطلب الثالث: اثر المتغيرات السياسية على الصراع :

ان الاردن قد حمل على عاتقه من خلال مسؤوليته المادية والادبية اعباء كثيرة تجاه القضية الفلسطينية، نظراً لارتباطه العضوي وضياع الارض الفلسطينية اثناء السيادة الاردنية، واشتراكه باطول حدود مشتركة مع العدو . لهذا كانت تلك الاعباء ثقيلة اذا ما قيست بالنسبة لامكانية الحدود، وعدم وفاء الدول العربية بين حين وآخر بالتزاماتها المادية تجاهه، وعندما خرجت مصر من ساحة الصراع بعد اتفاقية كامب ديفيد لم تستطع الاردن الانضمام الى الركب لكونه محاطاً بدول عربية رافضة للاتفاقية، وذات شوكة عسكرية قوية ليأتي قرار فك الارتباط، والذي انسجم مع قرار قمة الدول العربية عام ١٩٧٤ في الرباط ليكون الاردن اكثر حرية في اتخاذ قراره من خلال محاكاته للشعب الاردني، والاصول الفلسطينية، ان مصير القضية بات بين يدي المنظمة التي كابدت سنين لتتبوا هذا المركز، الا ان الاردن بقي يدافع

- ١٤٦ -

عن القضية الفلسطينية لكون المسؤولة الاردنية لم تتفك، ولن تتفك عنه. وجاء قيام الاردن بترميم الاماكن المقدسة علامة صلة وتوacial كبادرة مدلولها ذلك الالتزام، في حين كان الاردن خلال الحرب العراقية-الiranية، يدعم العراق فاحتل هذا الدعم اولويات على اجندة السياسة الخارجية الاردنية، وعند ظهور ازمة الخليج الثانية والمنادية لمؤتمر مدريد . قام الاردن بعمل مظلة سياسية من خلالها اتبثق المفاوضين الفلسطينيين ليأخذ مكانه على مائدة المفاوضات، وتقرير مصير الضفة الغربية . من هنا نستطيع القول: ان الموقف الاردني اتصف بما يلي :

١- تراجع الاداء السياسي الاردني في توجيهه القومي بالنسبة للقضية الفلسطينية، وهذا مرده الى :

أ. التفاوت في وجهي النظر السياسية الاردنية والفلسطينية، حيث اصبحت لكل نظرة آيتها الخاصة وأهدافها الخاصة .

ب. زيادة النشاط السياسي للمنظمة مع زيادة مساحة المناورة الخاصة بها على حساب النشاط السياسي ومساحة المناورة الاردنية في مسعاهما لخدمة القضية .

ج. توجه الانظار العربية والدولية لمنظمة التحرير، وانتظار قرارها لكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في الوقت الذي كانت تلك الانظار توجه سابقاً للأردن .

٢- أخذ الاردن دوراً سياسياً جديداً بعد اعلان فك الارتباط عام ١٩٨٨ ، هذا الدور لا يتعدى دور اي دولة عربية أخرى، وترتبط على هذا النتائج التالية :

أ. خفت الضغوط السياسية على الاردن من اجل الدخول في مفاوضات مع اسرائيل لعقد كامب ديفيد ثانية، او على غرارها يكون الاردن طرفاً فيها .

ب. استعداد الشارع العربي لحمل ما ينجم عن المرحلة القادمة من نتائج سلبية او ايجابية لمنظمة التحرير، لكونها سعت للقيام بهذا الدور وانتزاعه من الاردن .

ج. أخذت الدول العربية والاطراف الدولية الأخرى، تعامل في مسعاهما مع منظمة التحرير باستقلالية الى حد كبير عن الدور الاردني .

٣- لم تعد القضية الفلسطينية ذلك الدور المتقدم على سلم اولويات واجندة السياسة الخارجية الاردنية لكون مثل هذا الدور انتقل الى عاتق منظمة التحرير الفلسطينية .

٤- قدم الاردن المظلة السياسية للوقد الفلسطيني عند انعقاد مؤتمر السلام، وهذا يدل على نوع الخصوصية في الواقع الاردنية والفلسطينية، وقد مكن هذا الأمر اكتساب الوقد الفلسطيني تقديم نفسه بثوب سياسي قادر على خوض معركة السلام من خلال المؤتمر، وصولاً الى قرارات إلزامية لأطراف التفاوض .

- ١٤٧ -

- ٥- حضور الاردن مؤتمر السلام الدولي في مدريد والاشتراك في جميع المفاوضات التي تعلقت بكل جوانب المؤتمر، وقد أدى هذا إلى ما يلى^(٢٤٦) :
- أ. وضع معااهدة سلام بين الاردن واسرائيل، وبالتالي أدى هذا إلى اعتراف متبادل بين البلدين واستعادة الاراضي الاردنية المغتصبة .
- ب. قبول الطرفين بفكرة شرق أوسط جديد يسوده التعاون بدل العداء، وهذا يتضح من نتائج المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في عمان عام ١٩٩٥ .
- ج. أخذت لغة الحوار والمفاوضات الدبلوماسية تسود ما أشكل من أمور، وذلك من أجل وضع الحلول المناسبة لها .
- ٦- أخذت الدبلوماسية الاردنية تجني فوائد على الساحة العربية، وخاصة الخليجية فقد دب الانفراج بالعلاقات الاردنية وال سعودية والامارات كذلك، في حين أخذت ليونة المواقف تدب في العلاقات الاردنية-الكونية .
- ٧- تبدل الموقف الاردني من العراق، واخذ موقفاً متواتراً ومغايراً للموقف الذي عُرف عن الاردن ابان الازمة .

ثانياً: العراق .

المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين العراق وفلسطين المحتلة، الا أن هذا القطر لم يدخل يوماً في مساندة ومساعدة المقاتلين العرب الرئيسيين والمتاثرين بالصراع العربي-الاسرائيلي. ففي عام ١٩٤٨ شارك القوات الاردنية، واستطاع الاحتفاظ بجزء من الضفة الغربية، وعند انسحابه مكن القوات الاردنية من السيطرة عليها، وفي عام ١٩٥٨ دخل اتحاد مع الاردن. إلا أن هذا لم يدم طويلاً^{(٢٤٧)(٠)}.

وفي عام ١٩٦٧ شارك العراق الاردن بحربيه آنذاك، ورابطت القوات العراقية على اراضي الاردن مدة طويلة من الزمن فشملت فترة حرب استنزاف ووقف العراق موقف الحياد في فتنة الاردن عام ١٩٧٠، مما ترك أثراً طيباً على العلاقات الاردنية-العراقية. وفي عام ١٩٧٣ دخلت قواته الحرب على ارض الجولان، في حين عارض العراق مشاريع التسوية السلمية، وأهمها كامب ديفيد، حيث تزعم على اثر مؤتمر القمة ١٩٧٩، الذي عُقد في بغداد خط التشدد ضد اتفاقية كامب ديفيد، الا ان الامر لم يطل فكانت الثورة الاسلامية في ايران،

(٠) جاء هذا الاتحاد على شكل نظام فدرالي غير كامل لم يدم أكثر من خمسة أشهر، اذ ت洩ض على اثر اندلاع الثورة في العراق، واعلان الجمهورية في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

- ١٤٨ -

فدخلت بحرب مع العراق، دامت ثماني سنوات، خلالها كان للعراق مشاغله الداخلية، حيث وجه همه وطاقته لكسب الحرب. ويمكننا ان نقف على عدة حقائق خاصة بالجانب العراقي كانت لجاتب القضية الفلسطينية بما يلي^(٢٤٨) :

١- الدخول في كل حرب مع الكيان الصهيوني، من اجل فلسطين تلك التي حدثت عام ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣، وبالتالي لم يتواتي في نصرة الحق العربي الفلسطيني طيلة مرحلة الصراع .

٢- ادراج النضال من اجل تحرير فلسطين كهدف اساسي من اهداف الثورة العربية التحريرية، ونظر للكيان الصهيوني على انه يشكل قاعدة استعمارية اساسية تحرس مصالح الاستعمار، ويبيقي على تخلف الوطن العربي، وتمزقه عن طريق استنزاف طاقاته ، ويهدد اي تحرك تحرري وحدوي .

٣- رفض قرارات الامم المتحدة التي تؤدي الى تكريس الوجود الصهيوني في المنطقة، وكذلك مشاريع التسوية على اختلاف اسمائها ومصادرها، ونشير في هذا الصدد الى رفضه قراري مجلس الامن رقم (٢٤٢-٢٣٨) والذين هما اساس للتسوية الحالية لقضية الصراع.

٤- قطع علاقاته السياسية مع مصر رائد كامب ديفيد الاتفاقية بعد مناداته لعقد مؤتمر قمة عربي في بغداد ببحث ذلك، وقد رأى العراق ما يجب ان يكون عليه الموقف العربي، وما يجب ان يكون عليه العمل بعد الاتفاقية فيما يلي :

ان سياسة السادات كان يجب ان تواجه بناء جبهة متماسكة وجدية من عدد من الاطراف العربية تطرح برنامجاً قومياً تدعوا اليه الانظمة العربية الاخرى، فينظم الى تلك الجبهة من يرغب^(٢٤٩) .

٥- قدم العراق مساعدات كبيرة ومنتظمة ليس لمنظمة التحرير فحسب، بل لدول المواجهة منها سوريا والاردن لتمكنها من تحمل الاعباء العسكرية والاقتصادية .

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

حمل الرابع الاخير من عقد الثمانينات تطورات سياسية جديدة على الساحة العراقية- الايرانية، وهو قبول الاخرية بعد ما مثله العراق من قبل، بقرار وقف اطلاق النار، الذي اصدره مجلس الامن القومي بشأن الحرب العراقية- الايرانية . وقد خرج العراق منتصراً، وبقوه عسكريه طائلة، الامر الذي بدأت حوله تدور التوايا لتوريطه بحرب يخسر فيها آلتة العسكرية والقضاء على برامج تسيحه المختلفة، فاصدرت الولايات المتحدة عن طريق سفارتها في بغداد ايهاءات انها لن تتدخل بالمسائل الجاذبية بين العراق وجاراتها، وبذلك

- ١٤٩ -

اشارة للكويت. من هنا استغلت القيادة العراقية هذه الابحاءات وصدقها، وارادت ان تقوم علاقتها مع الكويت، والتي نشأت نتيجة خلاف حول حقل ارميله النفطي بينهما، فاجتاحت القوات العراقية الكويت، وبدأ مسلسل احداث خطيرة في منطقة الخليج العربي، بدأ مع بداية الازمة عام ١٩٩٠، ولم ينتهي بعد. وأهم فقراته الرئيسية ان قامت الولايات المتحدة بتجيش دول العالم لاخراج العراق من الكويت، ممهده لذلك بقرارات دولية صادرة عن هيئة الامم المتحدة . كبرت إرادة العراق، ومن خلال قبول العراق بقرار وقف اطلاق النار، فقد دمرت اسلحته الاستراتيجية، وجُوع الشعب العراقي، نتيجة طوق الحصار الذي فرض عليه، وبالتالي فقد شُغل العراق بمشاكله الداخلية، ولملء جراحه فضلاً انه فتح جبهة من المفاوضات مع مندوبين الامم المتحدة الجوالين في المنطقة عامه، والسوق خاصة، والذين أوكلت لهم مهمة القضاء على برامج التسلح العراقية المختلفة ذات التأثير الكبير.

المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية على الصراع :

وإن للمتغيرات السياسية العراقية الجديدة آثار كبيرة على الصراع العربي-الاسرائيلي وأهمها :

- ١ - اقدام الدول العربية التي كانت تتوجس خيفة من القدرة العسكرية العراقية، فيما لو اقدمت على مفاوضات مع اسرائيل بأريحية لمؤتمر مدريد، والجلوس المفاوضات دون خشية من الجانب العراقي، وقدرته العسكرية لكون الدول الكبرى قرمت قوته، وكذلك فهي الحامية لهذه الدول من خطره .
- ٢ - جلوس المفاوض العُرب في مؤتمر مدريد، وبباقي المفاوضات محروم من القدرة العسكرية. وهذا ينعكس عليه بالقبول بأى مكاسب من المفاوضات، لو لم ترتفع والحد الأدنى من طموحاته .
- ٣ - حرمان العراق من المشاركة فيأخذ أي مكاسب أياً كان نوعها (وان لم تكن هناك مكاسب)، من صراع لم يتوانى يوماً في المشاركة فيه .
- ٤ - التضييق على العراق، وذلك من أجل الانضمام الى المسيرة السلمية، حتى لا تبقى دولة عربية لا ترضى بالكيان الصهيوني في نسيج المنطقة العربية .

ثالثاً: منظمة التحرير الفلسطينية:

المطلب الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

أصبحت فلسطين منذ النكبة الأولى تنقسم إلى أربع مناطق، وقع القسم الأول منها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وانضم قطاع غزة مع الإدارة المصرية، ومنطقة الحمة مع سوريا، والجزء المتبقى من فلسطين (ما يُعرف بالضفة الغربية) انضم للأردن^(٢٠٠). ومع انهيار الوحدة بين مصر وسوريا، كان الفلسطينيون أكثر الخاسرين، وانهارت آمال العرب، لأنهم رأوا بالوحدة طريقاً لتحرير فلسطين .

أخذت الأحداث تتسرّع، والافكار تتداعى لتشكيل تنظيم يجدد الأمل بالتحرير حتى ظهرت هذه المنظمة إلى حيز الوجود في مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في القاهرة يوم ١٣ كانون ثاني/يناير ١٩٦٤، حيث تقرر في ذلك المؤتمر تنصيب السيد أحمد الشقيري مثل فلسطين في جامعة الدول العربية بالاتصال مع الشعب الفلسطيني والدول العربية، من أجل الاتفاق على صيغة لوضع مركبات أساسية تشكل بمثابة قواعد سلمية لإنشاء كيان فلسطيني الهدف منه تمكين الشعب الفلسطينيين من تحرير وطنه، وتقرير مصيره، تبع هذه الخطوة عقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في اجتماع ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٤م^(٢٠١)، وقرر اعلان قيام المنظمة وهذا يعني ان الفرد الفلسطيني سيعيش في حالة ازدواجية ولاء بين الوليد الجديد منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، مما أوجد حالة من الحرب الباردة بين المنظمة والأردن. وجدت المنظمة دعمها في هذا الاتجاه من قبل الانظمة العربية التي أذاعت لنفسها بالتقديمة، وفي مقدمتها الجمهورية المصرية، وهذا ادى إلى وجود حرية كلامية شنتها المنظمة على الأردن من خلال وسائل الاعلام المسموعة والرئيسية، لكن الاحداث تتسرّع حتى زار الملك حسين مصر قبل اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧، وعقد اتفاقية دفاع مشترك مع مصر^(٢٠٢)، والتقي في مصر مع احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وتمت بينهما المصالحة، واصطحب الملك حسين الشقيري عند عودته إلى عمان. وقفت الفصائل الفلسطينية بامكانياتها المحدودة إلى جانب الجيوش العربية التي شرعت في بناء نفسها لتحرير فلسطين. وبعد هزيمة ٦٧ زاد الاقبال على العمل الفدائي، واتخذت من الأردن قواعد

ان التسلسل التاريخي لوحدة الضفتين كان في كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨، حيث عقد مؤتمر اريحا بناء على مطالبة الفلسطينيين بتوحيد الضفتين، وفي ١٢ كانون الاول/ديسمبر في نفس العام وافق مجلس الامة الاردني على الطلب، وفي ٧ أيار/مايو ١٩٤٩ دخل ثلاثة من ابناء فلسطين في عضوية الوزارة الاردنية، وفي ١١ نيسان/ابril ١٩٥٠ اجريت انتخابات نيابية في الضفتين، فمثل الضفة الغربية عشرون نائباً، ومتهم عن الضفة الشرقية، وفي ٢٤ نيسان/ابril ١٩٥٠، وافق مجلس الامة الاردني على قرار توحيد الفلسطينيين، واعترفت بريطانيا في هذا الاتحاد وسررت قوانين الاتحاد على جميع اراضي الدولة ومن ضمنها القدس .^(٢٠٣)

- ١٥١ -

اعتبرت بمثابة مقرأً لها. وقد اخذت المنظمة عام ١٩٦٨ تعديل من استراتيجية العمل لديها حتى طال التعديل ميثاقها الوطني والذي تبنته في عام ١٩٦٤، وأجرت عليه بعض التعديلات تناسب وطبيعة المرحلة، وشكل الصراع .

ومن أهم مواد الميثاق والتي تتعلق بالكيان الصهيوني، والكافح المسلح على النحو التالي^(٢٠٢):

المادة (٢) : فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة أقليمية لا تتجزأ .

المادة (٩) : الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمها الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه، ومن حقه في الحياة الطبيعية فيه، وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيطرة عليه .

المادة (١٠) : العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتبنته كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية، وتنظيمها واسراها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدتها وانتصارها .

المادة (١٩) : تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧، وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمخالفته لإدارة الشعب وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير .

المادة (٢٠) : يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما، وإن دعوى الترابط التاريخي أو الروحي بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها .

المادة (٢١) : الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها .

المادة (٢٢) : الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تطبيعية في تكوينها،

- ١٥٢ -

عدوانية توسيعة استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية، ونقطة ارتكاز، ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أمتى الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم .

إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع. ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها، ويؤدي إلى استتاب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم، وقوى الخير والتقدم والسلام فيه، ويناديه جميعاً على اختلاف ميلهم واتجاهاتهم تقديم كل عنون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه .

المادة (٢٣) : دواعي الامن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب، واستبقاء لواء المواطنين لأوطانهم ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

لقد تم انتخاب ياسر عرفات رئيساً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتابت الفصائل الفلسطينية أعمالها ضد الكيان الصهيوني من الأرضي الأردنية، وخرجت من الأردن أثر خلافات حدثت عام ١٩٧٠ إلى سوريا ولبنان، وفي عام ١٩٧٤ اتخذ مؤتمر القمة العربي في الرباط قراراً يقضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عارضت المنظمة مع باقي الدول العربية تلك الاتفاقية. وفي عام ١٩٨٢ تم اجتياح الجنوب اللبناني واخرجت المنظمة من لبنان وتوزعت فصائلها بين تونس واليمن وليبيا وسوريا، وهذا يعني بداية النهاية للعمل الفدائي .

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية والصراع :

لقد تحسن الوضع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، عند قيام الثورة الإيرانية، فوجدت أول سفارة فلسطينية في العالم، في نفس المبني الذي كانت تشغلها السفارة الإسرائيلية، ولكن هذا الامر لم يدم طويلاً حتى حوصرت المنظمة في بيروت عام ١٩٨٢، وأخرجت مشتبه إلى أكثر من بلد عربي، واتخذت قيادة المنظمة من تونس العاصمة مقراً لها، وكانت منظمة التحرير تمر في موقف صعب مشتبه بين العراق صاحب التوجهات القومية، والذي خاض أكثر من حرب من أجل فلسطين والفلسطينيين، وله الفضل في رعاية المنظمة، وما يردها لتبقى تؤدي دورها بواسطة المساعدات المختلفة، وبين إيران التي هي الأخرى رأت بتحرير القدس الحد الأدنى من أهداف الثورة، حتى أن رئيس المنظمة تدخل لوقف الحرب العراقية- الإيرانية، ولكنه لم يفلح في ذلك .

ان موقف المنظمة في تونس كان موقفاً صعباً، انهالت الضغوطات على زعماء المنظمة لقبول فكرة الحل السلمي، والاعتراف بالقرارات الدولية، والتي رفضتها من قبل قرار كقرار (٢٤٢ و ٢٣٨) وفي عام ١٩٨٧ انفجرت انتفاضة الشعب الفلسطيني بالداخل والتي رأت منظمة التحرير فيها انها نواة لبروز قيادة سياسية جديدة في الداخل تنازع المنظمة سلطتها على الشعب الفلسطيني، ول يأتي تموز/يوليو ١٩٨٨ ويعلن الاردن عن فك الارتباط مع الضفة الغربية، وبهذا جعل الامر متعلق على عاتق منظمة التحرير لحمل لواء المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية، وهذا في حد ذاته رسالة للأطراف الدولية التي تمتد لمنطقة الصراع تعني: ان التعامل انتقل من المسؤلية الاردنية التي تمثل الفلسطينيين الجديد بصيغة جديدة، من هنا اصبحت المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بصورة فعلية .

لقد جعل اعلان الاردن من المنظمة العمل على تسريع خطواتها السياسية، ففي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر، أعلن في ١٥ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٨٨ عن ميلاد الدولة الفلسطينية على أساس القرار (١٨١)، وهو القرار الذي اكسب اسرائيل شرعية وجودها الدولي، ومع اعلان الاستقلال، وافق المجلس على الاعتراف بالقرار (٢٤٢ و ٢٣٨) دعا الى دولتين لشعبين على أرض فلسطين هي الشعب اليهودي والشعب الفلسطيني، ويتفق هذا القرار مع قرار تقسيم فلسطين المتخذ عام ١٩٤٧.

ويجب ان لا يغيب عن البال بان المنظمة خلال مسيرتها الكفاحية والسياسية انها تجاوبت مع عدد من المبادرات والمواقف الدولية التي استهدفت معالجة القضية، وحل الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي بالطرق السلمية، ففي عام ١٩٨٩ أعلنت موافقتها المبدئية على مشروع شامير للانتخابات في الارض المحتلة وعرض هذا المشروع على القمة العربية في الدار البيضاء المنعقد عام ١٩٨٩^(٢٠٤)، كما أكدت موافقها من قبل على مشروع الملك فهد الذي اعتمد مؤتمر القمة العرب الذي عقد في فاس عام ١٩٨٢ والذي نص على: "يضع مجلس الامن ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة"^(٢٠٥). وكذلك وافقت على البيان الامريكي السوفيتي حول المسألة الفلسطينية عام ١٩٧٧^(٢٠٦).

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي قوى الدافع لدى المنظمة لحل القضية الفلسطينية سلماً لكونها فقدت قاعدة استراتيجية هامة تُغذى سُبل كفاحها المسلح . وزاد من التوجّه نفسه ازمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، واصبحت المنظمة امام خيارين، إما القبول بفكرة مؤتمر مدريد والاستفتش الدول الكبرى والمُتنفذة عن قيادة جديدة، وذلك من اجل ادارة دفة المفاوضات لأنها اللغة السياسية التي تتناسب والنظام العالمي الجديد .

المطلب الثالث: أثر المتغيرات السياسية على الصراع :

لقد أدت المتغيرات السياسية الجديدة التي رافقت مسيرة منظمة التحرير إلى عدة نتائج أهمها^(٢٥٧):

- ١ - القبول بفكرة المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية .
- ٢ - القبول بدور أمريكي رئيسي في المؤتمر وقبول أدوار ثانوية للدول الأخرى راعية المؤتمر .
- ٣ - السعي قدماً في محادثات السلام، وتوقيع في احتفال رسمي في واشنطن وثائق اعلان المبادئ^(٢٥٨) بين منظمة التحرير واسرائيل في ٢٣ ايلول عام ١٩٩٣ م^(٢٥٩) .
- ٤ - دخول العناصر الفلسطينية المسلحة كقوات امن الى منطقة غزة واریحا حسب الاتفاق المبرم في وثيقة اعلان المبادئ، وقد سبق ذلك انسحاب القوات الاسرائيلية من مدن الحكم الذاتي، واعادت انتشارها في مناطق حددت لها من قبل السلطات الاسرائيلية .
- ٥ - أخذت اسرائيل تنسحب من التجمعات السكانية بناء على الاتفاق الثاني، وتسلیم ادارة تلك المناطق لمنظمة التحرير الفلسطينية^(٢٦٠) .
- ٦ - تعاظمت الهجمات الفلسطينية (حماس) مما جعل وضع المنظمة يضعف امام الرأي العام نتيجة استغلال قوى الرفض أداء الامن العام الفلسطيني في ملاحقة نشطاء حماس والزرج بهم في السجون ، وكأنها قامت بالدور الذي كانت تقوم به القوات الاسرائيلية .
- ٧ - أخذت اطراف دولية أخرى حسب وثائق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحكم الذاتي، تقدم دعماً لسلطة الحكم الذاتي، بقصد تثبيت دعائم السلام الذي تنفذه منظمة التحرير مع الكيان الصهيوني .
- ٨ - أصبح لمنظمة التحرير أول مجلس وطني فلسطيني منتخب من قبل الفلسطينيون أنفسهم، وينعقد في الداخل على الاراضي الفلسطينية، وهذا يعني مقدمة لبروز السلطة الفلسطينية كدولة في المستقبل .
- ٩ - التفكير الجدي ونتيجة الضغط الاسرائيلي بتعديل ميثاق المنظمة والذي احتوت إحدى مواده تدمير اسرائيل، وهذا لم يعد يمقدورها عليه بعد السلام والاعتراف المتبادل، أو ستلقى مهمة التعديل على مجلسها الوطني المنتخب .
- ١٠ - أخذ التعاون بين منظمة التحرير واسرائيل يأخذ عدة مجالات منها: الامني والسياسي والاقتصادي الخ^(٢٦١) .

الفصل الثالث: الكيان الإسرائيلي والصراع .

المبحث الأول: النهج السياسي تجاه الصراع :

المطلب الأول: موقف الحكومات العمالية من مشاريع التسوية :

عند الحديث عن موقف الحكومات العمالية^(٢١١) المتعاقبة من مشاريع التسوية، فإننا سنتطرق بهذه الحالة إلى مشاريع التسوية والمبادرات التي طرحت بعد عام ١٩٦٧، لأن الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية أصبحت تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد قامت إسرائيل بالاعتداء عليها .

أما الموقف العام لإسرائيل فقد رفضت كل مشاريع التسوية، ولم تتوافق على أي منها باستثناء ما قامت بتقديمه، لانه وبالحالة هذه يعبر عن مواقفها الذي يخدم أهدافها، فعلى سبيل المثال، بعد نجاح الرئيس الأمريكي نيكسون في اتهابات الرئاسة أوفد "وليم سكرانتون" لزيارة المنطقة، وعند زيارته للاردن في الثامن من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، قدم مشروعًا لحل مشكلة الشرق الأوسط، وفيما يتعلق بالقدس يقضي المشروع إعادة القدس العربية القديمة للأردن مع وضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقة ، وتعترف بها هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى. رفضت الحكومة الإسرائيلية هذه المقترنات لأنها تتنافي مع تصوراتها السياسية^(٢١٢) .

وفي التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، طرح روجز وزير خارجية أمريكا مشروعًا للتسوية وبخصوص الأماكن المقدسة فقد جاء تأمين العبور الحر إلى الأماكن المقدسة في القدس مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان ومصالح جالياتها الإسلامية والمسيحية واليهودية من قبل إدارتها كمدينة موحدة . عندها اجتمعت الحكومة الإسرائيلية، وقررت اتخاذ موقف سلبي من مقترنات روجز^(٢١٣) .

ثم قدم حزب المابام الإسرائيلي مشروعًا في ١٨ شباط ١٩٦٩ والذي دعا فيه إلى إبقاء القدس عاصمة لإسرائيل، وانها لن تمانع مستقبلًا في حال قيام تسوية سلمية مع الدول العربية على الموافقة على قبول من توكيلهم الأقطار العربية المجاورة للاشراف على الأماكن المقدسة^(٢١٤) .

وقدمت غولدا مائير^(٢١٥) مشروعًا إسرائيليا في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٢ وتضمن المشروع فيما يتعلق بالقدس والاحتفاظ بشرم الشيخ، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، واجراء محادثات بشأن الضفة الغربية^(٢١٦) .

- ١٥٦ -

ولما كان الاردن طرفاً رئيسياً في النزاع العربي-الاسرائيلي، فقد تقدم الملك حسين بمشروع المملكة العربية المتحدة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٢، والذي دعا فيه لتكوين القدس عاصمة لقطر للفلسطينيين، ولكن الحكومة الاسرائيلية اعلنت بنشرتها الاذاعية ردّها الرسمي والصادر عن مكتب رئيس الحكومة: "ان المشروع الذي أعلن عنه الملك حسين لم يحظى بموافقة اسرائيل"^(٢١٨)، كما واعلن كذلك رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست حاييم صادق في برنامج بثته اذاعة اسرائيل من نفس اليوم قوله: "قد ورد في المشروع ان القدس عاصمة الجزء الغربي من الاردن ولا يمكن بالطبع كما هو معروف ان نقبل هذا"^(٢١٩).
وإذا أمعنا النظر في المواقف الاسرائيلية لحكومات العمل منذ عام ١٩٦٧-١٩٧٧ لامكنا الوقوف على الحقائق التالية :

- ١- ان التصور السياسي الاسرائيلي للأراضي المحتلة بما فيها القدس بات مما لا شك فيه مبني على اعتبار أنها ارض اسرائيل وعاصمتها القدس .
- ٢- ان الاستيطان في الأراضي المحتلة والمستعادة من الاجراءات الداخلية لاسرائيل، ولا يحق لأي هيئة مهما كانت صفتها ثني اسرائيل عن اجراءاتها على اعتبار أنها اجراءات من شؤون اسرائيل الداخلية، وهذا ينطبق على دمج طرفی مدينة القدس .
- ٣- الموقف الاسرائيلي من قرارضم الأراضي، وبناء المستوطنات، ينطلق من كون القرار يجسد الممارسة التامة والفعلية للسيادة الاسرائيلية على الأراضي المحررة بما فيها مدينة القدس .
- ٤- يرفض الموقف الاسرائيلي كل مشروع تسوية يتم التنازل به عن توحيد القدس ويسعى إلى تجزئتها من جديد .
- ٥- وبالنسبة لمشاريع التسوية فقد رفضت الحكومة الاسرائيلية منها:
 - أ. مشاريع التسوية الاسرائيلية تراعي خلال طرحها البقاء على السيطرة الاسرائيلية على المناطق بحجة الامن وفي حال تعرضها للقدس تبقى عليها موحدة .
 - ب. المشاريع المقدمة من الأطراف الأخرى (العربية) فهي مرفوضة تماماً، وهذا ما كان في رفضها المشروع الاردني المتمثل بالمملكة المتحدة .
 - ج. مشاريع المقدمة من أطراف حيادية، وفي حالة اشتغالها على الموضوعية سواء بالنسبة للمناطق المحتلة كافة، أو الاماكن المقدسة فبادرت اسرائيل الى رفضها .
 - د. المبادرات الخارجية والتي لا تكون مقبولة لاي من الطرفين تكون اسرائيل هي البادره بالرفض .

ان حكومة العمال الاسرائيلية ظلت متمسكة بموافقتها السياسية السابقة بشأن ادارة الاراضي العربية المحتلة، وبشأن قضية القدس والتي اتخذت منها عاصمة لاسرائيل حتى

- ١٥٧ -

سلمت القيادة السياسية لحزب آخر، وجلس بعدها حزب العمل على كرسي المعارضة . ففي السابع عشر من أيار ١٩٧٧ جرت انتخابات الكنيست التاسعة، وأسفرت النتائج عن هزيمة حزب المعارض أمام الليكود لتنقل السلطة السياسية من الأحزاب العمالية إلى الأحزاب اليمينية بزعامة مناحيم بيغن^(٢٠).

وقد اعتبرت هذه النتائج انقلاباً سياسياً على صعيد الحياة السياسية الاسرائيلية، والتي تربع حزب العمل قرابة ثمانية وعشرين عاماً على سدة الحكم في اسرائيلي .

المطلب الثاني: موقف حكومات الليكود الاولى^(٢١) (١٩٧٧-١٩٨٠) :
 جرت انتخابات الكنيست التاسع في ١٧ أيار/مايو ١٩٧٧^(٢٢). حيث أسفرت النتائج عن هزيمة حزب المعارض أمام حزب الليكود، وهكذا انتقلت السلطة من الأحزاب العمالية إلى الأحزاب اليمينية المعارضة بزعامة مناحيم بيغن^(٢٣)، وقد اعتبرت تلك النتائج انقلاباً سياسياً على صعيد السلطة في اسرائيل انعكس آثاره بوضوح على المناطق العربية المحتلة، وعلى مشاريع التسوية المقترحة لقضية الشرق الأوسط .

لقد رافق هذا الانتصار السياسي استغلال زعيم حركة حيروت الخطاب الذي القاه الرئيس المصري انور السادات أمام مجلس الشعب المصري في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ، والذي اعلن فيه استعداده لزيارة اسرائيل والقاء خطاب أمام الكنيست سعياً وراء السلام، فوجه له دعوة رسمية عن طريق السفارة الأمريكية لزيارة فلسطين المحتلة في الفترة الواقعة من (٢٠-١٩) تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧^(٢٤) ، ورغم دهشة العالم واستثمار الامة العربية قام السادات بزيارة القدس المحتلة، والقى أمام الكنيست خطاباً عرض فيه وجهة نظره في الصراع العربي-الاسرائيلي وضمنه بعض المقترفات لتسوية هذا الصراع، كما اجرى محادثات مع رئيس الحكومة الاسرائيلية ، وعدد من رؤساء الكتل البرلمانية في الكنيست، ان هذا بحد ذاته انتصار سياسي آخر حققه مناحيم بيغن في استقباله زعيم أكبر دولة عربية في القدس، واجراء محادثات معه حيث يمثل هذا لوحده اعترافاً ضمنياً من قبل هذا الزعيم بان القدس عاصمة لاسرائيل، وقد شكلت هذه الزيارة المفتاح الذي شق الطريق نحو محادثات كامب ديفيد .

لقد بدأت مرحلة جديدة على صعيد الحكم الذاتي بعد ان تولى حزب الليكود والسلطة في اسرائيل عام ١٩٧٧ ، والذي حدد اطاره مناحيم بيغن بقوله: "من الممكن ان يتركز الحل في الضفة الغربية دون التعرض لمسألة دولة فلسطينية او كيان فلسطيني على الافتراض القائل ان ثمة عرباً أقاموا في فلسطين بحاجة الى هوية قومية ، واقامة حكم ذاتي مدنى ،

- ١٥٨ -

هو الافتراض ان هناك مشكلة انسانية لجماعة كانت ذات مرة تحت سلطة الانتداب البريطاني ثم ضمت الى الاردن عنوة^(٢٧٥).

لقد أقرت الحكومة الاسرائيلية مشروع بیغن للحكم الذاتي^(٢٧٦) بالاجماع والذي طرحته في خطاب القاه في جلسة الكنيست التي عقدت بتاريخ ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧.

وفي لقاء عقد بين الرئيس المصري انور السادات وعازرا وايزمان^(٢٧٧) في تموز/يوليو ١٩٧٨ في مدينة سالزيورغ، عرض وايزمان موقف اسرائيل حيال مفهوم الحكم الذاتي وحسب المفهوم الاسرائيلي، وأما بخصوص القدس فتبقى القدس تحت السيادة الاسرائيلية، وتضمن فيها حقوق المسلمين والمسيحيين الدينية، ويلزم السكان العرب بالوضع الدائم الذي سينشأ في يهودا والسامرة وقطاع غزة^(٢٧٨)، فهذا يعني ان تبقى القدس موحدة^(٢٧٩) حسب التصور الاسرائيلي لمشروع الحكم الذاتي، ومن الملاحظ ان ما يسمى هنا بمشروع وايزمن للحكم الذاتي، لا يعدو كونه صورة طبق الاصل عن المشروع الذي طرحة مناحيم بیغن أمام الكنيست، ووافقت عليه بالاجماع.

لقد تهيأت عدة ظروف بعدها جرت اتصالات مباشرة وغير مباشرة عن طريق الولايات المتحدة الامريكية مهدت جميعها الى الاجتماع في كامب ديفيد في الولايات المتحدة، والذي بدأت أعماله في ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨، وتمضي عنده اتفاقيتين أولهما: تحديد اطار السلام في الشرق الاوسط. والثانية: تتعلق بالحكم الذاتي والموقف الاسرائيلي تجاه كافة الاراضي المحتلة بما فيها القدس، ويمكن تلخيص الموقف الاسرائيلي الرسمي من قضية القدس بأنه لا تراجع ابداً عن القرار الذي اتخذه في تموز/يوليو ١٩٦٧، المتضمن على ان القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم، وعاصمة اسرائيل. ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية ترفض حتى مجرد مناقشة اي شيء يتعارض وقرارها هذا، وحافظت على موقفها طول فترة المفاوضات، وحتى في مؤتمر كامب ديفيد لم يجري تحديد رسمي فيما اذا كانت القدس جزءاً من الضفة الغربية، وهل ستكون خاضعة لسلطة الحكم الذاتي أم لا. وكل ما ورد في هذا الشأن رسائل متباينة بين بیغن والسدادات وكarter يُعطى كل منهم موقفه تجاه المدينة^(٢٨٠).

إن الموقف الاسرائيلي كان متشدداً تجاه القدس، فعندما قدم السفير الامريكي "صموئيل عميل لويس" مسودة رسالة من كارتر ينوي ارسالها لمناحيم بیغن^(٢٨١) وبموجبها تعتبر الولايات المتحدة القدس القديمة شأنها شأن الاراضي المحتلة الاخرى، رفضها بیغن رفضاً قاطعاً وهدد بعدم التوقيع على اتفاقيات الاطار فيما لو وصلت هذه الرسالة، وفعلاً لم تصل وسحبت المسودة من اصلها، ورد بیغن على كارتر بأن القدس عاصمة اسرائيل والى الابد، وانها مدينة تم توحيدها ولن تقسم ابداً.

وعند بدء المفاوضات المصرية الاسرائيلية حول مشروع الحكم الذاتي في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٥ في جامعة بن غوريون في بئر السبع، كان المفاوضون الاسرائيليون يحملون وثائق تتضمن عدّة مبادئ حول الحكم الذاتي، حيث كانت الحكومة الاسرائيلية قد وافقت عليها من قبل، وأما بشأن القدس فقد أصبحت حسب الموقف الاسرائيلي الرسمي مدينة موحدة وهي العاصمة .

لقد تبلور الموقف الاسرائيلي من خلال حزب الليكود الحاكم آنذاك ، وذلك بقيام هذا الحزب بتشجيع الاستيطان، وزرع المستوطنات في كل أنحاء الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وأعطى التركيز حول مدينة القدس من أجل إيجاد أغلبية يهودية بالمدينة ومحاصرة السكان العرب لاجبارهم على النزوح، فشكلت قضية المستوطنات اليهودية وضم القدس أكبر انتهاك اسرائيلي للحقوق العربية، فرغم محادثات السلام المصرية-الاسرائيلية واحتجاج الولايات المتحدة، الا ان حكومة الليكود مضت في تنفيذ هذه السياسة الاستيطانية الرامية الى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، ويصف زعيم الليكود "مناحيم بيغن" هذه المستوطنات بأنها قانونية وشرعية^(٢٨٢) ، وقد حدد بيغن سياسة الاستيطان هذه منذ اليوم الأول الذي تم فوز حزبه بالحكم حيث قال: "ان لا حاجة الى انشاء المستوطنات، لأن الحكومة المقبلة ستطلب من الشعب اليهودي الاستيطان بصورة طبيعية في أرضه"^(٢٨٣) .

لقد تحدّت اسرائيل مجدداً المجتمع الدولي متّهلاً بالام المتحدة، وكان القرار الاسرائيلي هذا بمثابة رد على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٠ ، الخاص بالقضية الفلسطينية، والذي حدد يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ موعداً لبدء انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، دون قيد أو شرط مع ترك جميع الممتلكات والمرافق سليمة^(٢٨٤) ، لقد تمثلت ردود الفعل نتيجة قرار الضم بموجبه قيام المظاهرات داخل صفوف الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وفي داخل مدينة القدس داخل الاسوار وخارجها، وأدت الى اشتباكات مع جنود العدو، وعلى مستوى الدول الاسلامية، فقد اجتمعت المجموعة في نيويورك، طلب على اثرها القائم بالاعمال الباكستاني بصفته رئيساً للمؤتمر الاسلامي، عقد اجتماع لمجلس الامن الدولي لمناقشة قرار الكيان الصهيوني اعتبار القدس المحتلة عاصمة لاسرائيل^(٢٨٥) .

المطلب الثالث: موقف حكومة الليكود للفترة الثانية (١٩٨٤-١٩٨٠) :

وعلى اثر رسم الثقة التي كانت تتمتع بها الحكومة الأولى، وفقدانها الاكثرية البرلمانية في اعقاب سلسلة من الاستقالات في الحكومة لوزراء بارزین، جرى تقديم موعد الانتخابات الاسرائيلية عام ١٩٨٠ ، وتتمكن مناحيم بيغن من تشكيل حكومته الثانية، ونال الثقة بواقع ٦١ صوتاً ضد ٥٨ صوتاً مع تغيب أحد اعضاء حكومته الجديدة^(٢٨٦) .

- ١٦٠ -

وأما عن الموقف الرسمي الإسرائيلي لحكومة الليكود بخصوص مشاريع التسوية، والتي تناولت القدس من ضمنها فنجد ان موقفها من مشروع الملك فهد في ٧ آب/اغسطس ١٩٨١، والذي جاء به قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس^(٢٨٧) مع حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان في الاماكن المقدسة الرفض التام^(٢٨٨).

وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ جاءت مبادرة رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قال فيها: "ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف لا تؤيد انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، وغزة وسوف لا تؤيد ضم اسرائيل أو سيطرتها الدالمة على الاراضي العربية المحتلة، كذلك فإنه يمكن تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الاردن، وكذلك التجديد المباشر للمستوطنات، وعدم تقسيم مدينة القدس، ويتم تحديد مستقبلها بالمفاوضات، والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية اسرائيل". رفضت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع مقترنات الرئيس الأمريكي للسلام، وقال راديو اسرائيل في أول تعليق له على المبادرة بأن يبغى غايب برجاً، ومتاثر من المبادرة، بحيث انه اعتبر كل اسرائيلي يقبل بها خائن^(٢٨٩)، والملحوظ من حكومات الليكود والحكومات العمالية السابقة ان هناك قاسما مشتركا بين حكومات الحزبين ينطلق من النظرة الموحدة، والذي يُشكل التمسك بهذه النظرة من أهم مركبات السياسة الاسرائيلية بشأن الاراضي العربية المحتلة عامة وللقدس خاصة .

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية والصراع:

المطلب الأول: حكومة الائتلاف الوطني (١٩٨٤-١٩٨٨) :

وصلت حكومة الليكود الثانية في بداية عام ١٩٨٤، والكنيست تستعد لخوض الانتخابات الحادية عشر في اسرائيل، الى حالة يصعب التكهن بشأن عودة الليكود مرة ثالثة للحكم في اسرائيل .

وجاءت نتائج الانتخابات بصورة يصعب معها اي من الحزبين تشكيل الحكومة الاسرائيلية بمفردة، الامر الذي أدى الى تشكيل حكومة تضم في حقوقها مناصفة اعضاء من كلا الحزبين، عرفت باسم حكومة الائتلاف الوطني، وهذه أول مرة يشترك فيها الحزبان معاً في حكومة واحدة منذ ان عرف الكيان الصهيوني كدولة مستقلة على الارض العربية، وبما ان اي حكومة في اي بلد من نتائج الشعب وافرازاته، وهي التي تعبر عن ارادته والمعنية في تحقيق اهدافه، ولذلك فان قرار الحكومة هو قرار الشعب الممثل بعدد من الاعضاء تحت قبة ما يسمى بالبرلمان. ونتيجة للازمة السياسية التي نجمت عن انتخابات الكنيست عام ١٩٨٤ في اسرائيل، وبسبب عدم تمكن حزب العمل بمقاعد الـ "٤" وحزب الليكود بمقاعد الـ "١٤"

- ١٦١ -

من تشكيل حكومة قوية، وللسبب نفسه شكل الحزبان حكومة ائتلاف، وقد تضمنت الاتفاقية الائتلافية على المساواة بين الحزبين في عدد الوزراء بحيث تكون الوزارة من (٢٥)، (١٢) منهم من حزب العمل، و (١٢) عن حزب الليكود، وزيراً عن حزب المفدا، وتتضمن الاتفاقية أيضاً على تولي شمعون بيرس^(٢١٠) رئاسة الوزارة خلال الـ ٢٥ من الاشهر الاولى، بحيث يكون اسحق شامير^(٢١١) نائباً لرئيس الوزراء، وزير للخارجية . ثم تنتقل الرئاسة لشامير ويقوم بيرس بمهام نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية .

هذا ويجب ان لا يغيب عن البال بأن هناك مبادئ اساسية تضمنتها الاتفاقية بخصوص القضية الفلسطينية بما فيها القدس وهي :

أ- لا للدولة الفلسطينية ولا للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، والحكم الذاتي، كما تضمنتها اتفاقية كامب ديفيد، وهو الاساس فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية، وقطاع غزة .

ب- بالنسبة للاستيطان ضمان وجود وتطوير المستوطنات القائمة، واقامة مستوطنات جديدة.

ج- التسوية، الاصرار على المفاوضات المباشرة مع الدول العربية .

د- العمل على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، والعمل على اعادة العلاقات مع الدول الافريقية^(٢١٢) .

وبنظرة سريعة على نقاط الاتفاق لتأليف حكومة الائتلاف الوطني فإننا نجد ان برنامج الحزبين ينص على تكريس الاحتلال، كما ان حزب العمل يعارض ازالة المستوطنات التي انشئت، ويعارض الانسحاب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، ففي اليوم الذي تولى فيه شمعون بيرس رئاسة حكومة الائتلاف الوطني اخذ ي عمل جاهداً على تطبيق برنامج الحزب على الواقع^(٢١٣) .

ولقد صرخ الزعيم العمالي شمعون بيرس: "ان اي حكومة يشكلها لن تدخل اي تغيير على المنهج الاسرائيلي الحالي ازاء المستوطنات المقامة في الاراضي العربية المحتلة وازاء القدس". وبهذا نجد ان شمعون بيرس لا يختلف عن سلفه بيغن، ولا عن شريكه شامير .

وخلال فترة حكم شمعون بيرس للفترة الاولى من حياة حكومة الائتلاف الوطني قامت الوزارة بتدعم المستوطنات الاسرائيلية للعمل وبشكل دائم على احكام القبضة الاسرائيلية، ليتطابق القول والعمل وكمحاولة للاحتفاظ بهذه الارض، وبعاصمة ملكه "القدس" حسب ادعائه. وبموجب الاتفاق الائتلافي فتم في الرابع عشر من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ عملية المبادلة في رئاسة الحكومة بعد انقضاء النصف الاول من عمرها، لذلك فقد قدم شمعون بيرس استقالته في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر الى الرئيس الاسرائيلي حاييم هيرتزوغ آنذاك .

- ١٦٢ -

عندما انطلق اسحاق شامير بدوره ليطبق مبادئ حزبه والتي نصت :

- أ- السيادة المطلقة على ارض اسرائيل، أو ارض الميعاد، والقدس من ضمنها .
- ب- القدس هي العاصمة الأبدية للدولة العبرية .

ج- لا للانسحاب من عموم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها الجولان، لذا كان موقف شامير فيما يتعلق بالضفة الغربية بما فيها القدس، ومن منطق اعتباره لها ارض اسرائيل، وارض الميعاد، وهو يعارض اي مبادرة تطرح لمستقبل الارض العربية، ويرفضها رفضاً باتاً، ويعتبر شامير ما حل باسرائيل في عام ١٩٧٣ هو نتيجة لما قدمته اسرائيل من تنازلات ، وبالاخص موافقتها على قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) .

لقد رأى شامير عام ١٩٦٧ أنه بدلاً من الموافقة على قرار وقف اطلاق النار، والموافقة على القرار (٢٤٢) السعي الدائب للتوسيع وضم الاراضي، انطلاقاً من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية لنهر الاردن، الى مرتفعات الجولان السورية، وبالتالي اخضاع سوريا والاردن لصيغة حل تريده اسرائيل .

وعند الحديث عن التسوبيات السلمية، ومجال اعادة الاراضي العربية ضمن هذه التسوبيات، فقد أكد شامير أن هذا الحديث لا يرقى الى مرتبة الجد، فقد قال "الحديث عن اعادة الضفة الغربية والقدس غير جدي، لأن اسرائيل لا تستطيع البقاء ضمن هذه الحدود أو الدفاع عنها، مؤكداً ان الارض الاسرائيلية غير قابلة للتقسيم، وسوف تقوم اسرائيل بالبناء فوق جبال القدس ونابلس وتزرع النقب والجليل بالمستوطنات" ^(١١) .

وبعد هذا الاستعراض لما يطرحه الفكر السياسي الإسرائيلي بخصوص الاراضي العربية المحتلة، وقضية القدس يمكننا القول وبرغم تعدد الاحزاب والقوى السياسية في اسرائيل، وتنوع اتجاهاتها من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، فإنه يلاحظ ان هناك تجمعين حزبيين كبيرين المعراخ والليكود يسيطران على مجرى الحياة السياسية في اسرائيل، والسلطة السياسية حكر على هذين التجمعين . اذن فالموافق السياسية الاسرائيلية تجاه الاراضي المحتلة بما فيها القدس يحسمه في الاساس موقف هذين الحزبين. أما بخصوص موقف القوى الرافضة لموقف هذين التجمعين يبقى موقفاً هامشياً وتأثيره على متىخذ القرار تائيراً منعدماً ، ونجد ان التيار السياسي الاساسي لكلا التجمعين ينطلق من نظرته للضفة الغربية بما فيها القدس من تصور واحد، وهو الادعاء بأن الضفة الغربية جزء من ارض اسرائيل التاريخية، ومن ثم ملك للشعب اليهودي .

وتجيء الانتخابات الاسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وتصطدم بمازق اذ عجز العمل والليكود كلاهما عن الفوز بعدد من المقاعد يكفي أياماً منهما للتفرد بتأليف حكومة من دون الآخر، خلال فترة الشهر ونصف الشهر التي توصل فيها المجلس الوطني

- ١٦٣ -

الفلسطيني المنعقد في الجزائر، إلى قراراته التاريخية. والتي أخفقت جميع المحاولات المتواالية لتأليف حكومة اسرائيلية من قبل حزب منفرد .

وان ما حدا الحزبين على التكاشف لهو قرار الولايات المتحدة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ فتح حوار جدي مع منظمة التحرير الفلسطينية، متوجه بذلك جملة المساعي الدبلوماسية التي أدت الى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني .

لقد اختلفت تقسيم السلطة في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة عن سالفتها التي ألغت عام ١٩٨٤ ، ففي التحالف الجديد جاء العمل بمثابة الشريك الأصغر، على ان يبقى اسحاق شامير رئيساً لمجلس الوزارة مدة ولاية الحكومة أربعة أعوام، وتختضن درجة شمعون بيرس، الذي قاد العمل الى أربع هزائم متواصلة منذ ١٩٧١ م من وزارة الخارجية الى وزارة المال، أما اسحاق رابين الزعيم الآخر لحزب العمل، فقد احتفظ بحقيقة الدفاع معززاً تحالفه الفعلي مع شامير .

اتسمت حكومة الوحدة الوطنية بحيوية سياسية متكاملة بسبب توافق الحزبين على تأييد حل اداري لوضع الاراضي المحتلة بدلاً من الحلاقليمي، وتعهد هذه الحكومة العريضة القاعدة تعبيراً عن هذا الاجماع الحيوي لا سيما من أسبابه . أما الظن بأن حكومة الوحدة الوطنية نفسها هي الحال دون قبول اسرائيل بالحلاقليمي الذي طالما ظاهر شمعون بيرس بالدعوة اليه، فهو ضرب من الخلط بين العلة والمعلول، وتجاهل لاصل ثابت من أصول سياسية ارسست قواعدها منذ جيل من الزمان تقربياً، هكذا اتحد الحزبان في مواجهة الحوار المتكامل بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، والذي يعد من أهم الانجازات الدبلوماسية للاتفاقية، رأى الحزبان كلامهما في هذا الحوار تهديداً خطراً للتعاون الامريكي- الاسرائيلي المتقدم في دعم الوضعاقليمي القائم - الدولة الفلسطينية- فيما بين رئيس مجلس الوزراء شامير، وهو الحد الادنى الذي تقبل به منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك فان من يشرع بالتفاوضات معها انما يسلم عملياً بهذا المبدأ ، فان لم يبحث المرء مع المنظمة في الدولة الفلسطينية فيما تراه يبحث اذن^(٢٩٠) .

وقد ثنى رابين على انتقاد شامير للسياسة التي أورثها الرئيس الامريكي ريجان لخليفة جورج بوش، قبل مغادرته سدة الحكم في اوائل سنة ١٩٨٩ فكان مما قال: "ان الحوار الامريكي مع منظمة التحرير انما يعني في مصطلح الشرق الاوسط اعترافاً مبدئياً بدولة فلسطين^(٢٩١) .

لقد أحيت الحكومة الجديدة مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي كرد اسرائيلي على التحديين التي تطرحهما الاتفاقية والتقارب بين الولايات المتحدة، ومنظمة التحرير، وبذلك قصدت اسرائيل في رسالتها انها مستعدة لابدء بعض المرونة في تفسيرها لبرنامج الحكم

الذاتي، وربما ذهبت الى حد الشروع في التعاون الضمني مع منظمة التحرير من أجل تطبيقه، لكنها لن تتخلّى طوعاً عن مبدأ الهيمنة الدائمة الذي تكرسه الوثيقة التي وقعتها الرؤساء كارتر والسدات ، ورئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، وكما تفهمه إسرائيل .

ان قادة حزب العمل يعترفون ما يسببه ضم الاراضي من صعوبات في وجه تقاليد إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية ايضا .

أما الليكود ومن نسج على منوالهم الفكري من الحلفاء فلا يزعجهم ما يُقال عن حرمان العرب الصامدين في الدولة اليهودية من الحقوق السياسية، ويستهزؤن بموقف حزب العمل المنافق من المشكلة الديمغرافية، ومع هذا فان كان لا بد لإسرائيل من ان تخطو خطوة في اتجاه مراجعة جذرية للوضع القائم ، فالاولى ان يقودها الليكود الاصيل في سياسته لا حزب العمل المتهافت معنويأ، والتاليه سياسياً على غير هدى^(٢١٧) .

وفي الرابع عشر من ايار/مايو ١٩٨٩ اقرت الحكومة الاسرائيلية باكثرية ٢٠ صوتاً، ومعارضة ٦ من الوزراء الخطة التالية للتسوية السياسية^(٢١٨) . والتي يجري تطبيقها على أرض الواقع بغض النظر عن بعض التجاوزات أو تبديل الادوار، ولكن المهم ما هو ظاهر للعيان لا يخرج عما كان متفق عليه، ويسير ضمن الخطوط العريضة للمبادرة .

وبتاريخ ١١ حزيران ١٩٩٠ اقر الكنيست الإسرائيلي تأليف حكومة اسرائيلية جديدة برئاسة اسحاق شامير، وتتلخص أهم الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة بالسعى الجاد وبذل الجهد لتسريع عمليات الهجرة من الدول كافة، وستعمل على تعزيز قوة الجيش، وتعمل بحزم ضد الارهاب اي كان مصدره، وستعمل الحكومة على استمرار عملية السلام بحسب اطار السلام في الشرق الاوسط الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد والمبادرة السلمية بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩، وكذلك فستعرض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية اضافية في قطاع غزة، وفي المنطقة الواقعة بين اسرائيل والاردن، لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بصورة مباشرة او غير مباشرة، وبخصوص القدس فانها ترى بها القدس الموحدة العاصمة الازلية لاسرائيل، وستتضمن دائماً لأبناء الديانات كافة حرية العبادة، وحرية الوصول الى الاماكن المقدسة، كما ان الاستيطان في احياء ارض اسرائيل كلها حق لشعبنا، وجاء لا يتجزأ من الامن القومي، وستعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره^(٢١٩) .

لقد جدت عدة متغيرات جديدة في المنطقة الشرق أوسطية أبرزها التقارب الإسرائيلي السوفياتي، واستقبال اسرائيل أعداد هائلة من المهاجرين السوفيات، وتفكك الاتحاد السوفياتي نفسه والذي عزز الدعم الامريكي لاسرائيل، وحرم العرب مثيله من أي حليف في العالم، اضف ان دخول العراق الكويت عام ١٩٩٠ ، كان الفرصة الذهبية لليهود للوصول الى معاهدة سلام،

- ١٦٥ -

واعتراف دول المنطقة بالنسيج اليهود داخل النسيج التي لم تعرف من قبل الا العنصر العربي ليأتي عام ١٩٩١ بعد جهود مبذولة، وانتصار قوى التحالف، وخروج العراق من الكويت، يحمل انباءً عن موافقة كل الاطراف على قبول حضور مؤتمر دولي للسلام في مدريد بشأن حل القضية الفلسطينية ، ويذهب شامير للمؤتمر ويلقي خطابه الذي أكد فيه على ضرورة الحل السلمي^(٢٠٠) .

تلك اذن المقدمات الاولى والمعلنة لبداية الطريق السلمي للقضية .

المطلب الثاني: الحكومة العمالية (١٩٩٢- وما بعد) :

لم تحظى اي انتخابات التي شهدتها اسرائيل باهتمام دولي أو اقليمي كتلك التي اجريت في اسرائيل عام ١٩٩٢ لانتخابات الكنيست الثالثة عشرة والتي جرت في ٢٣ حزيران ويرجع ذلك الى الارتباط الوثيق بين مستقبل عملية السلام، والتي بدأت بمؤتمر مدريد ونتائج الانتخابات والتي ستتعكس بكل نتائجها على مستقبل المنطقة بصفة عامة، ومن جميع النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية .

لقد جاءت الانتخابات بفوز حزب العمل حيث حصد (٤٤) مقعداً من أصل (١٢٠) كما حصل منافسه حزب الليكود على (٣٢) مقعد ، ففاز الحزب بتشكيل الحكومة والتي بعثت ارتياح لدى الاوساط الدولية، على اعتبارها انها ستواصل مسيرة السلام^(٢٠١) ، فالتحفيز في الحكومة الاسرائيلية وازاحة الليكود ذي السياسات المتصلبة والايديولوجية الضيقة عن الحكم يعد بمثابة حجر عثرة أمام مشروع السلام الامريكي يعد في حد ذاته تطوراً بالغ الأهمية، خاصة من وجهة النظر الامريكية، كما انه معلوم ان رابين سوف يقدم دون شك اكثر مما كان سيقدمه الليكود بكثير، وفعلاً تجاوبت الحكومات العمالية مع مسيرة السلام، وأخذت تتفاوض مع جميع الاطراف العربية الاردنى، والسوري، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولبنان حتى تم التوصل الى اعلان المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم الى صيغة اتفاق اريحا وغزة أولاً، وتنفيذ الاتفاقية الخاصة بالحكم الذاتي .

ومع الاردن الى وثيقة معايدة السلام، والتي بدأت مسيرتها من وادي عربة، ولا يزال الاتفاق الاسرائيلي والسوري واللبناني على الطريق، والمتواхи منه الوصول الى اتفاق كباقي شركاء المسيرة السلمية .

المبحث الثالث: اثر المتغيرات السياسية الاسرائيلية على الصراع :

ان الاحداث السياسية التي هبت على العالم والتي بدأت من عام ١٩٨٤ وحتى السنوات الاولى من عقد التسعينات، حملت الكثير الكثير بما يخص المنطقة العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة، وما اسفرت عنه الجهود الدولية والتي تركزت في اواخر عقد الثمانينات بين الولايات المتحدة خاصة، والدول الغربية عامة الرغبة الاكيدة في حل الصراع العربي- الاسرائيلي لأنه بات من المؤكد ان حل هذا الصراع يعود الى نتائج ايجابية على الدولer الغربية التي رأت بضرورة استقرار المنطقة تنمية لمصالحها المختلفة فيها، ويمكننا بيان اثر المتغيرات السياسية الاسرائيلية على القضية، والتي باتت مشتركة بين العرب واليهود وبالتالي:

- ١- تحي حزب الليكود عن مسيرة قطار السلام، وهذا يعني في حد ذاته ابعاد حزب قد لا يتوصلا الى معايدة سلام بشأن الصراع ايديولوجيته الضيقة ورؤيته السياسية التي لا تكون مقبولة لدى الأطراف الأخرى، على الرغم أنه أول من بدأ جلسات مؤتمر مدريد في ٣١ تشرين اول/اكتوبر ١٩٩١ في عهده .
- ٢- واصل حزب العمل المفاوضات السلمية واستطاع من خلال المفاوضات التوصل الى نتائج أثمرت بتوقيع عدة اتفاقيات اسرائيلية فلسطينية، واسرائيلية-اردنية، وحصلت اسرائيل على اعتراف عربي فلسطيني واردني وقد حصلت على اعتراف مصرى من قبل على اثر اتفاقية كامب ديفيد .
- ٣- اخذت اسرائيل تستعد الى مرحلة جديدة قوامها ازاحة ستار المقاطعة الاقتصادية، وبالتالي الامتداد والى كافة اجزاء الوطن العربي ذلك الحكم الذي كان يراودها من قبل .
- ٤- بدأ مرحلة من التعاون والمختلف اشكاله مع دول المنطقة الأمني، والسياسي، الاقتصادي، وبالتالي اخذت تهيئ نفسها الى مرحلة اندماج كامل مع دول الاقليم المحلي والاطار الخارجي، وهذا بلا شك ما هدفت اليه المؤتمرات والندوات ومحاضر الجلسات الاسرائيلية من قبل .
- ٥- خنق كل الحركات الاصولية المتواجدة في الداخل، والتي اوقعت خسائر في صفوف الاسرائيليين، وكذلك التضييق عليها بالخارج من خلال الضغط على حكوماتها تحت دعاوى الاصولية والارهابية بما يتيح لاسرائيل مجال اكبر للحركة والمناورة .

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية :

أ. الكتب .

ب. المقالات .

ج. الابحاث والدراسات .

د. الصحف .

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية .

أولاً: المراجع العربية :

أ. الكتب :

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) ألن تايلر، تاريخ الحركة الصهيونية، ترجمة بسام أبو غزالة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦.
- (٣) الشيخ بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٣، منشورات أوراق لبنانية، بيروت .
- (٤) أحمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩، ترجمة: حسن علي النجار، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٧٩ .
- (٥) اسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبوبي، القاهرة، ١٩٨٥ .
- (٦) أحمد محمد جمال، الثقافة الإسلامية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣ .
- (٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تسوية النزاع في الشرق الأوسط، قرارات مشروعات، مبادرات، مطبع جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٨ .
- (٨) أحمد الشقيري: من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء .
- (٩) أنيس القاسم، التحدي الإسرائيلي ومواجهته، معهد البحث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩ .
- (١٠) اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤ .
- (١١) اسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي-ال Soviety حول الشرق الأوسط، الأبعاد الدولية والإقليمية، منشورات ذات السلسلة، الكويت، ١٩٨٦ .
- (١٢) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥ .
- (١٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٦٠ .
- (١٤) ابراهيم بكر، مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ط١، مطبع المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي، عمان، ١٩٩٢ .
- (١٥) احمد سرحان، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الباحث، بيروت، ١٩٨٠ .

- ١٦٩ -

- (١٦) الاتصالات الامريكية الابراتية الاخيرة، النشرة الاستراتيجية، مجلد ٧، العدد (٢١)، ١٩٨٦.
- (١٧) برزان التكريتي، الصراع الدولي في الخليج العربي والمحيط الهندي، الدار العربية، ١٩٨٤.
- (١٨) باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة لسياسة العربية بين الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة : سمير عبده ومحمود فلاحه، دار طлас، دمشق، ١٩٨٦.
- (١٩) بطرس بطرس غالى، السياسة الخارجية المصرية (١٩٨٣-١٩٩٠)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩١.
- (٢٠) تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٨)، عمان، ١٩٨٨.
- (٢١) جميل عبد الله المصري، حاضر العالم الاسلامي وقضايا المعاصرة، دار أم القرى، المدينة المنورة، ١٩٨٥.
- (٢٢) جوستروك: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية ونفط الشرق، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٤.
- (٢٣) جبهة التحرير الارتيرية، ارتيريا، بركان القرن الافريقي الشابر، انترناشونال برس، القاهرة، ١٩٩١.
- (٢٤) جميل مصعب محمود، القضية الارتيرية، دراسة نظرية وميدانية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.
- (٢٥) جيفري أرونсон، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: اسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧-الاتفاقية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠.
- (٢٦) حليم أبو عز الدين، السياسة الخارجية الامريكية تجاه اسرائيل، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٨.
- (٢٧) حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية .
- (٢٨) حامد ربيع، الاسلام والقوى الدولية، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨١ .
- (٢٩) حسن محمد طوالبه، الشبيهان، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٠ .
- (٣٠) حورية توفيق مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا القومية والأمن وتوازن القوى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦ .
- (٣١) حسن البدرى، دراسة استراتيجية: التعاون العسكري العربي المشترك، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٢ .

-١٧٠-

(٣٢) خليل البديري، سنة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية، منشورات صلاح الدين، ١٩٨٢.

(٣٣) خيريye قاسميه ورفقاها، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٨٢.

(٣٤) دائرة المعارف البريطانية، الموسوعة السياسية لعام ١٩٦٥ حرف ك.

(٣٥) دار الابحاث والنشر، فلسطين في دور الخلق والعقل في معركة التحرير، بيروت، ١٩٦٧.

(٣٦) دائرة المعارف البريطانية، الجزء ١٧.

(٣٧) دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.

(٣٨) ديوان برندرنات، الحرب والسلام في غرب آسيا، الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت.

(٣٩) رضا هلال، الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثورة، دار الجليل، بيروت، ١٩٩١.

(٤٠) راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.

(٤١) زياد عبد الكريم الدباس وأخرون، جغرافية العالم المعاصر، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٩٤.

(٤٢) سامي حكيم، طريق النكبة، د.م، ١٩٦٩.

(٤٣) سالم سعدون، جزر الخليج العربي، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١.

(٤٤) سعد البزار، العقرب، لندن، مركز العالم الثالث، ١٩٨٧.

(٤٥) سعيد الحسن، حول اتفاق غزة واريحا أولاً، دار الشروق، عمان، ١٩٩٤.

(٤٦) طلعت مسلم، تطور الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة، بيروت ١٩٨٦.

(٤٧) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ١، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

(٤٨) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٨١.

(٤٩) علي محمد علي، فلسطين بين عصبة الامم والأمم المتحدة، الدار القومية للنشر، القاهرة.

(٥٠) علي محمد البزار، الموجز في القضية الفلسطينية، المكتبة الوطنية، عمان، ١٩٨٤.

(٥١) عبد الله قباع، السياسة الخارجية السعودية، مطبع الفرزدق.

(٥٢) عبد الغني سعيد، أبعاد معركة المصير في مواجهة الصهيونية والامبرالية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

- ١٧١ -

- (٥٣) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٨٧.
- (٥٤) غازي ربابعة، استراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط، مطبع الدستور، عمان، ١٩٨١.
- (٥٥) غيرد روغ، تعريب يوسف ضومط، غورياتشوف صانع القرار وضحيته، ط١، مكتبة بيisan، بيروت.
- (٥٦) غازي السعدي، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين، مجازر ومعارضات (١٩٣٦-١٩٨٣)، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥.
- (٥٧) فؤاد عبد السلام، السياسة الأمريكية عقيدة أم تصور؟ في قضايا سياسية معاصرة (الكتاب السعودي) (٦)، مطبعة تهامة، جدة، ١٩٨٢.
- (٥٨) فريدون صاحب جم، ترجمة: غالب عارف غالب، الحسين مهنتي كمل، مطبع الشركة العربية للطباعة والنشر، عمان،الأردن، ١٩٧٨.
- (٥٩) محمد طلعت القيمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولي، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٦٧.
- (٦٠) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات، ١٩٨٣.
- (٦١) محمد حرب عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد، دار الاتصال، القاهرة، ١٩٧٨.
- (٦٢) محمد كمال الدسوقي، الصهيونية والغازية، دار المعرفة، مصر، ١٩٦٨.
- (٦٣) محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، كتاب الاهالي، القاهرة، ١٩٨٧.
- (٦٤) محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٧.
- (٦٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤.
- (٦٦) معين احمد محمود، يوميات الارهابي مناحيم بیغن، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧.
- (٦٧) محمود عباس، طريق اوسلو، شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٤.
- (٦٨) منير الھور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٨٢)، دار الجليل، عمان.
- (٦٩) مدوح نوقل، قصة اتفاق اوسلو، الاهلية للنشر، عمان، ١٩٩٥.
- (٧٠) محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، المدخل الى النظام السياسي الاردني، دار بالمينوبرس، عمان، ١٩٩٣.
- (٧١) ملف شخصيات اسرائيلية، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨.
- (٧٢) مصطفى جفال، هاتي، عبد الله، نهاد حشيشو، اسرائيل في ظل حكومة بیغن الثانية، ط١، معهد الاتحاد العربي، بيروت، ١٩٨٢.
- (٧٣) نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب، بيروت، ١٩٤٦.

- ١٧٢ -

- (٧٤) ناصيف يوسف حتى، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٨٧.
- (٧٥) نذير فضة، عاصفة على الشرق، دار الأفاق، بيروت، ١٩٨١.
- (٧٦) نظام محمود برکات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، مطبع الكرمل الحديثة، بيروت، ١٩٨٢.
- (٧٧) نظام محمود برکات، مركز القوى ونمودج صنع القرار السياسي، دار الجليل، عمان، ١٩٨٣.
- (٧٨) يوسف كعوش، حرب رمضان وتحطيم الأسطورة، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ط١، عمان، ١٩٧٤.

ب. المقالات :

- (١) التقرير السياسي للمؤتمر القطري التاسع.
- (٢) احمد مهابه، ايران وأمن الخليج، السياسة الدولية، العدد: ١٠٥، تموز/يوليو ١٩٩١.
- (٣) الحسان بو قنطر، حول المجموعة الاوروبية وبعض تطورات الصراع العربي-الاسرائيلي، مجلة الوحدة، العدد: ٦٩، الرباط، ١٩٩٠.
- (٤) اسامي الغزالى حرب، السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط وموقف اليهود السوفيت، السياسة الدولية، العدد: ٨١، تموز/يوليو ١٩٨٥.
- (٥) أنطون بطرس، مشكلة اسرائيل بين أمثلة التاريخ وبرامج البقاء، مجلة شؤون فلسطينية، العدد: ٢٢، ١٩٧٣.
- (٦) النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، العدد: ١٨، ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.
- (٧) أماني محمود فهمي، الاتحاد السوفيتي في الداخل والتحديات الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٠٣، كانون ثاني/يناير ١٩٩١.
- (٨) أنيس مصطفى كامل، السياسة الصينية والصراع العربي-الاسرائيلي، المستقبل العربي، العدد: ٢٥، ١٩٨٥.
- (٩) بكر مصباح تثيره، تطور سياسة الصين الشعبية في الصراع العربي-الاسرائيلي، المستقبل العربي، العدد: ١٨، ١٩٨٨.
- (١٠) بدر احمد عبد العاطي، الانتخابات الاسرائيلية وانعكاساتها، السياسة الدولية، العدد: ١١٠، ١٩٩٢.
- (١١) تركي علي الربيعي، تركيا والنظام الاقليمي العربي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد: ٣٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١.

- ١٧٣ -

- (١٢) جودت بيريارة، المتغيرات الجديدة في الاتحاد السوفيتي وأثرها على الشرق الأوسط، مجلة الباحث العربي، العدد: ١٢، تموز/يوليو، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .
- (١٣) جمال علي زهران، العلاقات السوفيتية-الإسرائيلية في عهد غورباتشوف (١٩٩١-١٩٨٥)، السياسة الدولية، العدد: ١١٠، القاهرة، ١٩٩٢ .
- (١٤) جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية في شهر، السنة السابعة، العدد: ٦، ١٩٨٠ .
- (١٥) جلال عبد الله معرض، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات، شؤون عربية، العدد: ٦٢، ١٩٩٠ .
- (١٦) جمال عبد الجواد، موقف سوريا من التسوية، السياسة الدولية، العدد: ٧١، شباط/فبراير ١٩٨٣ .
- (١٧) حسين شعبان، السلام الامريكي في الشرق الاوسط، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد: ٤٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .
- (١٨) حسن حمدان العكيم، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية، المستقبل العربي، العدد: ١٦٩، ١٩٩٣ .
- (١٩) حسن أبو طالب، ايران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، العدد: ١٠٢، تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٠ .
- (٢٠) حسن حجازي محمد، العلاقات العربية مع دول الجوار الاقليمي، السياسة الدولية، العدد: ٨٧، ١٩٨٧ .
- (٢١) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراع في القرن الافريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، العدد: ١٥٧، ١٩٩٢ .
- (٢٢) حنـه شاهـين، المفهـوم الاسـرائيلـي للـحكم الذـاتـي، مجلـة شـؤـون فـسـطـينـيـة، العـدـد: ٩٠، أيـار/ماـيو ١٩٧٩ .
- (٢٣) خـالـد زـكـريا السـرجـاتـي، المـوقـف الصـينـي إـزـاء المؤـتمر الدـولـي لـلـسـلام فـي الشـرق الاـوـسـطـ، السياسـة الدـولـية، العـدـد: ٩٠، القـاهـرة، ١٩٨٧ .
- (٢٤) خـالـد عـزـمي، التـقـارـب العـراـقـي الـاـمـرـيـكـي، الفـكـر الاستـرـاتـيجـي العـرـبـيـ، العـدـد: ٣٢، نـيـسان/ابـرـيل ١٩٩٠ .
- (٢٥) رـاجـيـه اـبـراهـيم صـدقـيـ، التـوـجـهـاتـ العـامـةـ لـرـدـودـ الفـعـلـ الدـولـيـ، السياسـةـ الدـولـيـةـ، العـدـد: ١٠٢، تـشـريـنـ أـولـ/اكـتوـبـرـ ١٩٩٠ .
- (٢٦) رـشـادـ المـدـنـيـ، مـشـارـيعـ السـلـامـ وـالـحلـولـ السـلـمـيـةـ (١٩٦٧ـ١٩٨٨ـ)، الـبـيـادـرـ السـيـاسـيـةـ، السـنـةـ السـابـعـةـ، العـدـد: ٩٢، آذـارـ/مـارـسـ ١٩٩٢ .

- ١٧٤ -

- (٢٧) زكي احمد، النظام العالمي الجديد في تصور المسلمين العرب، المستقبل العربي، العدد: ١٥٧، آذار/مارس ١٩٩٢ .
- (٢٨) سمير بطرس، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط، المستقبل العربي، العدد: ١٣، ١٩٨٠ .
- (٢٩) سوسن حسين، النظام السوفياتي والمستقبل المجهول، السياسة الدولية، العدد: ١٠٤ ، ابريل/نيسان ١٩٩١ .
- (٣٠) سيف الدين الرمحي، الجوانب القانونية لقضية القدس، الباحث، العدد: ٣٤ ، كانون اول/ديسمبر ١٩٨٢ .
- (٣١) سيم شاكماك، موقع تركيا في الحلف الاطلس وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، المستقبل العربي، العدد: ٤٥ ، ١٩٨٢ .
- (٣٢) شادي مراد، مقدمات الموقف الصيني في الصراع العربي-الصهيوني، مجلة الوحدة، العدد: ٦٩، المغرب، ١٩٩٠ .
- (٣٣) عبد الرحمن اسيري، الخليج العربي في السياسة الخارجية الامريكية، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الثالثة ، العدد : ١ ، شتاء ١٩٨٩ .
- (٣٤) عبد الفتاح زيد الكيلاني، شامير يطالب المسلمين بنبذ الجهاد ضد اليهود، مجلة الجذور الاردنية، العدد: ١٥ ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .
- (٣٥) عبد القادر ياسين، المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي-الاسرائيلي (١٩٤٧-١٩٨٢)، شؤون عربية، العدد: ٣٤، ٣٣ ، كانون اول/ديسمبر ١٩٨٣ .
- (٣٦) عبد المنعم سعيد، تقديم في ملف السياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد: ٩٩ ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .
- (٣٧) عماد جاد، المقدمات السياسية للانقلاب في الاتحاد السوفيتي، السياسة الدولية، العدد: ١٠٦ ، تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٠ .
- (٣٨) عماد جاد، أوروبا (١٩٩٢) والعرب سياسياً وعسكرياً، السياسة الدولية، العدد: ٩٩ ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .
- (٣٩) عدنان العمد، لا حوار بدون الفلسطينيين، السياسة الدولية، العدد: ٣٧ ، تموز/يوليو ١٩٧٤ .
- (٤٠) عمر عادل زعيتر، رسالة ماجستير مفتوحة الى المجلس الوطني الفلسطيني، النهضة، العدد: ١٠٩٦ ، سنة ٢٢ ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .
- (٤١) علي ابراهيم، مفاوضات السلام العراقية-الايرانية ومستقبل السلام في المنطقة، السياسة الدولية، العدد: ٩٩ ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

- (٤٢) عز الدين شكري، التعاون الاسرائيلي-الثيوبي والأمن القومي العربي، السياسة الدولية، العدد: ١٠١، ١٩٩٠.
- (٤٣) غ. ز. عليف، س. ر. مجيدفا، السياسة الشرق أوسطية لتركيا، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد: ٣٩، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- (٤٤) مازن الرمضاني، العرب والاتحاد السوفيتي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد: ١، بغداد، ١٩٨٦.
- (٤٥) محمد علي الداود، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، المستقبل العربي، العدد: ٥، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.
- (٤٦) محمد زكريا اسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخدعة، المستقبل العربي، العدد: ١٤٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.
- (٤٧) محمد الأطرش، أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، المستقبل العربي، العدد: ١٥٥.
- (٤٨) محمد فنيش، حركة التسوية والدور الأمريكي، مجلة المنطلق، العددان: ٨٩، ٨٨ آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٢.
- (٤٩) محمد بشير حامد، نشر السلطة والتكامل القومي في جنوب السودان، ملف الوحدة الوطنية والسلام في السودان، السياسة الدولية، العدد: ٩١، ١٩٨٨.
- (٥٠) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مبادرة السلام الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: ١، شتاء ١٩٩٠.
- (٥١) نجدة فتحي صفو، موقف تركيا من قضية فلسطين، المستقبل العربي، العدد: ٤٥، ١٩٨٢.
- (٥٢) نبيه الاصفهاني، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، السياسة الدولية، العدد: ٥، نيسان/أبريل ١٩٧٨.
- (٥٣) هاتي رسنان، تركيا وأمن الخليج، السياسة الدولية، العدد: ١٠٥، تموز/يوليو ١٩٩٣.
- (٥٤) وحيد عبد المجيد، الاتحاد السوفيتي ومشروعات تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد: ٨١، يوليوليو/تموز ١٩٨٥.
- (٥٥) وثائق حرب الخليج، السياسة الدولية، العدد: ١٠٤، نيسان/أبريل ١٩٩١.

ج. الأبحاث والدراسات :

- (١) حبيب محمد خلف البياتي، الاستقلالية في فكرة حزب البعث العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨ .
- (٢) خلود شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٣ .
- (٣) صالح أحمد عيسى القرعان، الموقف الاردني في أزمة الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣ .
- (٤) عارف محمد خلف البياتي، السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي للفترة من (١٩٧٠-١٩٨٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨ .
- (٥) عبد الحليم العدوان، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، عمان، ١٩٩٠ .
- (٦) كمال رشيد خماش، المخطط الصهيوني لتفتيت الوطن العربي واستراتيجية المواجهة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات القومية، ١٩٩٠ .
- (٧) محمد عوض الهزaimة، القدس في الصراع العربي-الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا-قسم العلوم السياسية، عمان، ١٩٨٩ .
- (٨) محمد عوض الهزaimة، الايديولوجيا والسياسة الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، ١٩٩٤ .
- (٩) مديرية التوجيه المعنوي، القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية، التقرير السياسي، العدد: ١٩٨، شعبة الدراسات النفسية، عمان، ١٩٨٩ .
- (١٠) نزار حمزة، الحركات الاصولية في لبنان: صعود أم هبوط، محاضرة القيت في مؤسسة شومان، عمان، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

د. الصحف :

- (١) الجريدة الرسمية، العدد: ٤٠٠١، قانون رقم: ١٤، لسنة ١٩٩٤ .
- (٢) صحيفة الرأي الاردنية الصادرة بتاريخ: ٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ .
- (٣) صحيفة الدستور الاردنية الصادرة بتاريخ: ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ .
- (٤) صحيفة الرأي الاردنية بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٧٢ .
- (٥) صحيفة الشعب الاردنية بتاريخ ١ آب/اغسطس ١٩٨٨ .
- (٦) صحيفة الرأي الاردنية بتاريخ ٢ آب/اغسطس ١٩٨٠ .

- (٧) صحيفة السودان الحديثة، ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩ .
- (٨) صحيفة الرأي العام الكويتية ١٢/١٣/١٩٨١ .
- (٩) صحيفة تشرين السورية، العدد: ١٤٩٩ ، تاريخ ١٩٨٠/٥/٢٠ .
- (١٠) صحيفة البعث السورية ١٩٧٩/٤/٢٧ .
- (١١) صحيفة الثورة السورية ١٩٨٢/٣/٧ .
- (١٢) صحيفة الثورة السورية ١٩٨٢/٩/٢ .
- (١٣) صحيفة البعث السورية ١٩٨٥/٥/١٤ .
- (١٤) القدس العربي (لندن) ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ .
- (١٥) القدس المقدسية ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ .
- (١٦) صحيفة الحياة تاريخ ٢٩ كانون اول/ديسمبر ١٩٩٣ .
- (١٧) هارتس الاسرائيلية ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .
- (١٨) معاريف الاسرائيلية ١٤ تموز/يوليو ١٩٧٨ .
- (١٩) عال همشمار الاسرائيلية ٢٢ ايار/مايو ١٩٧٧ .
- (٢٠) التلفزيون الاردني نشرة اخبار الساعة الثامنة مساءً يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ .

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية :

- (1) Anthony H.cordes man the IRAN-IRAQ was and western security, 1984-1987, strategic implications and policy options, London, 1987, p.(1) .
- (2) Charles A.Kupchan, The persian Gulf and the Dilemma of security, London, Allen and unwin, 1987, p. (68) .
- (3) Daniel pipes ,In cereasing security in the persian Gulf. orbis, spring, 1982, Vol: 26, No: 1, p. (30) .
- (4) Document of British foreign policy (D.B.F.P) first series, Vol: 4, (1919-1939), p.p (241-251) .
- (5) George f. kennan, containment Then and now, forien affairs spring, 1987, p.p (885-887) .
- (6) Harry Truman memoirs, "years of Trialand hope" , Vol: 11, Double day & Commpnay inc Gardan City, 1956, p. (153) .
- (7) H.G. Marcus Ahistory of the negotiations concering the Borders Between Ethiopia and British east Africa, Boton Univirsity paper on africa, Vol:2, 1960, p. (240) .

الهوامش

- (١) الن تايلر، تاريخ الحركة الصهيونية، ترجمة: بسام أبو غزالة، دار الطبيعة، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٤.
- (٢) محمد طلعت الغنيمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٧، ص ٣٢.
- (٣) محمد عوض الهزيمة، القدس في الصراع العربي- الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٩، ١٩٧-١٩٨٩.
- (٤) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات، ١٩٨٣، ص ٢٩.
- (٥) محمد حرب عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد، دار الاتصال، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣-٧.
- (٦) المرجع السابق، ص ١١.
- (٧) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٨.
- (٨) فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.
- (٩) دائرة المعارف البريطانية ، الموسوعة السياسية لعام ١٩٦٥ ، حرف(ك).
- (١٠) عبد الله عبد الدايم، موقف الصهيونية وحركة القومية العربية، مجلة الشؤون العربية العدد (٢٥٥)، أيلول ١٩٨٨، ص ١١. -أنظر أيضاً:-
- موسى كاظم التونسي، وثائق التدخل الاجنبي في الوطن العربي، ج ١، دمشق، ١٩٧٢، ص ٤٨-٤٧.
- (١١) جميل عبد الله المصري، حاضر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة ، دار أم القرى، المدينة المنورة، ١٩٨٥، ص ١٢٠.
- Document of British foreign policy (D.B.F.P) First series, Vol(4), (1919-1939), P. (241-251).
- (١٢) نجيب صدقه، قضية فلسطين، دار الكتاب، بيروت، ١٩٤٦، ص ٢٨-٢٩.
- (13) Leonard J.stein, The Balfour Declaration, London, Vale line New- York Slamon , 1961, p. (548-549).
- (١٤) علي محمد علي، فلسطين بين عصبة الأمم والأمم المتحدة، الدار القومية للنشر، القاهرة، د.ت، ص ٨.

- (١٥) محمد طلعت، مرجع سابق، ص ٧٧ .
- (١٦) حليم ابو عز الدين، تلك الايام، ج ١، دار الافق، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ٢٨٢ .
- (١٧) نجوى ابراهيم محمود، السياسة الخارجية الامريكية تجاه اسرائيل، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨ ، ص ٤٥ .
- (١٨) المراجع السابق، ص ٤٨ .
- (19) Harry Truman memoirs (years of trialand hope), Vol (11), double day & company inc. Gardan city, 1956, p. (153) .
- (٢٠) الشيخ بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ٣، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ص ٥٥ .
- (٢١) علي محمد البزارى، الموجز في القضية الفلسطينية، المكتبة الوطنية، عمان ، ١٩٨٤ ، ص ٤٨ .
- (٢٢) سامي حكيم، طريق النكبة، د.م، ١٩٦٩ ، ص ١١٥ .
- (٢٣) محمد طلعت الغنيمي، مرجع سابق، ص ١٥١ .
- (٢٤) دار الابحاث والنشر، فلسطين في دور الخلق والعقل في معركة التحرير، بيروت، ١٩٦٧ ، ص ١١٠ .
- (٢٥) خليل البديري، ستة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية، منشورات صلاح الدين، القدس، ١٩٨٢ ، ص ١٢٨-١٢٩ .
- (٢٦) للاطلاع على المواقف التركية المتعاقبة على القضية الفلسطينية - انظر :
- محمد علي الداود، العلاقات العربية - التركية والعوامل المؤثرة فيها، المتسقبل العربي، العدد (٤٥)، تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٨٢ ، ص ٩٤ .
- نبيه الاصفهاني ، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، السياسة الدولية، العدد (٥)، نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥ .
- مهمت جونلوبيول، تركيا والشرق الاوسط، مجلة الباحث، لندن، العدد (٤٧)، تموز/يوليو ١٩٩١ ، ص ٣١-٣٢ .
- (٢٧) محمد عوض الهزاعية، القدس في الصراع العربي-الاسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٩ .
- (٢٨) للمزيد انظر :
- حسن سليمان محمود، الكون ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية .
- احمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩، ترجمة حسن على النجار، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٩ ، ص ٤٥ .
- محمد علي الداود، التاريخ السياسي للاطلاع الاستعماري في منطقة الخليج العربي، مجلة آفاق عربية، العدد (٩)، ١٩٩٠ ، ص ٣٥ .

- ١٨١ -

- رضا هلال، الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثورة، دار الجليل، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٢-١٠.

(٢٩) صالح أحمد عيسى القرعان، الموقف الاردني من أزمة الخليج، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، الاردن، ١٩٩٣، ص ٨-١٣.

(٣٠) للمزيد انظر: دائرة المعارف البريطانية، الجزء (١٧)، ص ٣٢١-٣٢٥.

(٣١) فؤاد عبد السلام، السياسة الامريكية عقيدة أم تصور؟ في قضايا سياسية معاصرة، (الكتاب السعودي) (٦)، جدة، مطبعة تهامه، ١٩٨٢، ص ١١٧.

(32) George F. kennan, containment them and now, foreign affairs, spring, 1987, p. (885-557).

(٣٣) غازي رباعية، استراتيجية القوتين الغلظيين في الشرق الاوسط، مطبع الدستور، عمان، ١٩٨١، ص ٨٢-٨٢.

(٣٤) مازن الرمضاني، العرب والاتحاد السوفيتي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد، العدد (١)، ١٩٨٦، ص ٥٨.

(٣٥) غازي رباعية، مرجع سابق، ص ٥٨.

(36) McLaurin, R.D: The middle East institute for Research, 1975, p. 18.

(٣٧) محمد كمال الدسوقي ورفيقه، الصهيونية والغازية، دار المعرفة، مصر، ١٩٦٨، ص ٢٧-وما بعدها.

(٣٨) خلود شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ٤-١٠٥.

(٣٩) أماني محمود فهمي، الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة، السياسة الدولية، العدد (١٠٣)، كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ص ٢٤٨.

(٤٠) نفس المرجع، ص ٢٤٩.

(٤١) نفس المرجع، ص ٢٤٩.

(٤٢) نفس المرجع، ص ٢٥١.

(٤٣) نفس المرجع، ص ٢٥١.

(٤٤) نفس المرجع، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٤٥) سوسن حسين، النظام السوفيتي والمستقبل المجهول، السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، نيسان/ابريل ١٩٩١، ص ٢٤٦.

- ١٨٢ -

- (٤٦) عماد جاد، المقدمات السياسية للانقلاب في الاتحاد السوفيتي، السياسة الدولية، العدد (١٠٦)، تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٠، ص ٢٣٤ .
- (٤٧) غيرد روغ، تعریف يوسف ضومط، غورباتشوف صانع القرار وضحيته، مكتبة بیسان، بيروت، ط١، ٣٩١-٣٩٢ .
- (٤٨) المراجع السابق، ص ٢٩٣-٢٩٤ .
- (٤٩) جوديث بيريرة، المتغيرات الجديدة في الاتحاد السوفيتي واثرها على الشرق الاوسط، مجلة الباحث العربي، العدد (١٢)، تموز/يوليو - ايلول/سبتمبر ١٩٨٧، ص ٢٣ .
- (٥٠) المراجع السابق، ص ٢٥ .
- (٥١) محمد نعمان جلال، مراجع سابق، ص ١٧ .
- (٥٢) دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، دار الطبيعة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٥٢ .
- (٥٣) مركز الدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة ، ١٩٦٨ ، مركز الاستراتيجية، الاهرام، ١٩٨٧ ، ص ٥٨ .
- (٥٤) المراجع السابق، ص ٥٩ .
- (٥٥) حول الاستراتيجية الامريكية لاستبعاد الاتحاد السوفيتي، -أنظر:-
- محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، كتاب الاهلي، القاهرة، ١٩٨٧ .
- اسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الاوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥ .
- (٥٦) وحيد عبد المجيد، الاتحاد السوفيتي ومشروعات تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي، السياسة الدولية، العدد (٨١)، يوليوا/تموز ١٩٨٥ ، ص ١١٦-١٢٠ .
- (٥٧) أسامة الغزالي حرب، السياسة السوفيتية تجاه الشرق الاوسط و موقف اليهود السوفييت، السياسة الدولية، العدد (٨١)، تموز/يوليو ١٩٨٥ ، ص ٩٢-١٠٠ .
- (٥٨) جمال علي زهران، العلاقات السوفيتية-الاسرائيلية في عهد غورباتشوف ١٩٨٥-١٩٩١، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١١٠)، ١٩٩٢ ، ص ١٩٧ .
- (٥٩) جمال علي زهران، المراجع السابق، ص ١٩٩ .
- (٦٠) محمد عوض الهزيمة، الابدابولوجيا والسياسة الخارجية، رسالة دكتواره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة التونسية، ١٩٩٤ ، ص ٤٤٤ .
- (٦١) زياد عبد الكريم الدباس وأخرون، جغرافية العالم المعاصر، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٩٤ ، ص ٨٩-٩١ .

- ١٨٣ -

- (٦٢) خيرية قاسمية ورفقاها: السياسة الامريكية والعرب, مركز دراسات الوحدة, بيروت, ١٩٨٢، ص ١٩.
- (٦٣) عبد الله قباع, السياسة الخارجية السعودية, الرياض, مطبع الفرزدق, د.ت, ص ٣٦٥.
- (٦٤) للاطلاع على مبادئ ولسن الاربعة عشر, - انظر: بربان التكريتي, الصراع الدولي في الخليج العربي والمحيط الهادئ, الدار العربية, بغداد, ١٩٨٤, ص ٥٢.
- (٦٥) ناصيف يوسف حتى, قوى الخامس الكبير والوطن العربي, مركز دراسات الوحدة, بيروت, ١٩٨٧, ص ٢٧.
- (٦٦) محمد عوض الهزامية, الايديولوجيا والسياسة الخارجية, مرجع سابق, ص ٤٣٥-٤٣٦.
- (٦٧) جوستروك: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية ونفط الشرق, دار ابن خلدون, بيروت, ١٩٧٤, ص ٢١-١٩.
- (٦٨) ناصيف يوسف حتى, مرجع سابق, ص ٣٥.
- (٦٩) غازي ربابعة, مرجع سابق, ص ٢٨.
- (٧٠) ناصيف يوسف حتى, مرجع سابق, ص ٦٥.
- (٧١) عبد الغني سعيد, أبعاد معركة المصير في مواجهة الصهيونية والامبرالية, دار الكتاب العربي للطباعة والنشر, القاهرة, د.ت, ص ٩٦-٩٩.
- (٧٢) ناجي صادق شرابي, سياسة امريكا الخارجية تجاه اسرائيل, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, ١٩٧٦, ص ٢٤٨-٢٤٩.
- (٧٣) ديوان برندرنات, الحرب والسلام في غرب آسيا, الهيئة العامة لاستعلامات, القاهرة, د.ت, ص ١٧٧-١٨٠.
- (٧٤) سمير بطرس, السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط, المستقبل العربي, العدد (١٢), ١٩٨٠, ص ١٤.
- (٧٥) محمد عوض الهزامية, مرجع سابق, ص ٤٣٧-٤٣٨.
- (76) Anthony H.cordes man the IRAN-IRAQ was and western security, 1984-1987, strategic implications and policy options, london, 1987, p.1
- (٧٧) الاتصالات الامريكية-الايرانية الاخيرة, النشرة الاستراتيجية, مجلد: ٧, العدد (٢١), ١٣ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٨٦, ص ٣.
- (78) Charles A.Kupchan, The persian Gulf and the Dilemma of security, london, Allen and unwin, 1987, p. 68 .
- (79) Anthony H.cordes man, op.cit, p. 1.
- (٨٠) اسماعيل صبري مقلد, الصراع الامريكي-السوفيتي حول الشرق الأوسط, الأبعاد الدولية والإقليمية, منشورات ذات السلسل, الكويت, ١٩٨٦, ص ٥١٤.

-١٨٤-

- (٨١) حسن محمد طوالبة، مناقشة في النزاع العربي-الإيراني، منشورات الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٥١.
- (82) Daniel pipes ,In cereasing security in the persian Gulf. orbis, spring, 1982, Vol: 26, No: 1, p. 30 .
- (83) Paul marantz and blema, s. steinderg, super power involvement the midle east dyanamic of foreign policy, london, 1950, p. 241 .
- (٨٤) عبد الرحمن أسيري، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الثالثة، العدد (١)، شتاء ١٩٨٩ ، ص ٦١ .
- (85) Charles A.Kupchan, op.cit, p.140 .
- (٨٦) ناصيف يوسف حتى، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧ ، ص ٤٢-٤٣ .
- (٨٧) خالد عزمي، التقارب العراقي الأمريكي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (٣٢)، نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، ص ١٥٦ .
- (٨٨) نفس المرجع، ص ١٥٦-١٦٧ .
- (٨٩) نفس المرجع، ص ١٥٦-١٦٧ .
- (٩٠) نفس المرجع، ص ١٥٦-١٦٧ .
- (٩١) راجية ابراهيم صدقى، التوجهات العامة لردود الفعل الدولية، السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ص ٩٥ .
- (٩٢) نفس المرجع، ص ٩٦ .
- (٩٣) نفس المرجع، ص ٩٧ .
- (٩٤) محمد الاطرش، أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، المستقبل العربي، العدد (١٥٥)، ص ٣٤ .
- (٩٥) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ: ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ .
- (٩٦) جاسم محمد عبد الغني، التغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (١٣٩)، ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ٤-٦ .
- (٩٧) محمد زكريا اسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخدعة، المستقبل العربي، العدد (١٤٢)، كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ص ٥ .
- (٩٨) محمد زكريا اسماعيل، نفس المرجع، ص ٥٩ .
- (99) Joseph S.Nye.Jr, What new world order, foreign affairs, vol.71, No.2, spring 1992, p. 83-86 .
- (100) Joseph S.Nye.Jr, IBID, p. 86-96 .
- (١٠١) محمد عوض الهزaima، مرجع سابق، ص ٥٢٣ .

-١٨٥-

- (١٠٢) محمد فنيش، حركة التسوية والدور الامريكي، مجلة المنطلق، العددان (٨٨، ٨٩)، آذار/مارس-نيسان/ابريل ١٩٩٢، ص ١٦٠-١٦١.
- (١٠٣) صحيفة الرأي الاردنية، الصادرة بتاريخ: ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩١.
- (١٠٤) حسين شعبان، السلام الامريكي في الشرق الاوسط، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (٤٣)، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ص ١١١.
- (١٠٥) نفس المرجع، ص ١١٢.
- (١٠٦) نفس المرجع، ص ١١٤.
- (١٠٧) محمد فنيش، مرجع سابق، ص ١٦٢-١٦٥.
- (١٠٨) صحيفة الدستور والرأي الاردني، الصادرة بتاريخ: ٧ آذار/مارس ١٩٩١ و ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩١.
- (١٠٩) أحمد محمد جمال، الثقافة الاسلامية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥٠-٥١.
- (١١٠) زكي أحمد، النظام العالمي الجديد في تصور المسلمين العرب، المستقبل العربي، العدد (١٥٧)، آذار/مارس ١٩٩٢، ص ١٤٠.
- (١١١) محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٧، ص ٦٥١.
- (١١٢) عبد الفتاح زيد الكيلاني، شامي يطالب المسلمين بنبذ الجهاد ضد اليهود، مجلة الجذور الاردنية، العدد (١٥٠)، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ص ٥٠-٥١. انظر:-
محمد عوض الهزاعية، مرجع سابق، ص ٥٢٢-٥٢٣.
- (١١٣) زكي أحمد، مرجع سابق، ص ١٤١.
- (١١٤) حسن حمدان العلكيم، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية، المستقبل العربي، العدد (١٦٩)، ١٩٩٣، ص ٨١.
- (١١٥) عبد المنعم سعيد، تقديم في ملف السياسة الدولية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٩٩)، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ص ١٠٠.
- (١١٦) المرجع السابق، ص ٩٨.
- (١١٧) عماد جاد، أوروبا ١٩٩٢ والعرب سياسياً وعسكرياً، السياسة الدولية، العدد (٩٩)، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ص ١٢٧.
- (١١٨) عدنان العمد، لا حوار بدون الفلسطينيين، السياسة الدولية، العدد (٣٧)، تموز/يوليو ١٩٧٤، ص ٦١.
- (١١٩) نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٦٧.

-١٨٦-

- (١٢٠) الحسان بو قنطرار، حول المجموعة الاوروبية وبعض تطورات الصراع العربي- الاسرائيلي، مجلة الوحدة، الرباط، العدد (٦٩)، ١٩٩٠، ص ٨٧ .
- (١٢١) عماد جاد، مرجع سابق، ص ١٣٨ .
- (١٢٢) عماد جاد، مرجع السابق، ص ١٣٨ .
- (١٢٣) المرجع السابق، ص ١٤٠ .
- (١٢٤) المرجع السابق، ص ١٤٠ .
- (١٢٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تسوية النزاع في الشرق الاوسط، قرارات، مشروعات، مبادرات، تونس، مطابع جامعة الدول العربية، ١٩٨٨، ٢٧٣-٢٧٤ .
- (١٢٦) الحسان بو قنطرار، مرجع سابق، ص ٨٩ .
- (١٢٧) المرجع السابق، ص ٩٠ .
- (١٢٨) مديرية التوجيه المعنوي، التقرير السياسي، العدد (١٩٨)، شعبة الدراسات النفسية، عمان، ١٩٨٩، ص ٢ .
- (١٢٩) عماد جاد، مرجع سابق، ص ١٤٠ .
- (١٣٠) عماد جاد، مرجع سابق، ص ١٤٢ .
- (١٣١) عماد جاد، مرجع سابق، ص ١٤٢ .
- (١٣٢) ريتشارد نكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، ط١، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص ١٢٤-١٥٢ .
- (١٣٣) بكر مصباح تثيره، تطور سياسة الصين الشعبية في الصراع العربي- الاسرائيلي، المستقبل العربي، العدد (١٨)، ١٩٨٨، ص ٥٤ .
- (١٣٤) ناصيف يوسف حتى، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٢ .
- (135) Shichor.y, The middle east china's foreign policy (1949-1977), London, combridge Univirsity press, 1979, p. 3 .
- (١٣٦) بكر مصباح تثيره، مرجع سابق، ص ٥١-٥٢، -أنظر أيضاً:- راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٨٢-٢٨٤ .
- (137) Shichor.y, The middle east china's foreign policy, IBID, p. 27 .
- (١٣٨) بكر تثيره، مرجع سابق، ص ٥٧ .
- (١٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٣١٦ .
- (١٤٠) نفس المرجع، ص ٣١٧ .

-١٨٧-

- (١٤١) نص البيان: أحمد الشقيري: من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، ص ٢٥٢ .
- (١٤٢) أنيس مصطفى كامل، السياسة الصينية والصراع العربي-الإسرائيلي، المستقبل العربي، العدد (٢٥)، ١٩٨١، ص ٥٦-٥٧ .
- (١٤٣) بكر مصباح تثيره، مراجع سابق، ص ٦١ .
- (١٤٤) المراجع السابق، ص ٦٤ .
- (١٤٥) بكر مصباح تثيره، مراجع سابق، ص ٦٢ .
- (١٤٦) المراجع السابق، ص ٦٤ .
- (١٤٧) خالد زكريا السرجاني، الموقف الصيني إزاء المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد (٩٠)، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٠١ .
- (١٤٨) شادي مراد، مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي-الصهيوني، مجلة الوحدة، العدد (٦٩)، المغرب، ١٩٩٠، ص ٧٥ .
- (١٤٩) عبد الحليم العدوان، قضية فلسطينية في مؤتمرات القمة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٠ .
- (١٥٠) حامد ربيع، الاسلام والقوى الدولية، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٢٠-١٢٨ .
- (١٥١) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ص ٢٠-٢٣ .
- (١٥٢) المراجع السابق، ص ١٢٠ .
- (١٥٣) أنيس القاسم، التحدي الإسرائيلي ومواجهته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٩٥ .
- (١٥٤) أنطوان بطرس، مشكلة إسرائيل بين أمثلة التاريخ وبرامج البقاء، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٢٢)، ١٩٧٣، ص ٢٧ .
- (١٥٥) طلعت مسلم، تطور الامكانيات العسكرية والتسلحية لدول الجوار الجغرافي، بحث خاص مع مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٨٦ .
- (١٥٦) نذير فضه، عاصفة على الشرق، دار الآفاق، بيروت، ١٩٨١، ص ٦٩-٧١ .
- (١٥٧) كمال رشيد خماش، المخطط الصهيوني لتفتيت الوطن العربي واستراتيجية المواجهة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات القومية، ١٩٩٠، ص ٧٩ .
- (١٥٨) سالم سعدون، جزء الخليج العربي: دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١، ص ١٧٦ .

-١٨٨-

- (١٥٩) حسن محمد طوالبة، الشبيهان، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٤-٣٥.
- (١٦٠) سعد البزار، العقرب، مركز العالم الثالث، لندن، ١٩٨٧، ص ٥٢.
- (١٦١) اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤، ١٩١-١٩٦.
- (١٦٢) علي ابراهيم، مفاوضات السلام العراقية-الايرانية ومستقبل السلام في المنطقة، السياسة الدولية، العدد (٩٩)، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ص ٤٤.
- (١٦٣) حسن أبو طالب، ايران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٠، ص ٦٩.
- (١٦٤) نفس المرجع، ص ٧٠.
- (١٦٥) نفس المرجع، ص ٧١.
- (١٦٦) نفس المرجع، ص ٧١.
- (١٦٧) نفس المرجع، ص ٧٢.
- (١٦٨) محمد عوض الهزaima، مراجع سابق، ص ١٧٣.
- (١٦٩) حسن حمدان العلكيم، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية، المستقبل العربي، العدد (١٦٩)، ص ٧٩.
- (١٧٠) محمد زكريا اسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخدعة، المستقبل العربي، العدد (١٤٣)، ١٩٩١، ص ١٦.
- (171) Richard milhouse nixon, The real war on lining paper, New York, warner Books, 1980, p. 92.
- (١٧٢) أحمد مهابه، ايران وأمن الخليج، السياسة الدولية، العدد (١٠٥)، تموز/يوليو ١٩٩١، ص ٩٨.
- (١٧٣) طلعت مسلم، مراجع سابق.
- (١٧٤) عبد المنعم سعيد، مراجع سابق، ص ٤٠.
- (١٧٥) محمد عوض الهزaima، مراجع سابق، ص ٤٥.
- (١٧٦) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥، ص ٣٢٥.
- (١٧٧) محمد حرب عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد، مراجع سابق، ص ١١.
- (١٧٨) تركي علي الربيعي، تركيا والنظام الاقليمي العربي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (٣٨)، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١، ١٤٥-١٤٧.
- (١٧٩) المراجع السابق، ص ١٤٦.

- ١٨٩ -

- (١٨٠) نجدة فتحي صفوة، موقف تركيا من قضية فلسطين، المستقبل العربي، العدد (٤٥)، ١٩٨٢، ص ٩٥-١٠٠.
- (١٨١) محمد علي الداود، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، المستقبل العربي، العدد (٤٥)، ١٩٨٢، ص ٩٤.
- (١٨٢) تركي علي الربيعي، مرجع سابق، ص ١٥٠.
- (١٨٣) باتريك سيل، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بين الحرب (١٩٤٥-١٩٥٨)، ترجمة: سمير عبده ومحمد فلاحة، دار طлас، دمشق، ١٩٨٦، ص ٣٢٣.
- (١٨٤) مهمت جونلوبول، تركيا والشرق الأوسط، مجلة الباحث، العدد (٢٤٧)، لندن، ١٩٩١، ص ٣٢-٣١.
- (١٨٥) سيم شاكماك، موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (٤٥)، ١٩٨٢، ص ١٠٦.
- (١٨٦) محمود علي الداود، مرجع سابق، ص ٦٩.
- (١٨٧) نجدة فتحي صفوة، مرجع سابق، ص ٩٨.
- (١٨٨) تركي علي الربيعي، مرجع سابق، ص ١٦٣.
- (١٨٩) غ. ز. علييف، س. ر. مجيدفا، السياسة الشرق أوسطية لتركيا، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (٣٩)، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ص ٢٢٢.
- (١٩٠) المرجع السابق، ص ٢٢٢.
- (١٩١) جلال عبد الله معوض، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات، شؤون عربية، العدد (٦٢)، ١٩٩٠، ص ١٤٢-١٥١.
- (١٩٢) هاني رسلان، تركيا وأمن الخليج، السياسة الدولية، العدد (١٠٥)، تموز/يوليو ١٩٩١، ص ١٠٥-١٠٦.
- (١٩٣) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٥١-١٥٣.
- (١٩٤) حسن حجازي محمد، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي، السياسة الدولية، العدد (٨٧)، ١٩٨٧، ص ٣٨.
- (١٩٥) محمد عوض الهزيمة، مرجع سابق، ص ٦١.
- (١٩٦) تركي علي الربيعي، مرجع سابق، ص ١٦٣.
- (١٩٧) جلال عبد الله معوض، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات، مجلة شؤون عربية، العدد (٦٢)، ١٩٩٠، ص ١٤٢-١٥١.

- ١٩٠ -

- (١٩٨) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، العدد (١٥٧)، ١٩٩٢، ص ٧٥ .
- (١٩٩) المرجع السابق، ص ٩٨ .
- (٢٠٠) محمد عوض الهزaimة، مراجع سابق، ص ١٧٠ .
- (٢٠١) المرجع السابق، ص ٧٦ .
- (٢٠٢) حورية توفيق مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا القومية والأمن وتوازن القوى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٢ وما بعدها .
- (٢٠٣) حمدي عبد الرحمن، مراجع سابق، ص ٧٩ .
- (٢٠٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٩٠، ص ١٢٩ .
- (٢٠٥) جبهة التحرير الارتيرية، ارتيريا، يركان القرن الافريقي الثائر، انترناشونال برس، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٥ وما بعدها .
- (٢٠٦) جميل مصعب محمود، قضية الارتيرية: دراسة نظرية وميدانية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٢ .
- (207) H.G. Marcus, Ahistory of the negotiations concerning the borders between ethiopia and british east africa, bottom university papes on africa, vol: 2, 1960, p. 240 .
- (٢٠٨) محمد بشير حامد، نشر السلطة والتكامل القومي في جنوب السودان، ملف الوحدة الوطنية والسلام في السودان، السياسة الدولية، العدد (٩١)، ١٩٨٨ .
- عطيه عبد الجواد، مشكلة السودان، السياسة الدولية، العدد (٢)، ١٩٩٥ .
- عبد الرحمن محمد حامد، من طبع السودان، جامعة السودان، الخرطوم، ١٩٩١ .
- (٢٠٩) طلعت مسلم، تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار الجغرافي، مراجع سابق .
- (٢١٠) محمد عوض الهزaimة، مراجع سابق، ص ٣٨٧-٣٨٩ .
- (٢١١) التلفزيون الاردني، نشرة أخبار الساعة الثامنة مساء، يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ .
- (٢١٢) صحيفة الرأي الاردنية، الصادرة بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ .
- (٢١٣) صحيفة الدستور الاردنية، الصادرة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ .
- (٢١٤) عز الدين شكري، التعاون الاسرائيلي-الأثيوبي والأمن القومي العربي، السياسة الدولية، العدد (١٠١)، ١٩٩٠، ص ١٧٥ .

-١٩١-

- (٢١٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، ص ٢٥٩.
- (٢١٦) صحيفة السودان الحديثة، الصادرة بتاريخ: ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩.
- (٢١٧) بطرس بطرس غالى، السياسة الخارجية المصرية (١٩٨٢-١٩٩٠)، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩١، ص ١١٩.
- (٢١٨) جيفري أرونсон، سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية: اسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣١٥-٣٥٥.
- (٢١٩) بطرس بطرس غالى، مرجع سابق، ص ٢٤٩.
- (٢٢٠) بطرس بطرس غالى، مرجع سابق، ص ٣٤٢.
- (٢٢١) محمود عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٤، ص ٩.
- (٢٢٢) جيفري أرونсон، مرجع سابق، ص ٣٢٧-٣٣٨.
- (٢٢٣) حسن حمدان العكيم، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، المستقبل العربي، العدد (١٦٩)، ١٩٩٣، ص ٨١.
- (٢٤) كلمة الرئيس السوري حافظ الاسد في المؤتمر النقابي العمالي للتضامن مع عمال سوريا، صحيفة تشرين السورية، العدد (١٤٩٩)، تاريخ: ٢٠/٥/١٩٨٠.
- (٢٢٥) حديث الرئيس السوري حافظ الاسد مع صحيفة الرأي العام الكويتية، في ١٢/١٢/١٩٨١.
- (٢٢٦) صحيفة البعث السورية، تاريخ ١٩٧٩/٤/٢٧.
- (٢٢٧) عارف محمد خلف البياتى، السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي للفترة ١٩٧٠-١٩٨٨، الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٢٤.
- (٢٢٨) صحيفة الثورة السورية، بتاريخ: ٢/٩/١٩٨٢.
- (٢٢٩) صحيفة الثورة السورية، بتاريخ: ٧/٣/١٩٨٢.
- (٢٣٠) صحيفة البعث السورية، بتاريخ: ١٤/٥/١٩٨٥.
- (٢٣١) محمد عوض الهزaima، الايديولوجيا والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ٤٧٦.
- (٢٢٢) نزار حمزة، الحركات الاصولية في لبنان صعود أم هبوط، محاضرة القيت في مكتبة شومان، عمان، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- (٢٢٣) محمد عوض الهزaima، الايديولوجيا والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ١٨٧.
- (٢٢٤) (٧) وثائق حرب الخليج، السياسة الدولية، عدد (١٠٤)، نيسان/ابريل ١٩٩١.

- ١٩٢ -

- (٢٣٥) نص الرسائل التطمئنية الأمريكية إلى أطراف الصراع، إبراهيم بكر، مؤتمر السلام والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ط١، مطبع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ١٩٩٢، ص ٥٢-٦٣.
- (٢٣٦) انظر: نص الدعوة من الرئيس الأمريكي والسوفيتي، سعيد الحسن، حول اتفاق غزة-أريحا أولاً، دار الشروق، عمان، ١٩٩٤، ص ٧٩.
- (٢٣٧) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٣، ص ٢٨-٢٩.
- (٢٣٨) اللواء الركن المتقاعد يوسف كعوش، حرب رمضان وتحطيم الأسطورة، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ط١، عمان ١٩٧٤، ص ١٠٠-١٠١.
- (٢٣٩) فريدون صاحب جم، ترجمة غالب عارف غالب، الحسين مهني كملك، مطبع الشركة العربية للطباعة والنشر، عمان-الأردن، ١٩٧٨، ص ٢٦٠.
- (٢٤٠) احمد سرحان ، النظم السياسية والدستور في لبنان والدول العربية، دار الباحث، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤-١٥.
- (٢٤١) محمد عوض الهاشمية، الإيديولوجيا والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ٤٧٠.
- (٢٤٢) جمال عبد الجود، موقف سوريا من التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧١)، شباط/فبراير ١٩٨٣، ص ٦٨.
- (٢٤٣) محمد سليمان الدجاتي ومنذر سليمان الدجاتي، المدخل إلى النظام السياسي الأردني، دار بالمينوبرس، عمان، ١٩٩٣، الملحق (٤)، ص ٥٠٩-٥٢٠.
- (٢٤٤) صحيفة صوت الشعب الأردنية، الصادرة بتاريخ ١ آب/اغسطس ١٩٨٨.
- (٢٤٥) محمد عوض الهاشمية، القدس في الصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٢٣-٣٥٠.
- (٢٤٦) للمزيد من التفاصيل المتعلقة بمعاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية من ناحية المضمون والملحق المتعددة والملحقة بمعاهدة . انظر :
- الجريدة الرسمية، العدد (٤٠٠١)، قانون رقم (١٤)، ١٩٩٤، ص ٢٧٨٤-٢٨٢٣.
- (٢٤٧) احمد رحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الباحث، بيروت، ص ٢٩٨.
- (٢٤٨) حسيب محمد خلف البياتي، الاستقلالية في فكرة حزب البعث العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٣٧-١٣٩.
- (٢٤٩) راجع التقرير السياسي للمؤتمر القطري التاسع، ص ٣١١-٣١٢.

- ١٩٣ -

- (٢٥٠) منير الهاور وطارق الموسى، مشاريع التسوية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣، ص ٢٩.
- (٢٥١) منير الهاور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص ٦٨.
- (٢٥٢) اللواء الركن حسن البدرى، دراسة استراتيجية التعاون العسكري العربى المشترك، دار العريش، الرياض، ١٩٨٢، ص ٧٤-٧٩.
- (٢٥٣) القدس العربى (لندن)، بتاريخ: ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.
- (٢٥٤) راجع محاضر وقرارات مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الدار البيضاء فى الفترة ما بين ٢٢-٢٥ ايار/مايو ١٩٨٩ . انظر : عبد الحليم العدوان، مرجع سابق .
- (٢٥٥) ممدوح نوفل، قصة اتفاق اوسلو، الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٥ ، ص ٢١ .
- (٢٥٦) المرجع السابق، ص ٢٢ .
- (٢٥٧) راجع في جملة المتغيرات الجديدة المنصوص عليها في هذه الفقرة ما يلى :
- محمود عباس (ابو مازن)، طريق اوسلو، شركة المطبوعات والنشر، بيروت، ١٩٩٤ .
 - منير الهاور وطارق الموسى، مرجع سابق .
 - جيفري أرونسون، مرجع سابق .
 - سعيد الحسن، مرجع سابق، ص ١٧١-١٧٢ .
 - ممدوح نوفل، مرجع سابق .
- (٢٥٨) للاطلاع على نص اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي. انظر:
- ممدوح نوفل، مرجع سابق، وثيقة رقم ١، ص ٣٢٩-٣٣٩ .
- (٢٥٩) سعيد الحسن، اتفاق غزة اريحا أولاً، مرجع سابق، ص ١٧١-١٧٢ .
- (٢٦٠) النشرة المركزية لحركة التحرير الوطنى الفلسطينى، العدد (١٨)، ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، ص ٥-١ .
- (٢٦١) للمزيد في هذا المجال يمكنك استعراض التعاون الاقتصادي والتنموي في بروتوكول التعاون الفلسطينى-الاسرائيلي . انظر :
- برکات احمد الفرا، صحيفة الحياة، الصادرة بتاريخ: ٢٩ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٣ .
- (٢٦٢) نظام محمود برکات، النخبة الحاكمة في اسرائيل، مطبع الكرمل الحديثة، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ٨٢-٨٩ .
- (٢٦٣) منير الهاور وطارق الموسى، مشاريع التسوية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠١ .
- (٢٦٤) نفس المرجع، ص ١١٨-١٢٠ .
- (٢٦٥) نفس المرجع، ص ١٠٩ .

- ١٩٤ -

- (٢٦٦) ملف شخصيات اسرائيلية، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨ .
- (٢٦٧) عبد القادر ياسين، المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي-الاسرائيلي ١٩٤٧-١٩٨٢، شؤون عربية، العدد (٣٤-٣٥)، كانون اول/ديسمبر ١٩٨٢، ص ٢٨٠ .
- (٢٦٨) صحيفة الرأي الاردنية، الصادرة بتاريخ: ١٦ آذار/مارس ١٩٧٢ .
- (٢٦٩) منير الھور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٦ .
- (٢٧٠) للاطلاع على صفوة مراكز القوى في اسرائيل ونبذة عن حياة كل منهم. انظر : - نظام محمود برکات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي، دار الجليل، عمان، ١٩٨٣ ، الجدول رقم (٣)، ص ١١٢-١٢٨ .
- (٢٧١) مديرية التوجيه المعنوي (شعبة الدراسات وال الحرب النفسية) الاحزاب والانتخابات الاسرائيلية، التقرير السياسي، العدد (١٠)، ص ١-٢ .
- انظر ايضاً: يوميات الارهابي مناحيم بیغن، ط ١، ترجمة معین احمد محمود، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢٠١ .
- (٢٧٢) للمزيد عن الكنيست وأعضائها في اسرائيل من ناحية العضوية والخصائص والامتيازات ودور أعضاء الكنيست. انظر: نظام محمود برکات، النخبة الحاكمة في اسرائيل، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٤٥ .
- (٢٧٣) غازي السعدي، من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين مجازر وممارسات ١٩٣٦-١٩٨٣، دار الجليل للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ٣٤٣-٣٤٤ .
- (٢٧٤) للوقوف على العوامل المؤثرة على صنع القرار السياسي الخارجي وأمثلة على قرارات السياسة الخارجية في اسرائيل. انظر: نظام محمود برکات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل، مرجع سابق، ص ١٢٧-١٨٥ .
- (٢٧٥) هارتس الاسرائيلية، ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .
- (٢٧٦) تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٨، عمان، ١٩٨٨، ص ٧٨-٨١ .
- (٢٧٧) ملفات الشخصيات الاسرائيلية من أ-ي، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٨ .
- (٢٧٨) معاريف الاسرائيلية، ١٤ تموز/يوليو ١٩٧٨ .
- (٢٧٩) تريز حداد، مرجع سابق، ص ٨٠ .
- (٢٨٠) حنة شاهين، المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد (٩٠)، ايار ١٩٧٩، ص ٨٦ .
- (٢٨١) اسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٤٥١-٤٥٢ .

- ١٩٥ -

- (٢٨٢) سيف الدين الرمحى، الجوانب القانونية لقضية القدس، مجلة الباحث، العدد (٣٤)، كانون اول/ديسمبر ١٩٨٢، ص ١٠٠ .
- (٢٨٣) عال همشمار الاسرائيلية، ٢ ايار/مايو ١٩٧٧ .
- (٢٨٤) جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية في شهر، السنة ٧، العدد (٦)، ١٩٨٠، ص ٣ .
- (٢٨٥) صحيفة الرأي الاردنية، ٢ آب/اغسطس ١٩٨٠ .
- (٢٨٦) مصطفى جفال، هاني عبد الله، نهاد حشيشو، اسرائيل في ظل حكومة بیغن الثانية، ط١، معهد الاتحاد العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٠-٢١ .
- (٢٨٧) عبد القادر ياسين، مراجع سابق، ص ٢٨٢ .
- (٢٨٨) رشاد المدنى، مشاريع السلام والحلول السلمية ١٩٦٧-١٩٨٨، البيادر السياسية، السنة السابعة، العدد (٩٢)، ١٢ آذار/مارس ١٩٨٨ .
- (٢٨٩) منير الهاور وطارق الموسى، مراجع سابق، ص ٢١٠ .
- (٢٩٠) عبد الوهاب الكببلي، الموسوعة السياسية، ج ١، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٤٤٧-٤٤٨ .
- (٢٩١) مديرية التوجيه المعنوي (شعبة الدراسات وال الحرب النفسية)، شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالى، التقرير السياسي .
- (٢٩٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية، اشراف السيد ياسين، مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٠، ص ٤٧-٦٩ .
- (٢٩٣) عمر عادل زعتر، رسالة مفتوحة الى المجلس الوطني الفلسطيني، النهاية، العدد (١٠٩٦)، السنة ٢٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، ص ٢٤ .
- (٢٩٤) القدس المقدسة، ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ .
- (295) Jerusalem Domestic service in Hebrew, December 17, 1988, in FBSI, December 19, 1988, p. 27.
- (296) Jerusalem Television Service in Hebrew, December 16, 1988, in FBIS, December 19, 1988, p. 30.
- (٢٩٧) جيفري أورنسون، مراجع سابق، ص ٣٥٦-٣٥٧ .
- (٢٩٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مبادرة السلام الاسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١)، ١٩٩٠، ص ١٦٦-١٦٤ .
- (٢٩٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وثائق اسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٣)، صيف ١٩٩٤، ص ١٤٧-١٥٢ .

-١٩٦-

(٣٠٠) راجع خطاب شامير في مؤتمر السلام الدولي في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١، سعيد الحسن، مرجع سابق، ص ٨٨-٩٧.

(٣٠١) بدر احمد عبد العاطي، الانتخابات الاسرائيلية وانعكاساتها، السياسة الدولية، العدد (١١٠)، ١٩٩٢، ص ١٨٧-١٩٥.

ABSTRACT
THE LATEST INTERNATIONAL CHANGES SINCE
THE PROSTERIKA & IT'S AFTERMATH
ON THE ARAB-ISRAELI CONFLICT

{ V . o } {
Rakiz Mahmoud AL-Qurashi

Dr: Radwan All-Abed Allah

The effect of international variations on the Arab-Israeli conflict Since the prosterika .

The Arab-Israeli conflict regards as one of important matters, the researchers should not ignore, because the zinonism succeeded to establish a political existence in the heart of Arab world .

This came as a result of hard work and careful planning, and more important because of a lack of awareness from Arab side so, the Bal Conference and Belfour promise achieved their objectives .

The importance of this study appeared because of the new developments that is leading the palestinian issue to peaceful solutions instead of the struggle. This study is based upon that the Arab-Israeli conflict has major effect upon the region. While the objectives of this study to clarify the relation of the International factors on the struggle zone and to take it out to peaceful zone, Because the research is so wide, it is necessary to limit it from (1985-1994) .

Preliminary: The historical background of Arab-Israeli conflict .

Part One: The international environment and the Arab-Israeli conflict .

Division One: The soviet union and the struggle .

Division Two: The U.S. and the struggle .

Division Three: The European community and the struggle .

Division Four: China and the struggle .

Part Two: The regional environment and the Israeli-Arab conflict :

Division One: The geographical neighbor states .

Division Two: The circumferential states and the struggle.

Division Three: The zinonist existence and the struggle .

This study includes an introudction and the summary and a room for the sources and reference that this study is taken .

In general the main parts for each division includes the unchangable policy toward the struggle .

The variable policy towards the struggle .

The political reflections towards the struggle .

The researchers reaches the conclusion that the power has amajor role on the international arena and the conflicts will not be solved except by the way it achieves the interest of the state .